

# اقتصاد من

# لا

# اقتصاد

# له

حمزة السالم

٢٠٢٠م

**للانضمام للحساب المخصص لمناقشة هذا الكتاب يرجى إضافة الحساب الآتي وإرسال رسالة خاصة له برقم طلبك:**

https://twitter.com/hamzabookecon

# اقتصاد من لا اقتصاد له

## حمزة بن محمد السالم


ⓗ حمزة بن محمد السالم، ١٤٤١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السالم، حمزة بن محمد بن عبد الله

اقتصاد من لا اقتصاد له / حمزة بن محمد بن عبد الله السالم - الرياض، ١٤٤١هـ

٣١٨ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٦-٢٠٩٣-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١ - الاقتصاد　　أ. العنوان

ديوي ٣٣٠　　١٤٤١/١٦١٤

**رقم الإيداع:** ١٤٤١/١٦١٤

**ردمك:** ٦-٢٠٩٣-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

اقتصاد من لا اقتصاد له

بسم الله الرحمن الرحيم

# هذا الكتاب

«**اقتصاد من لا اقتصاد له**»: كتابُ مَن لا معرفة له بأصول علوم الاقتصاد، كما أنه كتاب اقتصادات العالَم الثالث؛ فهو يَدرس المجتمعات الاستهلاكية غير الإنتاجية المُهمَلة اليوم من اهتمامات دراسات الاقتصاد الحديث.

«**اقتصاد من لا اقتصاد له**»: كتابٌ نتج عن عِلم وخبرة ودراسة واستقراء، تناولت مواضيعُه وقائعَ وحوادثَ وحالاتٍ لاقتصادات تجاهلَتْها علوم الاقتصاد الحديث.

لقد كان غالبُ كُتُب الاقتصاد قديمًا يدور حول فلسفة الاقتصاد بمفهومه الواسع، وذلك قبل أن يتأسَّس العِلم ويَخرج من عالم الفلسفة إلى عالم النظريات التطبيقية، واليوم وبعد أن تأسَّس العِلم هيمنَتْ عليه ثلاثة أنواع من كُتُب الاقتصاد: فهي إما أكاديمية، وإما وصفية، وإما أسطورية.

فأما كُتُب الاقتصاد الأكاديمية فسوقها الجامعات ومراكز الدراسات الأكاديمية.

وأما كُتُب الاقتصاد الوصفية فرُوَّاد سوقها هم عُشاق الاطِّلاع والثقافة الاقتصادية.

وأما كُتُب الاقتصاد الأسطورية التي تَنقل نظريات المؤامرات، وتَستخدِم التصوُّرات الاقتصادية الخاطئة في عقول الناس، فهي التي تنتشر انتشار النار في الهشيم؛ لأنها تُدغدِغ عواطف الناس وتُحدِّثهم بما يعرفون لتَتقبَّلها أنفسهم.

وأما كتابنا هذا، فقد جاء بفلسفةٍ اقتصاديةٍ جديدة عمادُها المنطق الواضح، فأنزلها على النظريات التطبيقية مُراعيًا اختلاف المعطيات الاقتصادية، واختلاف ثقافة الإنتاج، واختلاف سياسات الأسواق والأنظمة الإشرافية، فأدخل أثَر ذلك

كله في نماذج دراسة الحالات الاقتصادية والسياسية، شارحًا إيَّاها بتطبيقاتٍ واقعيةٍ من المجتمعات الاقتصادية التي تجاهلَتْها علوم الاقتصاد الحديث تمامًا في الجانب الإنتاجي وفي الجانب النقدي.

أما في الجانب الإنتاجي، فأهملها العلم الحديث لكونها مجتمعاتٍ لا اقتصادَ لها؛ فالاقتصاد علم الإنتاج، وهذه مجتمعاتٌ استهلاكية محضة ما أقامها إلا استهلاكُ ثرواتها الطبيعية.

وأما إهماله لها في الجانب النقدي، فذلك لأن المجتمعاتِ الاستهلاكية المحضة مجتمعاتٌ طفيلية على العالم؛ لذا يكون نظامُها النقدي طفيليًّا على غيره لا يستطيع القيامَ بنفسه، فما استطاعت أن تلحق بنظام النقد العالمي، ومن هنا جاء عنوان الكتاب: «**اقتصاد من لا اقتصاد له**».

**والكتاب مُقسَّم إلى أربعة مواضيعَ أساسية**، كل موضوعٍ يحتوي على فصول رئيسية، وكل فصلٍ يضم أبوابًا عدة، وقد يَتفرَّع الباب إلى مباحث.

## واتَّبع الكتاب التسلسُل المنطقي في تقسيماته:

**فبدأ في موضوعه الأول بالمفاهيم وفلسفتها.**

**وفي موضوعه الثاني تناول الإنسانَ والمحراث**، أي الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي بشِقَّيه الجزئي والكلي، وضمَّ للاقتصاد الكلي السياسات الضابطة له، المالية والنقدية، وجاء بتطبيقاتٍ اقتصادية عن الموضوع للمجتمعات التي لا اقتصاد لها.

**وفي موضوعه الثالث خرج باقتصاده النقدي إلى الاقتصاد المفتوح**، فخاض به بُحور عالم النقد الدولي؛ فتناول ما لم تتناوله كُتُب قبله؛ فنظام رَبْط العُملة قد تعدَّتْه الاقتصادات فلا وجود له في العلم الحديث، وربَط سوق النقد المحلية بسوق النقد الدولية في عدة فصول، واسترجع التاريخَ القديمَ في فصولٍ أخرى، ووقف وقفاتٍ نقديةً فلسفية في فصول الموضوع الأخيرة.

**وفي موضوعه الرابع ختم الكتاب بإشارات فلسفية**، تُؤصِّل فهم عالم

التمويلات والاستثمار، وألحقها بتطبيقاتٍ شارحةٍ ومُوضِّحة.

**وفهرس المحتويات** يُوضِّح خريطة المواضيع وفصولها التي تَتبعها بأبوابها الملحقة بها وما تعلق بها من مباحث أحيانًا.

**حمزة بن محمد السالم**

**الرياض**

**٢٠/٠٦/١٤٤١هـ**

# فهرس المحتويات


**هذا الكتاب** ........ ٥

**مقدمة الكتاب** ........ ١٩

**الموضوع الأول: مفاهيم في فلسفة الاقتصاد** ........ ٢٥

**تمهيد**: الفرق بين مفاهيم السوق والإنتاج والنظام ........ ٢٥

النظام الاقتصادي نوعان ........ ٢٥

شكلُ الإنتاج ينقسم إلى نوعَين رئيسيَّين ........ ٢٦

السوق ........ ٢٦

الفصل الأول: مفاهيم الإنتاج ........ ٢٧

**الباب الأول**: **مفهوم الإنتاج الصناعي** ........ ٢٧

**الباب الثاني**: **مفهوم الإنتاج الدخلي** ........ ٢٧

**الباب الثالث**: **مفهوم الاقتصاد الريعي** ........ ٢٨

**الباب الرابع**: **مفهوم الإنتاج الاستهلاكي** ........ ٣٠

**وقفة فلسفية**: تأثير الإنتاج على الإنسان والاقتصاد والسياسة ........ ٣٢

**تطبيق**: النفط ودرس تفريط لينكون في خُمس اقتصاد بلاده ........ ٣٤

الفصل الثاني: مفاهيم السوق ........ ٣٧

**الباب الأول**: **معنى السوق الحرة** ........ ٣٧

**الباب الثاني**: **السوق التنافسية** ........ ٣٩

تطبيق: فشل السوق عند تدخُّل الدولة ........................................ ٤١
وقفة فلسفية: حرية الأسواق ........................................ ٤٢
الفصل الثالث: مفهوم التوزيع العادل للثروة ........................................ ٤٥
الباب الأول: حد التوزيع العادل للثروات ........................................ ٤٦
الباب الثاني: حتمية تَركُّز الثروات في الاقتصاد ........................................ ٤٨
الباب الثالث: الرؤية الاقتصادية لامتلاك القلة للثروة ........................................ ٤٩
الفصل الرابع: مفاهيم الإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية ........................................ ٥٥
تمهيد: الأنظمة الاقتصادية تَبَعٌ للإنتاج ........................................ ٥٥
الباب الأول: الاشتراكية إقطاعية متطرفة ........................................ ٥٥
مبحث: أثر الاشتراكية في تخلف الثقافة التمويلية ........................................ ٥٦
الباب الثاني: الإقطاعية سمة غالب اقتصادات العالم القديم ........................................ ٥٧
الباب الثالث: الطبقة الوسطى بين الاقتصاد الإقطاعي والاقتصاد الصناعي ٥٨
الفصل الخامس: مفاهيم السياسة في الاقتصاد ........................................ ٦٣
الباب الأول: الاقتصاد من أجل السياسة، أو السياسة من أجل الاقتصاد؟ .. ٦٤
الباب الثاني: تبعية السياسة والنظام الاقتصادي للإنتاج ........................................ ٦٥
الباب الثالث: العوامل التي تدفع الحكومات إلى الميل مع أصحاب الثروة ٦٧
الباب الرابع: الاقتصاد بين الديمقراطية والدكتاتورية ........................................ ٦٨
الموضوع الثاني: الاقتصاد إنسان ومحراث ........................................ ٧١
تمهيد ........................................ ٧١
الفصل الأول: في فلسفة اقتصادات الإنتاج ........................................ ٧٥
باب: أشكال الإنتاجية المالية وأثرها على التنظيمات السوقية ........................................ ٧٥
وقفة فلسفية: التفكير الجزئي والكلي ........................................ ٧٦

**لماذا ارتفعت الأسعار؟** ........................................ ٧٧

الفصل الثاني: الاقتصاد الجزئي ........................................ ٧٩

**الباب الأول: ديناميكية تفاعل الكلفة مع الإنتاج** ........................................ ٧٩

**الباب الثاني: الأجر على قدر العمل** ........................................ ٧٩

**الباب الثالث: ديناميكية كلفة الإنتاج** ........................................ ٨٠

مثال على ديناميكية الإنتاج ........................................ ٨١

**الباب الرابع: لماذا ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب؟** ........................................ ٨٤

المثال الزراعي ........................................ ٨٥

المثال الخدمي ........................................ ٨٦

**الباب الخامس: قانون الطلب وقانون العرض** ........................................ ٨٧

**الباب السادس: استغلال الحاجة أصلٌ في قيام السوق** ........................................ ٨٩

**المبحث الأول:** الحاجة قد تكون من داخل السوق أو من خارجها ........................................ ٩١

**المبحث الثاني:** والحاجة تكون استثمارية وتكون استهلاكية ........................................ ٩٣

**الباب السابع: المرونة** ........................................ ٩٤

**تطبيق:** من يَتحمَّل الضريبة: التاجر أم المُستهلِك؟ ........................................ ٩٥

**مثال:** استخدام المرونة لمعرفة أثر الضرائب على الأراضي السكنية ........................................ ٩٥

**الباب الثامن: الاحتكار** ........................................ ٩٧

**مبحث:** أشكال الاحتكار الأربعة ........................................ ٩٧

**الباب التاسع: توجيه الضريبة لكسر الاحتكار في الزمن أو بالزمن** ........................................ ٩٩

**المبحث الأول:** الاحتكار بالزمن ........................................ ٩٩

**المبحث الثاني:** الاحتكار في الزمن ........................................ ١٠٠

**وقفة فلسفية:** احتكارية العُملات والثروات واللغات والأيديولوجيات . ١٠١

الفصل الثالث: الاقتصاد الكلي ........................................ ١٠٥
الباب الأول: الناتج المحلي ........................................ ١٠٦
الباب الثاني: التضخُّم ........................................ ١٠٨
مبحث: في التفريق بين التضخُّم النقدي والتضخُّم التنموي ............ ١١٠
تطبيق: تضخُّم السبعينيات الهائل ................................ ١١٢
مبحث: أسباب تضخُّم السبعينيات وارتفاع أسعار النفط.............. ١١٤
الباب الثالث: السياسة المالية والسياسة النقدية ..................... ١١٦
تمهيد ........................................ ١١٦
المبحث الأول: عمل السياسة المالية ................................ ١١٧
وقفة: الميزانية وصف للإنتاج والسياسية والثقافة ...................... ١١٨
تطبيق: السياسة المالية الأمريكية بين الجمهوريِّين والديمقراطيِّين......... ١٢٠
المبحث الثاني: عمل السياسة النقدية ................................ ١٢١
الباب الرابع: السياسة المالية والنقدية بين الشعوب المُنتِجة والمُستهلِكة ١٢٢
تطبيق: في رفع قيمة الريال الدولية ................................ ١٢٥
الفصل الرابع: مسائل اقتصادية معاصرة ................................ ١٢٧
مقدمة: في تطوُّر الفكر الرأسمالي والاشتراكي ......................... ١٢٧
المسألة الأولى: استخدام الفائدة لإنقاذ الاقتصاد ...................... ١٣٠
المسألة الثانية: انفجار فقاعة أسعار العقار في اليابان.................... ١٣٢
المسألة الثالثة: النفط ملك الطاقة وجوكر الأسواق ...................... ١٣٤
مبحث: لا يموت النفط حتى يموت الغاز والفحم ...................... ١٣٥
مبحث: في تحليل أسعار النفط ................................ ١٣٦
الوقفة الأولى: أوبك ووهم قيادة سوق الطاقة ......................... ١٣٧
الوقفة الثانية: تشكيل السُّقُف السعرية النفطية ......................... ١٣٩

الوقفة الثالثة: البدائل النفطية للنفط ........ ١٤٠
الوقفة الرابعة: ارتباط أسعار النفط بالنمو العالمي ........ ١٤٢
وقفة تكريم: فارس نفط العرب ........ ١٤٥
المسألة الرابعة: الدول غير الإنتاجية ونموذج اقتصادات أُوبر ........ ١٥٠
المسألة الخامسة: صور الاستشارات الأجنبية ........ ١٥٥
الموضوع الثالث: الاقتصاد النقدي ........ ١٥٩
الفصل الأول: في معنى السيولة ........ ١٥٩
الباب الأول: المعروض النقدي ........ ١٦٠
مبحث: علاقة النقد المحلي بالنظام النقدي العالمي الدولي: ........ ١٦١
الفصل الثاني: في مفهوم الفائدة عند البنك المركزي ........ ١٦٧
تطبيق: على عمل البنك المركزي لعُملة مربوطة ........ ١٦٩
تطبيق: على سعر فائدة الاقتراض بين البنوك في سوق عُملة مربوطة ........ ١٧٠
باب: فما هو السايبر السعودي؟ وكيف تَتحدَّد قيمته؟ ........ ١٧١
باب الفائدة السلبية ........ ١٧٣
الفصل الثالث: علاقة الفائدة المحلية بالنظام النقدي العالمي الدولي ........ ١٧٥
باب: أثر السوق الدولية على تغيُّر الفائدة على العُملة ........ ١٧٥
مبحث: لماذا تتبع الفائدة على العُملة المربوطة فائدة العُملة المُعوَّمة؟ ........ ١٧٦
مبحث: كيف تجري ديناميكية استحالة الجمع؟ ........ ١٧٧
وقفة: أسطورة الودائع البنكية ........ ١٧٨
الفصل الرابع: اقتصادات النظام النقدي الدولي ........ ١٨٥
الباب الأول: ما هي قيمة العُملة المُعوَّمة؟ ........ ١٨٥
الباب الثاني: تقييم العُملة بأقل أو أكثر من قيمتها ........ ١٨٧
وقفة اقتصادية من التاريخ ........ ١٩٠

**تطبيق**: قيمة الريال اليوم........................................ ١٩٢
**الباب الثالث**: **تدويل العُملة** ........................................ ١٩٤
**الباب الرابع**: **عُملة الاحتياط** ........................................ ١٩٩
**الباب الخامس**: **الاحتياطيات الأجنبية**........................................ ٢٠٢
**تمهيد**........................................ ٢٠٢
التجارة الدولية والاحتياطيات الأجنبية........................................ ٢٠٤
معاهدة «برتن وود» ........................................ ٢٠٤
وقفة فلسفية مع الاحتياطيات الأجنبية........................................ ٢٠٥
مهمة الاحتياطيات الأجنبية ........................................ ٢٠٦
شواهد لانهيار الاحتياطيات الأجنبية، وأثر ذلك على الاقتصاد .......... ٢٠٧
كيفية الهجوم على العُملة........................................ ٢٠٨
**الباب السادس**: **اختلاف أسباب انكسار ربط العُملة**........................................ ٢٠٩
**الحال الأُولى**: يكون هو الحل الأمثل للنمو ........................................ ٢٠٩
**الحال الثانية**: يكون السبب في أزمة اقتصادية ........................................ ٢١٠
**الحال الثالثة**: أنه يؤدي إلى انهيار اقتصادي وسياسي ........................................ ٢١٠
**مبحث**: قاعدة حتمية ربط العُملة المحلية بعُملة أجنبية ........................................ ٢١١
**الباب السابع**: **ديناميكية ربط العُملة** ........................................ ٢١٣
عملات دول النفط ليست بعملات دولية........................................ ٢١٤
التحكم بكمية العملة المحلية محليًّا ........................................ ٢١٥
**الفصل الخامس**: **تَطوُّر النظام النقدي** ........................................ ٢١٧
**الباب الأول**: **من الأخطاء التاريخية العُظمى للبنوك المركزية** ........... ٢١٧
**مبحث**: المرض الهولندي ........................................ ٢١٧
**مبحث**: فتيل إشعال الكساد العظيم ........................................ ٢١٨

**الباب الثاني: تَعطُّل الذهب بعد الحرب الأولى** ........................ ٢١٩
**وقفة فلسفية**: انتقال السلطة النقدية من الجماد للإنسان .................. ٢٢٢
**باب**: خروج الذهب والفضة من عالم العُملات ........................ ٢٢٤
**باب**: عدم صلاحية الذهب عُملةَ احتياطٍ دولية ........................ ٢٢٥
**مبحث**: تذبذب أسعار الذهب .................................... ٢٢٦
**مبحث**: أثر الصناعة في إخراج الذهب وزيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار . ٢٢٧
**الفصل السادس: مسائل وتطبيقات في الاقتصاد النقدي الدولي**............ ٢٢٩
**التطبيق الأول: في ربط الريال السعودي بالنفط** ........................ ٢٢٩
**التطبيق الثاني: في المضاربات على الريال السعودي**.................. ٢٣١
**التطبيق الثالث: علاقة الاحتياطيات الأجنبية بالعُملة المربوطة** .......... ٢٣٢
**التطبيق الرابع: البيت كوين.. الذهب الرقمي** ........................ ٢٣٥
**المبحث الأول**: ما هي البيت كوين؟ .................................. ٢٣٦
**المبحث الثاني**: مصدر قيمة عُملة البيت كوين وطريقة تداولها .......... ٢٣٨
**المبحث الثالث**: فرص استثمارية في ذكاء المقامرات .................... ٢٤٠
**مسألة**: الصندوق الدولي.......................................... ٢٤٣
تقييم الصندوق الدولي .............................................. ٢٤٦
**وقفة تاريخية**: الفارس الذي نصَّب الدولار على عرش النقد العالمي ..... ٢٤٧
**ملحق: في فلسفة المال والنقد** .................................. ٢٥٦
**الباب الأول**: في فلسفة المال والقيمة والثمن........................... ٢٥٧
لفظ الثمن يطلق على وصفين، كلاهما مقصود لغةً وعُرفًا .............. ٢٥٧
**الباب الثاني: في عدمية النقد** .................................... ٢٥٩
**مبحث**: الثمن القياسي والثمن التقايُضي .............................. ٢٦٠

الباب الثالث: الندرة والقيمة ........................................ ٢٦١
الباب الرابع: قيمة الثمن السلعي يجب أن تكون أغلى من قيمته في ذاته . ٢٦٢
الباب الخامس: تذبذُب الأثمان السلعية ................................ ٢٦٣
الباب السادس: استهلاك السلعة المتَّخَذة ثمنًا يُضعِف ثمنيتها........... ٢٦٥
الباب السابع: أسباب استحالة احتكار النقد اليوم ....................... ٢٦٦
مسألة: كون العُملة ثمنًا في بلد وليست ثمنًا في بلد آخَر ................. ٢٦٧
**الموضوع الرابع: في فلسفة التمويل والاستثمار** ................ ٢٦٩
تمهيد: التمويل استثمار للزمن والاستثمار استثمار في الزمن .............. ٢٦٩
قيمة الزمن .................................................................. ٢٧٣
باب: تقييم قيمة الزمن ................................................ ٢٧٣
باب: صناعة المعلومات ................................................ ٢٧٤
باب: التمويلات الأجنبية .............................................. ٢٧٥
باب: تجارة التأمين إحدى مكونات الفائدة التمويلية.................... ٢٧٦
باب: ثقافة الشعوب تجاه ديون الطبقة الوسطى ......................... ٢٧٧
مسألة: البيع على المكشوف ............................................ ٢٨٠
مسألة: صانع السوق .................................................... ٢٨٦
باب: تحليل الأسهم ..................................................... ٢٩٠
وقفة: تجارة القرود! ..................................................... ٢٩١
ملحق في المِلْكية والدَّين ................................................ ٢٩٥
الباب الأول: حقيقة احتكار المُلَّاك ودلالاتها.......................... ٢٩٥
الباب الثاني: حد المِلْكية الفاصل ...................................... ٢٩٧
تطبيق: الأسهم الممتازة................................................. ٢٩٨

**الباب الثالث: الإفلاس في العصر الحديث** ............................ ٣٠٠
**المبحث الأول:** الإفلاس في العصر الحديث مشكلة الدائن لا المدين..... ٣٠١
**المبحث الثاني:** الإفلاس الاستثماري................................ ٣٠٤
**الباب الرابع: إفلاس الدول**.......................................... ٣٠٦
**مبحث: أنواع الديون الحكومية** ...................................... ٣٠٦
**أولًا:** الديون بالعُملة المحلية ........................................ ٣٠٦
من الأمثلة على الاستدانة بالتدوير لعُملة مربوطة......................... ٣٠٧
من الأمثلة الحديثة للاستدانة بضخِّ العُملة في نظام معوَّم................. ٣٠٨
**ثانيًا:** الديون بالعُملة الأجنبية.......................................... ٣١١
**تطبيق:** هل يمكن أن تفلس أمريكا كما أفلستْ من قبلُ؟.................. ٣١٢
**خاتمة** ............................................................ ٣١٧
من أجل عقلية اقتصادية متفوقة ........................................ ٣١٧
**مؤلِّف هذا الكتاب**................................................. ٣١٩

# مقدمة الكتاب

السوق مِن خلق الله، خالقِ كل شيء؛ فاقتصادات السوق هي النواميس والسُّنن التي سخَّرها الله سبحانه لتَحكُم السوق، واقتصاد السوق لا يختلف عن جسم الإنسان؛ فكلاهما يسير على سُننٍ كونية ثابتة.

فما نظريات الاقتصاد إلا ملاحظةٌ لسلوك المجتمعات في أسواقها، ثم تشخيص ظواهر تَظهر في ذلك السلوك، ثم الربط بينها بمنطقٍ صحيح وبشواهدَ سابقة. وبتطوُّر الرياضيات، صار الإثبات الرياضي للعلاقة بين الظواهر المتباعدة هو الحَكَمَ الموضوع في صحة منطق النظرية من عدمه؛ ولهذا دخلت الرياضيات في الاقتصاد، فصار يُدرس وكأنه موضوع رياضي لا اجتماعي سلوكي، وخاصةً في الدراسات العُليا[١].

والسوق كالإنسان، في حالة اعتلاله يُمكِننا علاجه، وقد نستطيع دفع الإنسان للعمل فوق طاقته بالمُنشِّطات ونحوها، ولكن لفترة محدودة لا تخلو من تبعات، ثم لا يلبث أن ينهار، وقد نستطيع تجميل الوجه بحدود ضيقة، مع احتمالية وقوع مضاعفات قد تكون خطيرة، وقد نُجري عمليةً جراحية معقدة لاستئصال مرض خطير أو إصلاح عضوٍ ما، فتنجح العملية أو تفشل، ولكننا لا نستطيع مطلقًا تغيير

(١) وأذكر أنني عندما كنت طالبًا في برنامج الدكتوراه، كنت أبدأ المحاضرة وأفهم الدرس وأنا لا أعلم ما هو موضوع النظرية التي نُثبتها. هل الإثبات الذي درسناه هو منحنى الطلب أم عرض النقد؟ فقد كانت كلها إثباتات رياضية محضة لا يُتطرق فيها إلا للرموز الرياضية؛ لذا أثَّر التوغل في الرياضيات على منهج التفكير عند كثيرٍ من الاقتصاديين؛ فما عاد لهم مقدرة تطبيقية.

ديناميكية عمل جسم الإنسان، فنُعطِّل القلب أو نُبدِّل الدم بالماء أو نُغيِّر اتجاه الدم، ولا نستطيع مطلقًا التدخُّل في عمل الأعصاب والمخ إلا بحدودٍ ضيقة وبمخاطرَ عالية، وهكذا هي السوق واقتصاداتها.

فقد خلق الله السوق في شكل أعضاءٍ أساسية (كالقلب والمخ والدماء في الإنسان)، وسَيَّره على أنظمة أساسية (كنظام المناعة والخلايا واتجاه مَسِير الدم في الإنسان)، فكما أنه قد يُمكن التأثير على أعضاء الناس لفترةٍ محددة على حساب تبعات ومخاطر، كذلك يمكننا التأثير على السوق بالتحكُّم في أعضائها الأساسية، أو بتغيير الأنظمة نسبيًّا أو تعديلها، ولكن لفترات محدودة، وعلى حساب تبعات أخرى ضارة، وقد تكون خطيرة.

لذا فأفضل الطب ما يتعامل مع سُنة خَلقِ الله للجسم؛ ليُعيد الجسم إلى أصل خلقه إذا تَغيَّر عنه بسببٍ خارجي أو داخلي، دون أي تصادُم مع الأنظمة التي خلقها الله لتُنظِّم جسم الإنسان، وكذلك هي أفضل السياسات الاقتصادية، فلا يخرج مجتمع اقتصادي عن سُنة الله في خلقِه السوقَ إلا ويمرض اقتصادُه ويتدهور، إلى أن يتعطل ثم ينتهي إلى الفشل عاجلًا أو آجلًا، بحسب قُربه وابتعاده في مخالفته لسُنن خلق الله للسوق.

وعقل السوق هو الإنتاج، وتركيبة العقل أو ثقافته هي نوع الإنتاج (زراعي، مالي، صناعي، رعوي، حربي)؛ فالإنتاج هو العقل الآمر الذي يتحكم في السوق وأنظمتها.

وقلب السوق هو السِّعر، ودماؤها التي تحمل الغذاء والأوكسجين هي السيولة (مهما كان نوعها نقدًا أو مقايضة)، والإخلال بالسعر أو احتكار السيولة بأي ادِّعاءٍ يُحرِّف اتجاهات العرض والطلب عن الاتجاهات التي خلَقها الله عليها؛ فتختنق دماء الاقتصاد- وهي السيولة- في شرايين وتطفح في أخرى، فتتآكل السوق أو يأكل بعضها بعضًا؛ فيسقط بعض جلدها وينكشف داخلُ الجسم للجراثيم، بينما

ينتفخ جلد بعضها الآخر ويتضخَّم حتى يصبح عقبةً تمنع الأنظمة والأعضاء من العمل.

والأنظمة الأساسية لها نظامان، هما: نظام زيادة العرض مع زيادة السعر وعكسه، ونظام انخفاض الطلب مع زيادة السعر وعكسه. وأعضاء السوق الطلب والعرض، ولحم السوق هما المستهلك والمنتج.

وعظام السوق التي لا تقوم السوق إلا بها هي الحكومة، فيمكن أن يوجد اقتصاد هزيل بلا حكومة، كالاقتصاد الرعوي المحض البسيط أو الزراعي المحدود، كما أنه يُمكن أن يُولد إنسان مُشوَّه بلا عظم، ولكن يستحيل وجود سوق قوية ومتعافية بلا وجود دولة نظامٍ وأمن، وكلما تَقدَّم إنتاج السوق زادت حاجتها إلى الدولة.

ونظام المناعة في السوق هو الشفافية وحُرية الرأي والصحافة؛ فهي حصن السوق من هجوم الأمراض عليها، كما أن المناعة حصن الجسد من الجراثيم.

وكما أنه كلما اكتملت الأعضاء وارتفعت فعالية تفاعل الأنظمة في جسم الإنسان وانضباطيتها؛ زادت حيوية الإنسان، وطالت حياته، وسَلِم من الأمراض، فكذلك هي السوق؛ أي الاقتصاد.

وكما أن كل أعضاء الإنسان وأنظمته متداخلة يُؤثِّر بعضها على بعض، فكذلك هي أعضاء السوق وأنظمتها.

والسوق الحية لا بد أن تمرض وتتعافى؛ فالحي لا بد أن يمرض ويتعافى ما لم تكن الأمراض مستعصية كالسَّرطان. والسرطان أنواعٌ متنوعة، وأخطر سرطانات السوق وأكثرها انتشارًا هو سرطان الفساد، وهناك سرطان النفط وما شابهه من ثروات المصادر الطبيعية، وكما أن السرطان يُدمِّر أنظمة الجسم وأعضاءه، مهما حَسُن تمام الأعضاء وكمالها، ومهما ارتقت أنظمة الجسم في فعاليتها، فكذلك أمراض الاقتصاد المستعصية تُدمِّر أركان السوق وأنظمتها مهما ارتقت هذه الأنظمة.

والنفط يُعطِّل الإنتاج في الاقتصاد؛ فتُخلق الإقطاعية، وتُفرض الدكتاتورية؛ فتعمل الثلاثة على تأصيل الفساد في السوق، والفساد يُخِلُّ بالسعر، الذي هو قلب السوق النابض؛ فيختل توازن الأنظمة وانضباطيتها، فأجور العمالة من السعر، ومتى أُرخص الكفُؤ وأُغلي الكسول ماتت حينها الإنتاجية؛ فتفسد العقول والعلوم والقلوب.

فالفساد سرطان الاقتصاد، والنفط سرطان الإنتاج والإنتاجية في هذا الاقتصاد؛ فهو يُفسد صفات السوق الصناعية؛ فيمسخها، ويجعلها مسخًا بين الاقتصاد الصناعي والإقطاعي.

وكما أن الخلايا السرطانية موجودة في الإنسان ولا تؤثر عليه إلا إن تزايدت، فكذلك الفساد لا يخلو منه سوق أو اقتصاد أبدًا؛ فطلب المثالية من المُحال، ولكن القصد في كُلِّ أمر مطلوب.

وعلم الاقتصاد علم ضَيِّق محدود كعلِم الشريعة؛ قد يضيع العمر في تتبُّع الفروع فيهما بلا طائل؛ ذلك أن كلا العِلمين علم أصول يُفهم بفهم أصوله، لا بحفظ فروعه، اللهم إلا أن أصول علم الشريعة نصِّيَّة وقفية، وأصول علم الاقتصاد منطقية عقلية، والإكثار من القراءة في الفروع تسلب المرء فهمه واستقلالية تفكيره؛ ولذا كثر التقليد في الفقهاء والاقتصاديين، ومما زاد الطين بلَّة أن غالب كُتُب الاقتصاد غير الأكاديمية يميل إلى الضرب على وتر العاطفة عند القُرَّاء؛ وذلك لزيادة مبيعات مُؤلَّفاتهم.

فعلم الشريعة قد اكتمل بانقضاء القرن الأول بعد البعثة النبوية الشريفة، وعلم الاقتصاد قد اكتمل تقريبًا في القرن الحالي، والفَرْق في مدة الدورة الزمنية بين الفريقين هو فرق تابع للفَرق في سرعة الزمان اليوم عنه بالأمس.

واكتمال العلم يدفع رجاله لحالة التبعية الفكرية؛ فتُعميهم التبعية عن رؤية الفروق الهائلة بين حالَين متشابهتَين صورةً ومختلفتَين جوهرًا، فيُنزلون إحداهما

منزلة الأخرى؛ فيأتون بالأعاجيب.

ووقوع هذا الأمر في الاقتصاد أشد؛ فهو علم ملاحظة سلوك ثقافة المجتمعات السوقية مع تمييز أعراقها وسلوكياتها، ومعرفة مواردها، وإدراك سياساتها؛ ولذا يصعب أن تجد في الاقتصاد حالتَين متشابهتَين بين بلدَين أو في بلد واحد مع اختلاف الزمن، والأمر ليس وَقفًا على الحالات، بل حتى على المُسمَّيات والمؤشرات[(١)].

○○○

(١) كعدم صلاحية مؤشر الناتج المحلي في الدول النفطية والمؤشرات التابعة له، وسنتطرق لهذا لاحقًا.

# الموضوع الأول
# مفاهيم في فلسفة الاقتصاد

### تمهيد: الفرق بين مفاهيم السوق والإنتاج والنظام:

كلمة الاقتصاد تحمل معنًى واسعًا يشمل نظام الإنتاج وشكل الإنتاج، ويَتضمَّن أيضًا نوع السوق ومدى تدخُّل الدولة فيها، كما يشمل النظام السياسي والنظام الاجتماعي، فما يتعلق بالإنسان يتعلق بالاقتصاد، فالمنتج هو الإنسان، والإنتاج للإنسان، كما يحمل معنى ثروات المجتمع الطبيعية والإنتاجية.

فالاقتصاد إذا أُطلق، فإنه يدل دلالةً واسعة تشمل السياسة، والنظام الاقتصادي، وشكل الإنتاج، ونوع السوق.

فالسياسة إما دكتاتورية وإما ديمقراطية، وبين طرفَيهما تقع الأنظمة السياسية التي حكمت البلاد والعباد، والتي تحكم اليوم في الأرض.

**والنظام الاقتصادي نوعان:**

نظام إقطاعي، ونظام رأسمالي، ثم تَتفرَّع منهما أنظمةٌ شتى؛ فأقصى طرف الإقطاعية هو النظام الاشتراكي، ويكون بامتلاك الدولة كل شيء وتحكُّمها في كل أنشطة الاقتصاد.

وفي المقابل أقصى طرف الرأسمالية مثالُه ما عاشه الاقتصاد الأمريكي حينًا من الزمن، من بعد حرب التحرير إلى الحرب الأهلية؛ حيث لم تكن هناك ضرائب،

اللهم إلا بعض الرسوم لتمويل حاجيات الحرب والحكومة.

**وشكلُ الإنتاج ينقسم إلى نوعَين رئيسيَّين**: إنتاج دخْلي أو تأجيري، وإنتاج صناعي[1] أو تكنولوجي. أما الإنتاج الخدمي فهو تابع لاقتصاده؛ فقد يكون إنتاجًا خدميًّا تأجيريًّا، وقد يكون إنتاجًا خدميًّا صناعيًّا أو تكنولوجيًّا. وهناك نوع من الإنتاج لا يرقى أن يُعَد شكلًا ثالثًا، وهو الإنتاج الاستهلاكي لأصل الثروة، كإنتاج النفط والموارد الطبيعية الأخرى.

**وأما السوق**: فسوق حرة، وسوق غير حرة، والحرة هي التي لا تتدخل فيها الحكومة بفرض الضرائب، أو منح إعانات، أو وضع رسوم، أو سقف إنتاج، أو استيراد أو تصدير، أو منح أحقيات أو تمييزات، وكل ما يؤثر على انحراف سعر توازن السوق عن محله الحقيقي.

(١) ويأتي شرح مفهوم كلا الإنتاجَين في الموضوع القادم.

# الفصل الأول
# مفاهيم الإنتاج

## الباب الأول: مفهوم الإنتاج الصناعي:

وهو الإنتاج القابل للزيادة غير المحدودة في النوعية والكمية؛ فطائرة وسيارة وحاسبة اليوم قد تَطوَّرت تطورًا عظيمًا خلال عقودٍ من الزمن، وتعاظمت كمية إنتاجها تعاظمًا كبيرًا، ولا حدَّ لهذا التطوُّر أو الزيادة، إلا أن يُستبدل به منتجٌ أفضل منه وأكفأ، ثم جاء دخول التكنولوجيا ليُعظِّم ويُضاعِف من هذه الخاصية للإنتاج الصناعي.

والإنتاج الخدمي القائم على العلم أو التكنولوجيا، كالطب والاستشارات الفنية، وبعض فروع المحاماة، والخدمات البحثية والتدريس ونحوها؛ كلها تدخل تحت مفهوم الإنتاج الصناعي لإمكانية تَطوُّرها وتوسيع إنتاجها؛ فمثلًا التدريس عن بُعد، وسَّع إنتاج المدرس وحَسَّن نوعيته، وهو باب قابل للتوسُّع والتطوير، وكذلك الخدمة الاستشارية في الطب، ومثله البرامج الحاسوبية وهكذا، وهذا بخلاف الإنتاج الخدمي القائم على الجهد البشري مثل الأعمال اليدوية، كالنظافة وغيرها؛ فهذا يُعَد من الإنتاج الدَّخْلي، وهو مبحث الفصل القادم.

## الباب الثاني: مفهوم الإنتاج الدخلي:

وهو الإنتاج القائم على إنتاج متجدد سنويًّا، أو فصليًّا، أو شهريًّا، إلا أن هذا الإنتاج المتجدد محدود الكمية والنوعية، لا يمكن زيادته ولا تطويره بشكلٍ

متواصل[١]، كالزراعة والسياحة؛ فإنتاج مزرعة أو فندق أو منتجع قد يكفي لإثراء مالكها، ولكنه لن يكفي لإثراء أحفاده الذين سيتزاحمون على هذا الإنتاج[٢]، وتوسيع الإنتاج السياحي محدود بالأرض والمباني، وتطويره كذلك.

**تنبيه:** ولمنع سوء الفهم، فإن الزراعة والصيد قد تدخلهما الصناعة والتكنولوجيا فتخرجهما من الإنتاج الدَّخْلي إلى الإنتاج الصناعي، ويتحقق في هذا الإنتاج مفهوم الإنتاج الصناعي لقَبوله الزيادة الكمية والنوعية، كإنتاج الدجاج والبيض والسمك والألبان وغيرها، وكذلك هو في الإنتاج الخدمي القائم على الجهد البشري إذا دخلَتْه الصناعة والتكنولوجيا، كتنظيف الشوارع بأدوات مُتقدِّمة وبنماذج تصميمية مناسبة، فهذا مما لا حدَّ فيه كذلك؛ لتطويره في جانب الأدوات وفي جانب التصاميم.

## الباب الثالث: مفهوم الاقتصاد الريعي:

أطروحات الاقتصاديين العرب حول مفهوم الاقتصاد الريعي في تعاريفها وطُروحاتها تضم كلَّ مُتفرِّق، وتجمع كلَّ مُتناقِض، وتُفرق بين كل متشابه؛ فهي بلا خِطام ولا نظام، ولا يوجد تعريف واحد إلا ويدخل اقتصادات مختلفة بحيثيات متناقضة ومتفرقة، فتخرج بنتائج بعيدة عن سبب الطرح.

فكل عربي يصف اقتصاد بلاده واقتصادات بلاد العرب بأنها قائمة على اقتصادات ريعية؛ فالتونسي والمغربي يصفان بها بلادهما، كما يصف دول الخليج كذلك، والخليجي يصف اقتصاد بلاده والخليج بهذا أيضًا، وذلك مع كون الخليج قائمًا على الاقتصاد البترولي، وهو اقتصاد له دراساته الخاصة به؛ لكونه اقتصادًا

---

(١) وذلك ما لم تدخله صناعة، كصناعة الدجاج اللاحم والسمك والبيض ونحوها.

(٢) لهذا فالاقتصاد الدَّخْلي يشرح جزءًا مهمًّا من سلوكيات المجتمعات في الغزو والحرب ويُبيِّن فلسفتها؛ فهذه المزاحمة تُلجئ المجتمع إلى الغزو لضيق الثروة، أو يتنازع الأحفاد على الإنتاج المحدود؛ فيضعف المجتمع، ومن ثَمَّ تأتي نهايته بغزوٍ على أيادٍ خارجية.

قائمًا على استهلاك أصله، بينما تونس والمغرب مثلًا اقتصادات ريعية؛ فهي قائمة على الزراعة والسياحة؛ فدَخْلها يَتجدَّد مع ثبات الأصل على حاله دون نمو وزيادة كحال معظم الاقتصادات قبل الثورة الصناعية.

ويتبع هذا الفرقَ الشاسعَ بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد البترولي فرقٌ شاسعٌ في تخطيط الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية بين الدول الريعية والدول البترولية؛ فالاقتصاد الريعي يبقى حيًّا، لكنه على هامش الحياة؛ فهو لا يستطيع النهوض السريع لقلة الثروة وعدم نموِّها، إلا أنه لا يموت لعدم انقطاعها، بينما الاقتصاد البترولي يفتح أبواب ثرواتٍ على المجتمع قد تتزايد ابتداءً ولا تنقص، إلا أن نهايتها للزوال ولا تدوم، فإما أن تنهض به هذه الثروات ليتحوَّل إلى اقتصادٍ صناعي ومعرفي للمحافظة على ثراء ورفاهية البلاد، وإما أن تُخدِّره الثروات، وتُفسِد إنتاجية المجتمع وأخلاقه، وتَنشُر فيه الفساد الإداري وأحيانًا الحروب، كما حدث مع هولندا عند اكتشاف الغاز فيها عام ١٩٥٩م، بما يُعرَف بالمرض الهولندي؛ مما دفع النرويج اليوم لعزل عوائد النفط عن اقتصادها، وكما حدث ويحدث الآن في دول إفريقيا الوسطى الغنية بالألماس والمعادن.

فمصطلح الاقتصاد الريعي مصطلح سياسي لا اقتصادي، ولو بحثتَ عن معنى الاقتصاد الريعي لوجدتَ أن جميع التعريفات والطُّروحات دائمًا تأتي بصفة الذم لهذا الاقتصاد ولحكومة بلاده، وأنه يَنتج عن الاقتصاد الريعي فسادُ الحكومات وقمع الشعوب. كما يلاحظ أن أطروحاته تحمل روح الحسد، وكره الأثرياء، وثورة الفقراء.

وأطروحات دعاة ثورات الشعوب تعتمد على تحريك الصراع بين الغني والفقير لتُدغدِغ عواطف الشارع العمياء؛ فتحريك العاطفة لا يحتاج معه إلى منطق صحيح.

ولا وجود لمصطلح الاقتصاد الريعي بلفظه أو معناه في البحوث العلمية

الغربية الموثَّقة عمومًا، وبما أن العرب والإسلاميين استقَوا ثقافتهم الاقتصادية الفلسفية من الاشتراكية عند بدْء البعثات إلى فرنسا وغيرها، فهم يتوارثون خرطها وخريطها إلى اليوم، إذَن فلا بد أن مفهوم الاقتصاد الريعي بمفهومه العربي سيكون مرتبطًا بالتنظير الاقتصادي الاشتراكي.

### الباب الرابع: مفهوم الإنتاج الاستهلاكي:

وهو الاقتصاد الذي يعتمد إنتاجُه على استهلاك الموارد الطبيعية، فهو ليس اقتصادًا ثابتًا؛ فإن الموارد الطبيعية تنضب، وهو إما أن يَتحوَّل خلال استهلاكه إلى الإنتاج الدَّخْلي كالزارعة والسياحة؛ فيحكمه نظام السوق غير الحرة الإقطاعية بحكومة دكتاتورية، أو يَتحوَّل إلى الإنتاج الصناعي؛ فتحكمه السوق الحرة الرأسمالية بحكومة ديمقراطية.

وقد يكون السيناريو أن تنتهيَ ثرواتُه الطبيعية دون استثمارها في اقتصادٍ ثابت؛ فتنتهي الثروات، وتَتفكَّك الأقاليم، وتسقط الدول، فاقتصادات استهلاك الموارد الطبيعية كاقتصادات الغزو قديمًا، وكالعوائد الاستعمارية التي كانت تعود على بريطانيا وهولندا وفرنسا في استعمار دول العالم؛ لم تكن دخلًا ثابتًا، بل كانت سببًا للانهيار أو التأخُّر، وكذلك هي اقتصادات البترول والموارد الطبيعية ليست باقتصاداتٍ ثابتة؛ لعدم ثبات الموارد الطبيعية؛ فهي كاقتصادات الغزو ستُرهِّلها ثروات الغنائم فيخلدون إليها؛ فتُفسد أخلاقَهم، وتُنعّم خشونتهم، وتُفرِّق كلمتهم، حتى تقضيَ على مجتمعاتهم.

ليس النفط غريبًا عن الإنسانية؛ فقد عرفَتْه قديمًا وأدركت نعمته ونقمته على الشعوب، فأينما أصبحَت الموارد الطبيعية المُستنفَدة عمومًا (وأهمها النفط) هي المُسيطِرة على الاقتصاد؛ أصبح هناك شلل في الإنتاج، وتعطُّل في الإبداع، وإبطاء في النمو الاقتصادي، وارتفاع لمعدلات الفقر (ولو بعد حينٍ قريب)، وينتشر الحُكم الاستبدادي والفساد والصراعات العنيفة.

ومن أكبر الآثار الضارة لأموال النفط أنها تعمل على إضعاف مؤسسات المجتمع المدني؛ بجَعلِه معتمدًا على التخطيط المركزي (الإداري والاقتصادي)، ولو سَبر الناظر المُتأمِّل دول العالم المُتخلِّف جميعَها؛ لَمَا وجَد جامعًا يجمع بينها كلها إلا التخطيط المركزي بشِقَّيه الإداري والاقتصادي.

«**لعنة النفط**»، هكذا يُذكَر النفط عند مُفكِّري الغرب في مُباحثاتهم الاستراتيجية حول الاقتصاد والمجتمعات؛ فالنفط والألماس والذهب واليورانيوم لعناتٌ حلَّت على كثيرٍ من الدول الإفريقية؛ فجعلتها مرتعًا للحروب بين المُتنافِسين على هذه الثروات غير المُتجدِّدة.

وحديثًا، على الرغم من أن دول الخليج قد أدركها خيرٌ كثير من ثروة النفط، فإنها لم تَسلَم من سَكْرته؛ فأموال النفط وقوته السياسية قدَّمتا غطاءً وهميًّا أقنع المجتمعاتِ الخليجيةَ بصلاحية كثيرٍ من جوانب ثقافتها الاجتماعية التي تتعارض مع الحياة الحديثة التي تعيشها، والتي استمرَّت على حساب نفقة النفط، كمنع المرأة من العمل، والترفُّع عن الأعمال اليدوية والمهنية، كما أظهرتا فيها الاتكالية والاعتماد على الخبراء الأجانب؛ ممَّا منع المجتمعات الخليجية من الاستثمار في العقول المحلية، وزَرَع فيها عدم الثقة بالخبرة المحلية. وهذه مُعضِلة تتداخل عواملها بعضُها ببعضٍ، ويُسبِّب كلٌّ منها الآخر.

كما أسرفت المجتمعات الخليجية في استجلاب العمالة الأجنبية بغير حاجة؛ ممَّا عمِل على ضعف إنتاجية الخليجيِّ بالجملة، إضافةً إلى أن المجتمع الخليجي اعتمد على الحكومة في تخطيطها المركزي؛ فتَعطَّل الحافز لتكوين المؤسسات المدنية، وضمنت أموال النفط حماية البنوك من الإفلاس؛ فانتشرت الفوضى القانونية المالية، وتَخدَّرت البنوك فقعدت عن التطوير، وعن توجيه أموال المُودِعين إلى الاستثمارات المُثلى في المجتمع.

وقد استطاع نفط الخليج أن يَخلق طبقةً وسطى في مجتمعات الخليج، ولكنها

طبقة غير حقيقية؛ فهي لم تنشأ عن طريق التفاعُل الطبيعي الذي يخلق الطلب والعرض في المجتمعات الصناعية؛ إذ إن أفراد الطبقة الوسطى الخليجية لم ينشؤوا بسبب عملهم وإنتاجيتهم، بل لتوزيع الثروة النفطية على أفراد المجتمع.

واستهلاك الطبقة الوسطى الخليجية يُحرِّك العرض في الدول المُصدِّرة الأخرى لا في دول الخليج؛ لهذا عندما عجز النفط على الإنفاق على الطبقة الوسطى؛ تضاءلت هذه الطبقة بسبب نمو السكان المتزايد في وتيرته عن تزايُد نمو ريع النفط؛ فالطبقة الوسطى الخليجية الموجودة، والتي بدأت تتآكل اليوم في بعض دول الخليج، هي نتاج صناعة التخطيط المركزي القائم على أموال النفط.

وستُعجِّل زيادة عدد السكان وزيادة الاستهلاك المحلي للنفط وقيام الصناعات عليه، من عجز النفط عن مواصلته إيجاد هذه الطبقة الوسطى أو المحافظة عليها، وغياب الطبقة الوسطى هو غياب الأساسيات لأي استقرارٍ سياسيٍّ أو اقتصاديٍّ أو اجتماعيٍّ أو أخلاقي.

لذا فهناك خطورة استراتيجية لاقتصادات الموارد الطبيعية، كاقتصادات البترول أو الألماس أو المعادن وغيرها، في أنها غالبًا ما تكون مُخدرًا لا مُسكِّنًا؛ فالمخدر يُذهِب الألم عن صاحبه كما يُذهلُه عن الحقيقة التي ستظهر له بعد ذهاب مفعوله؛ فلا يُفكِّر فيها ولا يعمل عليها، والأخطر من ذلك إذا ما أدمن عليه؛ فإنه يُدمِّر الأخلاق والعقول، وأما المُسكِّن فهو يُخفِّف الألم لفترةٍ تسمح لصاحبه بأن يعالج أسباب الألم؛ فالنفط ونحوه نعمة إذا ما استُخدم كمُسكِّن، ولكن التَّجارِب التاريخية أثبتت أنه لا يكون إلا مُخدِّرًا للشعوب.

**وقفة فلسفية: تأثير الإنتاج على الإنسان والاقتصاد والسياسة:**

اعتماد اقتصاد مجتمعٍ ما على شيءٍ خارجٍ عنه يُفقِد المجتمع الاستقلاليةَ الفكرية؛ ولهذا يفقد المجتمع استقلاليته الاقتصادية، فالمجتمع الزراعي لا يقوم بذاته، بل على نِتاج الأرض، ولكنْ للإنسان دورٌ جسديٌّ في الإنتاج دون الدور

العقلي؛ فهو تابعٌ في عقليته لمنطق الأرض؛ لذا لا يَتسِم المجتمع الزراعي عادةً بالتقدُّم الفكري، إلا أن يَخرج من الزراعة؛ ولهذا لا يخرج غالب المجتمع الزراعي من حيِّز الفقر.

وتُعتبر الصناعة عمومًا اقتصادًا قائمًا بذاته نسبيًّا؛ فهناك مجتمع صناعي قائم على التجميع كبعض دول آسيا وجنوب أمريكا، وهناك مجتمع صناعي قائم على التقليد كالصين، وهناك مجتمع صناعي قائم على التطوير كاليابان وأوروبا عمومًا، وهناك مجتمع صناعي قائم على سرقة اختراعات الغير كالروس، وهناك مجتمع صناعي قائم على الاختراع والإيجاد ولا يَقبل غيره كالاقتصاد الأمريكي؛ ولهذا فالاقتصاد الأمريكي أعظم اقتصاد مستقل قائم بذاته ومستديم[١] شهده التاريخ.

فالاقتصاد لا يُشكِّل النظام السياسي فقط، بل قد يُشكِّل حتى طريقة تفكير المجتمعات. ألا ترى أثر المَسكَنة والخضوع والسطحية الفكرية في المجتمعات الزراعية نتيجةً لتبعية المجتمع الزراعي في فِكره لنِتاج الأرض، مع استغلالها لجسده؟ وكلما كان الإنتاج مستقلَّ الفكر زادت مقدرته على فرض هيمنته على الغير؛ لذا لا يَخشى الأمريكيُّ أن تكون زوجة رئيس استخبارات بلاده روسية، أو أن يكون هو نفسه صينيًّا أو إيرانيًّا لم يطأ أرض أمريكا إلا مراهقًا، وفي المقابل يَخشى كثيرٌ من المجتمعات المُتخلِّفة على فكر قُضاتهم من إرسالهم إلى أمريكا وبلاد الغرب وهم نُخبة المجتمع.

وعندما لا يقوم اقتصاد مجتمعٍ ما بذاته وإنما بشيءٍ خارجٍ عنه، فحينها يَتحتَّم عليه ربط عُملته بعُملة اقتصادٍ قائمٍ بذاته؛ فالنفط -مثلًا- نِتاج الأرض، ليس للإنسان دورٌ عقليٌّ ولا جسديٌّ في إنتاجه؛ ولهذا تَحتَّم على اقتصادات الدول النفطية ربط عُملتها بغيرها[٢]، فهي تَتْبعُها، فلا ينضبط كون العُملة مستقلةً قائمةً بذاتها بينما اقتصادها تابع لغيره؛ فالنفط جعل الاقتصاد جسدًا يَحمل فِكرَه إلى غير

(١) واقتصاد الغزو قائم بذاته، ولكنه غير مستديم.

(٢) وإلا فسد اقتصادها.

وجهة، وبثروةٍ لا يُقدر حقها، ومن هنا جاءت حتمية الربط، فتبعية العُملة خيرٌ من جسدٍ متعافٍ هائم إلى غير وِجهة.

فرَبْط عُملات اقتصادات النفط بالدولار، وكون الدولار هو الأنسب على الإطلاق لها، **سببه**: أن عُملة الاقتصاد النفطي قيمتها نفطية، والقيمة النفطية متذبذبة ذبذبةً عظيمة؛ فلا يصلح أن تربط عُملةً بقيمةٍ متذبذبة؛ لذا فبما أن النفط يُسعَّر بالدولار، والدولار قيمة اقتصادية مستقلة متكاملة؛ كان رَبْط عُملات اقتصادات النفط بالدولار هو الخيار الأمثل لها (والاستقلالية الاقتصادية الكاملة لاقتصاد الدولار هي التي جعلت الدولار الملجأَ الآمن في الأزمة المالية، رغم أنه كان السبب فيها).

ولذا متى كُسِرت عُملة الدولة النفطية هامَ المجتمعُ الاقتصادي النفطي بثروته يَمنةً ويَسرةً يبحث لها عن اقتصادٍ قائمٍ بنفسه، فما يعود للعُملة من قيمةٍ تذكر!

**تطبيق: النفط ودرس تفريط لينكون في خُمس اقتصاد بلاده:**

في بداية ١٨٦٠م، كان سُبع الأمريكان عبيدًا. أما على المستوى الإقليمي، فقد كان هناك عبدٌ واحد لكل جنوبيَّين اثنَين، وعبدٌ وزوجةٌ وطفلٌ لكل جنوبيٍّ ذَكرٍ قادرٍ على العمل؛ فقد كان هناك أربعة ملايين عبد.

وحسب بحثٍ علميٍّ مُحكم بعنوان: «اقتصاديات العبيد الزنوج الأمريكان»، من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، فقد تبيَّن أن متوسط سعر العبد عام ١٨٦٠م كان يتراوح تَبعًا للولاية بين ١١٠٠ و١٥٠٠ دولار، وبهذا تكون القيمة السوقية للعبيد تراوحت بين أربعة وستة مليارات عام ١٨٦٠م، أي قبل الحرب مباشرةً، وبهذا تتراوح قيمتهم السوقية بنقود اليوم بين ١٣٠ و١٨٠ مليار دولار.

ونظرًا لكثرة الأرقام وتفاوتها، وغرابة بعضها- رغم صدورها من مراجع علمية راقية في أمريكا- يجب أن نُجري اختباراتنا الخاصة للأرقام.

فمثلاً لو حاولنا أن نحسب قيمتهم الاقتصادية، أي مقدار ساعات عملهم

وإنتاجيتهم، فسنجد من المَراجِع أن متوسط كلفة تأجير العبد للعمل عند الغير يتراوح بين ٢٠ دولارًا شهريًّا في أقصى الجنوب إلى ١٥ دولارًا شهريًّا في أعلى الجنوب، أي أكثر من ٢٠٠ دولار سنويًّا (وهذا معقول نظرًا لراتب الجندي الأسود في الحرب الأهلية).

أي أن العبد يأتي أو يُنتِج ما قيمته تساوي أكثر من ثمانية آلاف دولار طوال فترة حياته، هذا غير تَكاثُره، ولا يُكلِّف العبدُ شيئًا؛ فالعبد يُغذِّي نفسه بنفسه، ويَتكاثَر بنفسه.

والأربعة ملايين عبد فيهم أطفال وحوامل، فلعلَّ العاملين منهم نِصفُهم، لكن يجب أن يُحسب هذا الإنتاج التكاثُري في حصة العبيد من الناتج المحلي؛ فلو سحَبْنا قيمة التكاثُر على قيمة الإنتاج فساويناهما ببعض لنتائج تقريبية، فبهذا يكون ناتج العبيد في الاقتصاد سنويًّا ٨٠٠ مليون، أي نحو خُمس الناتج المحلي آنذاك.

وكذلك هي حصتهم في الثروة الوطنية؛ فقد بلغت قيمة ثروة الجنوب عام ١٨٦٠م نحو ٢٧ مليار دولار، منها ١٣ مليار حصة قيمة ثروة العبيد، وأما الشمال فقد قُدرت ثروته بـ٥,٤١ مليار دولار. وهذا يعني أن العبيد كانوا يُشكِّلون نصف ثروة الجنوب، وخُمس ثروة البلاد كلها.

**فلو افترضنا أن تحرير العبيد تم بلا حربٍ أهلية، فهل يُعتبر تحرير العبيد تفريطًا في خُمس دخل البلاد وخُمس ثروتها؟**

**الجواب**: لا؛ فاعتماد الجنوب على العبيد أورَثَهم الكسل في العمل والخمول في الإبداع؛ فقد كان في الشمال ١٢٠ ألف مصنعٍ مقابل ٢٠ ألف مصنعٍ في الجنوب، مع فارق النوعية والإنتاجية لصالح المصنع الشمالي؛ ولذا استطاع الشمال تطوير الأسلحة بشكلٍ مذهل خلال سنوات الحرب، كالبندقية المتعددة الطلقات بلا حشو وبلا إعادة تعبئة التي صُرفت للجندي الشمالي، مقابل البندقية العادية التي لا بد من حشوها في كل طلقةٍ عند الجندي الجنوبي.

ولولا إرادة الله بمقتل لينكون بعد الحرب مباشرةً وانتكاس إصلاح وضع العُتَقاء بعده، ثم نتيجة نزاع انتخابات عام ١٨٧٧م، التي أخَّرت حركة المساواة مائة عام في أمريكا؛ لولاهما لكان وضع أمريكا- والله أعلم- متقدمًا بمراحل فلكية عن اليوم[١].

لكن الشاهد أنه بعد الحرب، اضطُرَّ الجنوبيون إلى العمل والإبداع، فساهموا في تطوير بلادهم بشكلٍ تضاعُفي؛ فقد كان الجنوب مصدرًا للمواد الأولية، وكان الشمال مستوردًا لها، وقد كان الشمال هو مَن يقوم بصناعتها وتحويلها إلى سلع، كصناعة الثياب مثلاً من قطن الجنوب، فما أشبه الأثر الاقتصادي لثروة النفط- على دول النفط- بالأثر الاقتصادي لثروة العبيد على ولايات العبيد الجنوبية! وهناك أيضًا شبهٌ كبير في الأثر الأخلاقي والفكري كذلك؛ فكم هو عظيمٌ التأمُّل العلمي العميق في تاريخ الشعوب!

(١) وهذا استطراد ليس هنا محله.

# الفصل الثاني
# مفاهيم السوق

بدايةً، المقصود بالسوق هنا هو العرض والطلب؛ فالسوق هو المكان الذي يَلتقي فيه البائع والمشتري، ولفظ نظام السوق يَعني النظام الذي يَحكُم تَحرُّك الطلب والعرض، والسوق الحرة هي السوق التي لا تتدخَّل فيها الحكومة بفَرْض ضرائب أو مَنْح إعانات، ولا تضع عوائق ولا تُعطي امتيازات؛ فتكون السوق حينها على خلقة الله التي خلقها عليها.

## الباب الأول: معنى السوق الحرة:

الاقتصاد الحديث هو نظريات اقتصادية محضة، سُلِّمت تنظيراتها للانصياع لسُنَن الله الكونية فلم تعاندها، ومبدؤها: حرية السوق التي تُمثِّلها حرية الأسعار بشرط حرية المنافسة، والتدخُّل في اختلال المنافسة قد يكون غير مباشر كتقديم الإعانات مثلًا.

فمتى تحقق السعر الحر توافرت السلع حينها بسعر التكلفة الاقتصادية؛ فلا ربحَ ظالمًا لتاجر، ولا إسراف من مستهلكٍ بسبب تقديم سلعة له لا يُقدِّر ثَمنها؛ وبهذا يتم استغلال الموارد الاقتصادية المحدودة أمثَل استغلال؛ لحرص المتنافسين على رفع كفاءة الإنتاج بأقل كلفةٍ ليُحققوا الأرباح.

وليس المقصود بالسوق الحرة هو عدم تحديد الأسعار فقط؛ فتحديد الأسعار أمرٌ مستحيل التطبيق بالطبيعة، ولا يمكن فرضه إلا لفتراتٍ قصيرة ثم تظهر السوق السوداء والجريمة، ولن يَستمر المُنتِج في الإنتاج إذا لم يستطيع تغطية الكلفة،

وتحديد الأسعار على افتراض فرضه يَشُلُّ السوق الرسمية فلا بيع ولا شراء، وتزدهر السوق السوداء وترتفع فيها الأسعار، ويتوقَّف نمو الاقتصاد أو إنتاج السلعة المُحدَّد سعرها؛ فمثلًا لو حدَّدَت دبي أسعار الإيجارات قديمًا عند ارتفاعها المفاجئ لَمَا استثمر المستثمرون في بناء دبي، ولَارتفعَت أسعار العقارات أكثر وأكثر لقلة العرض، ولَازدهرَت السوق السوداء.

فالمقصود بالسوق الحرة هو عدم التأثير على الأسعار بالتأثير على العرض أو الطلب أو كليهما، بتدخُّل خارجي بدعمٍ أو عكسه- كإعانة- ينتج عنه تغيُّر في الأسعار نتيجة تغيير العرض أو الطلب، وهذا ما فعلَتْه اقتصادات الدول الاشتراكية وتفعله اقتصادات الدول البترولية غالبًا، وهو ما يُسمَّى بالتخطيط المركزي للاقتصاد.

وهذا التدخُّل وإن كان من الممكن استمراره لفترةٍ طويلة إلا أنه مُدمِّر أو مُشِل للاقتصاد، والتجربة أثبتت هذا.

وحرية الأسعار مبدأ معروف من قديم، وقد أمر عليه الصلاة والسلام به حين رفض التدخُّل في السوق فرفض التسعير، فقال: «**إن المُسعِّر هو الله**»، وأمر عليه الصلاة والسلام بتحقيق المنافسة؛ فحَرَّم تلقِّي الرُّكبان، ومثله مَنع الاقتصاد الحديث التدخُّل الحكومي.

وتدخُّل الدولة في السوق يكون بخمسة أمور رئيسية، هي: الضرائب، والإعانات، والإنفاق (ومنه الملكية الحكومية)، وتحديد الأسعار، وتحديد الإنتاج (ومنه التصدير والاستيراد والامتيازات).

فالعدل كلُّ العدل في السعر العادل، الذي يُحقِّق الاستغلال الأمثل للموارد، في ظل حرية الأسعار والمنافسة؛ فالسوق تَحكُمه الأسعار، والأسعار تَحكُمها الكلفة، وكل زيادةٍ مصطنعة في الكلفة يمكن للدولة منعها يجب أن تمنعها، كمنع الاحتكار والامتيازات والضرائب، وهذه كلها قد وافقت الأوامر النبوية؛ فالاقتصاد

يجري على سُنن كونية.

كذلك مُنع كل تخفيض مصطنع للكلفة كالإعانات؛ فهو لن يكون مجانًا، بل على حساب طرفٍ من أطراف المجتمع؛ ليُسرِف طرف آخر بحصوله على مورد اقتصادي لا يُقدِّر ثَمنه.

وقد أمر الإسلام بالعدل مع الغني والفقير، والإسلام يدل على سُنن الله الكونية في السوق، والرأسمالية اجتهدت في تتبُّع سُنن الله الكونية، وتَقبَّلت التغييرات والإصلاحات؛ لذا لم تَنحَز الرأسمالية إلى التجار ولا إلى الحكومات ولا إلى الشعب، بل انحازت إلى ما يُحقِّق المثالية الاستغلالية المُثلى للسوق؛ وبهذا يَتحقَّق تعظيم اقتصاد المجتمع كله؛ ولهذا مَنَع الاقتصاد الحديث الإعانات الإسرافية وأقرَّ الإعانات التي تُعظِّم الإنتاج، ومن ثَمَّ الأرباح.

فالاقتصاد الحر لم يمنع التعاون والصدقات والإحسان، بل مَنَع تَدخُّلها في السعر العادل، فعزَلها عن الاقتصاد بعزل السياسة الحكومية عنها وعن الاتِّجار بها في السوق.

وبعد هذه المُقدِّمات، لعله قد تَبيَّن لنا معنى السوق الحرة؛ فهي السوق التي يَحكُم السعر مستوى العرض والطلب فيها دون تدخُّل خارجي، كإعانة أو احتكار لسبب أو غيره؛ ولهذا ففي السوق الحرة التنافسية لا مجال لاصطناع رفع الأسعار.

### الباب الثاني: السوق التنافسية:

حرية الأسعار في السوق الحرة من حرية المنافسة فيه، والتنافُس فطرة بشرية فَطر اللهُ الخلق عليها لتنمو الحياة وتستمر، وهو نوعان: تنافس بَنَّاء وتنافس هَدَّام.

فالتنافس البَنَّاء في السوق هو التنافس لتعظيم الإنتاج كمًّا ونوعًا، دون إنقاص من إنتاج سوق أخرى، ومن شواهد التنافس البَنَّاء قوله تعالى: «**وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ**»، وأما التنافس الهَدَّام، فهو التنافس لتعظيم الإنتاج بهدم إنتاج سوق أخرى.

ودور الحكومات في السياسة الاقتصادية هو سَن السياسات في دعم التنافس الحر البَنَّاء الذي يقود السوق إلى أقرب حالة ممكنة من السوق التنافسية المُثلى، ومنع التنافس الهَدَّام الذي يمنع من ظهور المنافسين.

والسوق التنافسية هي السوق التي لا يرتفع فيها سعر السلعة عن كلفة إنتاجها ولا ينقص، وهذا عادةً لا يمكن تحقيقه إلا في السلع الاستهلاكية البسيطة والصناعات الخفيفة.

والحد الجامع للسلع التنافسية المحضة هو كونها متشابهة جدًّا، ومنتجوها كثيرون إلى حدٍّ لا يمكن معه تواطؤهم على الاتفاق على رفع الأسعار، كسوق الماشية والخُضَر، وما عدا ذلك فكل السلع فيها نوع من القوة الاحتكارية التي تُمكِّنها من رفع السعر فوق سعر الكلفة إذا تَميَّزت عن شبيهاتها، كالسيارات والمطاعم ونحوهما.

ومهمة الحكومة هنا في حماية المنافسة هي تسهيل وجود السلع البديلة المنافسة التي تُضعِف من احتكارية هذه السلع، وليست مهمتها تحديد الأسعار؛ فمثلًا لا يصلح أن تُحدِّد الحكومة سعرًا لنوع سيارةٍ ما، ولكن تُسهِّل إيجاد أنواع سيارات أخرى بديلة في سوق السيارات.

وهناك بعض السلع المتشابهة تمامًا ولكن تتميَّز بنوع من الاحتكارية لصعوبة الإنتاج أو ارتفاع كلفته، كصناعة الحديد مثلًا؛ فهنا دور الحكومة أن تراقب الأسعار لضمان عدم وجود تواطؤ بين المُنتِجين لرفع الأسعار بتخفيض طاقتهم الإنتاجية، وهناك سلع احتكارية خِلقةً كالكهرباء، وهذه تتدخل الدولة في تسعيرها والحفاظ على عدم منافستها.

ويجب التنبيه على أن المقصود هنا في ذمِّ تدخُّل الدولة هو تدخُّلها في سوق الصناعات والخدمات والسلع الحقيقية، وليس في السوق المالية والنقدية؛ فالسوقان كلٌّ منهما عكس الأخرى في هذا الباب، والدراسات الأكاديمية شرحت

بإسهابٍ تخصصيٍّ وعلميٍّ أسبابَ هذه الظاهرة للسوق المالية المخالفة لقانون طبيعة السوق بحتمية التدخُّل الحكومي فيها لصلاحها.

والخلاصة أن ما يتناقله الناس من أن التجار يتلاعبون بالأسعار غير صحيح تمامًا، وخاصةً في السلع الزراعية والاستهلاكية العامة؛ فلا يمكن لتاجر – إن كانت سلعته تنافسية – أن يرفع السعر عن السوق دون أن يَفقِد حصته السوقية، ويستجلب لنفسه لاعبين جُددًا في سوقه، والحكومة لها دورٌ مهم في الدعم وفي الإعاقة، ولكنه يجب أن يكون قائمًا على تحليلٍ اقتصاديٍّ علميٍّ دقيق.

**فمثلًا:** جميعنا يعلم أن الطلب إذا زاد زادت الأسعار في كل شيءٍ حتى في البضائع الاستهلاكية لفترةٍ معينة، ولكن لا يعلم كثيرٌ منا السبب الحقيقي (وتحديد البضائع الاستهلاكية لغلبة السوق التنافسية عليها)؛ لذا تُرمى الاتهامات عادةً على تآمر التجار والمُنتِجين، وهذا غير صحيح غالبًا؛ فالسوق التنافسية للمنتجات المتشابهة سوق حرة، وهي لا تسمح بالتآمر إذا كان عدد المُنتِجين أو البائعين كبيرًا، أو إذا كان الدخول إلى السوق والخروج منها سهلًا.

فالسوق التنافسية لهذا السبب يَسهُل فيها زيادة الإنتاج بسرعة، وبسبب انخفاض كلفة إنتاج السلعة وبساطة إنتاجها أو استيرادها، مع وجود سوق تنافسية؛ ينشأ مناخ يُهيِّئ سهولة الدخول والخروج فيها، فلا تسمح ديناميكية السوق التنافسية بزيادة الأسعار لمدةٍ طويلة إلا إن كانت بسبب زيادة الكلفة الإنتاجية.

**تطبيق: فشل السوق عند تدخُّل الدولة:**

ففي هذا الباب، ضرب قرين سبان[١] مثلاً بالهند ليُبيِّن التأثير الإيجابي للسوق الحرة على جودة الإنتاجية من الناحية الكَمِّية والنوعية؛ فالهند كانت تُصنِّف الهواتف النقالة على أنها سلع التَّرف، بينما تُصنِّف الطب والطعام ونحوهما من الضروريات، وبِناءً على هذه التصنيفات تدخَّلَت الحكومة في تنظيم سوق

(١) صاحب أطول فترة رئاسة للفدرالي الأمريكي.

الصناعات والخدمات التي تُصنَّف بأنها ضرورية، بينما تركت سوق الاتصالات حرة تُنظِّم نفسها بنفسها.

وعدم التنظيم هنا لا يَعني عدم إصدار التراخيص والتسجيل ونحو ذلك، إنما المقصود بعدم بالتنظيم هو عدم التدخُّل الحكومي سواءٌ بالدعم أو الإعاقة، والإعاقة لها صُوَر كثيرة، منها: وضع رسوم مرتفعة للتراخيص، أو تحديد عدد الشركات العاملة، أو وضع الشروط الصعبة ونحو ذلك، فالذي حدث في الهند، وبعد مخاضٍ سوقيٍّ حرٍّ تَميَّز فيه الخبيث من الطيب، أن سوق الاتصالات الهندية أصبحت أعظم سوق في العالم كفاءةً وجودةً ورُخصًا للمستهلك، وذلك على عكس الصناعات والخدمات الأخرى التي تدخلت فيها الدولة بالتنظيم والدعم.

**وقفة فلسفية: حرية الأسواق:**

السوق كالحراك الفكري في المجتمع: إما أن تكون تنافسية والبقاء فيها للأصلح والأجود، والطيب يَطرُد الخبيث، وإما أن تتدخَّل الحكومات فيها، فتُفسِدها وتُعرقِل نُموَّها، فتحتل موقعها في مؤخرة الأمم؛ فترى هذه الأمم لا تُراوِح محلها وهي ترفع شعارات التزييف الفكري والاقتصادي حينًا من الزمن، حتى تُضطَر الحكومات فيما بعدُ إلى أن تتخلَّى عن مبدأ التخطيط المركزي للفكر وللسوق على حدٍّ سواء، وذلك إما على أيدي أُمنائها وعُقلائها، أو خوفًا على نفسها من ثورات الشعوب الدامية، وشاهِدُ ذلك ما نراه أمامنا من التحوُّلات في روسيا وآسيا وأوروبا الشرقية، وفي بلاد الصين والهند وبلاد العرب.

والتخطيط المركزي للسوق[1] أثبت فشله في جميع الدول الشيوعية والحكومات الاشتراكية، وما أهونَ فشلَ التخطيط المركزي للسوق إذا ما قُورن بفشل التخطيط المركزي للأيديولوجيات! فالشيوعية لم تستطع أن تفرض فِكرها على شعوبها إلا بالحديد والنار، وكذا هي حال كل أيديولوجية تَعجز عن أن تقوم

(١) نقصد بـ«**التخطيط المركزي**» الاعتماد على الدولة.

بنفسها؛ فتلجأ إلى الجبر والإكراه بقوة السلطان وتطبيل الإعلام تحت غطاء السِّرية والتكتُّم، وشاهِدُ هذا رؤيتُنا، وبخلاف الشيوعية فإن الرأسمالية نمت وتطوَّرَت وتحوَّلَت وتبدَّلَت عبر العقود في الهواء الطلق ضمن خِضَم سوق الحراك الفكري الحر؛ ففرضت فلسفتها على شعوبها بالإقناع والقَبول.

وقد حطمت الصناعات الحربية في القرن المنصرم استراتيجية الأسوار والقِلاع والخنادق، فلم تَعُد هناك عوائق تَحُول دون اختراق العدو، وكذلك هي الحال في حصار الفكر؛ فقد كان القتل والسجن والنفي- إلى عهدٍ قريب- كفيلًا بالقضاء على الشريحة المفكِّرة في الجيل الأول من المجتمع المدني، ومن ثَمَّ تُدَجَّن الأجيال في حصار فكري أيديولوجي يَخدم طائفة قليلة على حساب تَخلُّف الأوطان، وفقر الملايين من شعوب تلك البلاد.

وكما فعَلَت الصناعات المتقدمة في تحطيم دفاعات المدن، فعلت الاتصالات الرقمية في العَقد الذي نعيشه في تحطيم حصار الفكر، فلم تَعُد هناك قوة تستطيع أن تفرض أيديولوجية مُعيَّنة ولا أن تحجر على فكر الشعوب، والبقاء للأصلح.

والتخطيط المركزي للفكر أو للسوق هو مِعوَل هدم الحضارات، وهو كاتب سيناريو الفقر والمأساة، وهذه هي التجارب ماثلةً أمامنا من فيتنام الشمالية مرورًا بدول العالم، ووصولًا إلى أوروبا الغربية وأمريكا، فالبضاعة الجيدة والرخيصة لا تحتاج إلى سُلطة لفرضها على المستهلك، وكذلك الفكر لا يحتاج إلى سُلطة تؤيده إلا إذا كان هزيلًا مفلسًا من المنطق وعاجزًا عن مُقارَعة الخصوم، ولم تُمارِس حكومة قط في العصر الحديث عملية التخطيط المركزي للفكر والأيديولوجيات بالجبر والإكراه إلا أصبحت أيديولوجيتها أطلالًا، يبكي عليها قُدامى محاربيها.

وتحديد الأسعار من قِبَل الحكومة هو فتيل إشعال السوق السوداء وازدهارها؛ مما يُخرج الحكومة جملةً وتفصيلًا من السوق الحقيقية؛ فتُهيمِن السوق السوداء التي يتبايع فيها الناس، وتكثر الجريمة، وينتشر الظلم، وينهار الاقتصاد.

وكذا نرى في تحديد الفكر من قِبَل جهةٍ واحدة في عصر المعلومات الرقمية، ما هو إلا دعوة صريحة وقوية لإقامة أكبر ساحة فكرية خارجة عن إشراف الحكومات وتوجيهها؛ ليجد فيها بعض الخبثاء والأشرار أفضل بيئةٍ لنشر الأفكار المنحرفة التي ستَلقى قبولًا عند عامة البسطاء كردَّة فعل لرفضهم الإكراه الفكري؛ فضعف المؤسسات الفكرية في العصر الحديث لا يستقوي بالسلطة، كما أن فرض الفكر بقوة الحكومات في عصر المعلومات الرقمية الذي نعيشه ما هو إلا إسراع في عملية القضاء على مدرسة ذلك الفكر، وحرمان حكومته من فرصة تصحيح أوضاعها.

# الفصل الثالث
# مفهوم التوزيع العادل للثروة

تدور فلسفة فلاسفة الاقتصاد- التي تَولَّدت عنها الأنظمة الاقتصادية- حول موضوع التوزيع العادل للثروات.

وقد مرَّت البشرية خلال تَطوُّرها المدني بمحاولات عدة لتُحقِّق عدالة توزيع الثروات في المجتمع؛ فمن المزدكية المجوسية الاشتراكية التي تُنادي بتشارُك أفراد المجتمع لكل شيء، إلى الإقطاعية الإمبراطورية التي تجعل الحاكم مالكًا لكل شيء. والمجتمعات الاقتصادية إلى ما قبل قرنَين من الزمان كانت كلها في معظمها اقتصادات دَخْل/ تأجير تقوم على الزراعة والرعي وما يلحق بهما من تجارةٍ وغزو، والإنتاج الدَّخْلي/ التأجيري يُنتِج سوقًا غير حرة ذات نظام إقطاعي.

وقد جاء الإسلام فتعامل مع النظام الإقطاعي بإقراره، ولكن بأحكام معاملات وسطية؛ فالإسلام لم يتصادم مع الإقطاعية بل هذَّبها، وباستصحاب هذا إلى واقع اليوم نستنتج أن التوزيع العادل للثروات يجب أن يُبنى على قاعدة أساسية، وهي أن يزيد هذا التوزيع من هذه الثروات في المجتمع ككلٍّ ليَغتنِي المجتمع كله، لا لكي يفتقر الناس جميعًا.

ولكي تتحقق زيادة ثروة المجتمع في الاقتصاد الدَّخْلي الذي يَحكُمه نظام إقطاعي، لا بد من تَركُّز الثروة في أفراد معدودين، بينما يعيش الباقي على حدِّ الكفاف؛ وهذا ما جاءت به النصوص الشرعية للمعاملات من تحديد الزكاة في نِسَب بسيطة، وما جاءت به أيضًا من منع الضرائب، فالنظام الإسلامي هو أفضل

نظام يُحقِّق الاستغلال الأمثل لديناميكية السوق الدَّاخْلية الإقطاعية التي كانت قائمةً قبل النهضة الصناعية[١].

ومع دخول عصر الصناعة، أصبح لزامًا توافر طبقة وسطى غالبية قادرة على شراء حاجياتٍ فوق حدِّ الكفاف؛ لكي تستطيع هذه الطبقة تحفيز الإنتاج، وهنا أيضًا كي تزيد ثروة المجتمع في الاقتصاد الصناعي الذي يَحكُمه نظام رأسمالي، لا بد من تَركُّز الثروة في أفرادٍ معدودين، بينما يعيش الباقي حياةً طيبة (الطبقة الوسطى)؛ فجاءت الأنظمة الرأسمالية التطبيقية الحديثة (المُعدَّلة من الرأسمالية النظرية الأولى) ففرضت ضرائبَ تصاعديةً على الأثرياء تتزايد كلما زادت الثروة الناتجة من استغلال موارد المجتمع، حتى تصل الضريبة إلى ٧٠٪، وبهذه الضرائب تستطيع الدولة توفير الحاجيات الأساسية للناس من طبٍّ وتعليمٍ وخدمات، كما تترك الفسحة لعزيمة المُنتِج على الاستمرار في زيادة الإنتاج وتطويره.

### الباب الأول: حد التوزيع العادل للثروات:

حد التوزيع العادل للثروات في الاقتصاد الصناعي هو: ما يضمن المحافظة على أصول الثروات لتنميتها وتطويرها؛ ممَّا يحقق ثراء المجتمع كله.

والتوزيع العادل للثروات هو السُّنة التي خلق الله السوق عليها بحسب نظامها الإنتاجي، وقد جاءت النصوص التشريعية لتُعلِّم أمة محمد- صلى الله عليه وآله وسلم- كيفية التعامل مع خِلقة الله للسوق، ولتنهاهم عن الخروج عنها؛ ليتحقق لهم التوزيع العادل للثروات، ولكن ما هو التوزيع العادل للثروة؟

التوزيع العادل لا يَعني المساواة الصورية في ملكية وحجم الثروة، ولكن العدالة في استهلاكها، فعلى هذا خَلَق الله السوق كما خلق الخير والشر والموت

(١) وبرغم اختلاف شكل النظام الإنتاجي الصناعي، الذي يُعتبر أساس ديناميكية الاقتصاد كالمخ بالنسبة إلى الإنسان، فإن الزكاة ما زالت قادرةً على تغطية كثير من المهام التنظيمية للاقتصاد الصناعي الحديث، التي تصل به إلى التوزيع العادل للثروات (وحدُّ العدالة الاقتصادية هو: ما يعود على المجتمع بأعلى إنتاجية وبأقل كلفة، وسيأتي).

والحياة؛ لحكمة البلاء التي أرادها الله لعباده، وهو الحكيم الخبير، وإليه العودة والنشور؛ فيُبيِّن لعباده ما كانوا فيه يختلفون.

وقد كان في الصحابة- رضوان الله عليهم- تفاوتٌ عظيمٌ في الثراء؛ فمنهم من هو شديد الثراء كعثمان- رضي الله عنه- الذي كان يَتصدَّق بجزءٍ من ماله كقافلةٍ تجارية كاملة، وكان قادرًا على تجهيز جيشٍ في عُسرة من الزمن، بينما كان أهل الصُّفَّة- رضي الله عنهم- في حالٍ من الفقر يلتصق بعضُهم ببعضٍ لتغطية عوراتهم، لا يجدون قطعةً من قماش أو جلدٍ يسترونها بها[(١)].

وكان صلى الله عليه وآله وسلم يَهبُ المائة من الإبل والوادي من الغنم لأثرياء القوم وساداتهم دون فقرائهم وضعفائهم.

لذا لا يصلح الانجراف وراء العواطف التي تُغذيها الغيرة أحيانًا، ويُغذيها السياسيون أو المصالح أحيانًا أخرى عند النظر في التوزيع العادل للثروات، بل يجب النظر إلى الأسباب الاقتصادية والتنظيمية التي أوجدَت هذا التفاوت الواسع، وما هي نتائجه على المجتمع سلبًا أو إيجابًا؟

ففي ردود فعلٍ عاطفية، أو سياسية، أو إعلامية، أو شعبوية، يَستنكر الناس في أنحاء العالم تعاظُم ثروات الأغنياء واستئثار ملكيتهم لغالب ثروات بلادهم على ضآلة نسبة عددهم في مجتمعهم، التي قد لا تتجاوز ١٪ في بعض الدول؛ فهل لهذا الاستنكار أرضية اقتصادية علمية صحيحة؟

(١) عن أبي هريرة- رضي الله عنه- أن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله ﷺ فقالوا: ذهب أهل الدثور بالدرجات العُلى والنعيم المقيم، فقال: «**وما ذاك؟**» فقالوا: يُصلون كما نُصلي، ويصومون كما نصوم، ويتصدقون ولا نتصدق، ويُعتقون ولا نُعتق، فقال رسول الله ﷺ: «**أفلا أُعلمكم شيئًا تدركون به من سبقكم، وتسبقون به مَن بَعدكم، ولا يكون أحد أفضل منكم إلا مَن صنَع مثلما صنعتم؟**» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «**تُسبِّحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاةٍ ثلاثًا وثلاثين مرة**». فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا: سمع إخوانُنا أهلُ الأموال بما فعلنا ففعلوا مثله؟ فقال رسول الله ﷺ: «**ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء**». متفق عليه، وهذا لفظ رواية مسلم. والدثور: الأموال الكثيرة.

الجواب عن هذا السؤال يَختلف باختلاف المجتمع الاقتصادي الذي هو محل النظر، فالمُستنكَر الممقوت شرعًا واقتصادًا هو وجود طبقة الأغنياء التي تُعطِّل استغلال الموارد باحتكارها دون تشغيلها في الاقتصاد، وكذلك من المذموم في تكتُّل الثروات أن يكون الثراء من غير بذل جهدٍ حقيقي، كفسادٍ ونحوه؛ لأن هذا يقتل روح المنافسة الإيجابية ويُحيي روح المنافسة السلبية؛ فيُدمِّر الاقتصادات والمجتمعات.

**الباب الثاني: حتمية تَركُّز الثروات في الاقتصاد:**

**ولكن السؤال الذي قد يَتردَّد في قلوب الكثير من القُراء هو:** لماذا يتحتَّم تَركُّز تَملُّك الثروة في قلةٍ من أفراد المجتمع لكي يتمتع الاقتصاد بصحةٍ وعافيةٍ جيدة؟

**والجواب يتلخَّص في الأسباب التالية:**

**أولًا: ديناميكية الكلفة والإنتاج:**

ولكي نفهم مسألة حتمية تَركُّز الثروات في الاقتصاد، يجب أن نفهم قبلها ديناميكية الكلفة والإنتاج؛ فالكلفة هي أساس الأسعار التي تَحكُم السوق[1] (أما ديناميكية كلفة الإنتاج فسنأتي عليها في فصل «الاقتصاد الجزئي»)، فإذا ما فهمنا ديناميكية كلفة الإنتاج، نكون قد بنينا بنية تحتية فكرية نستطيع بها تقريب فهم حتمية تَملُّك فئة قليلة للثروات في المجتمع من الناحية الاقتصادية، بعد أن نُقدِّم لها من الناحية المنطقية، وبعد المنطق نأتي بتطبيق اقتصادي لمحتكر فنرى تكامل المنطق مع التطبيق، وتظهر لنا حقيقة خلق الله للسوق كخلقه للإنسان.

**ثانيًا: الاقتصاد كالحُكم:**

فالاقتصاد في شكلَيه الرئيسيَّين: الإقطاعي الدَّخْلي أو الرأسمالي الصناعي، عمومًا مثل الحُكم والسياسة، فكما أنه لا تستقيم أمور المجتمع والدولة إذا كان كل المجتمع أو غالبه حكامًا أو سياسيين، أو أن تُوزَّع على أفراد المجتمع مقاليد

(١) والسعر هو قلب السوق، كما بيَّنَّا في التمهيد.

قرارات السُّلطة، فكذلك لا يصلح أن يملك غالب المجتمع غالب الثروة، أو أن تُوزَّع على أفراده ثروات المجتمع، وإن كان توزيع السلطة لا يصلح بسبب طبيعة عوامل السلطة التي يَحكُمها وجوب وَحدة القرار، والإنسان في طبيعته الخلاف والسعي للسلطة، وديناميكية السلطة تستلزم عدم المنازعة والمخالفة؛ فتوزيع السلطة على أفرادٍ كُثُر يُفسِد ديناميكيتها، وكذلك في الاقتصاد.

كما يجب أن ندرك أن القدرة على تشكيل الثروات موهبة يَرزقها الله من يشاء، تمامًا كموهبة القدرة على السلطة والحكم، وما يجري في السلطة والحكم من سُنن الله يجري كذلك في الثروة؛ ولذا ترى أبناء الغني الواحد تفترق أحوالهم بعد موته؛ فمنهم من يزداد ثراءً ومنهم من يفتقر، وهذه الطبيعة البشرية هي التي حافظت على الاقتصاد الدَّخْلي، رغم حتمية تزاحُم الأبناء والأحفاد على الموروث المحدود بمزرعةٍ ونحوه، فيتنافسون ويبقى الأفضل غنيًّا، أو يتساوَون أحيانًا فتضيق عليهم بلادهم، فينطلقون غازين، أو يتنازعون فيغزوهم الآخرون.

وهذه الطبيعة البشرية في تفاضل البشر في جمْع الثروات هي التي زادت أيضًا الأغنياء ثراءً وعددًا في الاقتصاد الإنتاجي الصناعي، ودليل تفاضل البشر في الثروات من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾، وقال صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المعنى حين اشتكى الفقراءُ من ذهاب الأغنياء بالأجور لتَصدُّقهم من فضل مالهم: «**ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء**» كما مَر.

### الباب الثالث: الرؤية الاقتصادية لامتلاك القلة للثروة:

الرؤية الاقتصادية لامتلاك القلة للثروة هي أنه حتمية كونية من باب الاحتكار الطبيعي[1]، وديناميكية الاحتكار الطبيعي للثروة في القلة ناتجة عن حاجة الثروات

(١) كاحتكار الدولار في مجال العُملة، واحتكار الإنجليزية في مجال اللغة، ويأتي مزيد بيان.

إلى الإدارة، وعن نُدرة الموارد الاقتصادية، وعن خلق الله للإنسان على فطرة حب المنافسة والاستئثار والتملُّك، ولا يقول عاقل بأن يُعطَى أفراد المجتمع ملكيةً دون دفع ثمنها؛ فهذا تدمير كامل للاقتصاد؛ فالطبيعة الإنسانية ستمنع العاملَ من العمل الإنتاجي إذا ملك واغتنى دون بذل الجهد، كما أنها ستمنع المنافسةَ على تنمية الثروة من الفئة القادرة على تكوين الثروات.

وتكوين الثروات يكون في الجيل الأول، وأما إدارتها فتكون في الأجيال المتوارثة بعد ذلك، وليس المقصود بالإدارة هنا التطبيقات الإدارية؛ فقد يكون مُلَّاكُ الثروة الأبناءُ من أجهل الناس، ولكن المقصود هو حماية الأصل المُنتج للاستمرار في إنتاجيته ونموه، وعمومًا فإن ديناميكية الإنتاج العام فيها نوعٌ من ديناميكية الاحتكار الطبيعي، وهذا ما يُحقِّق الاستغلال الأمثل للاقتصاد.

فلو قُسمت مزارع البقر الحلوب إلى وحداتٍ صغيرة على مجموعة مُلاك لقَلَّ الإنتاج وتعاظمت الكلفة، وهذا مُثبَت منطقيًّا ورياضيًّا، وأما شاهِدُ ذلك من الواقع فهو تجربة توزيع المزارع على الفلاحين في الثورات الاشتراكية، فإنه قد أضرَّ بالإنتاج كثيرًا، ومن الشواهد أيضًا أن تقسيم بعض الشركات الصناعية القائمة في تَطوُّرها على البحث والتطوير قد قلَّص من إمكانياتها، كشركة التلفونات الأمريكية «إي تي إن تي»، حين ألزمها القضاء بتصغير حجمها من وحدةٍ إنتاجية واحدة إلى وحدتَين إنتاجيتَين. وقد تَعلَّم المُشرِّعون الأمريكيون الدرس فلم يُقسِّموا مايكروسوفت، وربحت مايكروسوفت قضية الاحتكار التي قُدمت ضدها بغرض تفتيت الشركة وتقسيمها.

وأما في الاقتصاد الصناعي، فإن هذه الفئة القليلة من أفراد المجتمع التي تملك الثروة هي في الواقع مجرد مديرين للثروة يديرونها لتنميتها، وفي تنميتها تنميةٌ لاقتصاد المجتمع. والمقصود بالإدارةِ هنا الإدارةُ التشريفية، أي لا يمارسون الإدارة بالضرورة، بل هم يُمثِّلون وحدة الأصل. وهذه الفئة القليلة هي التي تتحمَّل

الإنفاق الحكومي على الخدمات بدفعها للضرائب، سواء أكان ذلك بطريقٍ مباشر أو غير مباشر؛ فالضريبة على دَخْل العامل يدفعها المُنتِج في الواقع، والرواتب تُحسب على أساس الضرائب.

وكذلك في الاقتصاد الدَّخْلي؛ فتفرقته تَرفع الكلفة الإنتاجية وتُنقص الإنتاج، وإن كان الاقتصاد الدَّخْلي- كما بيَّنَّا سابقًا- لا ينمو ولا يَتطوَّر بمقدار نمو عدد أفراد المجتمع، فتَركُّز الثروة عند القلة من باب أولى؛ إذ تَستحيل المحافظة على مستوى ثراء المجتمع إلا إذا اقتصر على أفراد معدودين يَكونون هم المُلاك الذين ينفقون على الأغلبية العُمَّالية، ويدفعون الضرائب للدولة من أجل تقديم الحماية العسكرية والصَّرف على الجنود؛ ولذا جاء الإسلام بتشريعاتٍ تُوافِق سُنة الله الكونية في المجتمع الإقطاعي في حماية المُلاك والحفاظ على حقوقهم.

وأما الميراث في الإسلام، فهو تحقيقٌ للعدالة في الأسرة الواحدة تَجنبًا للفتنة بينهم، ومنعًا لتضخُّم الثروة المطلق؛ فتعاليم الإسلام جاءت مُطابِقة لفطرة الإنسان، والإخوة في الأسرة الواحدة لا يكونون سَواءً في صناعة الثروة والمحافظة عليها؛ ولهذا غالبًا ما تنتهي أملاك الأب أو الجد إلى ابنٍ واحد من الأبناء.

وبالجملة مع مراعاة اختلاف الأسماء، فقد كانت المجتمعات الإقطاعية تُقسَّم مكانةً وشرفًا واقتصادًا إلى طبقة الأمراء والحُكام، ثم طبقة النُّبلاء والفرسان والتجار، ثم الطبقة الكادحة التي تشمل الجنود والفلاحين والرعاة، ثم طبقة العبيد.

والإنتاج الدَّخْلي لا يكفي لتقديم الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، والمالك أحق بماله، وقد خلق الله المجتمعات على سُننٍ لا تتغيَّر ولا تتبدَّل؛ فالمجتمع بحاجةٍ إلى حمايةٍ وحكومة، والفوارق بين أفراد المجتمع تعمل كتروس الماكينة لتحقيق ذلك، ووجود غني وفقير يُحفِّز الشجاع على الشجاعة، والجندي على الحرب، والعامل على العمل، ووجود حكومة لديها القوة وأفراد لديهم المال يدفع كلًّا مِن الفريقَين لحماية الآخر؛ لتُحقِّق الحماية لكليهما، وهذا يقودنا إلى علاقة

السياسة بالاقتصاد الذي كان هو الموضوعَ السابق.

والخلاصة أن التفاوت في الثروات بحيث تمتلك النسبةُ الأقل من الناس النسبةَ الأعظم من الثروات هو أمرٌ جوهري ضروري لنمو اقتصادٍ صناعيٍّ مُتطوِّر، كما أنه أمرٌ ضروري لرخاء المجتمع كله في ظل نظام ضريبي تصاعُدي (أي تزداد الضريبة مع زيادة الثراء).

والأغنياء في المجتمع الصناعي المُتطوِّر هم في الواقع مجرد مدير مطور لإنتاجية المجتمع؛ فالغني يعمل جاهدًا لزيادة الإنتاج وتحسينه من أجل زيادة أرباحه التي سيُعيد استثمارها في الإنتاج؛ فيزيد الإنتاج ويُطوِّره، ويزيد من توظيف الناس، وتزداد رفاهية الناس باستطاعة العمل والتعلُّم والاستهلاك للمنتجات المتكاثرة المُتطوِّرة.

والأغنياء في هذا المجتمع- إذا كان ديمقراطيًّا- محدودو التصرُّف في أموالهم بمحدودية إنسانيتهم الفردية في المأكل والمشرب والمسكن؛ فهذا الثري مهما أنفق ببذَخٍ في الحاجيات الإنسانية، فسيظل إنفاقه تافهًا بالنسبة إلى ممتلكاته ودَوْره الذي يقوم به في بناء الاقتصاد، كما أنه قد يكون بذخًا استهلاكيًّا لمنتجاتٍ صناعية تشغيلية للاقتصاد، ويقال أيضًا إنه قد يكون بذخًا إسرافيًّا يتسبَّب في تضييع موارد ضرورية للمجتمع، فيقال: لكن أغنياء هذا المجتمع لا يستطيعون البذخ الاحتكاري الذي يُعطِّل الموارد الاقتصادية، كأن يمتلك عشرات المنازل أو المزارع أو الأراضي الشاسعة لمجرد التنعُّم بالملكية دون استغلالها الشخصي- وهو محدود بإنسانيته- أو دون استغلالها الإنتاجي، فالضرائب التصاعُدية التي قد تصل إلى ٧٠٪ على الدَّخْل والممتلكات الزائدة عن الحاجة والمترفة تردعه عن ذلك.

والأغنياء في هذه المجتمعات هم غالب مصدر دَخْل الدولة الذي تُنفقه على المجتمع؛ فالضرائب عليهم تصل إلى٧٠٪ في أمريكا (من الفدرالي والولاية

والمدينة)، بالإضافة إلى زيادتها مع زيادة الدَّخْل؛ فهي تزداد كلما زادت استفادته من المجتمع وموارده، كالممثلين والمشاهير، وكشركات التنقيب والمعادن والنفط، أو مَن يتحصل على ثروةٍ دون جهد منه كميراث أو عثور على كنز ونحوه.

واليوم في مثل هذا المجتمع الصناعي الديمقراطي يزداد الأثرياء ثراءً دون بقية أفراد المجتمع، وهذا حتمي أيضًا؛ فالأثرياء- كما أوضحت- محدودو التصرُّف في أموالهم، فهم يستثمرونها في زيادة الإنتاج، بينما لا تجد بقيةُ المجتمع فائضًا للاستثمار رغم تضاعُف قوتهم الشرائية ثلاثة أضعاف في العقود المنصرمة في غالب الدول المُتطوِّرة؛ وذلك بسبب زيادة مستوى الرفاهية المعيشي الذي أصبحوا يعيشونه، وزيادة إنفاقهم لامتلاك المنتجات التي لم تكن متوافرةً من قبل، والتي ما كان لها أن تتوافر لولا ثروات الأغنياء الإنتاجية، ومخالفة سُنة الله في خلقه تستلزم فساد المخلوق عاجلًا أو آجلًا.

# الفصل الرابع
# مفاهيم الإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية

### تمهيد: الأنظمة الاقتصادية تَبعٌ للإنتاج:

الأصل الغالب، والذي يسير طبيعيًّا موافقًا لخلق الله للسوق، هو أن الإنتاج الدَّخْلي/ التأجيري يُنتِج سوقًا غير حرة ذات نظامٍ إقطاعي يُنتِج سياسةً تميل إلى طرف الدكتاتورية؛ ذلك أن المُنتِجين في الإنتاج الإقطاعي قلة، فيسهل عليهم احتكار السوق ورفع الأسعار بحِيَل متنوعة، والإقطاع مُتجذِّر من الدكتاتورية بخلاف الصناعة؛ فالإنتاج الصناعي/ التكنولوجي يُنتِج سوقًا حرة ذات نظام رأسمالي يُنتِج سياسةً تميل إلى طرف الديمقراطية، أو سيكون مآل الاقتصاد الفشل، فالصناعة لا تجتمع مع الإقطاع، وإن حدث على حين غفلةٍ من الزمن فهو جمعٌ متضادٌّ مخالفٌ لسُنة الله الكونية؛ فلا يستمر طويلًا، كالاشتراكية الهالكة، فما الاشتراكية إلا إقطاعية متطرفة، كما سيأتي.

### الباب الأول: الاشتراكية إقطاعية متطرفة:

حقيقة الاشتراكية أنها إقطاعية متطرفة، والدولة هي من يمتلك الثروة كلها، وهي التي تستهلكها، بينما يعيش المجتمع على حدِّ الكفاف.

والاقتصاد الاشتراكي إما أن يكون ذا غلبةٍ في الإنتاج الصناعي أو غلبةٍ في الإنتاج الدَّخْلي، فتَملُّك فرد واحد- وهو الحكومة- للثروة هو إساءة استخدام لديناميكية كلفة الإنتاج (التي سنشرحها لاحقًا)، فإنتاجية الاشتراكية تعمل في نطاق مُكلِّف للغاية في الإنتاج، كما أن السوق الاشتراكية في إنتاج صناعي هي

سوق إقطاعية متطرفة تحكم إنتاجًا صناعيًّا، وهذا جمعٌ معاكسٌ لخلق الله للسوق؛ فما كان له أن يدوم.

والاشتراكية في الاقتصادات الإنتاجية الصناعية تجمع مخالفتَين لطبيعة السوق أو سُنتَين من سُنن خلق الله للسوق؛ لذا ففشلُ الاشتراكية في الاقتصادات الإنتاجية كان أعظمَ وأسرعَ وأوضحَ من فشل الاشتراكية في الاقتصادات الدَّخْلية كالزراعة[1].

**مبحث: أثر الاشتراكية في تخلف الثقافة التمويلية:**

تأخُّر الثقافة التمويلية للمجتمعات العربية والمجتمعات الخارجة حديثًا من الاشتراكية هو أهم عائق جوهري يَحُد غالب السياسات النقدية في هذه البلدان من تحقيق دورها في إنعاش الاقتصاد والتحكُّم به.

وتَخلُّف الثقافة التمويلية للمجتمعات العربية هو شأن كل اقتصادات دول التخطيط المركزي من الدول الاشتراكية البائدة المعتمدة على الحكومة وتمويلاتها ومشاريعها (والتمويلات الحكومية هي من السياسة المالية التي تديرها وزارة المالية وليس البنك المركزي).

والتخطيط المركزي الذي تُمثِّله الاشتراكية في أقصى صوره هو الجامع الذي يجمع بين الدول المُتخلِّفة في العالم، وفلسفة الاقتصاد المُسمَّى بـ«الإسلامي» ما هي إلا تقليد لبعض الجوانب العاطفية الأفلاطونية لفلسفة الاقتصاد الاشتراكي.

والشاهد هنا في رفض فكرة التمويل غير الحكومي التي ازدهرت في أطروحات الاشتراكيين؛ فهم الذين أوجدوا هذه الأغاليط حول توليد النقود والتمويلات من أجل تبرير ملكية الدولة لكل شيءٍ وقيامها بكل شيء، ثم تلقَّفها منهم الاقتصاد

(١) ونُشير هنا إلى أن فشل الاقتصاد يختلف عن انهيار النظام السياسي، والفشل يُقدَّر بمقدرات المجتمع لا بصورته المجردة؛ ففشل الاقتصاد الروسي يُعتبر أكبر من فشل أي اقتصاد؛ فلا يقال إن اقتصاد روسيا متقدم، ولا يُقارَن باقتصاد دولٍ كسوريا أو كوبا؛ لأن الإمكانيات الصناعية والموارد الطبيعة والإنسانية عند روسيا ومكانتها العالمية كانت سابقة بمراحل لأمريكا.

المُسمَّى بالإسلامي، الذي نشأ أصلًا في أحضان المُفكِّرين المسلمين من الذين درسوا في الخارج في الخمسينيات والستينيات إبَّان ازدهار الشيوعية (صديقة العرب وعدو أمريكا (صديقة إسرائيل))؛ فرجع هؤلاء إلى بلادهم العربية بأطروحات الاشتراكيين فجمَّلوها وجعلوها دينًا مُنزَّلًا من الله، ثم مِن رَحِم فكر الأب الشيوعي وبمباركة البنوك (المستفيد الأول)، تولدت الصيرفة المُسمَّاة بـ«الإسلامية» التي هي قائمة أصلًا على فكرة رفض التمويل، ودعوى أن عملها هو بيع وشراء السِّلع، ولو كان افتراضيًّا أو صوريًّا؛ ليَسهُل عليها خداعُ المواطن والجهات الرسمية المراقبة على حدٍّ سواء.

وهذا مما زاد الأمر سوءًا وخطرًا في تَخلُّف ثقافة التمويل؛ فأهم عاملٍ في نجاح سوق التمويلات هو الوضوح والدقة في التعاريف والرقابة الحكومية. وممارسات هذه الصيرفة المتولدة من الفكر الشيوعي ومن ثقافة الحِيَل أضافت إلى جانب رفض التمويل والجهل به أخطرَ وباءٍ على التمويلات، وهو الضبابية والغموض والحِيَل والافتراضية، وهي كتابة ما لا أثر له حقيقةً، كتعريف الصك بأنه ملكية بينما هو دَين، والعينة بيع وشراء، والضمان سَمَّوه مشاركةً، وهكذا.

## الباب الثاني: الإقطاعية سمة غالب اقتصادات العالم القديم:

قد كان الاقتصاد في الزمن النبوي وما بعده لقرونٍ طويلة اقتصادًا بسيطًا قائمًا على الديناميكية الإقطاعية؛ فجاءت ألفاظ النصوص التشريعية مُوافِقةً لما يعرفه الناس ويفهمونه، بينما حملت في مضمونها الإعجازيِّ القواعدَ التشريعية المناسبة للاقتصاد الحديث، إذا ما اتُّبعت الأصول الاستنباطية المنطقية التي خلق الله الإنسان قادرًا على إدراك منطقيتها، والتي هي كذلك منصوصٌ عليها تصريحًا أو تضمينًا في نصوص الوحي وتطبيقاته النبوية.

فالزكاة على سبيل المثال كانت هي حدَّ الكمال المناسب لعصر النبوة وقرونٍ عديدة بعده؛ لأنها تكفي حدَّ الكفاف الذي كان هو حدَّ الكمال للغالبية العُظمى من

الناس تحت ظِل الاقتصاد الإقطاعي المُهيمِن آنذاك على العالم إلى ما قبل الثورة الصناعية.

وأما اليوم، فالاقتصاد قائم على الديناميكية الصناعية، ومع ذلك لم تفقد الزكاةُ مهمتها ودورها؛ فهي لا تزال تكفي حدَّ الكفاف، إلا أن حدَّ الكفاف لم يَعُد هو حدَّ الكمال المطلوب تحت ظِل الاقتصاد الصناعي.

### الباب الثالث: الطبقة الوسطى بين الاقتصاد الإقطاعي والاقتصاد الصناعي:

ظهور الطبقة الوسطى كالشريحة الأغلب في المجتمعات المتطورة هو ظاهرة حديثة نسبيًّا- لا تتعدَّى تاريخيًّا عقود ما بعد الثورة الصناعية- وعلى الأخص في البلاد الديمقراطية (ولا يُنسى أن يُنسب الفضل إلى أهل الفضل؛ فأول من ابتدأ تصحيح الرأسمالية لصالح العُمال هو الرئيس الأسد «ثيودور روزفلت» أوائل القرن المنصرم، وأول من صحَّحها من جانب تدخُّل الحكومة في الاقتصاد ووضع البرامج والمشاريع التطبيقية لتحفيز الإنتاجية؛ هو الرئيس المشلول- عظيم عصره- فرانكلين روزفلت).

فتاريخيًّا، وعَبْر الأزمان والأماكن والأيديولوجيات، كان أغلب أفراد المجتمع طبقةً كادحة تعمل لتأكل، وما الحضارات الإغريقية والفرعونية والفارسية والصينية والهندية والأندلسية وغيرها إلا شواهدُ على سفك دماء كثيرٍ من أفراد المجتمع في حروبٍ على السلطة؛ وذلك من أجل تسخير بقية أفراد المجتمع لبناء القصور الفارهة، والأسوار العظيمة، والأهرامات والحدائق للقياصرة والملوك والأمراء، وتسخيرهم من أجل تقديم ما لا يمكن تحصيله اليوم؛ بسبب نُدرته وصعوبة صناعته، من أرقِّ الثياب وأجمل المفروشات وأطيب الطعام لهذه القلة القليلة المُتمكِّنة.

فالآلة ثم التكنولوجيا مقترنةً بالعدالة النسبية في الأنظمة الديمقراطية وفَّرَت مُناخًا مناسبًا لنموٍ اقتصاديٍّ في هذه الدول، مع عدالةٍ في توزيع الثروات؛ مما

جعل الطبقة الوسطى تنمو فيها إلى أن أصبحت الطبقة الوسطى هي الطبقة الغالبة، والوسط بين الأغنياء والفقراء، والصناعة شرطٌ لازم لوجود الطبقة الوسطى؛ فهي التي تصنع وهي التي تستهلك، فهي أساس العرض العام والطلب العام.

وهذه الطبقة الوسطى لكي تكون حقيقيةً ومستمرة يجب أن تُوجِد نفسَها بنفسها، لا أن تُنفخ بتوصيلات خارجية، ومعنى تُوجِد نفسَها بنفسها أي أن يكون إنتاجها الذاتي هو الذي يَخلق الوظائف، وهو الذي يُنتِج ثمن ما تستهلكه من البضائع والخدمات غير الضرورية.

وعلى هذا، فمكانة الطبقة الوسطى في الدول النفطية- في الواقع- هي طبقة مُستأجرة بأموال النفط؛ فدول النفط لا تُنتِج غالب ما نستهلكه من غير الضروريات، ولا تُنتِج أيدي أبنائها ما يمكن أن يشتريه العالم، إنما هي أموال النفط تنفقها لاستئجار هذه المكانة، تمامًا كما يستأجر غالب الناس منازلهم.

وحدُّ الطبقة الوسطى المتفق عليه هو كون أفرادها قادرين على استهلاك البضائع والخدمات غير الضرورية، كالقدرة على التمتُّع بالإجازات وتوافُر الخدمات الصحية في غير الطوارئ، كالسيارات، وكاختلاف أنواع الطعام، وليس حصوله على أرز أو تمر أو حنطة فقط، كما كان سابقًا في عصور الإقطاع التي غلبت على المجتمعات الإنسانية لآلاف السنين.

وكذلك المسكن؛ فهو من الضروريات؛ لذا فإن امتلاكَ فئةٍ لمنازلها لا يُدخِلها حدَّ الطبقة الوسطى؛ ففي فيتنام مثلًا، نسبة امتلاك المنازل تزيد عن ١٠٠٪؛ فالفيتناميون يمتلكون عادةً أكثر من منزل، وأكثرهم مُصنَّف من الطبقة الفقيرة (ويلاحظ أن فيتنام مجتمع زراعي وليس صناعيًّا، ولذا لا توجد فيه طبقة وسطى)! وفي أمريكا، وفي آخر إحصاء متشائم ومتشدد، كانت الطبقة الوسطى تُشكِّل ٤٥٪ من السكان، رغم أن نسبة تَملُّك المنازل عندهم أكثر من ٧٠٪.

والطبقة الوسطى ركنٌ من أركان الاقتصاد الصناعي؛ فهي التي تخلق الثروة

ابتداءً بالإنتاج، وهي التي تستهلكه انتهاءً، وذلك بخلاف الاقتصاد الإقطاعي؛ ففي الاقتصاد الإقطاعي تمتلك القلةُ الثروة، وهم الذين يستهلكونها؛ وذلك لأن الإنتاج الإقطاعي إنتاج دَخْلي/ تأجيري لا يكفي إلا لإثراء القلة فقط، وهم الأجيال الأولى، بينما يعيش الأكثرية العاملة في المجتمع على حدِّ الكفاف.

بينما في الاقتصاد الصناعي تمتلك القلة الثروة كذلك، وينتفعون بها إلى حدِّ الثراء أيضًا كما هي الحال في المجتمع الإقطاعي، إلا أنه وبخلاف السوق الإقطاعية، يتشارك الملاك مع الطبقة العاملة في استهلاكها؛ لكثرة الإنتاج.

فكثرة الإنتاج الصناعي وتَطوُّره يعتمدان اعتمادًا كليًّا على كثرة الاستهلاك؛ ولهذا فالاستهلاك يُشكِّل معظم مُكوِّنات الناتج المحلي للدول المُتقدِّمة صناعيًّا؛ ففي أمريكا مثلًا، تبلغ نسبة الاستهلاك أكثر من ٧٠٪ من الناتج المحلي، والآلة والتكنولوجيا (اللتان هما الأصل المُنتِج) قادرتان على تعظيم حجم العرض إذا كان هناك طلب، والطلب هو الاستهلاك، وذلك بخلاف الأرض التي هي رَحِم الإنتاج الدَّخْلي- أي أصله الإنتاجي- فهي محدودة الإنتاج (لذا لم تُضيِّق الأرض على اليابان لتحتل عقودًا المرتبة الثانية عالميًّا في الإنتاج).

والاقتصاد الإقطاعي تتركز حضارته حول الطبقة الحاكمة والغنية؛ ولهذا ازدهرت الدكتاتوريات السياسية في الاقتصادات الإقطاعية، بينما الاقتصاد الرأسمالي تتركز حضارته حول الإنتاج؛ فهو في الواقع يتركز حول الطبقة العاملة المُنتِجة؛ ولهذا ازدهرت الديمقراطيات السياسية في الاقتصادات الصناعية.

فالطبقة الغنية في الاقتصاد الإقطاعي ليست بحاجةٍ إلى الطبقة العاملة المُنتِجة لتستهلك إنتاجها، بخلاف الاقتصاد الصناعي الذي هو بحاجةٍ إلى الطبقة العاملة المُنتِجة لتستهلك إنتاجه؛ فالطبقة الوسطى هي التي تُنتِج وهي التي تستهلك؛ ولهذا تَكوَّنت الطبقة الوسطى في الاقتصاد الصناعي بينما غابت في الاقتصاد الإقطاعي.

فالطلب العام هو الذي يخلق العرض في السوق الصناعية، ومطالب البشر لا

تنتهي ولا حدَّ لها، ولكن العرض محدودٌ بالموارد الاقتصادية التي عظَّمتها الآلة والتكنولوجيا، بينما في الاقتصاد الإقطاعي لا تعظيمَ للموارد الاقتصادية المحدودة في وجودها وفي نموها؛ فلا تنمو ولا تتطوَّر؛ لذا فالعرض في السوق الإقطاعية محدود ولا يحتاج إلى الطلب.

والطفرة الصناعية قد كسَرت المحدودية في أصل الموارد وفي نموها، وجاءت الطفرة التكنولوجية من بعد هذا لتُضاعِف آثار الطفرة الصناعية في تعظيم الإنتاج وتحسين نوعيته؛ فتضاعفت التطبيقات الديمقراطية في السياسية الحكومية؛ فالديمقراطية والإنتاجية مطَّردتان إيجابيًّا.

والاقتصاد الإقطاعي منه المُتجدِّد ومنه الناضب؛ فالمُتجدِّد كالزراعة والرعي والسياحة، وغير المُتجدِّد كالاقتصاد الحربي القائم على الغزو، والاقتصاد البترولي.

# الفصل الخامس
# مفاهيم السياسة في الاقتصاد

عفا الله عن تحديد شكل النظام السياسي، وذلك بتركه على أصل البراءة الأصلية، لكون الاقتصاد والسياسة من أبواب المعاملات في الغالب، إلا أنه قد يتلبس بعضها أحيانًا بجانبٍ تَعبُّدي كالزكاة وبعض الحدود.

والنظام السياسي تَبعٌ للنظام الاقتصادي وليس مستقلًّا عنه؛ فشكل الإنتاج في كونه زراعيًّا أو رعويًّا أو صناعيًّا هو الذي يُقرِّر النظام الاقتصادي الحاكم له، فيكون النظام الاقتصادي إقطاعيًّا أو رأسماليًّا، وهذا النظام الحاكم للاقتصاد هو الذي يُقرِّر النظام السياسي؛ فيكون ديمقراطيًّا، أو دكتاتوريًّا، أو في شكلٍ قريب من أحدهما، والحد الفاصل بين الديمقراطية والدكتاتورية المقصودة هنا هو الانتخابات، والحُكم لفتراتٍ محدودة، وليس المقصود هو العدالة في الحُكم.

والمُلاحَظ عبر تتبُّع التاريخ والعصور أن النظام الإقطاعي يُشكِّل نظامًا سياسيًّا دكتاتوريًّا غير قائم على الانتخابات، وأن النظام الرأسمالي يُنتِج نظامًا سياسيًّا ديمقراطيًّا قائمًا على الانتخابات.

ومفهوم الرأسمالية المنتشر بين الناس فيه مبالغة تحريفية، كما أن الرأسمالية قد دخلتها تعديلات كبيرة في تطبيقاتها؛ فالمشهور عن الرأسمالية المتداولة في دول العالم الثالث والدول الاشتراكية أنها حرية الفرد مطلقًا في استخدام الوسائل المتاحة لتَملُّك الثروة، كما أنها تعني حرية الأسواق وعدم التدخُّل الحكومي فيها مطلقًا، وهذا في الحقيقة تفسيرٌ مُحرَّف للرأسمالية، وهو من بقايا رماد الحرب

الاشتراكية الرأسمالية؛ فالرأسمالية في صورتها الأصلية المُتشدِّدة تعني حرية السوق لتعمل كما خلقها الله، وتَعتبر تدخُّل الدولة في السوق إفسادًا لديناميكيتها الطبيعية الحرة.

### الباب الأول: الاقتصاد من أجل السياسة، أو السياسة من أجل الاقتصاد؟

أسلوبان من أساليب السياسة المعاصرة: إما أن تكون سياسة من أجل السياسة، فلا أعلم إلا نماذجَ فاشلة، على ضحالة خبرتي ومعرفتي بالسياسة؛ ومن أمثلتها: الوحدة المصرية السورية في عهد القومية الناصرية، ومجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، الذي جمع العراق والأردن واليمن ومصر ثم انهار سريعًا باحتلال العراق للكويت، واتحادات إفريقيا وأمريكا الجنوبية. هذه الأمثلة شواهد على أسلوب استخدام السياسة من أجل السياسة، الذي مَردُّه لا محالة إلى الفشل.

وإما أن يكون الاقتصاد من أجل السياسة، ويكفي شاهدًا لذلك أن الأقطاب السياسية ما هي إلا نظريات اقتصادية؛ فالاقتصاد هو ما تتصارع عليه الأيديولوجيات كالرأسمالية والاشتراكية.

فالوحدة النقدية الأوروبية مثالٌ على استخدام الاقتصاد من أجل السياسة؛ فالهدف الاستراتيجي الأسمى لليورو هو توحيد قلوب سكان أوروبا المُشتَّتة التي أهلكَتْها النزاعات الدموية الرهيبة لآلاف السنين؛ فأوروبا قارة تُهدِّدها المذاهب والفِرَق الدينية النصرانية المتنازعة- والمذاهبُ المختلفة في الدين الواحد أهلُها أشدُّ كراهيةً بعضهم لبعضٍ من كراهيتهم لعدوهم، وجراحهم أعمق حقدًا من أن تَبرأ وتُشفى بتقادُم الزمان، بل قد تَكمُن حتى يأتي من يُحييها من جديد- وأوروبا تَحمل أمجادًا تاريخية قام بعضها على دكِّ وهدمِ بعض؛ فهي أمجادٌ متنازعة متضادة، مثلها مثل مذاهبهم الدينية تنتظر داعي الفتنة ليُحييها من جديد، وأوروبا لُغاتها مُتفرِّقة مُتنوِّعة تَحمل كلٌّ منها مفاخر قومية وعرقية هي شرارة إشعال نار النعرات العصبية الداعية إلى التفرُّق والاقتِتال.

ومن أجل ذلك نادى تشرشل- من منبر جامعة زيورخ في سويسرا- بـ«الولايات المتحدة الأوروبية» وأوروبا لا تزال تنزف دمًا بعد الحرب العالمية الثانية من آثار حروبها بين بعضها وبعض، وهي ترزح ذلًّا وهوانًا تحت الاحتلال الأمريكي وتَسلُّط الدُّب الروسي، فنداؤه ذاك هو نداءٌ سياسي من أجل السياسة، وما كان له أن ينجح لولا استخدام الاقتصاد في تحقيقه؛ فكانت الوحدة الاقتصادية الأوروبية ثم النقدية المُتمثِّلة في اليورو.

والوحدة النقدية من أشد عوامل تَلاحُم قلوب الشعوب (ولا يعني هذا أنها ناجعة اقتصاديًّا)؛ فالعُملة في هذا الزمن الحديث المعاصر كالعَلَم الوطني للوطن الواحد، وكَرَاية الحرب التي ينخرط تحتها ويذود عنها مقاتلو الجيش من أبناء الوطن الواحد، فلم آتِ بها هنا إلا للتمثيل على أسلوب «الاقتصاد من أجل السياسة»؛ فالوحدة الأوربية إذَن مثالٌ على استخدام السياسيين للاقتصاد من أجل السياسة.

وأما استخدام السياسة من أجل الاقتصاد، فأبرز مثالٍ عليه هو مُنظَّمة التجارة العالمية؛ فقد استخدَمَت الدولُ العظمى وخاصةً أمريكا السياسةَ من أجل تحسين الاقتصاد، ورفع الإنتاجية، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وذلك عن طريق استغلال المزايا التنافسية المتوزعة في أنحاء العالم؛ فالجميع رابح.

فلا اقتصاد بلا سياسة ولا سياسة بلا اقتصاد؛ فهما كالمرأة والرجل بتزاوُجهما يستمر العالم الإنساني، وبتزاوُج الاقتصاد والسياسة في السياسات تدوم الدول.

### الباب الثاني: تبعية السياسة والنظام الاقتصادي للإنتاج:

الصراع الأزلي بين الغني والفقير، ومنه الخلاف والنزاع بين المُقرِضين والمُقترِضين قديمٌ بقِدَم النقود. وفي الثورات الجائعة، ينصبُّ جامُ غضب الثوار الجائعين المُثقَلين بالديون على المُرابِين، ولا تكاد تخلو مدينة أوروبية شهيرة من شارعٍ خاصٍّ باليهود الذين غالبًا ما يكونون في فترةٍ ما طحين ذاك الغضب، ومن

شواهد ذلك قتلُ الثوار الفرنسيين للدَّيَّانة (المُقرِضين)؛ فغالبًا ما ترفع الثورات والانقلابات شعاراتٍ ضد الاستغلاليين، وعلى رأسهم المُقرِضون، حتى إذا ما استقرَّت الأمور، أصبح قادة الثورات والانقلابات أكثرَ الناس حمايةً وعنايةً للمُقرِضين، وأشدَّ عقابًا على المُتخلِّفين والمُتعثِّرين من المُقترِضين!

والثورات على الحكومات أمرٌ حتميُّ الحدوث، ومُطَّرد في كل الأنظمة والأيديولوجيات، حتى في الأنظمة الديمقراطية الحديثة، مع تعديلٍ لشكل الثورة الشعبية؛ وذلك لأن المُقترِضين والمعدومي الثروة هم الغالبية العظمى من الشعب، وهم الذين يستطيعون الإطاحة بالحكومات وتحديد الرئيس المُنتخَب والتجديد له.

ومَيل الحكومات إلى المُقرِضين أمرٌ مُطَّرد في كل الأنظمة والأيديولوجيات- التي يُعترف فيها بحق الملكية- ما عدا الأنظمة الديمقراطية الحديثة؛ لذا فالأنظمة الديمقراطية تكون في جانب المُقترِض إلى حدٍّ لا يُخلُّ بالنظام الاقتصادي المالي المحلي، فبسبب الديمقراطية أصبح رَفض مَنح قَرْض بدون سببٍ واضحٍ جريمةً يُحاكَم عليها البنك، وأصبحَت حماية المُفلِس قانونًا يلجأ إليه المُتعثِّر؛ فتَحوَّل الدَّين أو التعثُّر أو عدم السداد إلى حقٍّ إنسانيٍّ بعد أن كان عارًا يُعاب به صاحبه.

وقد حدث هذا التطوُّر الإنساني طبيعيًّا؛ فالمجتمعات تتكيَّف في تعامُلاتها الإنسانية كتكيُّف الجسد مع البيئة، فنوع الإنتاج (صناعي، زراعي، مالي) هو الذي يُحدِّد فلسفة الاقتصاد، والاقتصاد هو الذي يُحدِّد شكل السياسة.

والصناعة تحتاج إلى تَركُّز رؤوس الأموال، مثلها مثل جميع أشكال الإنتاج الأخرى، إلا أنها تختلف بأن الصناعة تحتاج إلى طبقةٍ وسطى مُستهلِكة وعاملة، بخلاف الاقتصاد الزراعي والمالي؛ ولهذا خَلق الإنتاج الصناعي نظام الرأسمالية، والرأسمالية خلَقت الديمقراطية التي- بضَغْط المُصوِّتين- ألزمت المُقرِض بتحمُّل المخاطرة؛ وبذلك تَتوجَّه أموال المجتمع إلى الأكفأ والأعلى إنتاجًا؛ فالمُقرِضون

سيَحرِصون على إقراض أصحاب أفضل المشاريع وأكثرها إنتاجيةً؛ لضمان مقدرتهم على إرجاع حقوقهم، والأنظمة الديمقراطية لا تسجن المُفلِس أو العاجز عن السداد، وإنما تحميه لتُحْييه؛ فتعيده للإنتاج.

وبهذا أصبحت الحكومة في الدول الديمقراطية المتحضرة هي المسؤولة عن حماية المواطن من استغلال الدائنين؛ لأنها من المُفترَض أن يكون لديها الخبرة وتَملِك الخبراء، وهي موضع الثقة؛ فهي تعمل للمصلحة العامة، وهي المسؤولة عن منع استغلال القوي للضعيف، والجاهل ضعيف.

### الباب الثالث: العوامل التي تدفع الحكومات إلى الميل مع أصحاب الثروة:

**الدوافع النفسية**: فالسلطة الحكومية محدودة في أفرادٍ قلة، وكذلك هي حال أصحاب الثروات، وكلاهما يملك قوةً مُكمِّلة للآخر، فيتناغم بعضهم مع بعضٍ في الحفلات والاجتماعات؛ فيسمع السياسي بقوةٍ صوتَ صاحب الثروة ويُؤثِّر فيه.

**الدوافع الاقتصادية**: فالحكومات لا تقوم ما لم يَقُم اقتصادها، والاقتصاد يُقِيمه أصحاب الثروات، وأصحاب الثروات يضغطون على الحكومات بأن اتخاذ الأنظمة ضدهم يُؤدِّي إلى إفلاسهم أو يدفعهم إلى الهجرة.

**الدوافع المالية**: فالحكومات- قديمًا وحديثًا- تحتاج إلى الأموال لتسيير الجيوش، والدفاع عن الدولة، وإقامة الخدمات العامة، والذي يُقدِّم هذه الأموال هم الأغنياء، سواءٌ عن طريقٍ مباشر أو طريقٍ غير مباشر؛ برفع أجور العاملين الذين يدفعون الضرائب.

**المصالح الشخصية**: وهي موجودة في البشر جميعهم، ولكنها تَتمثَّل وتَظهر بقوةٍ عند الحكومة الغالبة على السلطة؛ وذلك بسبب غياب الرادع المُتمثِّل في إسقاط السلطة بالانتخابات، فتعامُل الحكومات مع الدَّين والدائن والمَدِين دائمًا بما يخدم مصالحها، وهذه هي الفطرة الإنسانية؛ فإن كانت المصالح- ككون

الحكومة حكومةً ديمقراطية- تحرص على صوت الناخبين، بذلت الحكومة أقصى جهدها لحماية المُقترِض الذي يُشكِّل غالبية المجتمع إلى حدٍّ لا يضر الاقتصاد؛ فينقلب الناخبون على الحكومات.

وأما إن كانت الحكومة غير ديمقراطية فستحرص على مصالح المُقرِض الذي يُشكِّل القلة القليلة في المجتمع؛ ومن ثَمَّ لا تتوجه أموال المُودِعين إلى أفضل الاستثمارات؛ مما يجعل هذا عاملًا من عوامل ضعف اقتصادات الدول غير الديمقراطية.

## الباب الرابع: الاقتصاد بين الديمقراطية والدكتاتورية:

في الدول الديمقراطية المتحضرة تكون الحكومة هي المسؤولة عن حماية المواطن من استغلال الدائنين؛ لأنها هي التي لديها الخبرة وتملك الخبراء، وهي موضع الثقة؛ فهي تعمل للمصلحة العامة، وهي المسؤولة عن منع استغلال القوي للضعيف- والجاهل ضعيف- وتمنع تحريض الجاهل على القوي ظلمًا وعدوانًا؛ فالجميع أولاد لها، وقد قال رسول الله ﷺ: «**فاتقوا اللهَ واعْدِلوا بين أولادِكم**»[(١)].

والدكتاتورية المُتمثِّلة في حُكم الفرد المطلق هي حافز قوي لإساءة الضرائب؛ ولذلك فرضت الديمقراطية نفسها على النظام السياسي للاقتصادات الصناعية.

والاقتصاد الصناعي اقتصاد حديث نسبيًّا؛ لذا فقد جاءت الشريعة بنصوصٍ مباشرة تُلائم اقتصادات ذلك الزمان، التي كانت إما رعوية وإما زراعية مع شيءٍ من التجارة وغنائم الحرب؛ فكانت الإقطاعية هي التنظيم الغالب عليها مع حماية الدكتاتورية السياسية لها.

وقد يكون النظام دكتاتوريًّا، وهو أعدل الأنظمة وأنزهها في تاريخ البشرية، كخلافة الفاروق- رضي الله عنه- ولكن الفاروق ومَن هو مثله أو قريبٌ منه ممن تَولَّوا سلطة الحُكم عبر تاريخ البشرية جمعاء، لا يُستخرج من حالاتهم قاعدة

(١) جزء من حديث رواه البخاري (٢٥٨٧).

منضبطة منطقيًّا ولا تطبيقيًّا؛ فالأصل في الإنسان الظُّلم؛ فهو الفِطرة التي خلَقه اللهُ عليها.

وامتناع الإنسان عن الظُّلم هو سلوك ضد فطرته، فلا يكون إلا بسببٍ يمنعه من الظلم، كامتناع الرجل عن الطعام أو الزواج مثلًا، فالأسباب قد تكون خلقية، وقد تكون غير ملموسة، كأن يكون هناك وازعٌ يمنعه من الظُّلم كدينٍ مُتمكِّن من قلبه، أو فَخْر يحافظ عليه، فهذه أمورٌ لا يُستطاع التنبؤ بها، وهي نادرة الحدوث، والسياسات والخطط الناجحة دومًا تُبنى على قواعد منضبطة لا تختلف باختلاف الحالات، ولا تحت رحمة أمور غير محسوسة، أو متقلبة، أو لا يمكن التنبؤ بها.

فالانتخابات سببٌ قاهر لظُلم الظالم، كما أنها عامل مساعد لعدل العادل، والأنظمة السياسية لا تَتشكَّل بِنيَتها التحتية بين يومٍ وليلة، بل عَبْر عقودٍ زمنية، ولم يُعرف في التاريخ أن مرَّت عقود زمنية تَعاقَب فيها مجموعةٌ من الحُكام العدول؛ لذا فشذوذ بعض حالاتٍ عن القاعدة لا يُخِلُّ بصحتها **للأسباب التالية:**

١- عدم وقوع حالة تاريخية تطبيقية تَنقُض القاعدة، وإن كان التنظير الفلسفي الأفلاطوني يُقرُّها.

٢- تَغيُّر النظام السياسي كأثر تَبعي للنظام الاقتصادي يحتاج إلى فترةٍ طويلة تُبنى فيه البنية التحتية الثقافية اللازمة لتحوُّل المجتمع.

٣- أن الحالات الشاذة من عدل الحُكام من عند أنفسهم هي حالات لا تُعتبر أصلًا في الفطرة البشرية؛ فهي نادرة (ويختصر هذا المعنى قول المتنبي:

والظُّلمُ مِن شِيَمِ النفوسِ فإنْ تَجِد ذا عِفَّةٍ فلِعلَّةٍ لا يَظلِمُ).

# الموضوع الثاني
# الاقتصاد إنسان ومحراث

**تمهيد:**

عندما أُدرِّس طُلابي الاقتصادَ أبدأ كل موضوع- غالبًا- بضربِ مثالٍ من أنفسنا يُمثِّل تَصرُّفًا سلوكيًّا وذهنيًّا طبيعيًّا، يقوم به الإنسان العادي في قراراته الإنتاجية ليُحقِّق لنفسه أعلى ربح؛ فمثلًا إذا طُلب من صاحبة مشغل نسائي توظيف امرأةٍ عندها في المشغل، فستقول: «لا مانع إن كانت «تُغطِّي» راتبها». وهذا التفكير الفطري البسيط هو في الواقع يُشكِّل تقريبًا علم «الاقتصاد الجزئي»، المُتمثِّل في الإنتاج عند المستوى الأمثل، ومن ثَمَّ عند الكلفة الأدنى، ومن ثَمَّ أعظم ربح يمكن تحقيقه. وهذا جميعه هو تمثيلٌ لفلسفة الاقتصاد الجزئي بأكمله؛ لأن هذا الفكر إذا قام به كلُّ أفراد المجتمع وصل المجتمع إلى مستوى الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية.

فعلم الاقتصاد عمومًا هو مجرد توثيق علمي رياضي مُثبت للسلوك الإنساني في السوق تجاه معطيات ومخرجات الطبيعة الديناميكية للسوق، وشاهدُ اتِّباع الديناميكية الإنتاجية هو اعتماد الإنتاج الزراعي على اليد العاملة في البلاد الفقيرة المتخلفة، مقابل اعتماد الإنتاج الزراعي على الآلة في البلاد المُتقدِّمة، وهذا تفكير طبيعي يَحدث تلقائيًّا عند المُزارع؛ فالمُزارع في فيتنام- مثلًا- إذا أراد تعظيم الأرباح، نظر إلى كلفة العامل البسيطة مقابل إنتاجه البسيط أمام كلفة الحصَّادة الكبيرة أمام إنتاجها الكبير، فسيجد أن متوسط كلفة الإنتاج أقل باستخدامه العامل

البشري لانخفاض أُجرته، بينما في السويد- مثلًا- تراه يختار الحصَّادة لانخفاض متوسط كلفتها لكل وحدةٍ إنتاجية زراعية؛ فالإنتاج منذ خلق الله البشر قائمٌ على العامل والآلة؛ إنسان ومحراث.

ولهذا كل نظريات الاقتصاد قائمةٌ على أنها مخرجات ديناميكية نتيجةً لتفاعُل عاملَين: الإنسان والمحراث، وقد تدخل التكنولوجيا على المحراث.

والسوق منتهَى نتائج الاقتصاد ومدخلاته؛ فهي تَخرج من السوق وتعود إليها؛ ولهذا كان الاقتصاد الجزئي هو أصل علم الاقتصاد وأساسه، ولم يَتعدَّه إلى الاقتصاد الكلي كعلمٍ مستقلٍّ عنه ومُؤصَّل إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد استخرجه توقُّف التجارة الدولية بسبب عدم وجود عُملة دولية موثوقة بعد أن أثبتت الدول عدم التزامها بتغطية عُملاتها بالذهب عند الأزمات والحروب، وكذلك لفقدان بريطانيا خصوصًا، وأوروبا عمومًا لاحتياطياتها الذهبية خلال الحربَين العالميتَين الأولى والثانية.

والتجارة الدولية هي من الاقتصاد الجزئي في دراساتها الاقتصادية، ولكن دخول الحاجة إلى عُملة دولية قادرة على حمل هذه التبادُلات التجارية وعلاقتها بعُملات الدول الأخرى المحلية، وعلاقة العُملة المحلية بالإنتاج في دولتها، وتأثير الحكومة على الإنتاج من خلال التنظيمات والضرائب والإنفاق؛ أخرج الحاجة إلى نظرةٍ كُلِّية جامعة شاملة تربط بين النقد والحكومة والعرض العام والطلب العام.

فدراسة الطلب العام والعرض العام كانت ضمن دراسات الاقتصاد الجزئي، وسلوك الحكومة الاقتصادي كان ضمن الفلسفة السياسية، وأما النقد فلم يَتعدَّ التطبيق التعامُلي المجرد، ولم تكن له فلسفة تأصيلية علمية خارج فلسفة الأديان والفلاسفة الاجتماعيين والفلسفة المثالية والأخلاقية؛ فخرج الاقتصاد الكلي ليقوم بدراسةٍ تحليلية وعلاجية شاملة لجميع الإنتاج الإنساني السِّلعي والخدمي المحصور في منطقةٍ مُعيَّنة تحت ظِل سياسةٍ حكومية ونقدية مُوحَّدة؛ فدراسة

صناعة السيارات في بلدٍ، أو في العالم، أو جميع الصناعة العالمية- مثلًا- كلها حالات من الاقتصاد الجزئي، بينما دراسة اقتصاد قريةٍ، أو مدينةٍ، أو منطقةٍ، أو دولةٍ، أو دُولٍ تحت سياسةٍ نقدية وضريبية وتنظيمية مُوحَّدة، من الاقتصاد الكلي.

وقد أثبت علم الاقتصاد الكلي أنه لا يختلف مطلقًا عن علم الاقتصاد الجزئي الراسخ منذ قرون؛ فكلاهما مجرد دراسة طبيب نفسي لسلوك الإنسان في غريزته التي تدفعه إلى تحقيق مصالحه الخاصَّة بتحقيق الأفضل والأنسب له، والتي خلقها الله ضمن خلقه لكَوْنه؛ فجعل غريزة الأنانية الفطرية الإنسانية في تحقيق الربح مُوافِقة لخلق الله؛ لكي يتحقق الاستغلال الأمثل لما سخَّره سبحانه للإنسان في الأرض وفي السماء إذا ما حكَّم الإنسان فِطرته، التي فُطر عليها من الظلم والاعتداء على مصالح الآخرين لتحقيق مصلحته؛ فاستقرَّت دراسات علم الاقتصاد الكلي على عدم معاندة خلق الله في الإنسان والسوق والكون بتركها تتفاعل مع سُنن الله الكونية، واقتصرت سياساته على تحديد العلاج اللازم لمنع الظلم والاعتداء، باستخدام السلطة الحكومية والسلطة النقدية في سَنِّ الأنظمة لتحفيز المنافسة الإيجابية المدفوعة بغريزة الأنانية الإنسانية، ولمنع أو تقليل المنافسة السلبية المدفوعة بغريزة الظلم.

فالتشابك والتداخل والتعقيدات بين السلوك الإنساني في السوق مع فطرة البشر في تعاملهم مع النقد، مع سلوكيات الحكومة مع الأنظمة السياسية مع النظام النقدي لمجتمعٍ أو دولةٍ مُعيَّنة، مع مدى تأثُّر كل ما سبق وتداخُله مع المجتمعات والدول الأخرى؛ هو محور علم الاقتصاد الكلي الذي خرج خديجًا كعلم مستقل قبل نصف قرن، ودخل قاعات الجامعات منذ عقودٍ قليلة، وما زال هذا العلم فاقدًا للاستقرار إلى اليوم.

# الفصل الأول
# في فلسفة اقتصادات الإنتاج

الإنتاجية تكون في الإنسان وتكون في الأموال، وحديثي في هذا الفصل عن الإنتاجية في الأموال من سلع وخدمات، وهذه تنقسم عندي إلى أربعة أشكال، والمقصود من تصنيفها تقريب تَصوُّر الأموال عند النظر والتأمُّل في إلحاق بعضها ببعضٍ، وعند التخطيط الاقتصادي لتنظيمات السوق من ضريبة وإعانة، وعند تحكيمها قضائيًّا.

## باب: أشكال الإنتاجية المالية وأثرها على التنظيمات السوقية:

**الشكل الأول**: أن تكون إنتاجية المال مما ينمو بزيادة المال نفسه بنفسه حجمًا أو عددًا دون تدخُّل الإنسان، كالأنعام والخيل والحمير والفِيَلة والزراف ونحوها، والحمام والدجاج والنَّعام ونحوها.

**الشكل الثاني**: نمو بتنمية الإنسان، ويكون بزيادة مال مُختلِف في شكله عن المال المُنمَّى، إما نوعًا أو جودةً أو خدمةً أو كمًّا، كالمستغلات عمومًا، كالمصانع وشركات الخدمات من صيانة واستشارات، ومزارع الأسماك واللؤلؤ والدجاج والألبان والمزارع بأنواعها.

ويُلاحَظ أن أصل المال هنا هو المُنمَّى بالصناعة الإنتاجية أو الخدمية أو التعدينية، أو المالية أو الحيوانية أو الزراعية، نتاجُه سيكون مالًا مختلفًا عن أصله، كسيارات تَتولَّد عن مصانع، ولحوم عن مزارع دجاج وسمك؛ فهذه المزارع كالمصانع لا تنمو وحدها، بل هي قابلة للإنماء كالمصانع؛ فالجهد الإنساني ركنٌ

أساسي فيها، وهذا فارق جوهري لمن أراد أن يتأمَّل؛ فالاقتصاد يدور حول الإنسان وإنتاجه واستهلاكه.

**الشكل الثالث**: نمو حقيقي في القيمة دون أي زيادةٍ لكميةٍ أو نوعية، وهذا خاصٌّ بالتجارة الإيجابية؛ فالتجارة الإيجابية مثلُ مُورِّدي السلع ومُستورِديها، والوكلاء، وتُجار الجملة والتجزئة، وشركات الدعاية والإعلان ونحوها مما يُوصل السلعة أو العلم بها إلى المُستهلِك.

فتوصيل البضائع والخدمات من مصادرها وتوزيعها ونشر العلم بها من أهم العوامل المُؤثِّرة على الإنتاجية بزيادة الطلب الحقيقي، والطلب هو دافع الإنتاج، وتوصيل السلع والخدمات المُنتَجة يزيد الطلب؛ مما يحفز المُنتِج على رفع الإنتاجية الكَمية والنوعية، وتطوير الأراضي - مثلًا- من التجارة الإيجابية؛ لأنه توصيل لها إلى المستهلك، وأما المضاربة فيها أو تجميدها ومنعها من الناس فهو من التجارة السلبية، وستأتي في الشكل الرابع.

**الشكل الرابع**: هو كل ما تشمله التجارة السلبية من المضاربات بالسلع وتدويرها، وحدُّها الضابطُ الذي يُفرِّقها عن التجارة الإيجابية هو: أنها لا تضيف أي قيمةٍ إلى الإنتاج، وغالبًا ما تتسبَّب في ارتفاع الأسعار دون إضافة أي قيمةٍ حقيقيةٍ إلى السوق.

والتجارة السلبية تشمل كل عمليات البيع والشراء لسلعةٍ لا يُؤدِّي بيعها وشراؤها إلى زيادة الإنتاج، ولا إلى توصيل مكاني أو معلوماتي، بل فقط قد تُؤدِّي إلى زيادة الأسعار، كمضاربة الأسهم والسلع؛ لأن كل مَن اشترى السلعة يريد بيعها بربح، وهذا ليس زيادة في قيمتها الحقيقية، بل زيادة في أسعارها الاسمية، والزيادة في الأسعار هي التضخُّم، بينما الزيادة في القيمة هي نمو السلعة وتطوُّرها.

### وقفة فلسفية: التفكير الجزئي والكلي:

دائمًا ما يحدث خلط في التفكير الاقتصادي بسبب عدم التفريق بين النظرة

الاقتصادية الجزئية والنظرة الاقتصادية الكلية؛ فالاقتصاد الجزئي والكلي لا يجتمعان إلا في مطلق المفاهيم والأدوات الرياضية، وأما النتائج الاقتصادية للحالات الاقتصادية فهي تتناقض على قدر تشابُهها.

فمثلًا عند دراسة حالة زيادة الطلب في إطار الاقتصاد الجزئي، سنجد أنه سيصاحبها ارتفاع أسعار مُؤقَّت ينتهي بأسعارٍ أقلَّ، وإنتاجِ كميةٍ أكبر إذا استمرَّ الطلب المرتفع، وأما إذا كانت الزيادة في الطلب العام، فسنجد ارتفاعًا دائمًا للأسعار، وقد لا تَنتج عنه زيادة إنتاج.

وبيان هذا يتضح بمثالٍ بالاقتصاد الجزئي لننطلق منه إلى الاقتصاد الكلي: فلو أننا افترضنا أن هناك مُستشفًى يعالج ألف مريضٍ شهريًّا، وعنده خمسة موظفين بين أطباء ومُمرِّضين يعملون ثماني ساعاتٍ يوميًّا مع أخذهم لإجازةٍ آخرَ الأسبوع، فإنه إذا ارتفع الطلب على العلاج لسببٍ ما، كتحوُّل الدولة إلى نظام التأمين، أو انتشار مرضٍ ما؛ فسيرتفع الطلب العام على الطب، وسترتفع أسعار المعالجة.

### فلماذا ارتفعت الأسعار؟

السبب هو أن المستشفى سيطلب من الموظفين أن يعملوا ١٢ ساعة في اليوم، ولا يتمتعوا بإجازةٍ آخرَ الأسبوع، وهذا لن يتم له إلا برفع أجور الساعات الإضافية بضِعف الساعات الاعتيادية؛ مما سيرفع متوسط الكلفة في علاج الفرد الواحد، فإذا استمرَّ الطلب مرتفعًا فهنا ينشأ حافز بناء مستشفيات جديدة بطواقم جديدة؛ مما يُلغي كلفة العمل الإضافي فتنخفض الأسعار، وتزيد الكمية، وهي عدد ساعات الخدمة الصحية.

أما إذا كانت الحالةُ زيادةَ الطلب العام على السِّلع كلها، فهنا لا نرى نفس السيناريو الجزئي الذي ينتهي بعودة الأسعار للانخفاض بعد عمليات التوسُّع؛ فزيادة الطلب العام تعني زيادة الأسعار في السِّلع كلها، وهذا يعني أنَّ عمليات التوسُّع ستكون بالكلفة المرتفعة لا بالكلفة الاعتيادية.

ففي حالة زيادة الطلب الجزئي لن تتغير الأسعار بالنسبة إلى مواد البناء والعمالة التي ستُستَخدَم في بناء مستشفيات بأطقم جديدة، لكن في حالة زيادة الطلب العام ستكون أسعار العمالة والمواد مرتفعةً هي الأخرى؛ مما يمنع رجوع الأسعار إلى معدلها الطبيعي مع زيادة الإنتاج؛ ولهذا لا تعود الأسعار العامة إلى الانخفاض في حالة النمو وارتفاع الطلب العام، بينما يعود سعر سلعةٍ ما إلى الانخفاض بعد فترةٍ ولو استمر الطلب عليها مرتفعًا.

ومن الأمثلة على الفرق بين الاقتصاد الجزئي والكلي - مثلًا- ما نراه في أساسيات حساب الأرباح؛ فالاقتصاد الجزئي لا ينظر إلى التضخُّم منعزلًا عن كلفة عوامل الإنتاج، بخلاف الاقتصاد الكلي، وهكذا.

كما أن الاقتصاد الكلي تختلف نتائجه في الاقتصاد المغلق عن الاقتصاد المفتوح، فعقلية اقتصاديٍّ أمريكيٍّ في «أيوا» لا تتوارد إليها بالسليقة مفاهيمُ الاقتصاد الكلي المفتوح؛ مما يسوقه إلى الخطأ في النتيجة.

والشاهد مما سبق أن الاقتصاد هو طريقة تفكير منطقية فطرية، وإذا غلب على الإنسان اشتغاله في محيطٍ ما، فسينحصر فكره فيه ولا ينجح إذا خرج من محيطه، وهذا من الأسباب التي دفعتهم إلى التفريق في الدراسات العُليا بين السياسات الاقتصادية الحكومية والخاصة؛ فهناك فارق مهم بين واضع سياسات التوسُّع لشركةٍ أو مصنع، وبين واضع سياسات التوسُّع الحكومي؛ ولهذا لا ينجح عادةً مدير شركة ناجح في إدارة وزارة حكومية؛ فتركيبة التفكير وطريقة النظر والفهم عند الإداري الجزئي مختلفة كليًّا عن تركيبة التفكير والنظر عند الإداري الكلي.

# الفصل الثاني
# الاقتصاد الجزئي

الاقتصاد الجزئي هو دراسة أي سوق مهما كبرت وعظمت أرقامها وامتدت أقاليمها، فدراسة سوق السيارات العالمية من الاقتصاد الجزئي، ودراسة سوق الصناعة العالمية أو المحلية كذلك، ومتى شملت السوقُ السلعَ كلها والخدمات لمنطقةٍ مُعيَّنة، فحينها يصير اقتصادًا كليًّا، والفرق واضح، فغاية الاقتصاد الكلي ليست ربحيةً خاصة، بل تعظيم الإنتاج العام؛ وبذلك يُخفِّف البطالة مع ضبط التضخُّم، بينما الاقتصاد الجزئي يشمل الربحي وغير الربحي؛ فغايته تحقيق الحد الأعلى من الأرباح. الأبواب القادمة تتناول أصول العلم باختزال.

### الباب الأول: ديناميكية تفاعل الكلفة مع الإنتاج:

كلما قلت الإنتاجية عن الكلفة سبَّب ذلك هدرًا استغلاليًّا للموارد الاقتصادية، وذلك بتعطيل الموارد، وكلما زادت الإنتاجية عن الكلفة سبَّب ذلك إسرافًا استغلاليًّا للموارد الاقتصادية، وذلك بتبذير الإنتاج، ولا يتحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في المجتمع إلا عندما تكون الإنتاجية مُساويةً للكلفة.

### الباب الثاني: الأجر على قدر العمل:

فأجور العمالة يجب أن تعكس مقدرتها الإنتاجية؛ فهي إن لم تعمل هنا عملت هناك في نشاطٍ آخر، نشاطٍ يحتاج إليها بقدر أُجرتها، ومثال ذلك يظهر حتى في قرارِ عجوزٍ توظيفَ مُربِّيةٍ للدجاج؛ فهذا القرار سيُعتمد في حالة إن كان توظيف المُربِّية سيعود بعوائدَ تُغطِّي أجرها. وهذا فِكر فطري بسيط، لكنه منتهى هدف

علم الاقتصاد؛ فهو تحقيق لمبدأ الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بمساواة هامش الكلفة بهامش الإنتاجية، وهو الذي يُحقِّق أعلى مستوًى ممكن من الربحية، وواضح بالضرورة أن أعلى ربحية تكون بأقل كلفة، وأن أقل كلفة تعني استغلالًا أمثلَ لموارد الاقتصاد.

وهذا المفهوم في الاستغلال الأمثل للموارد بلا إفراطٍ ولا تفريطٍ يشرح لماذا لم تنجح الاشتراكية، كما يشرح سبب الخوف من افتقار دول النفط؛ فكلا الاقتصادين الاشتراكي والنفطي لا يعمل بمبدأ تَساوي الكلفة بكمية الإنتاج؛ فيحدث عندهم إسراف في موارد وتضييع في موارد أخرى.

فمساواة الإنتاجية للكلفة أمرٌ حتميٌّ لاستدامة اقتصاد أي مجتمع وتطوُّره، ومن المعلوم بالضرورة أنه تستحيل استدامة اقتصاد قائم بذاته تزيد الكلفة فيه على الإنتاجية؛ لأن في ذلك إسرافًا وهدرًا للموارد، وكلما زادت الكلفة على الإنتاجية عجَّل هذا بانهيار الاقتصاد؛ فلا يمكن الاستمرار في الإنفاق على عمالة أو معدات قيمة إنتاجها أقل من قيمة بيعها، وفي المقابل يستحيل التطوُّر والنمو في اقتصادٍ إنتاجيتُه أعلى من كلفته؛ لأن فيه كذلك إسرافًا وتضييعًا وهدرًا في الطاقة الإنتاجية.

وفي التاريخ البريطاني شاهد، فإننا نرى انخفاض الأجور الحقيقية بعد تدفُّق الذهب من أمريكا إلى بريطانيا؛ فهذا فيه دليل واضح على أن الكلفة تقابل الإنتاجية في المجتمع الاقتصادي المستديم، وبرغم زيادة الثروة في بريطانيا، فإن الأجور الحقيقية للعمالة لم تَزِد، بل نقصت، وتفسير سبب انخفاض الأجور الاقتصادي الحقيقي هو أن هذا لا يكون إلا لأن إنتاجية العمالة البريطانية قلَّت عن كلفة أجورها، وأما السبب الظاهر لانخفاض الأجور فيظهر من خلال زيادة الاستيراد للمنتجات؛ مما أحدث فائضًا في العمالة.

### الباب الثالث: ديناميكية كلفة الإنتاج:

وديناميكية كلفة الإنتاج- الغالبة في معظم أشكال الإنتاج الصناعي المتقدم

والبسيط- تكون على شكل حرف «يو» بالإنجليزية، فترى تناقص الكلفة الإنتاجية ابتداءً مع زيادة الإنتاج، وتستمر الكلفة الإنتاجية في التناقص حتى تبلغ أقل مستوًى لها، ثم تبدأ بالزيادة كلما زاد الإنتاج حتى تصل إلى الحد الأدنى من الكلفة الإنتاجية مع وصولها إلى حدٍّ معينٍ من الإنتاج، ثم تبدأ الكلفة في الزيادة بعد ذلك مع زيادة الإنتاج، وهذا على مستوى الاقتصاد الجزئي.

ومتى سحبنا ديناميكية كلفة الإنتاج هذه على الاقتصاد الكلي، وباعتبار ديناميكية السوق الحرة، رأينا أن هناك مرحلتَين لتحقيق النمو العام بتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد: المرحلة الأولى: زيادة الإنتاج على حساب زيادة الكلفة استجابةً لطلبٍ مفاجئ من السوق، وهذا في المدى الزمني القصير، ولا يُحقِّق هذا نموًّا حقيقيًّا في الاقتصاد؛ فهو غير دائم الإنتاجية وغير خالق لنموٍّ آخر؛ وذلك لأن التوظيف وزيادة الإنتاج يزولان بزوال الزيادة في الطلب، وهذه المرحلة لا تدوم إذا استمرَّ الطلب في ارتفاعه؛ وذلك للجوء المُنتِجين حينها إلى الاستثمار في زيادة الأصل المُنتِج من أجل تخفيض الكلفة، ومن ثَمَّ تحقيق المكاسب، وهذا هو النمو الحقيقي الدائم في الإنتاجية، وهي المرحلة الثانية في النمو العام للاقتصاد.

**مثال على ديناميكية الإنتاج:**

لو كان هناك مستثمر يريد إنشاء مصنعٍ للكراسي، فأقام المصنع والمعدات اللازمة له، ولكنه احتار في عدد معدات القصِّ والنشر اللازمة لكي تستوعب المَقدِرة العُمالية والمكانية والإدارية لمصنعه، فاشترى الماكينة الأولى فأنتج المصنع مائة كرسي شهريًّا، ثم اشترى ماكينة ثانية فأصبح الإنتاج ٢٢٠ كرسيًّا شهريًّا، أي إن هامش الإنتاجية للماكينة الجديدة يزيد بمقدار ٢٠، أي كأن الماكينة الثانية تُنتِج أكثر من الماكينة الأولى، وهذا غير صحيح؛ لأن الماكينتَين متماثلتان تمامًا، فأدرَك أن ديناميكية الإنتاج بالموارد المتاحة للمصنع من العمالة وغيرها ما زالت لم تصل إلى حدِّها الاستغلالي الأمثل، فاشترى ماكينة ثالثة فأصبح مجموع

الإنتاج ٣٣٠ كرسيًّا شهريًّا، أي إن هامش إنتاجية الماكينة صار ١١٠ كَرَاسٍ، وهو أقل من الثانية وأكثر من الأولى، فاشترى ماكينة رابعة فكان هامشها الإنتاجي أقل من الجميع وهو ٩٠ كرسيًّا، ولكن الأرباح تتزايد، فاشترى ماكينة خامسة وسادسة، وعند إضافة كل ماكينة يقل هامش إنتاج الماكينة، حتى وصل الهامش الإنتاجي للماكينة العاشرة ٢٠ كرسيًّا والطلب لم ينقطع أو ينخفض عليه.

ولكن المُنتِج لاحظ أن أرباحه بدأت تتناقص بعد شرائه الماكينة العاشرة، فما السبب؟ وهل عليه أن يكتفي بثلاث ماكينات فقط؟ فعند شرائه للماكينة الرابعة بدأ انخفاض هامش الإنتاج عن الـ ١٠٠ كرسيّ الذي حققَتْه الماكينة الأولى.

والجواب الصحيح هو نفس جواب عجوز الدجاج، أنه كان ينبغي له التوقُّف عن شراء الماكينات عند الماكينة السابعة التي حققت له زيادة في الإنتاج تبلغ خمسين كرسيًّا؛ لأن زيادتها الإنتاجية لا تغطي كلفتها، فكلفة الكرسي الواحد باستثناء أُجرة الماكينات، كالعمالة والخشب والإدارة ونحوه، خمسة ريالات لكل كرسي، وصاحب المصنع يبيع الكرسي الواحد بعشرة ريالات؛ فعلى هذا سيكون صافي الدخل الذي أدخلتْه الماكينة السابعة ٢٥٠ ريالًا شهريًّا بهامش إنتاجيتها خمسين كرسيًّا، بينما كانت الكلفة الشهرية للماكينة ٣٠٠ ريال شهريًّا، فزيادة الماكينة السابعة وما بعدها وإن كان يحقق إنتاجًا أكثر وريعًا أكبر، فإنه لا يُحقِّق ربحًا أكثر.

وهذا الذي حدث كان بسبب ديناميكية إنتاج الكراسي المُطبَّقة في المصنع؛ فالعمالة المتوافرة أو الإدارة أو المكان، أو خليط هذا كله لم يَعُد قادرًا على الاستغلال الأمثل لإنتاجية الماكينات بعد أن زادت عن ستِّ ماكينات؛ إذَن فأقل من ستِّ ماكينات فيه تضييع وإسراف في إمكانية إنتاج العمالة والإدارة، وبعد زيادة الماكينة السابعة أصبح هناك تضييع وإسراف في إمكانية الماكينات الإنتاجية؛ فهذا مثال على ما جاء في أول التمهيد من أن أقل من ست ماكينات فيه تعطيل للموارد،

وأكثر من ستٍّ فيه تبذير للإنتاج.

وقس على هذا كلَّ ما يُستخدم في الإنتاج من عمالة وتكنولوجيا وأرض وغير ذلك- وإذا ما وَسَّعت أُفق النظر، فسترى أن هذا المفهوم مُطبَّق على مستوى المجتمع الاقتصادي كله بجميع أفراده؛ الحكومة والمُنتِج والمُستهلِك- إذا ما أردنا تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية في الإعانات والضرائب والإنفاق الحكومي وغيرها.

فمثلًا هذه الماكينات التي لم يَشترِها صاحب المصنع وأعادها إلى موردها ستتوجه لعملٍ آخر تُحقِّق فيه إنتاجيةً أكبر، وإذا لم يكن عليها طلب، فسيلجأ المُصنِّع لها إلى ابتكار ماكينات أخرى أقل كلفة، أو يتوجَّه بمقدرته التصنيعية إلى ماكينات تسدُّ ثغرة تصنيعية في مجالٍ تصنيعيٍّ آخر في المجتمع غير الكراسي، كان غير مهتمٍّ به رغم أهميته الاستراتيجية كمصانع الأدوية مثلًا (لأنه يجد أرباحًا أكبر وراحةَ بال في ماكينات تصنيع الكراسي لا تتحقق في تصنيع ماكينات مصانع الأدوية)؛ وبهذا يحصل التوازن والتكامل الإنتاجي في المجتمع.

وعلى هذا فَقِسْ في الثروة الإنسانية؛ فلو استبدلنا الماكينة بالعمالة فالمفهوم نفسه هو المُطبَّق، كمثال المَشْغَل النسائي الذي افتتحنا به هذا الموضوع، ولو أن عجوز الدجاج لم تُوظِّف العاملة لأنها تُسبِّب خسارة لها؛ فإن العاملة ستتوجه إلى مجال عملٍ آخر تستطيع به تحقيق مكسبٍ للعمل الذي تعمل فيه، وقد لا تجد هذه العاملة بمواهبها وخبرتها ما يُغطِّي تكاليف مستوى المعيشة الذي تطمح إليه؛ فيدفعها هذا لتطوير نفسها لتقوم بعملٍ أكثر تقدمًا؛ فيكون هذا إضافة قيمة للمجتمع بدلًا من الإسراف في موارده الاقتصادية- والإنسان هو أعظم مورد اقتصادي لمجتمعه- وعلى هذا فَقِس في استغلال الأراضي والموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع.

وهذا يشرح لماذا لم تنجح الاشتراكية، ويشرح أسباب الخوف من افتقار

دول النفط؛ لأنهم لا يعملون بمبدأ تَساوي الكلفة بكمية الإنتاج، فيحدث عندهم إسراف في موارد وتضييع في موارد أخرى.

فمساواة الإنتاجية للكلفة أمرٌ حتمي لاستدامة اقتصاد أي مجتمع وتطوُّره، فهي استدامة وتطوُّر ونمو، وتستحيل استدامة اقتصاد قائم بذاته تزيد فيه الكلفة على الإنتاجية دون غزوٍ أو مواردَ اقتصاديةٍ كالنفط- والنصر والغزو لا بد لهما من نهاية، والنفط لا بد له من نضوب؛ فلا استدامة لاقتصاده لأن فيه إسرافًا وهدرًا للموارد- وكلما زادت الكلفة على الإنتاجية عجَّل هذا بانهيار الاقتصاد. كما يستحيل أو يصعب أو يتباطأ التطور والنمو في اقتصادٍ إنتاجيتُه أعلى من كلفته؛ لأن فيه كذلك إسرافًا وتضييعًا وهدرًا في الطاقة الإنتاجية.

### الباب الرابع: لماذا ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب؟

ومثال هذا الباب يبدأ بنا من الاقتصاد الجزئي وينتهي بنا في الاقتصاد الكلي؛ فارتفاع الأسعار مع زيادة الطلب يعني زيادة كمية الإنتاج دون زيادة في البنية الإنتاجية؛ فمثلًا زيادة الطلب على الأعمدة الضوئية يدفع بأصحاب المصانع إلى زيادة ساعات العمل وإلغاء الإجازات؛ مما يدفع إلى زيادة كلفة العُمال مقابل زيادة إنتاج الأعمدة.

ولكن هذا الوضع لا يستمر؛ فمتى رأى أصحاب المصانع أن كمية الطلب مُستدامة، لجؤوا إلى توسعة مصانعهم، أو بناء مصانع جديدة، أو دخول مُصنِّعين جُدد، وهنا ستزداد المقدرة الإنتاجية المُثلى، أي ستزداد البنية الإنتاجية؛ مما يُرجع أسعار الأعمدة إلى عهدها السابق أو أقل رغم استدامة مستوى الطلب.

وهذا ينطبق على اقتصاد استيرادي كاقتصاداتنا؛ فالمستوردون سيتزاحمون على المُصدِّرين، وترتفع كلفة التأمين والشحن المستعجل وهكذا، لكن لا تلبث أن ترجع الأسعار للنزول في حالة الاستيراد بسرعةٍ أكبر بكثيرٍ من حالة الإنتاج.

وعمومًا، فهنا قد يقول قائل: وهل رأيتُم- يا عباد الله- نزولًا للأسعار بعد

صعودها إلا نادرًا؟ فالجواب أن عدم نزول الأسعار يكون في الاقتصاد الكلي؛ فعندما يرتفع مؤشر الأسعار العام لن يعود إلى الانخفاض أبدًا إلا في حالة انهيارٍ اقتصادي.

فما الفرق؟ لماذا تعود الأسعار إلى الانخفاض إذا كان الارتفاع ناتجًا عن زيادةٍ في الطلب على سلعةٍ واحدة، ولا تعود الأسعار إلى الانخفاض إذا كان ارتفاع الأسعار ناتجًا عن النمو، وهو زيادة في الطلب الكلي.

الجواب يكمن في التوسُّع، أي النمو؛ فالتوسع في المصانع في حالة الأعمدة لم ترتفع كلفته؛ فزيادة مصانع الأعمدة لا تؤثر في أسعار المقاولات والمواد الأولية، وكذلك جلب العمال لها، وهذا يختلف لو أن التوسُّع في مصانع الأعمدة كان ضمن نموٍّ عامٍّ للاقتصاد؛ ففي حالة النمو العام تزيد الأسعار كلها، وتوسعة مصانع الأعمدة في طفرة اقتصادية عامة ستُكلِّف أكثر من التوسعة في حالة زيادة الطلب على الأعمدة؛ ذلك لأن كلفة كل شيءٍ يدخل في بناء المصانع قد زادت.

وديناميكية كلفة الإنتاج الغالبة في معظم الإنتاج، سواءٌ في الإنتاج الدَّاخْلي أو في الصناعات المُتقدِّمة والبسيطة، تتناقص ابتداءً مع زيادة الإنتاج، وتستمر في التناقص حتى تبلغ الكلفة الإنتاجية أقل مستوًى لها، ثم تبدأ بالزيادة كلما زاد الإنتاج حتى تصل إلى الحد الأدنى من الكلفة الإنتاجية مع وصولها إلى حدٍّ معين من الإنتاج، ثم تبدأ الكلفة في الزيادة بعد ذلك مع زيادة الإنتاج.

ولكي يقتنع القارئ بذلك ويَسهُل عليه فهمه؛ سأضرب مثالَين بسيطَين في تركيبتهما الديناميكية الإنتاجية: أحدهما زراعي، والآخر خدمي.

**المثال الزراعي:**

لو استأجر مزارع حَصَّادة طماطم لتحصد محصوله من الطماطم، فأصبح لا يحتاج إلى عمالة تحصد، فإن كلفة الحصَّادة- التي هي جزء من كلفة الإنتاج كله- تتناقص مع تزايد الإنتاج؛ أي إن الكلفة تتناقص تدريجيًّا مع زيادة الإنتاج. هذا

والحصَّادة لا تلتقط الطماطم كلها، بل ثُلثَي المحصول تقريبًا، وهذا بالنسبة إلى مزارعٍ هو الكلفة التنافسية التي يستطيع أن يبيع الطماطم عليها.

فلو افترضنا أن أسعار الطماطم زادت لسببٍ ما، فهذا يعني أن المُزارع يستطيع بيع الطماطم بسعرٍ أعلى؛ لهذا قام المُزارع واستأجر عمالة تلتقط الطماطم التي أهملتها الحصَّادة؛ فاستطاع بذلك أن يزيد الإنتاج، ولكن بكلفةٍ فوق ديناميكية كلفة إنتاج الطماطم في محيطه الزراعي- فالعمالة غالية في محيطه؛ لذا فديناميكية إنتاج الطماطم في محيطه الزراعي كلها قائمة على استخدام الحصَّادات- فأصبح متوسط إنتاج صندوق الطماطم ١٠ ريالات بسبب زيادة الإنتاج، بعد أن كان ٧ ريالات قبل زيادة الإنتاج، ولكن المُزارع لجأ لذلك لأن أسعار الطماطم ارتفعت عن ١٠ ريالات؛ فالعرض قد أصبح شحيحًا أمام تزايد الطلب الجديد.

ومن المثال السابق نستطيع أن نرى ديناميكية كلفة الإنتاج؛ فهي تتناقص ابتداءً مع زيادة الإنتاج حتى تصل إلى الاستغلال الأمثل، وهو إنتاج ثُلثَي إمكانية المزرعة بدلًا من الإنتاج بجميع طاقتها؛ لأنه إذا زاد الإنتاج بعد هذا زادت الكلفة.

والحالة السابقة لا تدوم؛ لأن الطلب إذا استمرَّ عاليًا واستُقرَّ عليه؛ فسيبدأ مُزارِعنا وغيرُه باستصلاح الأراضي التي حوله ليجعلها مَزارع طماطم «وهذه سُنة السوق في خلق الله لها»، ولا يزال المُزارِعون القادرون يستصلحون أراضيَهم البور حتى يزداد العرض وتبدأ الأسعار بالانخفاض؛ ومن ثَمَّ يبدأ المزارعون بالاستغناء عن العمالة حتى تستقر السوق من جديدٍ على السعر التنافُسي ٧ ريالات أو أقل، والذي لا يمكن تغطية كلفته إلا باستخدام الحصَّادات فقط دون أي عمالة.

**المثال الخدمي:**

يكفينا هنا مثال المستشفى السابق، فبالرجوع إليه سيَتبيَّن أن الكلفة الإنتاجية لعلاج الفرد الواحد تتناقص كلما زادت حالات العلاج؛ حتى تُستغل الساعات الثماني يوميًّا، وهو الحد الأمثل، ثُمَّ تبدأ بالارتفاع مع زيادة الإنتاج العلاجي،

وشرَحْنا الأسباب وقلنا إنها لو كانت حالة طوارئ فستُلغي المستشفيات ساعات العمل الإضافية، وترجع الأسعار إلى عهدها السابق، وكذلك كمية ساعات الخدمة الصحية، وأما إن كانت زيادة الطلب حالة دائمة نتيجةً لسياسات حكومية مثلًا، فسنجد أن أهل صناعة الطب سيستثمرون في توسيع المستشفيات وطواقمها الطبية وإمكانياتها؛ حتى تَقدِر على مقابلة الطلب المتزايد بنفس الكلفة السابقة على زيادة الطلب.

والاقتصار على المثالَين الزراعي والخدمي، وعدم الإتيان بمثالٍ صناعي إنما هو لتسهيل الفهم؛ فالإنتاج الصناعي تتعقَّد ديناميكية كلفته كلما تعقدت صناعته، وإلا فهذه الديناميكية للكلفة الإنتاجية مُطَّردة تقريبًا في غالب الإنتاج، وإن كان يمكننا استخدام مثال على الصناعي إذا اقتصرنا على العمالة فقط؛ ففي صناعة السيارات ما علينا إلا أن نستبدل الأطباء بالعمالة، ونجعل خطوط الإنتاج تعمل أكثر من ثماني ساعات.

وحتى على مستوى الاستيراد والتصدير؛ فلو افترضنا أن تاجر أرز كان يستورد الأرز من الهند، وحدث أن زاد الطلب على الأرز لسببٍ ما، فطلب شحنة إضافية من الهند، ولكنه لا يستطيع تحقيق ذلك بنفس الكلفة؛ فالطلب المستعجل أو غير المُجدوَل عليه كلفة إضافية، وكذلك الشحن؛ فتاجر الأرز يستطيع زيادة الاستيراد، أي زيادة كمية العرض، ولكن على حساب رفع الكلفة الإنتاجية، وعلى هذا فَقِس.

## الباب الخامس: قانون الطلب وقانون العرض:

**من الجواب على سؤال الفصل السابق «لماذا ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب؟»، يتبين لنا:**

١- أن زيادة الإنتاج المُؤقَّت ممكنةٌ ولكن على حساب زيادة الكلفة، ما دام الأصل المُنتج محافَظًا عليه ثابتًا، كالماكينات والإدارة ونحوهما.

٢- أن نقص الإنتاج يحصل مع انخفاض الأسعار؛ حيث لا يمكن للمُنتج أن

يغطي كلفته فيخرج من العرض؛ فتخسر السوق إنتاجه.

٣- أننا ندرك هذا بالملاحظة المجردة أو بالمنطق البسيط؛ فكمية العرض تنقص بنقصان الأسعار، وتزداد بزيادة الأسعار، وهذا الاتجاه الطردي هو ما نُسمِّيه بقانون العرض؛ فديناميكية الكلفة في الواقع تُمثِّل مُنحنى العرض الذي يُمثِّل قانون العرض، وإن شئت فقل إن العرض هو الكلفة الإنتاجية.

أما الطلب فعلى عكس ذلك؛ فهو يزيد بنقصان الأسعار وينقص بزيادة الأسعار، وهذا الاتجاه العكسي نُسمِّيه بقانون الطلب، والفكرة هنا نفسها كما هي في العرض؛ فمقدار الطلب على سلعةٍ أو خدمةٍ يتم على حسب حاجة المستهلك إلى هذه السلعة، فإن كانت حاجتُه إليها مُلحَّة؛ دفع فيها غاليًا، وإن كانت حاجتُه إليها قليلة؛ فإن نفسَه لا تطيب إلا بدفع القليل.

أما توازن السوق فيتحقق متى تساوت قيمة حاجة المستهلك إلى السلعة مع قيمة كلفة الإنتاج؛ فحينها يَتحدَّد سعر السوق لهذه السلعة، والباب القادم يتناول مبحث الحاجة.

٤- متى نقص سعرُ السلعة عن كلفة إنتاجها حصَل الإسرافُ؛ فلْنَتخيَّل مثلًا أن السيارة بألف ريال، فكم سيكون عدد السيارات عند الفرد الواحد ولا يستفيد منها!

٥- متى زاد سعر السلعة عن كلفة الإنتاج حصَل التفريط بتضييع الموارد. ألا ترى أنه لو مُنع الناس الماءَ لَدفعوا ثرواتهم كلها لتحصيله، وعند رخص ثَمنه دون كلفة إنتاجه أسرفوا فيه؟!

فهذه القوانين هي قوانين السوق الحرة، متى تدخَّلت فيها الحكومة أفسدتها غالبًا، وضَيَّعت الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

فمثلًا معونة المُزارِعين بتزويدهم بحصَّادات مُتقدِّمةٍ تدفع كُلفتَها الحكومة تكون إسرافًا؛ لأنه سيُرخص أسعار الطماطم دون كُلفتِها الإنتاجية الحقيقية، يقابل ذلك إسرافٌ من المُستهلِك لرخص الأسعار، كمثال الماء السابق.

**الباب السادس: استغلال الحاجة أصلٌ في قيام السوق:**

المال أخصُّ من القيمة؛ فكلُّ شيءٍ له قيمة يُمكن إدراكها وتَملُّكها وبيعها وشراؤها فهو مال، والمنفعة تعني تحصيلًا لقيمة، فإن كانت القيمة مُقيَّمة بمال، أصبحت منفعة مالية، وتُنزَل منزلة المال، وإن كانت القيمة غير مُقيَّمة بمال، صارت منفعة غير مالية، ولا تُنزَل في كل الأحوال على المال.

والمعاملة المالية التبادلية بين اثنين فأكثر عن تراضٍ لا بد أن تتولد عنها زيادة «ذلك لأنه لا يوجد عاقلان يتبادلان من غير غرض تحقيق المنفعة لنفسَيهما، مهما كانت المعاملة تافهة، والمنفعة قليلة غير مُدرَكة حِسًّا، كشعورٍ برضًا أو تجنُّب ملامة».

وأما السبب الذي أوجد المعاملة، فهو لزوم وجود حاجة عند أحد الطرفَين، وأما شرطها اللازم لتَدخُل تحت مفهوم التجارة، فهو استغلال الطرف الثاني لحاجة الأول.

فحاجة الشاري إلى السلعة لها قيمةٌ تضاف فوق قيمة كلفة المنتج، وهذه القيمة للحاجة عند المشتري هي أساس الطلب، الذي لولاه لما كان هناك عرض، واستغلال هذه الحاجة هو مجال ربح المُحتكِر لصَنعةٍ ما، أو براءة اختراعٍ، أو موسمٍ وغيره.

لذا فاستغلال الحاجة إلى السلعة هو أحد أساسيات المفاهيم الاقتصادية للسوق، وعلى مفهوم استغلال الحاجة تقوم جميع استراتيجيات التسويق؛ فمثلًا حاجة الشاري إلى تأخير السداد أصلُ مَنشئها هو حاجته إلى السلعة نفسها، فهي حاجةٌ فوق قيمة كلفة السلعة أو فوق قيمة سعر السوق للسلعة، وبدون مقابل مادي أو منفعي لا يتنازل عاقلٌ عن قيمةٍ زمانية أو عن قيمة حاجةٍ عند مُشترٍ تزيد عن حاجة السوق؛ لذا فقد يُحجَر على من يُؤجِّر شقة في العَشر الأواخر عند الحرم بنفس إيجارها في شعبان مثلًا؛ لأن في هذا مضيعةً لقيمة استغلال زيادة الحاجة إلى

سلعته في رمضان، فلا يُحمد فعله دينيًّا ولا اقتصاديًّا إن كاراها في رمضان بنفس سعر كرائها في العَشر الأواخر، معتقدًا بذلها على وجه الصدقة ابتغاءَ وجه الله أو بدافع الإحسان والمعروف.

وكون فعل ذلك غيرَ محمودٍ اقتصاديًّا؛ فذلك لأنه قد يُؤجِّرها لمن لا يُقدِّر قيمتها، وهذا يهدم أساس نظرية الطلب؛ لذا فهو هدم للسوق، والسبب التطبيقي له أنه إسراف يمنع استغلال الموارد الاستغلال الأمثل؛ **مثاله**: لو كانت الكهرباء مجانية لترك الناس مُكيِّفاتهم وأضواءهم تعمل بلا حاجة، وفيه إسراف لثروةٍ كان يمكن أن تُصرف على التعليم **مثلًا**: «أما عدم حمدِه دينيًّا؛ فلأن المؤمن العارف بشرع الله لا يَتصدَّق بمالٍ إلَّا على مَن يَقبَل الصدقة ويستحقُّها بسؤالها تصريحًا أو تلميحًا، بأي دلالة حال؛ لذا لا تجد مالك عقار في مكة يُؤجِّر عقاره في العَشر الأواخر بنفس إيجاره في رمضان، حتى ولو كان مالك العقار سيَتصدَّق بكل عوائد الإيجار، كما لا تجد غنيًّا يرضى أو يطلب من مالك عقار عند الحرم أن يُؤاجِره الشقة بنفس سعرها في شعبان؛ فهذا سؤال للصدقة، وسائل الصدقة لا يجوز له السؤال إلا إن كان يستحقها».

فاستغلال الحاجة هو عماد السوق وفن التجارة، كما أنه يَدخل كجزء مهم في تقييم أو تسعير السلعة أو الخدمة؛ وذلك بزيادة السعر مثلًا إذا كانت الحاجة من طرف الطلب، أو ببخسه إذا كانت الحاجة من طرف العرض.

فإن تَخلَّف شرط استغلال حاجة الغير، سواءٌ ارتبطت المعاملة بسوقٍ أم لم ترتبط، فالمعاملة لا تَدخل في مفهوم التجارة، أي تكون خارج السوق؛ فلا تمشي عليها القواعد الاقتصادية، كالهدية والصدقة ونحوهما، والضابط الفارق في خروج المعاملة التبادُلية من عموم التجارة هو عدم استغلال حاجة الطرف الآخر.

فالعاقل لا يتنازل دون مقابل عن نصيبه من الزيادة الحتمية التي تَنتج من أي معاملةٍ مالية تبادُلية؛ فالتنازل هنا فيه نكوصٌ عن سُنَّة الله في الخَلْق، أو نكوصٌ عمَّا

يُسمَّى بقوانين الطبيعة، وهو دليل الجنون، كالتي نقضت غزلها من بعد قوةٍ أنكاثًا، وكونه نكوصًا؛ فذلك لأن أصل نشوء عملية التبادل المالي إنما كان بسبب تحصيل المنفعة.

وعمومًا، فمفهوم الحاجة وتطبيقاته مفهومٌ فطري؛ فلو تأملنا بتجردٍ لرأينا هذه التقسيمات والتفريعات واضحةً أمام أعيُننا؛ فنحن ندركها بفطرتنا ونمارسها يوميًّا دون أن نشعر بها.

والاستغلال شيءٌ غير مستقلٍّ بذاته ولا يحدث إلا من خلال أمرٍ آخر، كاستغلال وصايةٍ على مالٍ أو قاصر، أو استغلال ثقةٍ أو نحو ذلك.

وأما الاستغلال في العمليات التبادُلية فهو يتولد من المعاملة التبادُلية نفسها.

**المبحث الأول: الحاجة قد تكون من داخل السوق أو من خارجها:**

الحاجة قد تكون من داخل السوق، وتكون حينها متعلقةً بالسلعة، وقد تكون من خارج السوق، وتكون حينها متعلقةً بالمحتاج نفسِه، كما أنها قد تكون استثماريةً أو استهلاكية، والحاجة الاستهلاكية قد تكون مُتعلقةً بالمحتاج نفسِه أو بشيءٍ خارجٍ عنه.

**أولًا: الحاجة من داخل السوق تتعلق بالسلعة:**

وهي التي تكون من داخل السوق، أي ضمن الطلب السوقي على السلعة، والحاجة السوقية إلى سلعةٍ ما نُعبِّر عنها اقتصاديًّا بالطلب، سواء أكانت سوق سلعة استهلاكية كسوق الهواتف الذكية، أو سوق الأطعمة، أو سوق الأراضي السكنية، أو كانت السوقُ سوقَ سلعة استثمارية كسوق الأراضي التجارية، وسوق الحديد الصناعي ونحوه، أو كعموم حاجة السوق أو الطلب العام لأرضٍ ما من أجل موقعها.

فالطلب السوقي على سلعةٍ ما هو في الواقع عبارة عن قياس مدى تقييم حاجة المستهلك إلى السلعة؛ فالحاجة المتعلقة بالسلعة نفسِها هي سببٌ لزيادة

قيمة السلعة، أي إن المُشترين في هذه الحالة هم في الأصل مَن يزيدون الثمن لا البائعين، وهذا في حالة كون العرض محدودًا- أي أفقيًّا- كحال شقة مكة في رمضان، وأما إذا كان مائلًا، أي تزداد كمية العرض مع ازدياد الطلب، فقيمة الحاجة متعلقة بكلفة الإنتاج، كما سبق بيانه.

وقد يكون انخفاض السعر هو سبب زيادة الطلب، وهذا في حال انخفاض كلفة الإنتاج؛ **مثاله**: سوق التلفونات الجوالة، فالعرض السوقي للجوال هو الذي تَغيَّر بتَغيُّر كلفة إنتاجه؛ فكلما قَلَّت كلفة الإنتاج تَغيَّر العرض بزيادة الإنتاج، فدخل في السوق عددٌ أكبر من المُشترِين، وهذا مثالٌ على حاجة السوق كلها.

وأيضًا يُمكن أن تأتي الحاجة من داخل السوق، لكنها حالة طلب منفردة عن الطلب العام في السوق، كسوق الأراضي التجارية- مثلًا- فتأتي حاجة مشروع فندقٍ ما لأرضٍ مُعيَّنة من أجل موقعها الذي يُناسب هذا المشروع خصوصًا؛ فيزيد مالكُ السلعة أو البائع السِّعرَ لاستغلال هذه الحاجة، ولا يُعَد هذا إلا من قواعد التجارة، وهو جائز، بل هو مطلوب شرعًا وعقلًا، وهذا مثال على ما أُعيدُ وأُكرِّرُ بأن علم الاقتصاد الحديث يتماشى مع النظام الكوني المُنظِّم للسوق.

**ثانيًا: الحاجة من خارج السوق وتكون متعلقة بالمحتاج نفسِه:**

وهي حاجةٌ تأتي من خارج الطلب السوقي العام على السلعة، مثل أن يكون هناك شخصٌ مستعدٌّ أن يدفع مليون ريال ليحصل على تلفون جوال؛ لكونه في بلدٍ مُتخلِّف وهو تاجر يتاجر في سوقٍ أجنبية للسلع، ويرى أمامه فُرصًا في سوق الاستثمارات تساوي عشرات الملايين ويحتاج إلى تلفون لتنفيذها- فهذه حاجة استثمارية متعلقة بالمستثمر نفسِه لا بالتلفون نفسِه- فلو عرف تاجر التلفونات المحلي عن قيمة حاجته فباعه تلفونًا بمائة ألفٍ فقط؛ لقيل عنه إنه مُغفَّل، فالواجب على تاجر التلفونات حينها استغلال حاجته الاستثمارية وبيعه التلفون بمليونٍ على الأقل؛ فهذه قيمة التلفون عند التاجر الأجنبي.

**المبحث الثاني: والحاجة تكون استثمارية وتكون استهلاكية:**

والحاجة الاستهلاكية تكون حاجةَ ترفيه وتوسُّع، وتكون حاجةً استهلاكية لكربٍ وشِدة، وأما الحاجة الترفيهية التوسُّعية فهي أصل دواعي جمع الثروة، والفارق بينها وبين حاجة الكرب الاستهلاكية هنا مهم أيضًا؛ فالمُستغِل للحاجة الاستهلاكية الترفيهية إنما يريد مشاركة صاحب الحاجة الترفيهية الاستهلاكية في استخدامه لثروته.

**وهناك أربعة شواهد** تُفرِّق بين حاجة الاستثمار وحاجة الترفيه وبين حاجة الكرب:

**الشاهد الأول**: أن حاجة الكرب لا تكون باختيارٍ من المُشتري؛ فهي حاجة المكروب والمُضطَر لا المترفِّه بسياحةٍ مثلًا.

**الشاهد الثاني**: أن حاجة الكرب لا يكون لها بدائل؛ ففي مثال تاجر الفُرص كانت عنده بدائل بالفاكس ونحوه، ولكنه يرغب في تلفون من أجل تحقيق أعلى العوائد.

**الشاهد الثالث**: أن حاجة الكرب إن لم يستطع شراءها فقد يلجأ للمسألة وطلب الصدقة.

**الشاهد الرابع**: أن حاجة الكرب لا تُعوِّض ما دُفع قيمةً لها، بل هي لمجرد المحافظة على البقاء اللائق، وهذا بخلاف حاجة الترفيه؛ فهي تُعوِّض ما دُفع قيمةً لها توسُّعًا وبهجة، وكذلك بخلاف الحاجة الاستثمارية التي جاءت لتاجر الفُرص السابق مثاله؛ فهو يأمل بعودة المليون وزيادةٍ أضعافًا مضاعفة.

والفارق هنا مهم؛ فالمُستغِل للحاجة الاستهلاكية الاستثمارية يريد مشاركة صاحب الحاجة في الرِّبح، وهذا فيه مشاركة فرصة لأرباح مُحتمَلة، والمُستغِل لحاجة الترفيه يريد مشاركة المُترفِّه بعوائد المال المصروف للترفيه؛ ليترفَّه هو أيضًا- فهل جمع المال إلا من أجل التوسُّع؟- وهذا بخلاف استغلال حاجة

الكرب الاستهلاكية، فليس هناك ربح للمشاركة؛ لذا فهو استغلالٌ محضٌ في ابتلاءِ مكروب.

### الباب السابع: المرونة:

مصطلح المرونة يصعب على الكثير إدراكُه، وإن كان البعض يفهمه فهمًا ضبابيًّا، وبكل بساطةٍ وشمول، فالمرونة تَعني نسبة استجابة التغيُّر لكمية سلعة أو خدمة كردِّ فعلٍ لنسبة تغيُّر السعر أو الدَّخْل.

وهنا يُلاحَظ أننا نقيس استجابة إنتاج حقيقي -سلعة أو خدمة- لتغيُّر في نتاجٍ نقديٍّ غير حقيقي، فإن مرونة الطلب هي نسبة استجابة التغيُّر في كمية الطلب على السيارات كردِّ فعلٍ لنسبة التغيُّر في السعر ونحوه، كسعر الصرف أو الدَّخْل، فلو زادت الأسعار- مثلًا- ٥٠٪ والطلب نقص بأقل من ٥٠٪[(١)]، فهنا يُقال إن الطلب غير مَرِن، ولو نقص الطلب بأكثر من ٥٠٪[(٢)]، فهنا يقال إن الطلب مَرِن.

وما ينطبق على الطلب ينطبق على العرض؛ فمرونة العرض هي نسبة استجابة التغيُّر في كمية العرض لنسبة التغيُّر في السعر؛ فلو زادت الأسعار- مثلًا- ٥٠٪، والعرض زاد بأقل من ٥٠٪، فهنا يُقال إن العرض غير مَرِن، ولو زاد العرض بأكثر من ٥٠٪، فهنا يقال إن العرض مَرِن.

وحساب المرونة يَتعدَّى الطلب والعرض لسلعةٍ ما ليشمل قياس المرونة بين السلع؛ مثل نسبة استجابة التغيُّر في الطلب على أوبر كردِّ فعل لزيادة أسعار المترو، ويشمل كذلك الدخل، فتُقاس مرونة نسبة الاستجابة لاستهلاك سلعةٍ مُعيَّنة استجابةً لنسبة الزيادة أو النقص في الدَّخْل؛ كنسبة زيادة الطلب على الشقق لنسبة الزيادة في الدَّخْل.

إذَن فمهما اختلفت الحالة أو جَدَّت، فالمرونة هي نسبة استجابة تغيُّر كمية

---

(١) فلنقل مثلاً نقص الطلب ١٠٪ فقط.

(٢) فلنقل مثلاً نقص ٧٠٪.

سلعة أو خدمة (أي إنتاج حقيقي) لنسبة تغيُّر في السعر أو الدَّخْل (أي إنتاج نقدي غير حقيقي).

وللمرونة تطبيقاتٌ واسعة كثيرة وممتدة عَبْر علوم الإدارة كلها، وتدخل في كثيرٍ من العوامل الاقتصادية الحقيقية والنقدية، ومفهومها واحدٌ وبسيط جدًّا: «نسبة استجابة سلعة أو خدمة بزيادةٍ أو نقصٍ كردِّ فعلٍ لنسبة زيادة أو نقص في سعر أو دَخْل»، ومتى فُهم هذا جيدًا سَهُل التطبيق على أي حالة، بشرط الإدراك الشامل للعوامل الاقتصادية والنقدية المؤثرة الأخرى.

**تطبيق: من يَتحمَّل الضريبة: التاجر أم المُستهلِك؟**

نسمع كثيرًا أنه لو فُرضت ضريبة على سلعةٍ ما أو خدمة، فإن التاجر سيُمرِّر هذه الضريبة إلى المستهلك، ويُسبِّبون ذلك بأن الضريبة كلفة على الإنتاج فتدخل في عموم الكلفة الإنتاجية، وهذا كلام صحيح غير أن أوَّله غير دقيق؛ فالمنتجون أو التجار يَسعَون لطلب الربح، أو على الأقل تغطية أجور عملهم[(١)]؛ إذَن فهناك مساحة لأن يَتحمَّل التاجر أو المُنتِج الضريبةَ- أو بعضها- فيمتصها على حساب زوال ربحه، بل وعلى تخفيض أجر عمله، والذي سيُجبِره خوفُه من ضياع حصة مُنتَجه في السوق، بسبب عزوف الناس عن سلعته إلى سلعةٍ أخرى مشابهة، وهنا تدخُل المرونة فتُقرِّر للتاجر النسبة التي يَتحمَّلها المستهلك، والنسبة التي يجب أن يَتحمَّلها هو ليُحقِّق الحدَّ الأعلى من الأرباح.

وقد سبق أن قلنا إن المرونة هي نسبة استجابة التغيُّر في الكمية لنسبة التغيُّر في السعر؛ فلو كانت نسبة الضريبة ١٠٪ ونقص الطلب عليها ٥٠٪، فهذا يعني أن الطلب على هذه السلعة مَرِن؛ فالعشرة بالمائة ستُفقِد المُنتج نصف زبائنه، ومعنى هذا أنه يحتاج إعادة حسبة كمية الإنتاج لتحقيق الحد الأعلى من الأرباح.

(١) على المدى الطويل لا يمكن للتاجر أن يبيع السلعة بتكلفتها المحاسبية دون إضافة أجور عمله.

**مثال: استخدام المرونة لمعرفة أثر الضرائب على الأراضي السكنية:**

والضرائب على الأراضي السكنية تُبيِّن مفهوم المرونة تمامًا، ولكن قبل البدء في المثال يجب علينا تَصوُّر معطيات سوق الأراضي السكنية.

من المقرر أن الفرد الطبيعي ينفق ثُلث دخله على السكن؛ فسعر سوق الأراضي السكنية في الحالات الاعتيادية تُحدِّده المَقدِرة الشرائية للناس لا المُلاك.

وبما أن الأراضي لا تُنتَج ولا تُستورَد، فكمية العرض في سوق الأراضي السكنية في الأحوال الاعتيادية[1] ستكون ثابتة، اللهم إلا في ظروفٍ خاصة يمكن أن تنقص كمية الأراضي السكنية في السوق وتزيد، وذلك بإخراجها من العرض، أي سحبها من السوق إذا انخفضت الأسعار، ثم إعادة إدخالها إذا ارتفعت الأسعار، وهذا الوضع شاذٌّ، ولا يمكن أن يكون أو يستمر على المدى الطويل، إلا في حالة عدم وجود كلفة من احتكار الأرض السكنية؛ فمتى وُضِعت على الأراضي السكنية ضريبة، كانت نسبتها أعلى من نسبة التضخُّم، وأصبح عدم عرض الأرض في السوق مكلفًا، فيُجبَر العاقل على إدخالها السوق، وعندها يصبح الوضع طبيعيًّا، فتصبح كمية عرض الأراضي السكنية ثابتة؛ فلن يتناقص العرض إلا ككلٍّ جميعًا مع بيع الأراضي وبنائها.

وبما أن الفرد العاقل ينفق ثُلث دَخْله على السكن، فإن المُستهلِك لا يستطيع بذل سعرٍ أعلى إذا ما فُرضت ضريبةٌ ما؛ لأنه أصلًا واصلٌ إلى حدِّه الأعلى في الاستطاعة المادية[2]، وبما أن الأرض السكنية المطورة لا يمكن زيادتها داخل الحدود السكنية، فهذا يعني أن عرض الأراضي السكنية ثابت؛ فهو لا يزيد ولا ينقص مع زيادة الأسعار أو نقصانها.

(١) والأحوال الاعتيادية تكون عندما تُفرَض ضرائب على الأراضي تفوق نسبتها نسبة التضخُّم.

(٢) ولذا فالمقدرة الشرائية للمُستهلِك هي التي تُحدِّد السعر، وإلا وَضَع المُلاك أسعارًا فلكية لأراضيهم السكنية.

وما دام المُستهلِك قد بذل حدَّه الطبيعي في بذل السعر، وما دامت هناك كلفة سنوية تزيد عن التضخُّم على الأراضي السكنية البور؛ مما يستجلب خسارة سنوية (= الضريبة – التضخُّم) على مُلاك الأراضي السكنية من عدم بيعهم أراضيَهم السكنية؛ فهذا يعني أن المُلاك هم من سيَتحمَّلون الضريبة وإلا فلن يجدوا زبونًا لها، وتصبح أراضيهم السكنية عبئًا ماديًّا عليهم.

وفي هذه الحالة نستطيع أن نقول بلُغة المرونة: «إن مرونة الطلب على الأراضي في السوق الطبيعية تكون لا نهائية»؛ ذلك لأن أي نسبة تغيُّر إيجابية في السعر ستُسبِّب استجابةً سلبية ١٠٠٪ للكمية.

## الباب الثامن: الاحتكار:

### مبحث: أشكال الاحتكار الأربعة:

لفظ الاحتكار عمومًا يعني عدم وجود المنافسة، وحدُّ الاحتكار هو: مقدرة المُنتِج على وضع سعرٍ أعلى من سعر السوق ولا يَفقد حصته السوقية، والاحتكار درجات تمتدُّ من احتكارٍ مطلق إلى احتكارٍ جزئي.

**أما أسبابه فهي**: إما بمنع دخول المنافسين بقوة السُّلطة، أو بالممارسات الاحتكارية المُتنوِّعة المُتعمَّدة، أو بسبب عوامل نُدرة أو ارتفاع كلفة الإنتاج، أو بسبب ديناميكية السوق، فهذه أربعة أشكال للاحتكار.

**ومثال الشكل الأول**: حصر إنتاج معدنٍ أو سلاحٍ ما على مُنظَّمات الدولة، فهذا يُعتبر مثالًا على منع دخول المنافسين بقوة السُّلطة.

كذلك التفضيلات الحصرية التي تُفرض بالقانون، فهي مثال آخر على الاحتكار المُتعمَّد السُّلطوي.

وكمثلٍ إيضاحيٍّ **للشكل الثاني**- الاحتكار المُتعمَّد- نُمثِّل بلجوء الشركة الضخمة إلى تخفيض الأسعار دون الكلفة إذا ما دخل منافس جديد؛ حتى يُفلِس ويخرج من السوق، ثم تعود لرفع الأسعار، أو كتخزين السلع القابلة للتخزين؛

لخفض العرض ورفع الأسعار، وغير ذلك من الممارسات.

**وأما الاحتكار** بسبب عوامل الإنتاج، وهو النوع الثالث، **فمن أسبابه**: ارتفاع كلفة الإنتاج والنُّدرة في الموارد؛ فمثلًا: الإنتاج الذي يَعتمِد على خبرات نادرة أو كلفة عالية الإنتاج تَجِد سوقَه مُحتكَرة، كصناعة الطائرات والأسلحة المُتقدِّمة والاستشارات العلمية، **ومن أسبابه**: الشهرةُ؛ فالسلعة التي يكون من طبيعتها اعتياد الناس عليها ذوقًا أو خبرةً وتعليمًا تصبح مُحتكِرة لسوقها، كبرامج ميكروسوفت مثلًا.

فالنُّدرة في تخصُّصات العلوم التي تتعلق بصناعةٍ مُعيَّنة وبراءات الاختراع تمنع من فتح السوق للمنافسين، كصناعة بعض الأدوية والأسلحة، والكلفة الضخمة لتأسيس المصنع تمنع من دخول المنافسين، كصناعة الطائرات والبوارج البحرية والسُّفن العملاقة.

**وأما الشكل الرابع** فهو الاحتكار الطبيعي، والاحتكار الطبيعي لا يكون بسبب ممارساتٍ مُتعمَّدة، بل تراه يَحدث تلقائيًّا نتيجة لانقلاب ديناميكية السوق بسبب تَحقُّق الكلفة العالية قبل الإنتاج.

**وحدُّ الاحتكار الطبيعي هو**: كون ديناميكية سوقه تُسبِّب نُقصان كلفة الإنتاج مطلقًا مع زيادة الإنتاج (وهذا يكون بسبب ارتفاع الكلفة الثابتة بنسبةٍ كبيرة عن الكلفة المُتغيِّرة)، **ومعنى هذا نشرحه عن طريق مثال شركة الكهرباء**:

فمصانع الكهرباء وتمديداتها هي كلفة مدفوعة، سواءٌ أَأَنتجت شركة الكهرباء أم لم تُنتِج، وهذه الكلفة مرتفعة أضعافًا مضاعفةً كثيرة لنسبة كلفة الوقود المُنتِج للكهرباء، الذي لا تُدفع كلفته إلا مع الإنتاج، فكلما زاد الإنتاج نقصت الكلفة الثابتة للمصانع والتمديدات، وكلما قلَّ الإنتاج زادت الكلفة الثابتة؛ فدخول شركة أخرى منافسة بمصانعها وتمديداتها لتنافس الشركة الموجودة سيرفع متوسط الكلفة الإنتاجية، بسبب التنافس على الطلب وانقسام المُشترِكين بين الشركتَين؛

مما يرفع الأسعار على المُستهلِك؛ ولذلك تحمي الحكومة الشركاتِ التي تكون ديناميكية إنتاجها تُمثِّل الاحتكار الطبيعي؛ لذا ترى مُنحنَى عرض الكهرباء أو قانون العرض في صناعة الكهرباء مُنقلبًا، فتراه سلبيًّا كالطلب لا إيجابيًّا كالعرض.

إذَن فالصناعات ذات البنية التحتية المرتفعة الثمن التي تُشكِّل غالب الكلفة هي مُحتكِر طبيعي بسبب ديناميكية السوق في العرض والطلب، كشركات الكهرباء والماء.

وفي عالم النقد احتكارٌ طبيعيٌّ كذلك؛ فعُملة الاحتياط الدولية مثالٌ على مُحتكِرٍ طبيعيٍّ بسبب ديناميكية السوق، كالدولار.

**والمقصود بعُملة الاحتياط الدولية هو**: العُملة التي تَتداول بها دول العالم بعضُها مع بعضٍ في ساحة التجارة العالمية.

فوجود عددٍ من العُملات المختلفة يُعقِّد التبادُلات والتفاهمات، كما أنه يرفع كلفتها. ولتوضيح الرؤية، فصَرَّاف العُملات لا يمكنه الاحتفاظ بكمياتٍ كبيرة لكلِّ عُملة؛ فهذا مُكلِّف ومُتعذِّر أحيانًا، ولكن يحتفظ بعُملةٍ دولية رئيسية تكون هي المخزون الأساسي، ويَتخلَّص من العُملات الأخرى.

والاحتكار الطبيعي ليس في الصناعات وأسواق المال والسِّلع فقط، بل هو أيضًا في الأيديولوجيات والأديان والثروات.

## الباب التاسع: توجيه الضريبة لكسر الاحتكار في الزمن أو بالزمن:

التجارة في الشيء تجارةٌ سلبية؛ فهي مجرد تدويرٍ للسلعة، والاحتكار هو أداة التدوير، ويكون احتكارًا بالزمن واحتكارًا في الزمن.

### المبحث الأول: الاحتكار بالزمن:

الاحتكار بالزمن (أي عن طريق الزمن) هو الاحتكار المعروف، وهو حبس السلعة عن نزولها السوقَ حتى تَرتفِع أسعارها؛ فهو استخدام الزمن كوسيلةٍ

للاحتكار.

ويُستخدم الاحتكار بالزمن إذا كانت السلع لا تَفسد أو لا تقل قيمتها مع الزمن، كالمعادن وكالأراضي مثلًا (في الحالات الطبيعية)، أو كالذهب والمعادن النادرة؛ فهذه لا يُفسِدها الزمن ولا يُقلِّل من قيمتها، والاحتكار بالزمن منفصلةٌ أحكامُه عن بيع السلعة المُحتكَرة؛ فيمكن أن تُباع السلعة المُحتكَرة بثمنٍ حاضرٍ أو بأجَل، وذلك بخلاف الاحتكار في الزمن.

**المبحث الثاني: الاحتكار في الزمن:**

أما الاحتكار في الزمن فهو استخدام الزمن كوسيلةٍ لحفظ قيمة السلعة أو الشيء المراد احتكارُه للتجارة فيه، وهذا يُستخدم عند كون الأشياءِ المرادِ التجارةُ فيها لا تصمد كثيرًا للزمن، كقمحٍ ونحوه (وبعض أنواع التحوُّط في المُشتقَّات الحديثة الذي غرضه حفظ القيمة هو من الاحتكار في الزمن).

والتحوُّط من أجل حفظ القيمة يكون بوضع المال الذي يَفسد أو تقلُّ قيمته كثمنٍ لمالٍ لا يَفسد، أو ليس من المُتوقَّع أن تقلَّ قيمته، ولأُقرِّب هذا المفهوم للقارئ: قد يتبايع مُزارِعان قمحًا، أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب، وغرضهما بيع قمحهما بسعرٍ مُرتفِع، فمزارع الجنوب يَنضج القمح عنده قبل قمح الشمال بستة أشهُر مثلًا، ويكون سوق قمح الجنوب حينها غارقًا بالقمح، على خلاف سوق قمح الشمال الذي لم يَحِنْ فيه وقت جَنْي القمح، فهو يَتشوَّف للقمح؛ فهنا يقوم المُزارِعان بعمل عملية تبادُل؛ فيبيع الجنوبي ألف طنِّ قمحٍ للشماليِّ اليوم، على أن يُسدِّده الشمالي ألف طنِّ قمحٍ مثلها بعد ستة أشهر هنا عمل المُزارِعان في الزمن لحفظ قيمة القمح الذي لا يُمكِن تخزينه دون فقدان قيمته، وفي سوق المُشتقَّات يُسمُّونها المبادلات (Swaps)، وهي أنواع كثيرة، وغالبها يكون بالعُملات والفائدة والديون، وشرحُها هنا يطول، وليس من غرض الكتاب.

وكذلك يَتبيَّن لنا أن الاحتكار في الزمن (استخدام الزمن كوسيلة لحفظ قيمة السِّلعة) هو أداة يُتوصَّل بها إلى التجارة في الأشياء وتدويرها واحتكارها إذا كانت مما تتناقص قيمته.

ولذا يجب توجيه الضرائب إلى السلع المُخزَّنة القابلة للاحتكار بالزمن، أو إلى السلع المُتحوَّط بها والقابلة للاحتكار في الزمن؛ لتجعلها الزكاةُ أو الضريبة سلعًا تتناقص قيمتها بالتخزين أو الاحتكار.

ففَرْض الضرائب علم هندسة مالية، والتخطيط للضرائب يجعلها عادلةً، وتَصير أداةً لتخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج.

**وقفة فلسفية: احتكارية العُملات والثروات واللغات والأيديولوجيات:**

سبق في الفصل السابق بيان أن هناك في الاقتصاد ما يُسمَّى بالمُحتكِر الطبيعي، وهو الصناعات أو الخدمات التي تقلُّ كلفة إنتاجها كلما ازداد إنتاجها أو عدد زبائنها، كشركات الكهرباء مثلًا.

ومصطلح «احتكاري بالطبع» استعاره قرين سبان في وصفه لعُملة الاحتياط الدولية، التي كانت سابقًا الذهبَ وأصبحت اليوم الدولار، واستعرتُه أنا هنا للغة الإنجليزية.

فنحن نرى غياب الإنجليزية في الأماكن والمواصلات العامة في أوروبا، ونلاحظ افتخار الفرنسيين والألمان واعتزازهم بلُغاتهم، وهذا أمرٌ مشهور ومعروف، وعلى الرغم من هذا كله، فإنك ترى أنَّ اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية في المعاملات والمحادثات والكتابات في البنك المركزي الأوروبي، الذي يضم تسع عشرة دولةً أوروبية، وليس منها واحدة- باستثناء أيرلندا- تتحدَّث اللغة الإنجليزية!

كما أننا نرى استخدام الدولار كعُملة احتياط وتبادُل دولية من أعداء أمريكا

قَبلَ حُلفائها.

**فما هو التفسير العلمي لهذا التناقُض الصوري العجيب؟**

التفسير هو أنَّ الدولار واللغة الإنجليزية اليومَ احتكاريَّان بالطبع: الدولار في عالم العُملات، والإنجليزية في عالم اللغات؛ فاستخدام عدة عُملات في المعاملات المالية الدولية يرفع كلفة المعاملات، كما يتطلب الاحتفاظ بكمياتٍ من كل عُملة في صورة شبه السيولة من أجل استخدامها عند الطلب؛ وهذا يُضيع فرصة الاستثمار الأمثل لها، ويشرح لماذا يغلب الدولار على معظم احتياطيات البنوك المركزية العالمية، والوضع أشد بالنسبة إلى الإنجليزية، فتَعلُّم أكثر من لغةٍ أمرٌ غير مُتيسِّر للكثير، والاحتفاظ بمترجمين أو الترجمة إلى عدة لُغات أمرٌ مُكلِّف وغير عملي.

وهذه الاحتكارية الخَلقية لا مُنظِّم لها إلَّا ديناميكية تعامُل المجتمعات البشرية على ما خلقها الله من طبيعة تسخير الأمثل والأيسر، ولا تستطيع أي حكومةٍ أو حكوماتٍ كسرَ هذه الاحتكارية أو تنظيمها أو منع منافس جديد لها.

وهناك احتكارية طبيعية نراها في الأيديولوجيات والأديان والثروات؛ فسيطرة أيديولوجية أو مذهب ديني على إقليمٍ أو بلدٍ أو على العالم تمنع من ظهور غيرها، وقوة انتشار مفهوم الديمقراطية وكثرة أتباعها تمنع من ظهور نظام سياسي جديد؛ وذلك لغياب الدافع للتفكير في نظام جديد بسبب سيطرة الثقافة الديمقراطية على فكر المجتمعات؛ فيمنع هذا من وجود البنية التحتية الكافية من التفكير والتنظير اللازم لتأسيس فكر أيديولوجي جديد، ومن ثَمَّ نجاح جهود نشره وتطبيقه.

ومثل هذا الاحتكار الطبيعي نراه في الأديان والمذاهب؛ فقد احتكر -مثلًا- المذهب الكاثوليكي طبيعيًّا الديانةَ النصرانية، وما ظهر المذهب البروتستانتي إلا متأخرًا جدًّا- بعد أكثر من خمسة عشر قرنًا- لموافقَتِه أهواءَ البعض الراغبين في

التخلُّص من هيمنة الكَنسيَّة الإيطاليَّة؛ مما مهَّد للانفتاح التدريجي للحريات الدينية في أوروبا، ومن ثَمَّ فتح الباب لبداية عصر التنوير عندهم.

وهناك الاحتكار الطبيعي للثروات؛ فالاقتصاد عمومًا مثل الحُكم والسياسة، فكما أنه لا تستقيم أمور المجتمع والدولة إذا كان كل المجتمع أو غالبه حُكامًا أو سياسيين، أو أن تُوزَّع على أفراد المجتمع مقاليد قرارات السُّلطة، فكذلك لا يصلح أن يملك غالبُ المجتمع غالبَ الثروة، أو أن تُوزَّع على أفراده ثروات المجتمع.

والمغزى أن الاحتكار الطبيعي خلقٌ من خلقِ الله، وسُنة من سُننِه في تنظيم هذا الكون، ويَجري وَفْقَ سُنن الله في الحياة مثله مثل الحياة والموت، والليل والنهار، والفيزياء والكيمياء.

وهنا نكون قد أوجزنا بعض تطبيقات الاقتصاد الجزئي لنمرَّ سريعًا على الاقتصاد الكلي وبعض مفاهيمه ومتعلقاته وتطبيقاته.

# الفصل الثالث
# الاقتصاد الكلي

الاقتصاد الكلي يَنظر في فترةٍ زمنية مُحدَّدة لإنتاجية المجتمع كلها، السلعية منها والخدمية، التي يُنتجها مجتمعٌ ما فوق أرضٍ بحدود مُحدَّدة، وتحت سلطة نقدية ومالية مُوحَّدة.

وبخلاف الاقتصاد الجزئي، فقد تَعرَّض علم الاقتصاد الكلي- عندما كان جنينًا في أحشاء الاقتصاد الجزئي- لصدمة إنتاج الآلة الهائل الذي خلَق الطبقة الوسطى؛ مما تَسبَّب في ولادته كعلمٍ مستقل، ثم ما لبث أن فُطم في مهده بفشل النظام النقدي المحدود القائم على الذهب؛ مما سبَّب صدمةً أخرى له بتغيُّر النظام النقدي، ثم تَعرَّض لصدمة التكنولوجيا والاتصالات التي غيَّرت آثار الإنتاج الكلي على الاقتصاد- وذلك بسبب مضاعفتها أضعافًا أخرى كثيرة؛ مما غيَّر مقاييس الحياة الإنسانية الكريمة- كما غيَّرت مفاهيم استقلالية النظام النقدي المحلي، فدمجَتْه ضمن منظومةٍ نقدية عالمية واحدة عن طريق الاتصالات والتكنولوجيا.

وآخِر تعديل له هو ابتكارات برناكي- رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي- في سياساته في ضخِّ النقد والتعامل مع فخ الفائدة.

فعِلم الاقتصاد الكلي لم يستطع أن يكتمل ويلحق بسباق التغيُّر الهائل- الذي حدث في القرن الماضي- نسبيًّا إلا في هذه الأزمة الاقتصادية العالمية، على انتظارٍ لما تأتي به الأيام من صدماتٍ جديدة.

ويدرس الاقتصاد الكلي الطلب العام والعرض العام للمجتمع، من أفراده

وشركاته وحكومته، على السلع والخدمات، وأثر تفاعلهما على السعر العام؛ لذا أُلحقت السياسة النقدية والسياسة المالية بالاقتصاد الكلي، فالنقد يَدخل في كلٍّ من الطلب الكلي والعرض الكلي، وكذلك ضريبة الدخل ونحوها من الضرائب الشاملة أو شبه الشاملة؛ فهدف الاقتصاد الكلي النهائي هو تخفيف البطالة، ومواضيعه التي تخدم هدفه كثيرة، منها: التضخُّم، والضرائب، والنقد.

ويَدرس الاقتصادُ الكلي المجتمعَ كاقتصادٍ مغلق معزول عن التبادُلات الخارجية الدولية، كما يَدرسه كاقتصادٍ مفتوح يتفاعل مع اقتصادات العالم، ولِكلتا الدراستَين حالاتها التي تصلح لها، وإن كانت دراسة المجتمع كاقتصاد مغلق هي البنية الأولى لأي دراسة اقتصاد إنتاجي صناعي، ثم يُدخَل عليها الاقتصاد المفتوح.

وبإيجازٍ جامع، فالاقتصاد الكلي هو كل ما يتعلق بالإنتاج الكلي الذي يُنتِجه المجتمع من سلعٍ وخدمات؛ ولذا أُلحقت به السياستان النقدية والمالية؛ فوزارة المالية والبنك المركزي لا يضعان سياستيهما لقطاعٍ مُعيَّن دون آخر، بل يدخلان في كل ما يُنتِجه المجتمع السعودي من سلعةٍ أو خدمة.

وديناميكية السياسة المالية والنقدية وأثرها وتفاعُلها مع الاقتصاد العام المحلي والدولي لم تتبلور وتُفهم تمامًا على المستوى الأكاديمي إلا حديثًا- في الثمانينيات- وخاصةً السياسة النقدية (وذلك بسبب تأخُّر فهم آثار انفصال ربط العُملات بالذهب)، وبسبب تبلور هذه المعرفة للديناميكية اليوم؛ تَجنَّبنا الآثار المُدمِّرة التي كانت حتميةً بسبب الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٨م، وكما حدث في الكساد العظيم ١٩٢٩-١٩٣٩م.

### الباب الأول: الناتج المحلي:

وُضع مقياس الناتج المحلي في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي؛ وذلك بِناءً على أوامر الرئيس فرانكلين روزفلت، حين كان الرئيسَ المبدع الذي يقود بلاده خارج الكساد العظيم من خلال إصلاح وتجديد النظام الاقتصادي الرأسمالي،

بالتدخل المحسوب للحكومة في تحفيز العرض وإصلاح سوق العمالة؛ فروزفلت كان بحاجةٍ إلى مؤشر يحكم به على صواب إصلاحاته أو خطئها.

فغرض الناتج المحلي هو قياس حجم قياس اقتصاد الدولة، ويجب أن يُنْتبَه إلى أن وسيلة قياس الناتج المحلي الحقيقي هي كمية الإنتاج لا قيمة الإنتاج؛ فصناعة خمس طائرات قيمتها خمسة ملايين أعظم إنتاجًا من صناعة طائرة واحدة مماثلة في العام السابق، وكانت قيمة هذه الطائرة عشرة ملايين دولار.

لذا نحن نَعزل القيمة النقدية عن الإنتاج، وإلا فإننا لن نحصل على مقياسٍ حقيقي دقيق للإنتاج ونموه؛ فمثلًا لو كانت الأحوال غير اعتيادية، فانخفضت أسعار القمح هذا العام وأصبح سعر الطن دولارًا واحدًا، وقد كان سعره العام الماضي أربعة دولارات، فستكون قيمة إنتاج القمح الحالية دولارَين مقابل أربعة دولارات قيمة إنتاجه العام الماضي، وبهذا يظهر لنا أن نمو الإنتاج لمزرعة القمح هذا العام هو نمو سلبي بمقدار ١٠٠٪، رغم أن المُزارِع قد ضاعف كمية الإنتاج؛ لذا يُقاس النمو بالكمية، وتُحسب قيمتها تَبعًا لقيمة سَنةٍ مرجعية.

فغرض علم الاقتصاد هو الإنتاج الحقيقي من سلع وخدمات، لا إنتاج النقود؛ فالنقود لا تُؤكل ولا تُشرب، ولا تُركب ولا تُلبس، بل لا وجود ملموس لها، ولا قيمة لها في ذاتها، وإنما هي مجرد اسم نُسمِّي به الشيء، فتُسمِّي حصانك بالبُراق، ويُسمِّي غيرُك ابنه بالبُراق؛ فالاسم لا حقيقة له في ذاته، بل فيما يدل عليه.

وبالناتج المحلي يُقاس تطوُّر الإنتاجية وتَقدُّم اقتصاد البلاد؛ فنمو كمية الإنتاج يُعتبر تَقدُّمًا في الإنتاجية وزيادةً في الثروة، إلا في حالة أن يكون الإنتاج مَوردًا ناضبًا كالنفط والغاز، وذلك بخلاف بناء مصافٍ جديدة واكتشاف الآبار وتجهيزها؛ فهذا يُعتبر نموًّا حقيقيًّا، وأما مجرد زيادة ضخ الإنتاج النفطي فهو في الواقع استهلاكٌ للثروة لا زيادةٌ لها؛ ولهذا فاقتصادات النفط والغاز لها اعتباراتٌ خاصة تختلف حتى عن اقتصادات المَوارد الناضبة، فما بالك باقتصادات الصناعة والخدمات؟

وبالناتج المحلي كذلك يُقاس مستوى ثراء الدول، وذلك بتقسيمه على عدد السكان، سواءٌ أكانوا مواطنين أم أجانب، وذلك نابعٌ من افتراض أن مجموع السكان هم من قاموا بالإنتاج؛ لذا يَجدُر بنا هنا أن نَنتبِه إلى أنه في دول النفط والغاز ونحوها لا يكون مجموع السكان هم من أنتج الناتج المحلي، بل قد يكون غالب الناتج المحلي مجرد ثروةٍ أورثها الله أهلَ البلاد، أي مواطنيها، لا ساعات عمل بشرية، فإن قيل: وماذا عن الدول المُنتِجة للفحم والنُّحاس والحديد ونحوها؟ يقال: إنها لا تُعَد كدول النفط والغاز؛ ذلك لأن صناعة التعدين تستهلك عددًا كبيرًا من العمالة، بخلاف صناعة النفط والغاز؛ لذا فتقسيم ناتج دول الفحم والحديد ونحوهما على عدد السكان لا يُعطي تصورًا خاطئًا عن ثراء دول التعدين، بافتراض تمتُّع نظامها السياسي والاقتصادي بالشفافية والمحاسبة.

فالناتج المحلي من أهم مُؤشِّرات الاقتصاد الكلي، ويُشكِّل هو ومؤشر الأسعار رُكنَي دراسة الإنتاج الكلي الحقيقي؛ ولذا ترى صفاتٍ تضاف إلى مُؤشِّر الناتج المحلي أو تُلحق به لتعزل الأسعار عنه، أوصاف كلفظ: «الحالي»، أو «الحقيقي»، أو «الاسمي»، أو «بالقوة الشرائية»، أو «بالدولار العالمي» وهكذا، وكل هذا موجود في الكتب الأكاديمية.

لذا فحساب التضخُّم من أساسيات التحليل الاقتصادي الكلي، بخلاف الاقتصاد الجزئي؛ فهو ينظر إلى المثال في الحالة السابقة على أنه نقصٌ في نمو الأرباح.

### الباب الثاني: التضخُّم:

التضخُّم هو نسبة الزيادة السنوية المستمرة؛ فاستمرارية توقُّع الزيادة هي ما يجعل زيادة السعر ذلك العام تضخُّمًا، وأما زيادة الأسعار الناتجة من ضريبة مثلًا، فهذه لا تُعَد تضخُّمًا؛ فهي تكون مرةً واحدة ولا تستمر، بل قد تنزل مع إعراض الطلب.

اتفق علماء الاقتصاد على أن تضخُّمًا سنويًّا نسبته من ٣-٥٪ هو هدفٌ مرغوبٌ ما دام مُتوقَّعًا؛ وذلك لتحفيزه للاستثمار ودفعِه لعجلة النمو. أما منطقة اليورو فاختارت نسبة ٣٪ للتضخُّم المُستهدَف؛ وذلك لنضوج اقتصاده، فلا مجال فيه لطفرات تنموية كالبلاد الناشئة.

البلاد الناشئة قد يصل نموها أحيانًا إلى ١٥٪ سنويًّا، كالصين مثلًا في إحدى فترات طفرتها التنموية؛ فحينها سيكون تضخُّم ٢٠٪ سنويًّا مقبولًا ومعقولًا، بل ومرغوبًا؛ لأنه يكون حافزًا للاستثمار كما يكون قيدًا عليه؛ فلا يَستثمر إلا الأقدر ربحيًّا- أي الأعلى إنتاجيًّا- على دفع نسب فائدة التمويلات المرتفعة التي تتضمَّن التضخُّم المُتوقَّع؛ فالفائدة الاسمية = الفائدة الحقيقية + التضخُّم المُتوقَّع.

ولننظر مِن حولنا ونتأمل الاقتصادات التي تشهد نقلاتٍ تنمويةً حضارية من أمثال: شنغهاي، وبكين، وسنغافورة، وماليزيا، ودبي، وقطر وغيرها؛ كلها مرَّت بتضخُّم تنموي، والأسعار لا تعود إلى الانخفاض في الاقتصاد الكلي إلا في حالات الكساد- كما بيَّنَّا سابقًا- فلا يوجد تَطوُّر ونمو اقتصادي من دون تضخُّم (إلا في حالات نادرة لا تنطبق على الدول النامية)؛ **وذلك لسببَين رئيسيَّين:**

**أولهما:** أن النمو والتطوُّر يَخلقان مزاحمةً على السلع الإنتاجية والخدمية والمالية فتصبح شحيحة؛ فترتفع أسعارها لفترةٍ زمنية مُعيَّنة لا تلبث أن تنخفض بانخفاض الطلب عليها، أو بزيادة الإنتاج الذي حفَّزه ودفَعه ارتفاعُ الأسعار.

**وثانيهما:** هو ارتفاع مستوى الازدهار المعيشي، الذي سيستمر سببًا لارتفاع أسعار السلع والخدمات ذات الجودة العالية، التي أوجدها الطلب عليها من قِبل المستهلك الذي ارتفع دَخْله نتيجةً للنمو الذي مرَّت وتمر به بلاد ذلك الاقتصاد.

والتضخُّم يُفقِد بعضًا من القيمة الشرائية للنقود، وينبني على هذا أن دَين الحكومة، وديون الشركات والأفراد أيضًا قد فَقدت جزءًا من قيمتها الاسمية؛ فالفائدة تتكون من: الفائدة الحقيقة + التضخُّم المُتوقَّع.

وقد يُقدِّم التضخُّم تخفيضًا حقيقيًّا لهذه القروض إذا كان التضخُّم أكبر من المُتوقَّع، بل أحيانًا تصبح أسعار الفوائد على القروض أقلَّ من نسبة التضخُّم، حتى يصبح في قيمته الحقيقية لا الاسمية قرضًا خاليًا من الفوائد، بل إنه يُسدَّد بأقل من قيمته.

وأما إذا نظرنا إلى التضخم نظرةً استثمارية، فارتفاع الأسعار المحلية مقارنةً بالأسعار العالمية هو حافزٌ قويٌّ للمستثمرين لاستثمار أموالهم محليًّا؛ وذلك لارتفاع العائد الربحي، ومن ثَمَّ يدفع نموُّ الاستثمار عجلةَ النمو والتطوُّر، وشاهدُ ذلك النهضة المعمارية التي قامت في دُبَي.

**مبحث: في التفريق بين التضخُّم النقدي والتضخُّم التنموي:**

التضخُّم النقدي هو زيادة كمية النقد عن حاجة السوق المحلية، وينعكس على القوة الشرائية المحلية، كما أنه ينعكس على سعر الصرف، فيدخل عليها انخفاض قيمتها الدولية من طريقين:

**الطريق الأول**: تأثُّر المُستورِد الأجنبي بالتضخُّم النقدي المحلي، وهو الذي يشتري السلعة المحلية بنفس قيمة عُملته التي كان يشتري بها من قَبل، فإن كانت عُملته تأتي بالكرسي بدولار، والدولار كان يُساوي درهمًا محليًّا، فإنَّ سعر الكرسي محليًّا كان بدرهم محلي، فإن صار سعره محليًّا بدرهمَين، فسيصير الدولار بدرهمَين، وإلا فلن يشتري منه المُستورِد.

**الطريق الثاني**: زيادة النقد المحلي في السوق المحلية سيدفعه للخارج؛ فتزيد كميته في السوق الدولية- إن لم يكن مربوطًا بعُملة أخرى- ومن ثَمَّ ستنخفض قيمته.

فالتضخُّم النقدي هو التضخُّم غير المعتاد غير المقترن بنموٍّ ولا ارتفاعِ كلفة عامل يدخل في الإنتاج الكلي، كالطاقة مثلًا، وهو تضخُّم مُلاحَظ عند عامة الناس، ويحدث- كما سبقت الإشارة إليه- عند زيادة كمية النقد بلا طلبٍ عليه من

الإنتاج الحقيقي المحلي؛ فهنا ترتفع نسبة التضخُّم بمقدار نسبة زيادة فائض النقد في السوق الإنتاجية المحلية، كما تنخفض قيمة صرف العُملة بمقدار نسبة زيادة فائض النقد عن حاجة السوق الدولية، وذلك في العُملة المُعوَّمة. أما في العُملة المربوطة، فيُمثِّل هذا الفائض النقدي المحلي المهاجر نقصًا في الاحتياطيات الأجنبية.

فالتضخُّم الكبير الذي نراه في بعض البلاد- التي تقودها قيادات اقتصادية تعيسة- إنما هو تضخُّم نقدي؛ ولهذا نراه ينعكس فورًا على سعر صرف عُملتها، فتخفض قيمتها إن كانت مُعوَّمة، أو يُكسر رَبطها إن كانت مربوطة، بعد أن تعجز الاحتياطيات عن الوفاء بتعهُّد البنك المركزي المُعلَن لسعر الصرف.

أما التضخُّم التنموي، فهو التضخُّم الحتمي الحدوث مع ديناميكية نمو الاقتصاد؛ فنمو الاقتصاد الكلي لا بد أن يجلب معه تضخُّمًا تنمويًّا قد تُقارِب نسبته نسبة النمو، وقد تقل أو تزيد تَبعًا لعوامل كلفة الإنتاج الكلي، كارتفاع أسعار الطاقة مثلًا، ومن الشواهد هنا النموُّ الاقتصادي في عهد كلينتون، الذي رافقه انخفاض أسعار النفط؛ ممَّا دفع بنسبة النمو لتكون أعلى من نسبة التضخُّم.

ولا ننسى أن التضخُّم يدخل في كلفة الإنتاج الكلي؛ لذا فكلما قلَّ التضخُّم التنموي لعاملٍ ما، انعكست قلة التضخُّم على زيادة دفع النمو، وذلك في ديناميكيةٍ يسهل شرحها بالنظر إلى مُنحنَى الطلب العام وتفاعله مع مُنحنَى العرض العام القصير الأجل والطويل الأجل.

ونحن نلاحظ التضخُّم الذي يصاحب طفرات النمو في الدول الناشئة مثلًا؛ فهذا تضخُّم محمود مطلوب كالغيث، يأتي نتيجة نموٍّ كالبلل يأتي من الغَيث، فالتضخُّم السنوي المعتاد والمُلاحَظ في الدول الصناعية المُتطوِّرة هو تضخُّم تنموي حتمي لا بد منه، والتضخُّم التنموي محسوب ضمن الفرصة البديلة للاستثمار.

وهناك التضخُّم الانكماشي، وهو معكوس التضخُّم التنموي، ومتعلق بزيادة كلفة الإنتاج العام دُونَ وجود نمو في الاقتصاد، وهذا يحدث عندما تزيد كلفة عاملٍ ما لسببٍ ما، خارجي أو محلي، وعامل الكلفة هذا يدخل في الإنتاج الكلي عمومًا، كالطاقة مثلًا؛ فهنا تزيد كلفة الإنتاج العام بينما الطلب العام كما هو، فيحصل الانكماش.

فالتضخُّم الانكماشي إذَن هو التضخُّم الناشئ من زيادة كلفةٍ ما في العرض العام؛ مثاله: ارتفاع أسعار النفط، فالنفط هو الذي يقود أسعار الطاقة، والطاقة تدخل في جميع مراحل الإنتاج، فبارتفاعه ترتفع كلفة الإنتاج، فإن لم يوافقها ارتفاع طلب تنموي أكبر من ارتفاع أسعار الطاقة يحصل التضخُّم الانكماشي؛ فينكمش النمو وتزداد البطالة.

**تطبيق: تضخُّم السبعينيات الهائل:**

في آخر زمن الحرب العالمية الثانية قامت معاهدة «برتن وود» بسبب انقطاع التجارة العالمية؛ لعدم وجود عُملة دولية تثق بها السوق الدولية، مع صعوبة استخدام الذهب لوزنه وحجمه وتعرُّضه للمخاطر، مع نُدرته وقلته التي لا تَقدِر على الوفاء بحمل التجارة الدولية؛ فجاءت المعاهدة التي نصت على ربط العُملات بالدولار، وأن يرتبط الدولار بالذهب بسعر ٣٨ دولارًا للأونصة.

ثم خلال الأربعينيات والخمسينيات أدرك الأمريكان أن الذهب لم يَعُد صالحًا كعُملة؛ فالذهب محدود وإنتاج الآلة أصبح هائلًا؛ وهو ما سيُسبِّب انخفاضًا للأسعار؛ فتتوقَّف الاستثمارات، وأيضًا الذهب لا عقل له، وهو يتحكم بأسعار الفائدة والسيولة عن طريق وَفْرته ونُدْرته، فكانت فكرة فصل العُملات عن الذهب وتَرْكها تستمد قوتها من السوق - أُسوةً بالسلع - من الأساطير العلمية التي تدعمها النظرية والمنطق، ولكنها تخلو من التجربة التطبيقية.

فالنظرية مهما كانت قوة منطقها، فمن المغامرة تطبيقها بشكلٍ شامل على

المجتمعات الإنسانية، سواء أكانت النظرية اقتصاديةً أو اجتماعيةً أو سياسية؛ ولهذا بدأت أمريكا خلال الستينيات بإدخال السندات الأمريكية تدريجيًّا كاحتياطيات نقدية لتحل محل الذهب، وخلال ذلك العقد تسرَّبت الأخبار واحتدم الصراع الفكري الاقتصادي حولها، ومن أهم ما كُتب آنذاك مقال «الذهب وحرية الاقتصاد» لقرين سبان(١) عام ١٩٦٦م، على الرغم من خطأ نتيجته في هذا المقال، كما سيأتي.

وتضخُّم السبعينيات الهائل الذي تَبع ارتفاع أسعار النفط، أعتقد أنه كان خطأً ابتداءً من الفدرالي الأمريكي في ضخِّه للنقد في محاولةٍ منه لتعويض الاقتصاد كلفة زيادة ارتفاع أسعار البترول؛ فقد تضاعفت الأسعار ١٢٤٪ في عَقدٍ واحد دون نمو اقتصادي يُذكر، بينما احتاج الاقتصاد الأمريكي لثلاثة عقود ليحقق نفس نسبة التضخُّم التي تحققت في فترة ١٩٧٣-١٩٨١م، بالرغم أن الاقتصاد نما في العقود الثلاثة ما يقارب خمسة أضعاف فترة تضخُّم السبعينيات (والشاهد في أن النمو يأتي بالتضخُّم، كما قلنا سابقًا إن هناك تضخُّمًا تنمويًّا).

وسواءٌ أخطأٌ أو تَعمُّد، فالفدرالي الأمريكي ضخَّ الدولارات لثماني سنواتٍ متواصلة، إلا أنه استطاع بها أن يحافظ على مواصلة رفع أسعار البترول، واستطاع ببثِّ هيبة البترول أن يُوجِد غطاءً بديلًا من الذهب للدولار، حتى إذا ثبت الدولار كعُملة احتياط دولية انهارت أسعار البترول.

وعمومًا، ما زال الاقتصاد الكلي يتطوَّر يوميًّا، وآخر تطوراته سياساتُ برناكي(٢) النقدية في تجنيب أمريكا الأزمة المالية الحالية مع تفادي مخاطر آثارها المستقبلية؛ فقد أدت سياسات برناكي بشراء السندات الطويلة الأجل إلى إزالة شبح ارتفاع الفوائد في المستقبل، وهو الذي كان الجميع يتوقَّعه من قبلِ نجاح

(١) آلان جرينسبان، الرئيس السابق للاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة خلال فترة رئاسة رونالد ريغان، جورج دبليو بوش الأب، بيل كلينتون، جورج دبليو بوش الابن، ١٩٨٧-٢٠٠٦م.

(٢) بن برناكي: الرئيس السابق للاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة، ٢٠٠٦-٢٠١٤م.

سياسات برناكي.

وختامًا، فما زال الاقتصاد الكلي يُشكِّل فخًّا للفكر الاقتصادي التقليدي؛ فخداجة علم الاقتصاد الكلي ما زالت تصطاد اقتصادات الدول هنا وهناك، فحتى اليوم لم تحصل تطوُّرات جذرية في علم الاقتصاد الكلي، فما اليورو- مثلًا- إلا فكرة ساذجة اقتصاديًّا لا تبعد كثيرًا عن سذاجة فكرة بيع النفط بالريال السعودي، وما تقليد اليونان لغيرها من الدول ذات العُملة الحرة إلا إحدى ضحايا فِخاخ الفكر الاقتصادي التقليدي.

**مبحث: أسباب تضخُّم السبعينيات وارتفاع أسعار النفط:**

التحاليل الاقتصادية الظاهرية المُتنوِّعة لتلك الفترة تدور كلها حول أن البنك المركزي الأمريكي كان يضخُّ الأموال بسبب المحافظة على مستوى الطلب العام، وأن ارتفاع التضخُّم هو نتيجةٌ لذلك ولارتفاع أسعار النفط، وهذه قراءة أكاديمية سطحية لا تخلو من نظر، وهناك من قال إنه مقصود لتحفيز الاقتصاد لاختراع بدائل عن النفط، وهذه أبعد مِن التي قبلها.

فارتفاع أسعار النفط بسبب المقاطعة العربية والإسلامية ما كان له أن يستمر بعد انتهاء المقاطعة، لو أن السياسة النقدية الأمريكية لم تعمل على استمراره بمواصلة زيادة ضخِّ الدولار دون إنتاج مقابل مكافئ له، مع سريان هذه السيولة في الاقتصاد.

**وأقول**: قد أتاح قَطع النفط فرصة إمكانية تحقيق إيجاد غطاء حقيقي للدولار بدلًا من الذهب، وذلك حتى يستقر الدولار عالميًّا كعُملة الاحتياط الدولية بعد نكسة تخلِّيه عن الذهب ١٩٧١م.

وقد عمل الاستشاريون الاقتصاديون الأمريكيون على تحقيق هذا بهدف المحافظة على ارتفاع أسعار النفط، من خلال هدفَين وسيطَين هما: المحافظة على زخم استمرار ارتفاع أسعار النفط من جهة، وعلى تفادي آثار تكلفة هذا الارتفاع

على الاقتصاد الأمريكي من جهةٍ أخرى.

ولمنع زوال أثره، قامت السياسة النقدية الأمريكية بضخِّ الدولارات لتحافظ على ارتفاع أسعار النفط الاسمية من جهة، ولتُوازِن تكلفة ارتفاع الأسعار بتخفيض القيمة الشرائية للدولار من جهةٍ أخرى.

فارتفاع أسعار النفط يعني ارتفاع تكلفة الإنتاج الكلي، فما من شيءٍ يُنتَج إلا والنفط عاملٌ من عوامل التكلفة الإنتاجية فيه، والمُنتِج لن يَتحمَّل ارتفاع التكلفة بمفرده، بل سيُجيِّر بعضَها على المستهلك، والمستهلك إن لم يجد سيولة تُمكِّنه من الشراء فلن يشتري؛ ومن ثَمَّ لن يستطيع المُنتِجون بيع منتجاتهم؛ مما يؤدي إلى خفض الإنتاج الكلي والدخول في دوامة الانحسار الاقتصادي، وهذا الذي تم منعه أو التخفيف منه بضخِّ الدولارات مرةً بعد أخرى، من أجل زيادة الطلب العام بزيادة القوة الشرائية، ومن غير إنتاج حقيقي مقابل له؛ هذا الضخ ليس له إلا نهاية واحدة، وهي انعكاسه على شكل ارتفاع مجرد في الأسعار.

ففي تلك المرحلة التي تخللتها صدمة النفط الأولى بقطع الإمدادات، وصدمة النفط الثانية بأزمة الرهائن الأمريكية في إيران، أي من عام ١٩٧٣-١٩٨١م، ارتفع معدل الأسعار في أمريكا بنسبة ١٢٤٪، وما ذلك إلا لأن البنك المركزي الأمريكي كان يقابل كل ارتفاعٍ لأسعار النفط بضخِّ (طبع) المزيد من الدولارات؛ من أجل المحافظة على مستوى الطلب الأمريكي العام (وبهذا تضيع القيمة الشرائية لدولارات النفط أيضًا).

فكلما ضخ البنك المركزي مزيدًا من الدولارات انعكس جزءٌ كبير من هذا الضخ على أسعار النفط؛ فيتحقق الهدف الوسيط الأول، وهو المحافظة على زخم استمرار ارتفاع أسعار النفط كلما تحقق الهدف الوسيط الثاني، وهو الاستمرار في المحافظة على مستوى الطلب الأمريكي العام، وذلك بتزويده بالسيولة اللازمة المكافِئة لارتفاع الأسعار.

وبرغم التضخُّم الذي حصل، فقد تحقَّق الهدف الاستراتيجي بتثبيت الدولار كعُملة احتياط دولية؛ فقد خُلقت هيبة للنفط الذي يُشترى بالدولار، وحلَّ محل الذهب.

واستمر ضخ النقد لعَقدٍ من الزمن؛ فتَحقق هدف تثبيت الثقة بالدولار كعُملة احتياط بلا غطاء ذهبي، ولم يَعُد هناك أسباب تدفع أمريكا إلى المحافظة على ارتفاع أسعار النفط؛ فانهار سوق النفط مع تخلِّي أمريكا عن سياسة العمل على رفع أسعاره بضخ الدولار، وتدافعت الدول المُنتِجة للنفط للدخول في حربٍ للأسعار بزيادة الإنتاج وبذل النفط رخيصًا.

هذا ما أعتقد أنه من خفايا ما حدث في تلك الفترة، وأعتقد أنه كان خطأً ابتداءً من الاحتياطي الفدرالي، ثم صار هدفًا حرَص على تحقيقه.

وقد قرأتُ أيام دراستي في أمريكا كثيرًا من الوثائق الحكومية عن حرص أمريكا على تسعير النفط بالدولار، وهذا قدَّم لي جزءًا من الصورة، وهو قصد إحلال النفط بدلًا من الذهب كغطاء للدولار، ولكن لم تكتمل عندي الصورة حتى سمعت تلك المحاضرة التي أوضح فيها اليماني - وزير البترول السعودي وقتها - أن أمريكا كانت حريصةً أيضًا على ارتفاع أسعار النفط آنذاك.

وفسَّر اليماني ذلك الحرص ببعض ما قيل من أنه كان من أجل دفع الاقتصاد الأمريكي للبحث عن بدائل! وهو ما أراه بعيدًا تمامًا في معطياته وحيثياته ونتائجه، ولكن معلومة حرص القيادة الأمريكية على أن تُوصل إلى دول النفط عدمَ معارضتها لارتفاع أسعار النفط؛ هي التي أكملت الصورة التحليلية الاقتصادية لسر ارتفاع أسعار النفط لأعوامٍ عدة من غير ارتفاعٍ للطلب الحقيقي عليه في تلك الفترة.

## الباب الثالث: السياسة المالية والسياسة النقدية:

### تمهيد :

السياسة المالية هي السياسات المُتبَعة في تحديد الدخل والإنفاق، وتقوم بها

وزارة المالية أو الخزانة، وأما السياسة النقدية، فهي السياسات المُتبَعة في تحديد مستوى كمية النقود في المجتمع الاقتصادي، ويقوم بها البنك المركزي، وعمل السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد كعمل اللِّجام في الحصان- والحصان في هذا التشبيه هو الاقتصاد- فإذا ما جمح الحصان شُدَّ اللجام ليكبح من جموحه، ولكنَّ شدَّ اللجام يجب أن يكون محسوبًا؛ لكيلا يتوقف الحصان تمامًا أو ينقلب على فارسه، فاللجام كفيل بإيقاف الحصان، ولكن إطلاق اللجام للحصان لا يلزم أن يجعل الحصان يتحرك إلى الأمام؛ فقد يحرد الحصان فلا يتحرك إلا بمساعدة أمورٍ أخرى، وهذا المثل يحكي تمامًا قصة السياسة النقدية والمالية مع الاقتصاد.

**المبحث الأول: عمل السياسة المالية:**

وباختصار، فالسياسة المالية هي التدخُّل الحكومي في الاقتصاد بعكس اتجاهه؛ فعند الانكماش الاقتصادي وعزوف الناس عن الاستثمار والاستهلاك، تتدخَّل الحكومة تدخلًا مباشرًا وغير مباشر؛ فالتدخل المباشر يكون بدخولها كمستثمر، وذلك بالإنفاق على المشاريع البينية والسلعية والخدمية عمومًا، أو بدخولها كمستهلك، وذلك بما تُقدِّمه للمستهلك المواطن من وظائف أو إعانات، أو تخفيض ضرائب دخل تجعله ينفقها في الاستهلاك (وهذا بافتراض مهم، وهو أن يكون المجتمع مُنتِجًا لما تنفق الحكومة ولما يستهلكه الطلب العام)، فتُعوِّض الحكومة بهذا التدخُّل المباشر بالإنفاقِ، العزوفَ الحادث من الناس عن الاستثمار وعن الاستهلاك بسبب الانكماش الاقتصادي، فتزيد الحكومة بهذه التدخُّلات المباشرة وغير المباشرة من الطلب العام؛ فيعود المُنتِجون إلى الإنتاج لمقابلة هذه العودة أو الزيادة في طلب الناس والحكومة على سلعهم وخدماتهم.

وأثر السياسة المالية غير المباشر على الاقتصاد يكون عن طريق تخفيض الضرائب وزيادة الإعانات؛ لتحفيز إنتاج المنتجين بتخفيض كلفة الإنتاج عليهم؛ فيزيد الإنتاج ويزداد بذلك مستوى العرض العام للسلع والخدمات، ويكون كذلك

بتخفيض الضرائب على الدخل عمومًا، فتزيد القوة الشرائية للمواطنين فيزيد الاستهلاك، فينشط الإنتاج (ولا ننسى أن هذا يكون بافتراضٍ مهم، وهو أن يكون المجتمع مُنتِجًا لما تنفق الحكومة ولما يستهلكه الطلب العام)، والعكس صحيح في حالة الطفرات الاقتصادية؛ فالحكومة تُقلِّل الإنفاق والإعانات وتزيد الضرائب لتكبح جماح الطفرة الاقتصادية.

وبما أن عمل السياسة المالية يَصبُّ في الإنتاج الحقيقي، فإن آثارها الكاملة لا تظهر إلا على المدى البعيد، وهي التي تُحقِّق استمرارية النمو، وذلك بعكس السياسة النقدية؛ فآثار السياسة النقدية تظهر سريعًا في دفع عجلة الاقتصاد أو كبحه، ولكنها لا تُحقِّق استمرارية النمو؛ ولذا تضيع فاعليتها على المدى المتوسط والبعيد.

وأدوات السياسة المالية المباشرة وغير المباشرة أداتان: الأولى الضرائب (وعكسها الإعانات)، والثانية الإنفاق الحكومي.

**وقفة: الميزانية وصف للإنتاج والسياسية والثقافة:**

ميزانية الضرائب تحكي إنتاجية المجتمع بشرط إدراك نظامه السياسي؛ فإدراك النظام السياسي يُبيِّن نوع الضرائب المكوِّن لها؛ فإن أُدخل على ذلك نظامُها النقدي وحجمه، تَبيَّن للمتأمل الناظرِ نوعَ إنتاجية المجتمع من حيث الجودة والكفاءة.

فمصدر ريع ميزانية ضرائب الدخل ما هو إلا جزءٌ من كلفة الإنتاج للفرد في المجتمع؛ فكلما زاد إنتاجه زادت حاجاته ومطالبه للخدمات العامة، ومن ثَمَّ زادت ضرائبه.

وأما ميزانية ضرائب السلع، فهي تدل على نظام إقطاعي تُفرض الضرائب فيه على الضعيف ليستفيد منها الثري، وأما الميزانية التي يغلب عليها ضرائب الدخل وفيها بعضٌ من ضرائب السلع، فإنها تدل على نظامٍ سياسي راسخ ونظامٍ اقتصادي مُتقدِّم، يستغل الضرائب الاستغلال الأمثل في ظل نظامٍ اجتماعي يُوجِّه الضريبة

لتنظيم الحياة الاجتماعية.

وأما الميزانية التي لا تقوم على الضرائب، فهي إما ميزانية مجتمع حربي اقتصادُه قائم على الغزو، أو مجتمع مُترَف اقتصادُه قائم على منجم الذهب (أي الموارد الطبيعية كنفط وغاز ونحوهما)، وكِلا المجتمعَين يخلو نظامه السياسي من الاستقرار ومن الإنتاجية؛ فالمجتمع الحربي إما أن تتكالب عليه الأمم وإما أن يركن إلى الدعة، والمجتمع المُترَف يعيش خيالات الأوهام، ويَكثُر حوله المنافقون والمسترزقون من شتى أنحاء العالم.

ومتى قُرن تأمُّل الميزانية مع النظام النقدي وحجم كمية النقد في المجتمع، تَبيَّن للناظر نوع إنتاجية المجتمع وكفاءتها؛ فكلما تقارب حجم الميزانية مع حجم كمية النقد دل ذلك على قلة إنتاجية المجتمع، وهذا يعني أن الاقتصاد قائم على الإنفاق الحكومي، بشرط ارتباط العُملة بغيرها.

فالنظام النقدي التابع لغيره (أي المرتبط بعُملة أجنبية) إذا جاء مقترنًا مع حالة تقارب حجم بين الميزانية وحجم المعروض النقدي، فهذا دليل على قلة كفاءة إنتاجية المجتمع، وعدم استطاعة نقده القيام وحده.

وهذا بخلاف النظام النقدي المُعتمِد على غيره مع صغر حجم الميزانية بالنسبة إلى المعروض النقدي؛ فهذا قد يدل على فساد سياسيٍّ لا يُقضى عليه إلا بتبعية النظام النقدي لغيره، أو على ضعفٍ في كفاءة اقتصاديِي ذلك المجتمع، ولكن غالبًا ما يكون دليلًا على هشاشة المجتمع الاقتصادي لا على عدم كفاءة إنتاجيته.

وكذلك في الاقتصاد الذي لا يتعامل كثيرًا بنظام الفوائد والتمويلات، تجد المعروض النقدي الأول يُمثِّل نشاطه الاقتصاد، بينما المعروض النقدي الثاني[١] هو المُمثِّل الحقيقي لكثيرٍ من البلدان المتقدمة (هذا إن توافَقَت في تعاريف المعروض النقدي، وما أكثر اختلافاتها!).

---

(١) وسيأتي توضيح لمعنى المعروض النقدي.

ويأتي بعد ذلك شاهدٌ ودليلٌ على منطقية التأمُّل، وهو كشف حساب المبادلات التجارية والمالية الخدمية للمجتمع مع دول العالم والمجتمعات الأخرى[١].

وكلما اقتربت أرقام الميزانية من أرقام النقود الخارجة من المجتمع، دلَّ ذلك على صحة النظر وعدم الوقوع في الخلط والتبعية للمُسمَّيات والمُؤشِّرات.

فمثلًا قد تجد ميزانيةً لدولةٍ ما تفوق معروضها النقدي، فلا يعني هذا وقوع المعنى السابق حتى يُنظر في ميزان المدفوعات الخارجي، فإن كانت الميزانية تقلُّ في حجمها كثيرًا عن النقد الخارج فعُدْ وابحث عن السبب؛ فإما أن تجده بلدًا يعتمد على نقدٍ أجنبي في سوقه المحلية، وإما أن تجده بلدًا غير مستقرٍّ سياسيًّا ويكثر فيه الفساد، وإن كانت الثانية تُسبِّب الأولى غالبًا.

كذلك قد يختلف مقياس العرض النقدي من بلدٍ لبلدٍ في تعريفه أو في حقيقته.

**تطبيق: السياسة المالية الأمريكية بين الجمهوريِّين والديمقراطيِّين:**

يرفع الجمهوريون راية تخفيض الضرائب عن الشركات والأعمال وإلغاء الإعانات عن العاطلين، بينما يرفع الديمقراطيون راية تخفيض الضرائب عن أفراد الطبقة الوسطى وذوي الدخل المحدود، ويعارضون تخفيف الإنفاق على العاجزين عن العلاج الطبي، أو على المتقاعدين والخدمات الاجتماعية كالتي قدَّمها أوباما.

ونقطة الخلاف بين الفريقين أن الجمهوريِّين يؤمنون بأن تحقيق الأفضل لجميع المجتمع يكون تطبيق مبدأ السوق الحرة، فلا ضرائب ولا إعانات؛ لأنها تمنع السوق من تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد؛ ومن ثَمَّ تمنع من تحقيق الإنتاج

(١) أضِف إلى ذلك أننا مجتمع اقتصادي ما زال بدائيًّا جدًّا في نظامه المالي والنقدي، فما عليك إلا أن تجلس في بيتك وتُصوِّر مسرحية مع أبنائك تُمثِّل فيها ميزانيةً وبنكًا، فتفهم كثيرًا من أبعاد اقتصادنا، وتَقدِر على فهم ما عجز عنه كثيرٌ من الاقتصاديين؛ فالاقتصاد علم منطقي بسيط، يحكي سلوكك البشري؛ فلا يخادع المرء نفسه في حقيقة سلوكياته البشرية ولا يتخيل المثالية، وليَتخلَّ عن تصوُّراته الخاطئة أو محفوظاته أو تبعيَّته الفكرية وسيَفهَم الاقتصاد.

الأمثل، والحجة التطبيقية التي يستند عليها الجمهوريون الأمريكان أن فوائض شركاتهم وأغنيائهم من تخفيض الضرائب ستعود على الاستثمار في الاقتصاد؛ ممَّا يوظف البطالة ويكثر الإنتاج؛ مما يُعوِّض الضرائب التي ألغتها الحكومة عنهم.

فالجمهوريون يميلون إلى تمثيل الرأسمالية في صورتها الأصلية؛ فهم يعارضون أي رفعٍ للضرائب على الشركات- حتى شركات البترول- وعلى الأغنياء؛ فهذه الشريحة عاشت العصر الذهبي أيام بوش بعد حادث سبتمبر؛ حيث أُعفوا من كثيرٍ من الضرائب.

إذَن فالجمهوريون يعملون في مصلحة الأغنياء، والديمقراطيون يعملون في مصلحة الطبقة الوسطى والفقيرة، وهنا وجه الشبه بين جماعتنا، وهو رفع سعر الريال وعدمه.

وأما الفرق فهو أن الأمريكان- في كِلا الحزبَين- يعتقدون أن هذا في مصلحة المجتمع ككلٍّ، وأما جماعتنا الذين يَدْعون إلى رفع سعر الريال، فهم لا يستطيعون الزعم- بعلمٍ أو عن تَجرِبة- بأن رفع سعر الريال في مصلحة الوطن، بل تقتصر المصلحة على الأغنياء والأجانب ومَن يسافر إلى الخارج فقط.

**المبحث الثاني: عمل السياسة النقدية:**

تتحكَّم السياسة النقدية في المعروض النقدي، والنقد ليس إنتاجًا حقيقيًّا؛ فهو مجرد أرقام لا تُؤكل ولا تُركب ولا يُستشفى بها، إلى آخر ذلك، ولكن تسهيل النقد وتوفيره للمجتمع يدفع المجتمع إلى الاستثمار والاستهلاك، والعكس صحيح.

السياسة النقدية تَستخدم زيادة معروض النقد من أجل دفع الاقتصاد إلى الأمام إذا توقَّف أو تقاعس، ثم بعد ذلك يتوقَّف عملها على مجرد مراقبة توافُر المعروض النقدي في الاقتصاد الذي يحتاج إليه لضمان حركته، أي كأنها بعد الدفعة الأولى للاقتصاد تعمل كمُؤشر الزيت الذي يُزيِّت محركات اقتصاد

المجتمع، والزيت هو النقد.

لذا لو تأملنا لَوجدنا أن السياسة النقدية تستطيع إبطال أثر السياسة المالية وليس العكس؛ وذلك بإنقاص المعروض النقدي (أي تجفيف زيت محركات الاقتصاد الحقيقي الذي هو محل عمل السياسة المالية)، بينما لا تستطيع الحكومة سياسيًّا أن تخفض الإنفاق وترفع الضرائب من أجل هدف تحييد السياسة النقدية عند زيادتها للمعروض النقدي.

وهذا فيه توازُن؛ فالحكومة أقوى من البنك المركزي؛ ولذا تحرص الاقتصادات المُتقدِّمة على استقلالية السياسة النقدية عن سُلطة الحكومة؛ فالسياسة المالية في أيدي رؤساء الدول ووزراء ماليتهم قد تجعلهم يسرفون في استخدامها لتحقيق انتصاراتٍ سياسيةٍ انتخابية، والنزاع الشهير بين قرين سبان- رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي- وبين بوش الأب وبوش الابن قبل حادث سبتمبر، كان بسبب تعطيل السياسة النقدية لمفعول السياسة المالية، وكذلك نزاع ترامب مع رئيس الاحتياطي الفدرالي مؤخرًا، واتهامه بأنه أكثر عداءً لأمريكا من الرئيس الصيني.

**وللسياسة النقدية في تحقيق تَحكُّمها في المعروض النقدي وسائل عدة، أهمها:**

١- التحكُّم في سعر الفائدة على الودائع وما يستلزم أن يتبع ذلك من بيعٍ وشراءٍ للسندات الحكومية.

٢- التحكُّم في سعر الفائدة على اقتراض البنوك من البنك المركزي.

٣- تحديد نِسَب الاحتياطيات الإلزامية على البنوك.

٤- التسهيلات الكمية والائتمانية الخاصة بالأزمات.

### الباب الرابع: السياسة المالية والنقدية بين الشعوب المُنتِجة والمُستهلِكة:

سبق أن بَيَّنت أن وزارات المالية هي المسؤولة عن إدارة السياسة المالية، وأن عمل السياسة المالية يَتركَّز في تحفيز أو زيادة الإنتاج الحقيقي من سلع وخدمات،

وأن زيادة الإنتاج الحقيقي تكون تدخُّلًا مباشرًا تقوم به الحكومة عن طريق الإنفاق المباشر على المشاريع بشتَّى صورها، وأما تحفيز نمو الإنتاج فيكون تدخلًا غير مباشر لزيادة جانب العرض العام بإعفاء المُنتِجين من الضرائب، فتتوافر لديهم سيولة يُنفقونها على مشاريع إنتاجية جديدة، ويمكن أن يكون من جانب زيادة الطلب بإعفاء الناس من الضرائب؛ فتزداد القوة الشرائية لديهم.

إذَن فهناك اتجاهان: اتجاه يسلك طريق ما تُقدِّمه الحكومة للمُنتِج والتاجر من تسهيلات وتخفيضات ضريبية وإعانات من أجل تشجيعه على الإنتاج، وهذه سياسة ريجان، وهي مُنطلَق منطقية أطروحات الجمهوريين، وأما الاتجاه الثاني فهو ما تتبعه سياسة أوباما، وهي منطقية طرح الديمقراطيين في التدخُّل غير المباشر؛ فهي تستهدف تحفيز زيادة الطلب العام بتقديم الحكومة تسهيلاتٍ وتخفيضاتٍ ضريبيةً وإعانات للمستهلك، كدعم كلفة الصحة والتعليم؛ مما يؤثر على زيادة الطلب العام.

وكلا الطرحَين يؤدي إلى نفس النتيجة الرقمية، وهي تحفيز كمية الإنتاج؛ فالأطروحات المنطقية الصحيحة يجب أن تصل إلى نتيجة واحدة، وإن كانت قد تختلف في تسلسُل عقلياتها وطُرقها، وتختلف في بعض آثارها الجانبية المتعلقة بها.

وبما أن أدوات السياسة المالية المباشرة وغير المباشرة هما وسيلتا الضرائب والإنفاق الحكومي، وكلتاهما تصُبُّ في تحفيز الإنتاج المحلي، يتضح لنا محدودية فعالية آثار السياسة المالية على الاقتصادات العربية؛ وذلك بسبب عدم إمكانية تنفيذ المشاريع الحكومية بأَيْدٍ وطنية، وبموادَّ وأجهزة وطنية؛ ولهذا لا نرى آثارًا مستديمة للإنفاق الحكومي المباشر على المشاريع في غالب البلاد العربية، فالإنفاق في الاقتصادات المستهلكة لا يتضاعف مردوده المادي ولا العلمي على الاقتصاد، ولا يستفيد منه المجتمع الاقتصادي؛ فهو لا يخلق استدامة اقتصادية ولا

يُسدَّد للحكومة مستقبلًا، على عكس الدول المُتقدِّمة.

ففي أمريكا مثلًا، الدولار الذي تنفقه الحكومة في بناء مشروع يتم بعمالة أمريكية، وبموادَّ وماكينات تُصنع في أمريكا؛ لذا فالخبرة والعلوم المكتسبة من المشروع تعود على الأمريكان علميًّا، وهذا أكبر عائدٍ؛ لأنها تولِّد ابتكاراتٍ صناعية وأجيالًا مَهَرة، وأما العوائد المادية، فكل ما يُصرف من دولارات حكومية تتضاعف أضعافًا عدة؛ فتجد العامل الأمريكي- مثلًا- يشتري سيارة وثلاجة، ويسيح في أمريكا، بفضل أجره الذي أخذه من عمله في هذا المشروع؛ مما يُنشِّط مصنع السيارات ومصانع الأجهزة والسياحة، فتتوظف عمالة أخرى وتُشترى معدات، فيقوم هؤلاء بالتوسُّع كذلك في معاشهم وصناعتهم... وهكذا، ككرة الثلج؛ فيخلق الدولار المُنفَق حكوميًّا على مشروع تَسلُّح- مثلًا- عشرة دولارات أو أكثر في مجالات سياحية وصناعية سِلمية.

ولهذا ترى أن الحروب تنشط باقتصادات الدول المُتقدِّمة؛ ذلك لأنها تُنتِج أسلحتها بنفسها فتَتقدَّم اقتصاديًّا وعِلميًّا، بينما تَهُدُّ وتُدمِّر الحروب اقتصادات الدول المتخلفة عِلميًّا وصناعيًّا. كما أن هذا التضاعف العلمي والمادي- المتولِّد من الدولار الحكومي المُنفَق على التسليح- سينتج عنه دُخولٌ تأتي بضرائب للحكومة الأمريكية تُسدِّد كل دولارٍ أنفقتْه على المشروع.

والحديث نفسه ينطبق على السياسة النقدية، فتخفيض الفائدة يعني ضخَّ السيولة في المجتمع؛ مما يُشجع على الاستثمار في الإنتاج، لكن بشرط أن يكون هذا بموارد وطنية.

وبعبارةٍ أخرى، فإن مَثَلَ السياسات المالية والنقدية للمجتمعات الاستهلاكية، ومَثَلَ السياسات المالية والنقدية للمجتمعات الإنتاجية في تأثيرها بالاقتصاد، كمَثَلِ سيارةٍ تَصعد تلا رمليًّا حادَّ الارتفاع وسيارةٍ تنزل تلًّا مُسفلَتًا؛ فالأولى تُحرِق كمياتٍ ضخمةً من البنزين لتمشي قليلًا، بينما الثانية تنطلق مسرعةً بلا وقود.

**تطبيق: في رفع قيمة الريال الدولية:**

المطالبةُ برفع سعر الريال السعودي أيام ارتفاع أسعار النفط، أو المطالبة بربطه بسَلة عُملات، على أن يؤدي هذا الربط إلى رفع قيمة صرفه أمام العُملات الأخرى، أو حتى تعويم الريال؛ مطالباتٌ لا يَعلم كثير من المطالبين بها حقيقةَ ما يُطالبون به، إلا أنهم سمعوا- أو ظنوا- أن ذلك سوف يُخفف من التضخُّم، وأنهم سيرون ريالهم يساوي أكثر عند سفرهم للخارج. وأحيانًا تكون المطالبات نابعةً ممَّا يُسمع عن الدولار والأساطير حول سقوطه وما يُتناقل في ذلك.

فمن المعروف أن الأسعار عمومًا غير مرنة؛ فإذا أصبح الدولار- مثلًا- يساوي ٣,٥ ريالات بدلًا من ٣,٧٥ ريالات لكل دولار أمريكي، فلن نجد أن صاحب العقار قد خفَّض الإيجار، أو أن قارورة الماء قد نقص سعرها، وهكذا (وفي الكويت زاد كثيرٌ من أسعار السلع برفع سعر الدينار بعد ربطه بسَلةٍ مجهولة الأوزان، وأسرعها زيادةً كانت قهوة ستاربكس).

وقد نُشاهد انخفاضًا في الأسعار، إلا أنه سيكون هامشيًّا وفي المواد التنافسية المحضة؛ ومثالها ما يُستورد من الأشياء الرخيصة من الصين وغيرها، وما عدا ذلك فالتاجر المحلي لن يَتغيَّر عليه شيء يُذكر في الكلفة، وأما المتنافسون في بضائع متشابهة لكنها تَحمِل نوعًا من الاحتكارية (بالعلامة التجارية مثلًا)، فإن المنافس المستورد بالدولار سيزيد هامش ربحه؛ لأنه لن يُخفِّض سعر السلعة التي يبيعها بالريال في السوق السعودية، أو تزيد حصته في السوق على حساب المستورد باليورو، وأما المنافس المستورد باليورو فسيزيد هامش ربحه؛ لأنه يبيع بالريال والريال صار يأتي بدولار أكثر؛ ومن ثَمَّ يأتي بيورو أكثر، وكل ذلك تَبعًا لمرونة بضائعهم وأهمية المحافظة على حصتهم بالسوق.

فلهذا السبب وللأسباب الشخصية الأخرى، فإن الذي سيشعر ويستفيد من فرق زيادة سعر الريال هو مَن عنده زيادة فضل في دخله؛ لأنه قد اعتاد أن يستثمر

أمواله الفائضة عن حاجاته المحلية في خارج السعودية، أو في العمالة الأجنبية، أو في السياحة، ولكن لا بد مِن وجود مَن سيدفع الفرق في سعر الصرف، فمن هو؟

الذي سيدفعه هو مؤسسة النقد، عند تحويل أموال هؤلاء المستوردين والمستثمرين وغيرهم إلى الخارج، فلو حسبنا كلفة رفع الريال في تحويلات اليد العاملة فقط عام ٢٠١٥م (وتبلغ حوالي ١٤٢ مليار ريال)، لوجدنا أنها عند سعر صرف ٣,٥ ريالات للدولار ستُكلِّف مؤسسة النقد نحو ٤٠,٥ مليار دولار، بدلًا من ٣٧,٨ مليار دولار عند سعر صرف ٣,٧٥ ريالات/ دولار، أي زيادة كلفة مقدارها ٢,٧ مليار دولار، أي نحو عشرة مليارات ريال.

ولو حسبنا الكلفة المتعلقة بالاستيراد لنفس العام- بنفس الطريقة- لوجدنا أن كلفة تخفيض سعر صرف الريال أمام الدولار بربع ريال أو ٦,٦٧٪ ستستهلك من الاحتياطيات مبلغ ٤٢,٦ مليار ريال، كل هذه الكلفة دون أن تظهر نتائج هذا الدعم لسعر صرف الريال على المواطن المتوسط الدخل خاصةً بشكلٍ واضح ومباشر.

فالمُنخفِض الدخل يستفيد نوعًا ما من رفع قيمة الريال؛ لأن غالب استهلاكه- خارج السكن- يذهب إلى السلع الأساسية، وهي سلع تنافسية ذات مرونة عالية في جانب العرض، وقيمة استفادته لا تكاد تكون شيئًا أمام كلفة رفع قيمة الريال؛ فهذه الكلفة الضخمة سيذهب غالبها إلى مرتفعي الدَّخْل والمستوردين والمُلاك.

# الفصل الرابع
# مسائل اقتصادية معاصرة

## مقدمة: في تطوُّر الفكر الرأسمالي والاشتراكي:

لم تَقلب الثورة الصناعية جميع موازين الإنتاج ومفاهيمه فقط، بل إنها قد غيَّرت جميع مظاهر الإنسانية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في أوروبا ومِن بعدها أمريكا؛ فقد جاءت الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وكان ممَّا اصطدمت به وسائلُ التمويل للمشاريع العملاقة، التي لم تَعُد مزرعةً وقطيعًا من الماشية يُؤخَذ قهرًا، أو يورث إرثًا، أو يُربَّى صغيرًا ليصبح كبيرًا؛ فالثورة الصناعية أتت بمشاريع هائلة لا تبدأ إلا على صورتها الضخمة التي هي عليها، كما خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعًا؛ فقد جاءت الثورة الصناعية بالموانئ وسكك الحديد، ومصانع السيارات والطائرات، والسفن العملاقة، والآلات الضخمة، ومحطات توليد الكهرباء وتكرير النفط، وحارت عقول العباقرة في جمع التمويلات اللازمة لها، سواءٌ من الأغنياء مُلاك المزارع والمواشي أو من عامة ما يحفظه الناس من أموال.

فانقسم العالَم الذي كان يعيش الثورة الصناعية إلى مدرستَين فكريتَين: مدرسة قامت على مبدأَيِ الإكراه بالمشاركة والمساواة في توزيع الثروات، ومدرسة قامت على مبدأ الترغيب بالمشاركة عن طريق توزيع الثروات بِناءً على مقدار المشاركة.

فالأُولى هي الشيوعية الظالمة التي استولت بواسطة الدولة على أموال الناس من ثابتٍ ومنقولٍ بالإكراه، وسخَّرتْهم بالحديد والنار للعمل في المشاريع تحت

ظِل شعارات جميلة برَّاقة لا أصل لها على أرض الواقع.

والمدرسة الأخرى هي الرأسمالية الحديثة؛ فقد قسمت الرأسمالية الحديثة الناس على أساس شخصياتهم وإمكاناتهم إلى قسمَين رئيسيَّين؛ **الأول**: هم الأشخاص الذين يميلون إلى نزعة المخاطرة، أو إلى مَن يملك فوائضَ ماليةً يستطيع أن يتخلى عنها لفترةٍ طويلة من الزمن؛ فكان أسلوب مشاركة هذا الصنف من الناس عن طريق الأسهم التي هي ملكية حقيقية في المشاريع، **أما القسم الثاني** من الناس (ويدخل في ذلك البنوك)، فَهُم من يميلون إلى الروتين والثبات فطرةً أو نظامًا ولا يُحبِّذون المخاطرة، أو الأشخاص الذين يملكون فوائضَ ماليةً تزيد على حاجتهم في الأجَل المنظور، ويريدونها أن تكون متوافرةً لهم عند الحاجة؛ فكان لهذا الصنف من الناس السندات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل.

ثم بعد تطبيق هذين النظامَين الاقتصاديَّين ظهرت صعوبة جديدة؛ فبحلول منتصف القرن التاسع عشر، ظهرت في نظام السوق الرأسمالي الحاجةُ إلى نظام مالي جديد؛ فقد كان التطوُّر والنمو في الإنتاج هائلًا لم يسبق له مثيل في الحياة البشرية، وقد أدرك مفكرو أمريكا الاقتصاديون أن هذا النمو المتسارع سيُؤدِّي حتمًا إلى أزمات مالية مُتكرِّرة، سيكون مَردُّها وسببُها دومًا نقصَ التمويلات؛ فارتفاع الأسعار نتيجةٌ حتمية للنمو- سبق لنا التطرُّق له في فصل التضخُّم- فإن لم تقابله سيولة كافية دخل الاقتصاد في دوَّامة التقهقُر والانكماش.

فجاء الرأي بدعيًّا لا مثيل له في تاريخ النظام المالي، وهو فصْلُ النقد عن الذهب؛ لتَتحقَّق بذلك ثلاثة أهداف رئيسية؛ **الأول**: إعطاء الحكومة موردًا لتمويل نفقاتها عند الضرورة دون الحاجة إلى فرض ضرائب من شأنها إعاقة الإنتاج وإثارة الشغب[١]، **والثاني**: إجبار مُكتنِزيها على استثمارها بعوائد عادلة؛ لكي يشاركوا بها

(١) وهذا ما غُصَّ به قرين سبان، رمز الاقتصاد النقدي الحديث (رئيس الاحتياطي الفدرالي السابق) في شبابه، ووصفه بالحيلة الماكرة الخبيثة لسرقة أموال الأغنياء، في مقاله المشهور عام ١٩٦٦م «الذهب=

في بناء الأوطان بدلًا من فَقْد قيمتها الشرائية مع الزمن، **وأما الهدف الثالث فهو:** مواكبة السيولة للنمو.

**والأهداف الثلاثة** كانت محور الردود التي رَدَّت على مقال قرين سبان الشهير، الذي أدرك ذلك لاحقًا وفهمه فهمًا عميقًا؛ فقاد سياسة بلاده النقدية قيادةً حكيمة جعلت منه أسطورة الاقتصاد المعاصر.

وبتَقدُّم السوق التمويلية الرأسمالية، ابتدعت عقول السوق الحرة طريقةً لكسر احتكارية البنوك للتمويلات، وذلك باستخدام الشركات للسندات؛ ففي الماضي كانت البنوك تمتلك قوةً احتكارية طبيعية في تمويل المشاريع، يكمن سرُّ احتكارها للتمويل في توافُر المعلومات والسيولة لديها، وهذا الاحتكار كان يُشكِّل قيدًا على التمويلات، ورفعًا لتكلفتها، وتجميعًا للأموال في خزائن البنوك؛ ومن هنا ازدهرت سوق السندات لكسر هذا الاحتكار الطبيعي الذي كانت تتمتع به البنوك سابقًا.

ثم إن وجود سوق للسندات دفع إلى ظهور شركات (كموديز وستاندرد آند بورز) تَخصَّصت في جمع المعلومات عن الشركات وتحليلها، وتقييم الملاءة المالية لها، وحُسن أدائها الإنتاجي وإدارتها، وهي التي أصبحت تُسمَّى شركات التصنيف والتقييم؛ فلم تَعُد المعلومات حكرًا على البنوك.

وأما السيولة فأصبحت تُوفِّرها سوق السندات بالبيع والشراء؛ فلم يَعُد السند يُشكِّل عبئًا على صاحبه متى أراد الحصول على ثمنه.

وتطوُّر الصناعات وعلومها، وتنوُّع الخبرات وحجم المشاريع الضخمة فَصَل بين صاحب الثروة وبين القادر على استغلالها؛ فكانت البنوك والسندات هي حلقة الوصل بين الطرفَين.

والتمويلات ليست كالقروض؛ فالمُموِّل مشارك بالمخاطرة في حالة إفلاس

=وحرية الاقتصاد»، الذي احتوى مضمونه على تشابُه عجيب مع شيخ الإسلام ابن تيمية في وصفه للثمن وشروطه.

المشروع المُموَّل، اللهم إلا أن يأتي في التصفية قبل الشريك الحقيقي أو حَمَلة الأسهم.

وتختلف السيولة في سوق الأسهم عن سوق السندات من حيث مخاطرتها وتَذبذُبها؛ فرَبُّ الأسرة الذي يحتفظ بمائة ألف ريال تحسبًا للطوارئ لا يريد المغامرة بها في سوق الأسهم؛ حيث ممن الممكن أن تفقد نصف قيمتها في أيام معدودة، وليس أمامه إلا أن يُعطِّلها فتتآكل قيمتها بسبب تناقُص قيمة العُملة الذي أصبح أصلًا في نقودنا المعاصرة، أو أن يشتري بها سنداتٍ آمنةً من سوق السندات تَعود له بفوائد تُغطي قيمة تناقُص قيمتها مع الزمن، ويستطيع بيعها عند الحاجة دون نقصٍ أو زيادةٍ كبيرة في سعرها الذي يَتغيَّر قليلًا مع تغيُّر سعر الفائدة.

وخير مثالٍ نعيشه الآن هو استثمار فوائض النفط في سندات حكومية آمنة يُباع منها على قدر الحاجة دون المخاطرة بقيمتها في سوق الأسهم وكم من مآسٍ تُروى عن أشخاصٍ جمعوا المال حفظًا في الصناديق للحج، أو لتعليم أبنائهم في الجامعات، فوجدوها قد تآكلت قيمتها؛ فلم تُغنِ عن أحلامهم شيئًا!

وللسندات وأنواعها وأسواقها وآجالها وطُرق استغلالها من جهة المُنتِج أو المُموِّل حديثٌ شائقٌ ممتع يَطول ولا يصلح سرده هنا.

## المسألة الأولى: استخدام الفائدة لإنقاذ الاقتصاد:

من بعد انفكاك العُملات عن الذهب، أصبحت الفائدة فعالة جدًّا في تنظيم الاقتصاد، وذلك عن طريق استخدامها في ضبط العرض النقدي بتيسير السيولة أو بتجفيفها؛ من أجل كَبْح جِماح الطفرات الاقتصادية الوهمية أو دفع الاقتصاد المتباطئ. وقد استخدم الفدرالي الأمريكي الفائدة من أجل إخراج الاقتصاد من أزمته؛ فوصل بسعر الفائدة في المدى القصير (ليلة واحدة) إلى قريبٍ من الصفر، فضخَّ (أي طبع بالمعنى المجازي) من الدولارات أضعافَ ما كان موجودًا منها؛ فقد كانت القاعدة النقدية ٨٠٠ بليون دولار، ثم وصلت خلال العام الأول من الأزمة إلى نحو ٢٠٠٠

بليون دولار (تريليونَين)، ثم وصل إلى ٤٠٠٠ بليون دولار في عام ٢٠١٤م. كانت هذه الزيادة خلال عام واحد؛ أي إن الفدرالي ضخَّ (طبع) ١٢٠٠ بليون دولار في السنة الأولى من الأزمة، ثم ٢٠٠٠ بليون خلال عام ٢٠١٣-٢٠١٤م، أي خمسة أضعاف القاعدة النقدية؛ فانخفضت الفائدة إلى قريبٍ من الصفر بهذه السيولة العظيمة.

هذه الدولارات «المطبوعة» الجديدة قامت بدورها في استقرار البنوك، وعدم إفلاسها، وضمان السوق النقدية؛ مما جنَّب الاقتصاد كسادًا عظيمًا ككساد الثلاثينيات (عندما كانت العُملات مرتبطةً بالذهب، ولم يكن طبع الذهب ممكنًا لتهدئة السوق النقدية؛ فانهارت البنوك آنذاك لشُحِّ السيولة).

أما الدولارات المطبوعة حديثًا فلم تتولَّد (أي لم تخلق دولاراتٍ أخرى) في الاقتصاد كما ينبغي، أي لم تتحوَّل إلى تمويلات؛ وذلك لأن الدولارات «المطبوعة حديثًا» صبَّت في احتياطيات البنوك، وهي لا تُكلِّف البنوك شيئًا؛ فالفائدة تقريبًا صفر، وبما أنها بلا كلفة، بل إن الفدرالي دفع فوائد للبنوك عليها؛ فقد احتفظت هذه البنوك بها فلم تُقرِضها؛ خوفًا من مخاطر المستقبل، **وأهمُّها**: إفلاس العُملاء المُموَّلين، أو الراغبين الجُدد في التمويل، إضافةً إلى توجُّس البنوك من خطر تغيُّر سعر الفائدة وارتفاعها مستقبلًا؛ مما أجبر البنوك على رفع سعر الفائدة الطويلة الأجل ١٠-٣٠ سنة لتحفيز الاقتصاد، وكأنك يا بو زيد ما غزيت! فالمشاريع التي تَبني الاقتصاد هي مشاريع تحتاج إلى تمويلات طويلة الأجل، أما التمويلات القصيرة الأجل، فهي قد تُحرِّك الاقتصاد ولكن لا تَبنيه؛ ومن أجل ذلك صرَّح الفدرالي الأمريكي العام الماضي بأنَّ الفائدة لن ترتفع إلى عامَين أو ثلاثة مقبلة.

وبعد أن استنفد الفدرالي الطُّرق التقليدية من ضخِّ الدولارات وما زال الاقتصاد بحاجةٍ إلى دفعٍ من السياسة النقدية، قام الفدرالي بعملية «لي» لا تقوم بضخِّ مزيدٍ من الدولارات، بل تخفض أسعار الفائدة الطويلة، وذلك عن طريق بيع الفدرالي

الأمريكي السندات القصيرة الأجل وشراء السندات الطويلة الأجل لثلاثين عامًا؛ ليُحقِّق بذلك تخفيضًا لأسعار الفائدة الطويلة الأجل، وذلك يتحقق بسبب أن بيع الفدرالي للسندات القصيرة الأجل سيُسبِّب كثرتها في السوق، أي زيادة عرضها في السوق؛ ممَّا يؤدي إلى انخفاض أسعارها، ومن ثَمَّ يرفع العوائد عليها.

وعلى النقيض بالنسبة إلى السندات الطويلة الأجل؛ فشراؤه للسندات الطويلة الأجل سيُسبِّب شحًّا لها في السوق؛ ممَّا سيرفع أسعارها، ومن ثَمَّ يخفض عوائدها، وهكذا بارتفاع عوائد السندات القصيرة الأجل وانخفاض عوائد السندات الطويلة الأجل سيَتعدَّل «مُنحنَى العوائد»، ويصبح أكثر تسطُّحًا.

ومُنحنَى العوائد هو مُنحنًى يقرأ التوقُّعات المستقبلية لأسعار الفوائد، ومتى أصبحت توقُّعات الفائدة المستقبلية الطويلة الأجل منخفضة- وهي التي يحكيها مُنحنَى العوائد- انخفضت الفوائد على التمويلات الطويلة الأجل الممنوحة اليوم.

هذه ومضةٌ خاطفة على جزءٍ بسيط من عمل الفائدة الحقيقية اليوم واستخدامها في تطويع الاقتصاد وتسخيره لخدمة المجتمع الاقتصادي.

### المسألة الثانية: انفجار فقاعة أسعار العقار في اليابان:

انهيار العقار أَدخل اليابان في انحسارٍ اقتصاديٍّ وانكماشٍ للأسعار لعقودٍ عجزت اليابان خلالها أن تجد حلًّا لهذا الانكماش، وانهيار أسعار العقار في أمريكا كان الفتيل الذي أشعل الأزمة المالية الماضية، وانفجار فقاعة العقار في السعودية إبان الثمانينيات كان إعلان البداية لنهاية الطفرة البترولية الأولى؛ لذا فهناك في السعودية من يُهدِّد بانهيار الاقتصاد إذا ما انهارت أسعار العقار!

وهذا عند الأصوليين قياسٌ باطل؛ لأنه قياسٌ بلا عِلة، وهو في الاقتصاد تعميمٌ لعلاقةٍ طردية صحيحة إحصائيًّا، ولكنها خاطئة في النتيجة؛ لجمعها بين السبب والنتيجة؛ فانهيار أسعار العقار قد يكون سببًا لانهيار الاقتصاد، وقد يكون ناتجًا عن انهيار الاقتصاد، وقد يكون مجرد فتيلٍ لاقتصاد جاهز للانهيار، وقد يكون سببًا

ونتيجةً؛ فتعمل أسعار العقار في انهيار الاقتصاد، ويعمل انهيار الاقتصاد في انهيار أسعار العقار.

فمتى يسحبُ انهيارُ سوق العقار الاقتصادَ كله معه؟ هذا يكون في حالَين- وكلتاهما لا تنطبق على الديار السعودية-: الأولى أن يكون سوق العقار مصدرَ عملٍ هامًّا لليد العاملة الوطنية، فازدهاره يعني انخفاض مستوى البطالة وارتفاع القوة الشرائية، ومن ثَمَّ تشغيل الاقتصاد كله، كما هي حال سوق العقار الأمريكية؛ فانهيارها كان سببًا حقيقيًّا في ارتفاع البطالة، بجانب تعلُّقها بالرهون وأسواق المشتقات؛ ممَّا جعله فتيلًا لبدء انهيار اقتصادٍ كان جاهزًا للانهيار، وهي الحال الثانية.

وبما أن العقار ليس مصدرًا للعمل في الديار السعودية، فهذه حال لا يصلح القياس عليها ولا تَخصُّنا، إضافةً إلى أنْ ليس للعقار في الديار السعودية متعلقات بالرهون ولا أسواق المشتقات.

فقد تضخَّمت أسعار العقار في اليابان بصورةٍ جنونيةٍ أثناء نهضتها بعد الحرب- ولكل شيءٍ إذا ما تم نُقصان، سُنةٌ من سُنن الله الكونية، لا مانع لها- لذا عندما أدركَت السوق العقارية اليابانية مدى المبالغة في أسعار العقار؛ انهارت، وانهيار العقار في اليابان كان بسببٍ ذاتيٍّ محضٍ متولدٍ من داخله.

وقد سبَّب انهيار أسعار العقار صدمةً للاقتصاد الياباني، والصدمة كانت انخفاض معدل الأسعار العام. **وقد يتساءل فَطِن**: كيف يكون صدمة وإنما العقار كلفة محضة على الاقتصاد الإنتاجي؛ لذا فمن المفترض أن يُعَد انخفاض أسعار العقار في اليابان أمرًا جيدًا للنمو والتقدُّم؛ لأن العقار كلفة تدخل في كل شيء، كالطاقة تدخل في كلفة جميع الصناعات والخدمات، فإن لم يكن العقار منتجًا لفرص العمل، فهو كلفة محضة على المستهلك؛ فانهيار أسعار العقار ينبغي أن يكون له أثر حميد على الاقتصاد الياباني، كالأثر الحميد لانهيار أسعار البترول

على البلاد المستهلكة له؟ **هذا هو السؤال.**

**والجواب** أنه قد أضرَّ باليابان لأن العقارات كانت تُشكِّل جزءًا كبيرًا من كلفة الإنتاج الياباني؛ فانهيار أسعاره واستمرار انخفاضها عامًا بعد عامٍ سبَّب استمرارًا في خفض الكلفة الإنتاجية العامة؛ مما خلق انكماشًا مُزمنًا في أسعار المنتجات اليابانية، وانكماش مستوى الأسعار يضرُّ كثيرًا بالاستثمار والإنتاج؛ ذلك لأن المُستثمِر والمُنتِج يريان أن استثماراتهما وإنتاجهما تنخفض قيمتهما يومًا بعد يوم؛ فالأجدى لهم عدم الاستثمار والإنتاج؛ مما يُسبِّب البطالة ودخول المجتمع في الدائرة المغلقة (لذا فنجاح برناكي في منع حدوث نزول الأسعار في أمريكا يُعَد من أكبر نجاحاته).

أما في الاقتصاد السعودي، فانخفاض أسعار الأراضي سيُخفِّف من التضخُّم الناتج عن الإنفاق الحكومي على التنمية، كما سيُشجِّع حركة الاستثمار في بناء الأراضي؛ ممَّا يحقق النمو فيعيد التوازن لمعدل الأسعار العام، أي إن الإقبال على الاستثمار في العقار لانخفاض أسعار الأراضي سيرفع كلفة البناء فيُوازِنها، مقابل ما قد يُحدِث انهيار العقار من انخفاضٍ للأسعار. والبناء هو الجانب الإنتاجي الوحيد في الاقتصاد السعودي، وإن كان جانبًا جزئيًّا لكَونِ العمالة والموادِّ مستوردة، وما عدا ذلك فكل اقتصادات الإنتاج لا تُنزِل أوضاعها على الاقتصاد السعودي؛ فهو اقتصاد لا يُنتِج بل يَستهلك مقابل ثروة البترول التي لا تُزوِّد سوق العمل بفُرص عمل تتناسب مع إنتاجها.

### المسألة الثالثة: النفط ملك الطاقة وجوكر الأسواق:

الطاقة هي دم الحضارة الصناعية الحديثة؛ فهي كلفة على الإنتاج العام، والطاقة هي روح العالم الحديث وتدخل في كل ذرة منه، والحديث عن أسعارها وتوقُّعاتها ليس من الأحاديث السطحية تقنيًّا[1].

(١) كما أنه ليس من الأحاديث التي يُعتمد فيها على النقل والترديد لأحاديث هنا وهناك، مهما ارتفعت=

**مبحث: لا يموت النفط حتى يموت الغاز والفحم:**

ويُستحسن أن أبدأ طرحي بأن أُوضح أن النفط لا يُشكِّل إلا ثلث موارد الطاقة المُستخدَمة اليوم، وأن تسعين بالمائة من النفط تُستهلك في نقل البضائع والركاب؛ أي المواصلات.

وقد ظهرت أهمية البترول بعد الحظر البترولي العربي عام ١٩٧٣م، وما كان الحظر إلا الصدمة التي فجَّرت حتمية ارتفاع أسعار النفط المحبوسة بعد النمو العالمي الذي اقترن بطفرة صناعة السيارات في الخمسينيات والستينيات، طفرة صناعة السيارات التي دعمتها أسعار النفط الرخيصة؛ فسطع نجم النفط، وخبا نجم الفحم رغم قيام الصناعات والقطارات عليه.

وبما أن أمريكا هي التي تُوجِّه وتقود الحضارة والنمو الاقتصادي الصناعي المعاصر لأكثر من قرن، فقد كانت طفرة صناعة السيارات والطُّرق السريعة في حقيقتها ثورةً ثقافيةً عالمية، حققت رفاهية الاستقلالية الحياتية الفردية، وغيَّرت وجه المُدن والمجتمعات، وأدَّت إلى مقتل طفرة صناعة القطارات، كما أدَّت إلى تتويج النفط كسلعة الطاقة الاستراتيجية.

فكلفة وقود نقل البضائع بالشاحنات هي من كلفة الإنتاج، وهي تستهلك ربع الإنتاج النفطي، وكلفة تنقُّل الناس- الذين هم العمالة الإنتاجية والاستهلاكية- تستهلك نصف الإنتاج النفطي، والطائرات تستهلك عُشرَه.

وبالرغم من تخصيص استهلاك النفط في المواصلات، وكونه يُشكِّل فقط ثُلث الطاقة المستهلكة عالميًّا، فإن أي تغيُّر في أسعار النفط يُؤثِّر بقوةٍ على أسعار

=درجة مصداقية المصدر؛ فالمصداقية التي تتمتع بها بعض المصادر الاقتصادية هي استثمار نفسي يَملِكه المصدر الاقتصادي ليستخدمه كسلاحٍ مُؤثِّر في تغيير المسارات؛ لتحقيق مصالحه الاقتصادية العُليا؛ ولهذا ينبغي على المُتأمِّل في سياسات الطاقة اعتماد التحليل المنطقي لكلِّ ما يُطرح من معلومات تقنية وشروح اقتصادية؛ فهناك أطروحات سطحية، وهناك أطروحات علمية منطقية ظاهريًّا لا تكذب، ولكنها بذكاءٍ تُحرِّف فهم الواقع، أو تُهوِّن جانبًا أو تخفيه بينما تُعظِّم جانبًا آخر.

الطاقة، وليس العكس، والسبب أن النفط يحل محل الغاز والفحم ولا يحلَّان محله، أي إنه سلعة بديلة للغاز والنفط، وليس العكس؛ فالنفط والغاز والفحم كلَحمِ الغنم والبقر والإبل؛ فاللحم المشهور في ثقافة المجتمع هو الأسهل والألذ والأكثر قابليةً ليكون بديلًا عن غيره في الطبخات؛ فهو يقود أسعار اللحوم الأخرى (عندنا مثلًا لا يلجأ الناس للحم الإبل إلا في حالات التقشُّف)؛ ولهذا يقود النفط سوق الطاقة.

فالنفط جوكر، يُمكن أن يُستخدَم في غالب مستهلكات الطاقة الصناعية والكهربائية والحرارية، وليس العكس، خاصةً ما بُني وصُنع من مُحرِّكات قبل عام ٢٠٠٠م؛ لكونها بُنيت على قابلية التحوُّل من الغاز والفحم إلى النفط، وذلك قبل أن يصبح إنتاج الغاز واحتياطياته عظيمًا؛ فذهب داعي التحوُّط من نفاد الغاز، ولم تَعُد تُبنى المُحرِّكات الجديدة إلا لتعمل على الغاز، وأما مُحرِّكات السيارات والشاحنات التي تَستهلك غالب النفط المُنتَج عالميًّا، فلا تُستبدل بغير النفط إلى الآن (وإن حصل فسيحتاج التحوُّل إلى زمن طويل، وإلى كلفة تأسيسية عالية)، كما أن النفط سهل النقل والحَمل والتخزين والحرق؛ فيمكن نقله بقارورة بلاستيكية، ويُحرق بفرن بسيط.

**مبحث: في تحليل أسعار النفط:**

ومن أهم أسباب الخلط في تحليل سياسيات الإنتاج النفطي غلبةُ هيمنة المُحلِّلين الماليِّين على السوق الإعلامية الغربية؛ فهو ما يطلبه المُشاهد، والمُحلِّل المالي إما سطحي التأمُّل وإما ناقل لغيره، والإعلام الاقتصادي الغربي هو المهيمن على الإعلام العالمي، ومن ثَمَّ على الإعلام العربي.

فهناك فرق بين فِكر المُحلِّل المالي وفِكر المُحلِّل الاقتصادي؛ ففِكر الخبير المالي قصير الأجل محدود الدائرة، يَغفُل عن معطياتٍ تندمج في المعادلة الفكرية خلال الزمن، فهدفه تحقيق الأرباح العاجلة؛ ومن ثَمَّ هو صانع الثقافة الاقتصادية

العامة؛ ولهذا تكثر تكهُّناتهم وأخطاؤهم كما يكثر تعدادهم، وفي الأزمات المالية والاقتصادية شواهد كافية على ذلك.

أما فِكر الخبير الاقتصادي، فهو فِكرٌ استراتيجي بعيد الأجل واسع الدائرة، يشمل معطياتٍ كثيرةً تندمج في معادلته الفكرية خلال الزمن؛ ولهذا هم قلة نادرة، يصعب فهمهم؛ فلا أثر لهم في صناعة الثقافة الاقتصادية العامة.

وكذلك هو الأمر في التكهُّنات والتحليلات حول سياسة المملكة النفطية في الفترة الأخيرة؛ فلا تكاد تسمع تحليلًا شاملًا عميقًا.

وعندما ارتفعت أسعار البترول قبل أعوامٍ حتى وصلت إلى ١٥٠ دولارًا للبرميل، تسابقت دول النفط على الإنتاج بكامل طاقتها؛ فكثر الخلط والاتهامات آنذاك، والحقيقة أنها كانت استجابةً للسُّنة الإلهيَّة الكونية لعمل السوق، كما أنها كانت مُحقِّقة لأهدافٍ قصيرة الأجل وبعيدة الأجل.

فعندما وصل البترول إلى ١٥٠ دولارًا بسبب اتخاذه كأداة تَحوُّطٍ ماليٍّ وتزايُد المضاربات فيه، كان عدم زيادة الإنتاج النفطي من دولةٍ ما يعني تحقيق الأرباح للدول النفطية الأخرى، وضياع فرصة الربح من الفقاعة السِّعرية عام ٢٠٠٨؛ ولذا اغتنمت دول النفط تلك الفرصة السِّعرية الفقاعية، **فحققت ثلاثة أهداف:**

**أولًا:** أعلى دخل بترولي في تاريخها.

**ثانيًا:** هذا الدخل العالي يُساهم اليوم في تحقيق استراتيجياتها النفطية التي تُمكِّنها من الصبر على انخفاض الأسعار.

**ثالثًا:** زيادة الإنتاج آنذاك ساهمت في تأخير انخفاض الأسعار الذي حصل بعد ذلك.

**الوقفة الأولى: أوبك ووهم قيادة سوق الطاقة:**

قامت أوبك في الستينيات كوسيلةٍ لثورة الدول النفطية على استغلال الشركات الغربية، وحماس إخوة الرفاق في النفط آنذاك مع ضعف عوائد النفط-

في اعتقادي- كانا السبب في نجاح أوبك المُؤقَّت في مقدرتها على التعاون من أجل تحقيق مصالح أعضائها، وبمجرد أن اصطدم هذا التعاون بظهور البترول كثروةٍ عُظمى عام ١٩٧٣م، عاد سلوك أوبك خاضعًا لسُنة الله الكونية في السوق، معلنًا انهيار التعاون بين أعضاء أوبك، فأصبحت أوبك تُمثِّل السلوك الطبيعي للمُحتكِرين القلة، الذين يتفقون في العلن وينقضون الاتفاق في السر طمعًا في تحقيق أعظم الأرباح.

وبخلاف آراء الاقتصاديين- المتخصصين في سلوكيات المُحتكِرين القلة- التي احتارت في سلوكيات أوبك، فإني أعتقد أن نجاح أوبك في بعض الأحايين في تحقيق السعر المُستهدَف لم يكن إلا بسبب ديناميكية اللعبة في السوق البترولية، التي تتميَّز باقتصادات احتكارية القلة؛ فالسوق لم يكن فيها آنذاك- في الواقع- إلا لاعبان رئيسيَّان: السعودية وحدها كلاعبٍ، وباقي الدول النفطية في أوبك كلاعبٍ ثانٍ، وقد وجدت السعودية نفسها تُحقِّق الأرباح نفسها، سواء التزم باقي الأعضاء بالحصص أم لم يلتزموا؛ ولهذا التزمت السعودية بالحصص؛ لأنها لن تُحقِّق أرباحًا أفضل إذا ما عاقبت الآخرين الذين لم يلتزموا قط أمام إغراءات تحقيق أرباحٍ أكبر.

هكذا كان وضع أوبك الداخلي، وهذا- أي اتِّباع ديناميكية كمية الإنتاج الأمثل لتحقيق أعلى ربح ممكن- يَشرح في نظري بعض النجاحات في تخفيض الإنتاج، ليس على مستوى أوبك فقط، بل حتى عندما شاركت بعض الدول النفطية من خارج أوبك في تخفيض الإنتاج في بعض الفترات.

وقد انتهت أوبك منذ زمنٍ بعيد في الحقيقة؛ ففي اعتقادي أن تَصاعُد إنتاج هذه الدول النفطية من خارج أوبك، مع حقيقة وضع أوبك الداخلي؛ ألغى أوبك وحصَر اللعبة السوقية بين السعودية وبقية الدول النفطية.

واليوم لم تَعُد سوق الطاقة حِكرًا على البترول... وهذا- في اعتقادي- غيَّر اللاعبين في السوق؛ فاليوم تُواجِه السعودية كلاعبٍ رئيسيٍّ أول، والدول المنتجة

للطاقة كلاعبٍ رئيسيٍّ ثانٍ.

ومن يعتقد أنه يُمكِن خرق سُنن الله الكونية في خلقه فقد أخطأ عقلًا وواقعًا مثبتًا... فمن سُنن الله أن الحاجة أم الاختراع، والأرباح حافز التنافس... فارتفاع أسعار البترول (١٩٧٣-١٩٨١م) دفع عمليات التنقيب والاكتشاف في كثيرٍ من الدول خلال ذلك العقد حتى تزايد الإنتاج وانهارت الأسعار... وانهيار الأسعار بعدها لعَقدَين أوقف عمليات التوسُّع في النفط إلى أن جاءت طفرة الأسعار النفطية في العقد المنصرم، الذي دُفعت أرباحه- مع وصول التكنولوجيا البترولية إلى حدِّ شبه الكمال- إلى ظهور بدايات لبدائل النفط تُحفِّزها الأسعار- أي الأرباح- لا الحاجة... فمتى قُضي على الحافز المادي الربحي خمدت بدايات بدائل النفط حتى حين ظهور الحاجة، والاضطرابات السياسية والحروب في البلاد النفطية هي هاجس ظهور الحاجة إلى بدائل النفط.

**الوقفة الثانية: تشكيل السُّقُف السعرية النفطية:**

كما بيَّنتُ سابقًا، فإن تحليل أسعار النفط ليس بالأمر السطحي؛ فهو بحقٍّ إحدى الحالات التي تجتمع في دراستها جميع أقسام الاقتصاد وفروعه؛ فيدخله الاقتصاد الجزئي وما يتبعه من اقتصادات البترول، كما يُنظر إليه بعين الاقتصاد الكلي وما يتبعه من اقتصادات الأسواق النقدية والمالية، كل ذلك مع مراعاة جَعْل الاقتصاد السياسي حاضرًا في الذهن طوال خُطوات التحليل الفكري؛ للتأكُّد من عدم احتمالية منع المصالح السياسية من وقوع النتائج الاقتصادية الصحيحة.

وكل هذه الأقسام تتداخل فيما بينها، كما تَدخلها عوامل متشابكة يُؤثِّر بعضها في بعضٍ؛ فالتسعير والأسعار وكميات الإنتاج يُنظر إليها من جانب الاقتصاد الجزئي، والاقتصاد الجزئي يسبق الكلي عند النظرة التحليلية، ونتائج التسعير والإنتاج هي التي تُستخدم كمعطياتٍ في الاقتصاد الكلي.

بقي أن نمر سريعًا على اقتصادات البترول لنخرج بمخرجات الاقتصاد

الجزئي، أي معطيات السوق البترولية، فتكون هذه المخرجات هي معطيات التحليل الاقتصادي الكلي.

**الوقفة الثالثة: البدائل النفطية للنفط:**

هناك خلطٌ كبير في بعض البحوث بين البترول الصخري والرملي، وبين بترول الصخر والرمل، فهما يشتركان في الاسم وفي بعض ما يُسبِّبانه من مشاكل بيئية، وكلفة عالية، وامتداد في المساحات السطحية.

والذي تدور حوله رحى اللعبة الإنتاجية هو النفط الصخري لا صخر النفط؛ فصخر النفط أو رمل النفط هو نفط لم يَتحوَّل بعدُ إلى نفط، ويحتاج إلى حرارةٍ وضغطٍ لفصل الزيت عن الصخر أو الرمل، وهو متوافر بكميات خيالية في أمريكا، إلا أن إنتاجيته بعيدة المنال تمامًا من الجدوى الاقتصادية والبيئية، ولا مقام هنا للتوسُّع فيه.

وأما النفط الصخري فهو موضوع هذه الحقبة الزمنية، وهو محور ساحة التحليل الاقتصادي والتوقُّعات والسياسات البترولية، والنفط الصخري والنفط الرملي كأي نفطٍ سائل، اللهم إلا أنه متجمع بين صخور ضيِّقة ممتدة على مساحاتٍ كبيرة، والنفط الرملي كذلك لكنه متجمع ومحصور بين طبقات رملية لا صخرية.

وقد كان النفط الصخري والرملي بَعيدَ المنال سابقًا من الجدوى الاقتصادية؛ وذلك بسبب انصراف تكنولوجيا استخراج النفط في القرن السابق إلى الآبار البترولية العميقة.

واليوم استطاعت التكنولوجيا أن تجد طريقتَين لاستخراج النفط الصخري: الطريقة الهيدروليكية بشفط النفط بالضغط، وطريقة الأنابيب الأفقية التي تمتد أفقيًّا لا عموديًّا كما هي حالة النفط التقليدي. هذه التكنولوجيا استطاعت أن تُضاعِف الإنتاج الأمريكي ليُقارِب أربعة ملايين برميل يوميًّا خلال ثلاث سنواتٍ أو أربعٍ، مع تَوقُّع استمرار هذا الاتجاه التصاعُدي.

وكلفة استخراج النفط الصخري تدخل فيها عوامل بيئية، واستهلاك للطاقة وللحقول النفطية، وما يتبع ذلك من كلفة إعلامية تنافسية تُؤثِّر على القرار الحكومي الأمريكي بالدعم بالتشريعات وعدمه، وتكفي هذه الإشارة إلى أنواع هذه الكلفة لضيق المقام، إلا أنها يجب أن تكون في الذهن لتصوُّر الرد العقلاني من المُنتج إذا أصرَّ مُنتج النفط الصخري على الإنتاج في هوامش ضيِّقة تتردَّد بين الربح والخسارة في حالة انخفاض أسعار البترول عن الستين دولارًا؛ فبعض المنتجين لهم اعتبارات غير الربح المجرد، كالوطنية، والإعلامية، وكلفة الإغلاق العالية، واعتبارات تحفيز البحوث والتطوير لإنتاج النفط الصخري.

فالكلفة المباشرة هي التي يتحتَّم على المُنتج العقلاني استردادها في المدى القصير وإلا أُجبر على وقف الإنتاج لإيقاف خسائره. وإن وقف الإنتاج بسبب انخفاض أسعار البترول التقليدي وارتفاع الكلفة المباشرة لإنتاج النفط الصخري، فإن هذا لا يعني انتهاء النفط الصخري، بل سيَنتج عن ذلك أمران اقتصاديان: أثر علمي وآخر سوقي؛ العلمي يتلخَّص في تأخُّر وتباطؤ عملية التطوير والبحوث في تكنولوجيا إنتاجه والتطوير في حُسن استغلال الطاقة المُستخرَجة منه والمُستهلَكة في إنتاجه، مع مراعاة وسائل تخفيف أضرار استخراجه على البيئة.

والأثر السوقي هو تَحوُّل إنتاج النفط الصخري لِيُشكِّل سقف أسعار السوق النفطية، ولكن تفعيل هذا السقف يحتاج إلى توافُر عوامل اقتصادية عدة تدور كلها حول النمو العالمي ومدة توقُّف الإنتاج.

فإقفال حقل النفط الصخري وإعادة تشغيله ليس كفتح البقالة وإغلاقها؛ فهناك عمالةٌ ماهرة وأخرى متخصصة إذا ما سُرحت فقد لا يمكن العثور عليها مجددًا، وقد تُغيِّر تَخصُّصها، وقد تفقد مهاراتها، بالإضافة الى عوامل المشاعر الإنسانية المصاحبة للبطالة، وهناك ارتباطات رسوم تمويلية ورسوم تأجيرية وتكاليف صيانة، بالإضافة إلى كلفة البدء الإدارية والتعليمية الطبيعية وكلفة إعادة الروتينية

المهنية، إضافةً إلى كلفة السياسات الحكومية والشعبية والإعلامية؛ فالنفط الصخري الأمريكي تُحارِبه شركات النفط التقليدي الأمريكي، وإن زعم بعضُها الاستثمارَ فيه، تحوُّطًا أو تصنُّعًا؛ فالنتيجة النهائية الفاصلة للشركة البترولية هي تعظيم الأرباح.

**والخلاصة هي**: أن قرار إغلاق حقل النفط الصخري يحتاج إلى وقتٍ حتى يقتنع المُنتِج بعدم جدوى الإنتاج، وكذلك قرار إعادة تشغيل حقل النفط الصخري؛ فإنه يحتاج إلى وقتٍ يقتنع فيه المُنتِج بأنه لن يُضطَر إلى الإغلاق مرةً أخرى.

ويزداد تباطؤ قرار إعادة الإنتاج كلما طالت مدة الإغلاق، وهذا كله مرتبط بالنمو العالمي؛ فمتى تأكدتْ عودة النمو العالمي وتوقُّع استمراريته، عاد النفط الصخري إلى الأسواق مُشكِّلًا بذلك سُقُفًا سِعرية للسوق البترولية لفترةٍ زمنية، هي في الواقع تعطي فسحةً زمنيةً تُعين النمو العالمي على تشكيل قاعدة قوية لا يُؤثِّر عليها ارتفاع أسعار النفط، حتى إذا ما كُسرت حدةُ النمو العالمي بتزايد الطلب على النفط؛ انكسر السقفُ السِّعري النفطي المُشكَّل من النفط الصخري، وأصبح النفط الصخري حليفًا للتقليدي في مواجهة ما سيخرج من بدائل طاقة حينها.

**فالنتيجة الصغرى هي**: أن أسعار النفط قد تستقر لفترةٍ أطول في حالة عودة النمو العالمي، **والنتيجة الكبرى هي**: أن مشكلة أسعار النفط الاستراتيجية هي مشكلة النمو العالمي؛ فالإجابة عن تَوقُّعات النمو العالمي هي الإجابة الاستراتيجية عن تَوقُّعات أسعار النفط.

**الوقفة الرابعة: ارتباط أسعار النفط بالنمو العالمي:**

فالنمو الاقتصادي العالمي هو الحَكَم الاستراتيجي الفاصل في أسعار البترول وكميات الإنتاج، وما قوة الدولار والمضاربات والأحداث السياسية الطارئة إلا مؤثرات تُذَبذِب أسعار النفط لفتراتٍ قصيرة (والعام والعامان فترة قصيرة)، وإن كانت المضاربة أو الحدث السياسي عادةً هي السبب في تفجير دورة الأسعار

صعودًا أو هبوطًا، ولكن الأحداث السياسية الطارئة المحدودة الزمن والمضاربات في حدِّ ذاتها لا تُؤثِّر كثيرًا في الإنتاج البترولي العالمي ولا النمو العالمي، اللهم إلا إن أصبحت دائمة الأثر، ولكنه يظل لا مُبرِّر له من ناحية الحاجة الاستهلاكية، ككون اتخاذ الطاقة في السنوات العشر الماضية كوسائل تَحوُّط وسلع مضاربية أساسية؛ فهذا قد سبَّب ارتفاعًا دائمًا في أسعارها، إلا أن أثره كان مرةً واحدة وقد ذهب.

فالنظرية العلمية المنطقية الاقتصادية عمومًا تتنبَّأ بأن أسعار البترول المنخفضة اليوم ستظل منخفضة لفترةٍ زمنية، والواقع التاريخي الاقتصادي التطبيقي يتنبَّأ بأن مدة انخفاض أسعار النفط تكون في حدود العشرين عامًا، لتفسح المجال لعشر سنواتٍ من طفرة نموٍّ عالمية، وهذا على افتراض عدم تغيُّر معطيات أساسية خلال هذه الفترة.

والمنطق العلمي الاقتصادي لحديثي هذا يعتمد على منطقَين اثنين: أساسي وثانوي؛ فالأساسي هو أن أسعار النفط تُساهم في النمو الاقتصادي العالمي، وفي الوقت نفسه النموُّ الاقتصادي سببٌ رئيسي في أسعار البترول؛ فالطاقة شريان النمو؛ ولذا فانخفاض أسعار النفط تُخفض الكلفة الإنتاجية العامة؛ ممَّا يُحفِّز النمو الاقتصادي لانخفاض كلفة الإنتاج، وفي الوقت نفسه النموُّ الاقتصادي يرفع الطلب على النفط؛ ممَّا يُحفِّز ارتفاع أسعار النفط.

والمنطق الثانوي هو أن ارتفاع أسعار النفط يُحفِّز تطوير وسائل إنتاج النفط؛ فأيام النفط الذهبية دورات زمنية يزدهر فيها النفط جميعه، أسعاره واكتشافاته وتطوير إنتاجه.

ونتيجة المنطق العلمي (المبني على التأثير المُتبادَل بين السبب والنتيجة)، تُخبرنا بأن النموَّ العالمي وأسعار النفط يتبادلان مراكز الازدهار الزمنية؛ فيصعد هذا ويهبط ذاك.

وقد صَدَّق الواقع التاريخي الاقتصادي التطبيقي هذه النتيجة، بل وأثبت التاريخ الاقتصادي التطبيقي أن هذه الدورات غير متساوية زمنيًّا تناسقًا مع منطق النسبة والتناسب؛ فالنمو الاقتصادي سبب رئيسي في أسعار النفط، وأسعار النفط لها أثر جزئي على النمو.

ومِن تأمُّل التجربة التاريخية الاقتصادية التي تحكي استجابة المجتمعات الاقتصادية للثورات العلمية الاقتصادية والإنتاجية، فإن مجموع مراحل الدورة لطفرة كاملة- تقريبًا- يمتد من ثلاثين إلى أربعين سنة؛ عَشرٌ للنفط وعشرون للنمو العالمي، مع فترات متوسطة تُمثِّل سنوات الترادف التبادُلي في المراكز بين النمو وأسعار البترول في صعود أحدها وانحدار الآخر.

ويجب أن يُفهم أن هناك فجواتٍ زمنيةً تفصل بين السبب وظهور النتيجة وتداخلًا بينهما؛ فظهور الأثر لا يبدأ إلا مع بداية زوال المُؤثِّر، وهذا طبيعي جدًّا في حركة اقتصاد العالم، وشرحه في البترول سهل وواضح.

فتمام النمو الاقتصادي يعني ابتداء انحدار هذا النمو، ولكن ثمرة النمو الاستهلاكية للنفط تستمرُّ زمنًا بعده؛ فترتفع أسعاره المحبوسة بصدمةٍ ما مضاربية أو سياسية تستمر لعشر سنين بعد توقُّف النمو.

وارتفاع الأسعار يدفع بعجلة تطوير التوسُّع في الإنتاج البترولي وكلفته؛ فيزيد العرض النفطي حتى تأتي صدمة تكشف عن اتساع حجمه الإنتاجي؛ فتنهار أسعاره مُعلِنةً بداية مرحلة نمو جديدة لعشرين عامًا.

واليوم، ومع عودة النمو العالمي، ها نحن نشاهد انخفاض أسعار النفط بعد عشر سنوات نفطية ذهبية.

ولعموم ما سبق، ومن التَّجرِبة التاريخية والمنطق العلمي، فالسيناريو الذي يأتي بعد انخفاض أسعار النفط هو ثبات الأسعار الاسمية أولًا (أي انخفاض قيمة النفط في قوته الشرائية)، ثم ثبات الأسعار الحقيقية بعد ذلك- والله أعلم- على

النحو التالي: السنوات الخمس الأولى ستكون إخراجًا للنفط البديل ونحوه من سوق النفط مع اشتداد زخم النمو العالمي، وفيها يتحقق ثبات الأسعار الاسمية الحالية، أي انخفاض لقيمة النفط الحقيقية.

ويَتبَع الخمسَ بعد ذلك عَشرُ سنوات ينمو فيها الاقتصاد العالمي، بينما تثبت الأسعار الحقيقية على أسعاره يوم انكسر، أي قد يزداد فيها سعر النفط ليصل إلى مائة دولار، ولكنها بقيمة خمسين دولارًا بالقوة الشرائية يوم انكسار أسعاره قبل عشر سنوات، ويكون ذلك بسبب العودة التدريجية للنفط البديل ونحوه من البدائل التقليدية؛ فيكون النفط الصخري عبارة عن زيادة عرض تَمنَع من ارتفاع الأسعار الحقيقية للنفط، مُشكِّلًا بذلك سقفًا سِعريًّا حقيقيًّا لسوق النفط، خاصةً مع التطوُّر في تكنولوجيا الإنتاج التي سترافق عودته.

ويتبع السنوات العشر من النمو الاقتصادي خمسُ سنواتٍ يتباطأ فيها النمو الاقتصادي. وتَوقُّعي هذا يظل قائمًا ما لم يظهر في الأفق ما يدل على طفرة نمو قوية في البلدان المتقدمة، وهي التي لن تَتحقَّق بغير اختراعٍ جديد؛ فالمتوقَّع المنظور حتى اليوم هو عودة النمو القوي الصيني والهندي فقط، ونمو اعتيادي للدول المُتطوِّرة.

ولهذا أعتقد أن أسعار النفط بعد طفرة النمو القادمة لن تدخل في دورتها الذهبية، بل ستكون مستقرةً لفتراتٍ أطول؛ فركوب الصيني والهندي لسيارته الخاصة كفيل بالحفاظ على استقرار النفط على سعر المائة دولار بالقوة الشرائية الحالية، أي قد يكون مائتَي دولار بعد عشرين عامًا، ولكنها بقيمة مائة دولار اليوم.

**وقفة تكريم: فارس نفط العرب:**

«نحن أبناء الهنود الحُمر الذين باعوا مانهاتن، ونريد تغيير الصفقة». كان هذا تصريح الطريقي لصحيفة نيويورك تايمز عن سبب تأسيس مُنظَّمة أوبك.

استهوتني شخصيةُ أول وزير للنفط في الدولة السعوديةِ عبدُ الله الطريقيُّ

رحمه الله.

**الطريقي** رجل كرهه الأمريكيون بما أَحبَّه فيهم درس عندهم، وتزوَّج منهم، وسكن معهم، وأعملهم لديه ولم يعمل معهم أَحبَّ الطريقي في الأمريكيين جدِّيَّتهم وعلومهم وفطنتهم وتَقدُّمهم، وقدرتهم على بناء الثقة العجيبة لدى الآخرين ولو بتكلفةٍ عالية يدفعونها.

كما تعلم الطريقي منهم أن تكلفة بناء الثقة ليست عبثًا، إنما هي تكلفة عالية لتحصيل أقصى الأرباح الممكنة من ورائها، ولإطالة عمر الإمبراطورية الأمريكية، وفَهِم سياسة الإمبراطورية الحديثة التي خالفت سياسات الإمبراطوريات الهالكة؛ فالسياسة الأمريكية قائمة على تحصيل أقصى الأرباح الممكنة مع العمل على منع خروج أي أمة تُنافِس هيمنتهم، لا سياسة إفقار الأمم التي اتبعتها الإمبراطوريات السابقة؛ فغِنَى الشعوب الأخرى ينتهي نفعه لهم، ويُعينهم على تحجيم أي أمةٍ قد تُنافسهم حاضرًا أو مستقبلًا.

وكان الطريقي مدركًا تمامًا للحاجة الضرورية إليهم ولعلومهم المُتقدِّمة، ولكنه لم يَفُت عليه ذكاء الأمريكان في تسخير ما بَنَوه من الثقة والتقدُّم لاستغلال المُفاوِض من الشعوب الأخرى؛ فأحب الطريقي واقعيتهم في تعامُلهم الإنساني المفطور على حبِّ الذات أولًا، والكاره للظلم بلا حاجة، وهو الذكي الفطن؛ لهذا سَهُلت عليه مفاوضتهم، لإيمانهم بلغة العقل وحق تحقيق الذات؛ فتعامل معهم بمبادئهم وبما أَحبَّه فيهم، ففاوضهم بلغتهم العقلية والتجارية والسياسية؛ فغلبهم، وانتفض على استغلالهم للنفط السعودي، وأجبرهم على مناصفة الأرباح البترولية لا على دفع شلنات مقابل طن بترول، وانتزع منهم قيادة السياسة البترولية، واستعان على ذلك بإنشاء مُنظَّمة أوبك، ثم بوضع خطة الطريق لشراء أرامكو.

وطبَّق الطريقي سِرَّ الهيمنة الأمريكية العالمية؛ فقرر تحقيق استقلالية أرامكو بسَعوَدتها على أساس التكنوقراطية لا المحسوبوقراطية ولا الشليوقراطية، وأدَّت

انتفاضة الطريقي التفاوضية العِلمية إلى انتفاضة دول الخليج بعد ذلك على الاستغلال الأمريكي لحقوق البترول، فكرهه الأمريكيون بما أَحبَّه فيهم؛ فلا تجد له ذِكرًا في أرامكو ولا في الأفلام الوثائقية العالمية، ولطالما تساءلت: لِمَ أُغفل الطريقي من تاريخ أعلى رجالات الوطنية السعودية؟!

ولكل جوادٍ كبوة قد تُطيح بفارسه؛ فعبد الله الطريقي هو فارس أرامكو، ومهندس استقلالية الثروة النفطية الخليجية عاش الطريقي عزيز النفس، تَستقذِر نفسُه الأبية قَبول رشوة خيانة كما يَستقذِر الحُر العبودية، وكان داهيةً نحريرًا ذكيًّا عبقريًّا، ومواطنًا مُحبًّا لبلاده هذا الخليط من الشرف وكراهية الظلم أوقع الطريقي- رحمه الله- فقد وقع في حب القومية الاشتراكية حين كانت السعودية تخوض حربًا وجودية مصيرية ضد أطماع القوميين الاشتراكيين أظهر الطريقي شغفه بالقومية العربية الاشتراكية، فأعلَنها ولم يُخفِها؛ فهو أول مَن نادى بمقولة «نفط العرب للعرب» التي أصبحت شعار القوميين والاشتراكيين العرب.

وقد كان- رحمه الله- عبقريًّا، حادَّ الطباع، شجاعًا، متواضعًا، وزاهدًا نقيَّ النفس، ميالًا بالفطرة إلى العدالة، والعبقرية إذا اقترنت بالشجاعة أدَّت إلى حدة الطبع[(١)]، والحادُّ الطبعِ فريسة سهلة لمكر الخبيث للإيقاع به؛ فذكاؤه الحاد أثار حسد الأقران والبلداء على حدٍّ سواء، وأمانته أثارت غضب المُستنفِعين والفاسدين، وحدة طباعه مَكَّنت من الوشاية به عند الآخرين (وإنما تنجح المقالة في المرء إذا صادقت هوًى في الفؤاد).

فما بين حاسدٍ ونافرٍ ظُلِم الرجل في بداية حياته اجتماعيًّا ووظيفيًّا؛ فهو فكريًّا في عالَم ومجتمعه في عالَمٍ آخر، ويكفي شاهدًا منه بعضُ ما كتبه في نصيحته للخريج السعودي، فمما جاء فيها ما يُقال عنه: «ونحن ما نحنُ إلا أناس مُتعلِّمون مُتغطرِسون، لنا أفكار غريبة، ونظريات في الحياة مكروهة وخطرة على بيئتنا

(١) وإن لم تقترن أدَّت كثيرًا لا دائمًا إلى سياسة الخبث والمكر والخداع.

الطاهرة المؤمنة المُوحِّدة. لقد حاربونا- يا صديقي- واستعملوا كل سلاحٍ كما سيحاربونك ويستعملون كل سلاحٍ للحيلولة دونك ودون هدفك، وهكذا- يا صديقي- مرَّت بي الأيام والسِّنون وأنا أرى خلالها الصغار يكبرون ويتنفَّذون، وأرى أفكاري يتبنَّاها الآخرون، وأرى الفضلَ يذهب إلى غير أهله، واستمرَّ الأصدقاء يرثون لحالي، والمنافسون يَسخرون من عقليتي المُتحجِّرة، ونفسي المتغطرسة». وبعد أن اعترُف بفروسية الرجل وقُلِّد أعلى المهام، ومُكِّن من إظهار فروسيته؛ تجاوز الرجل مرحلة التصغير والتسفيه، ودخل في مرحلة العُزلة الفكرية العملية.

**ولعلي لا أبالغ إن قلتُ:** إن ما واجهه الطريقي في مهمته أشبه بحال فارسٍ انغمس في أرض العدو؛ فالعدو يقاتله وقومه من خلفه يَرمُونه خطأً أو قصدًا يَحسبُونه من العدو، وبين هؤلاء وهؤلاء رجالٌ من قومه ينظرون ولا يُبالون، قد ارتضَوا لأنفسهم حيازة مؤن جيش فارسهم، التي قدَّمها لهم العدو بعد أن نهب منها، فَهُم يأكلونها لا من جوعٍ بل من تخمة؛ فالأمريكيون لم يكونوا مجرد مستشارين أجانب في أرامكو، بل كانوا هم مُلاك أرامكو بامتيازٍ حصري ستين عامًا، وهم من أتوا للخليج بهذه الثروة وأعطَوهم المال في حالة اضطرار، والأمريكان هم أصحاب العلم والمعرفة، بل وهم الأوحدون في ذلك.

فلا يوجد سعودي آنذاك له علم بعلوم النفط وإدارتها ومقترنٌ علمُه بعقلٍ وذكاءٍ إلا الطريقي، وثقافة المنطقة كلها متقبلة ومتشربة فكر الاستغلال النفطي، والجميع مؤمن بأن أي خروج عنه سينتهي إلى فشل كما حدث في إيران، فمن هو الطريقي ليأتي بما لم يأتِ به غيره، إلا أن يأتي بحماقةٍ كحماقة الإيراني (مُصدَّق) بتأميمه النفط الإيراني؟ وزاد الأمر سوءًا أن المحاولة الوحيدة للخروج عن القَبول العام بالوضع حصلت بالتأميم المُستوحَى من الاشتراكية، والطريقي يُعلِن قوميته الاشتراكية، فكيف يَسلَم أن تتأثر قرارته بها فتأتي بقرارٍ مثل التأميم؟

ولكي نتخيل عِظَم الصعوبات التي واجهها الطريقي - رحمه الله - يكفي أن نرى حال المسؤول اليوم في القطاع العام أو الخاص مع المستشار الأجنبي؛ فالمستشار الأجنبي قد استثمر في كسب الثقة والوطني قد أهمل فيها، والحاجة إلى المستشار الأجنبي مُلِحة؛ فأصبح المستشار الأجنبي هو الصديق الوفي لا كذب، فلا يُسلَم غالبًا من تَورُّط المسؤول مع المستشار الأجنبي في أمرٍ صغير نتيجة جهلٍ أو إهمال، أو أمرٍ كبير نتيجة منفعةٍ أو فساد؛ مما يُحكِم قبضة هيمنة المستشار الأجنبي عليه، فلا يخرج أحد بحقٍّ أو بباطلٍ عن هيمنة المستشار الأجنبي إلا وتلحقه تُهمة الخبال والسفاهة، أو تُهمة الفساد، فإن كانت هذه هي حال المستشار الأجنبي اليوم - وهو مجرد أجير - والناس متعلمون اليوم، فكيف تكون حالة أرامكو المالكة لحقوق النفط آنذاك مع الطريقي الذي استطاع - بالرغم من ذلك - أن يُحقِّق استقلاليةَ نفط الخليج؟!

وقد عبَّر الطريقي بمرارةٍ عن هذه المواقف حين قال: «ووجدتُ الجميع ينظرون إليَّ نظرةَ عطفٍ وسخرية؛ فهم يرون فيَّ شابًّا مغرورًا يعيشُ في الخيال، جِسمُه معهم ورُوحُه وخياله في مكانٍ آخر، يسيرُ معهم ويعيش بعقليةٍ أجنبيةٍ غريبةٍ عنهم، يَتحدَّث عن الوطنية والإخلاص والتضحية بينما هم يَتحدَّثون عمَّا جمَع فلان، وعمَّا كسَب فلان، وكيف تقدَّم فلان، وكيف حصل فلان على شهرةٍ أو سيارة أو قاعدة سنوية، بينما أنا أتحدثُ عن نظرياتٍ لا يفهمونها، وأصبرُ على إقناعهم بما هم به كافرون، حتى ملُّوا مجلسي، وأخذ الطيِّبون منهم ينصحونني بالإقلاع عن سذاجتي».

ولذا أعتقد أن عبقرية الطريقي وحِدَّة طباعه عَزلتْه عن الناس اجتماعيًّا ووظيفيًّا وفكريًّا، فلم يُطِق الحبس الانفرادي؛ فقادته طبيعته النقية الزاهدة إلى الانضمام الفكري لمجتمع العدالة الافتراضي الذي كان قائمًا، والمتمثل في الاشتراكية، فآمن به ودخل في حالة إنكار الاعتراف بواقع ظُلمِ مجتمع العدالة الذي آمنوا به،

وإنكار الاعتراف بالواقع يُعطِّل المنطق، فلا يعود المُنكِر قادرًا على إدراك حجم الخطأ الذي هو واقع فيه[١].

فإن قيل: ليست كبوة جواد الفارس في أرض قومه ووطنه ككبوة جواده في أرض العدو؛ فيُؤسر وتُسخَّر أسراره ضد قومه. فعُذرُ الطريقي أن مضايقات قومه ضيَّقت طريقه فحادت بجواده عن الطريق المُمهَّد إلى الوعر، فكبا الجواد بنفسه فأطاح به في أرض العدو، وما كان للطريقي خيار في ذلك، ولم يُفشِ سرًّا، وما استَغلَّه عدو، وأما أقواله فإنما كانت أسلحةً يُحارِب بها الطريقي دون الوطن؛ فقد كانت الحرب عالميةً بين الشرق والغرب، والطريقي يريد تخليص النفط من استغلالِ الأجنبي الغربي، وقد نجح في ذلك، وذهب الضرر وبقي الخير.

### المسألة الرابعة: الدول غير الإنتاجية ونموذج اقتصادات أُوبر:

أوبر هي شركة التاكسي الذي يُطلب عن طريق برنامج في الإنترنت، والتاكسي يكون أيَّ شخص يملك سيارة ويريد أن يكسب دخلًا إضافيًّا بدلًا من إضاعة الوقت، فأوبر استطاع أولًا أن يَتعدَّى مشاكل مالية ومُعوِّقات نظامية رئيسية في صناعة التاكسي، ثم ثانيًا حقق قفزةً إيجابية تَطوُّرية لسوق التاكسي، فضلًا عن تحقيق الأرباح الكبيرة، كما تَعدَّت إيجابية نتائج ابتكار أوبر الأهداف المالية والسوقية لتُحقِّق نتائج اجتماعية حميدة.

وقد زوَّد أوبر السوق بعددٍ غير محدودٍ من التاكسي، بعد شُحِّ العرض في

---

(١) ويكفي شاهدًا اليوم ما يُسمَّى بالصيرفة الإسلامية واقتصاداتها؛ فكم من مؤتمراتٍ وكتبٍ ومفاوضات! وكلها تعيش عالمًا افتراضيًّا لا واقعَ ولا إمكانيةَ لوقوعه، ففضلًا عن المُستنفِع والساذج، نرى حتى الصادق والعاقل يؤمن بها في حالة إنكارٍ بالاعتراف بالواقع الديني أو العقلي أو التطبيقي، فحالة الإنكار عن الاعتراف بالواقع تَخلق غيبوبة عقلية يُرفع عنها القلم؛ فلا يُؤاخذ الصادق على ما فعل، وإن كنا نتجاوز- وسنتجاوز- عن المُتورِّطين في هذه الصيرفة من الصادقين والعقلاء، رغم ما أتت وما ستأتي به الصيرفة من نتائج مُدمِّرة ومُفسِدة للدين والاقتصاد، فمن باب أولى التجاوُز عن الطريقي وقد قاد استقلالية الثروة النفطية، وأَسَّس ضمان استمراريتها.

سوق التاكسي بسبب التنظيمات المُقيِّدة للتاكسي في غالب الدول؛ فقد استطاع أوبر تَعدِّي الاحتكارية في التحصيل على رخصة التاكسي، وهي احتكارية جاوزت الملايين لقيمة رخصة التاكسي في نيويورك مثلًا، وأما اليوم فلا تساوي شيئًا.

ففكرة أوبر بسيطة لكنها إبداعية بَنَت شركة عالمية دخلت عالم الشركات المليارية، كما فتحت الباب لكثيرٍ من التطبيقات المشابهة، وأجبرت صناعة التاكسي على الرُّقي، ومَن يسافر يُدرِك الفرق؛ فما عاد سائق التاكسي مناورًا أو متلاعبًا، وما ذلك إلا من قوة منافسة أوبر؛ فقد زودت أوبر السوق بتاكسي نظيف وسائق راقٍ، قد يكون مديرًا لفرع بنك، أو طالبًا يدرس الدكتوراه.

ونظام أوبر لا يدفع للسائق مباشرةً؛ فحذف البقشيش، وشجَّع أكثر على ركوب التاكسي، كما ضمن عدم تلاعُب التاكسي بالعَدَّاد أو بالدوران في الشوارع؛ فهو مُتابَع بالأقمار الصناعية، وأي تجاوُز من السائق يُطرَد ويُحسَم منه ضمانات أُخذت منه ووُضعت كعقوبات، وقد يجد سائق التاكسي في انتظاره جيشًا من المحامين التابعين لأوبر لملاحقته قضائيًّا إذا اعتدى على زبون أو نحوه، وكل ذلك بضغطة زرٍّ في التلفون يضغطها الزبون، وهذه كلها توابع أتت كلَواحِق لابتداع الفكرة الأساسية.

وقد تجاوزَت أرباح أوبر الخصوصية المليارية، كما حقَّقَت الأرباح الفردية الجيدة (ولا يُفهم هنا أني أُشجع على شراء أسهُمها؛ فالفكرة مُربحة لمن ابتكرها لا لمن يأتي ويشتريها بسعرٍ غالٍ)؛ فأوبر حقَّقت أرباحًا كثيرة للسوق وتطويرًا هائلًا لها دون كلفة على مُؤسِّسها، كما زوَّدت المجتمع بنافذة عمل يلجأ إليها المفصول من عمله والعاطل، وخلَقت فرصة اقتصادية اجتماعية يلجأ إليها من يعاني الفراغ؛ فبدلًا من إضاعة وقته في ارتياد الحانات إذا هو يتكسَّب رزقًّا إضافيًّا، ويستمتع بالمخالطة الاجتماعية. كما زوَّدت أوبر الجهات الأمنية بإشرافٍ ومراقبةٍ ومعلوماتٍ جاهزة عند الطلب.

فابتكار أوبر ابتكارٌ عظيم متعدد ومتعدي الأرباح والمنافع، وهو ابتكار بسيط كذلك، لعلَّه فكرة طرأت على سائق تاكسي انتظر لساعاتٍ عند رُكْن شارع، والرُّكن الآخر به العشرات من الباحثين عن تاكسي، أو لعلها صدَرت من مُحبَط عاطل عجز عن تحصيل رخصة تاكسي، أو صدَرت من ضائقٍ بوقت الفراغ الذي يملكه فتمنَّى لو كان معه تاكسي يُمضي به وقته.

ومن هنا أتى مصطلح اقتصادات أوبر؛ فهو مصطلح أطلقته على الحلول الاقتصادية والمالية البسيطة في فكرتها، العظيمة في عوائدها، المتعدية في أرباحها للخصوصية الفردية، المتجاوزة في منافعها نطاق سوقها.

وعلى خلاف شركة التاكسي أوبر التي لم تُواجِه عقباتٍ في بدايتها، وإنما ثارت عليها صناعة التاكسي بعد نجاحها وتهديدها الخطير والمُتحقِّق للتاكسي التقليدي، فإن اقتصادات أوبر ستُواجِه العقبات منذ بداياتها، عقبات فكرية وعقبات مصالحية قد تَئِدها منذ بداياتها، وأهم العقبات التي تُواجِه اقتصادات أوبر في المجتمع الاقتصادي المُتخلِّف هي: انهزامية الفكر الفردي أمام الفكر الجماعي المحلي، وانهزاميته أمام الفكر الاقتصادي الغربي، فضلًا عن المُعوِّقات الاعتيادية الأخرى، كالمُمانَعة والتحاسُد والخوف على المصالح؛ فهناك الكثير من المشاكل المالية والاقتصادية في بلادنا، والتي يمكن حلُّها باقتصادات أوبر، ولكنها تموت في مهدها- غالبًا- بسبب الانهزامية الفكرية أمام الفكر الجماعي، والانهزامية أمام بيوت الخبرة الغربية العالمية.

اقتصادات بلاد العرب لا تحلها نماذج الرياضيات المُعقَّدة التي ما زال الغرب يُجرِّبها؛ فهي تنهض به حينًا وتُورِّطه أحيانًا كثيرة، بل تحلها نماذج كاقتصادات أوبر.

ومن الخطأ اتباع النظريات الاقتصادية والنماذج التمويلية التي تولدت وتتولد من النهضة الاقتصادية الأمريكية؛ فبعض بلاد أوروبا غارقة إلى اليوم بسبب

اتباعها الطريقة الأمريكية في خَلْقها لصناعة الأدوات المالية التي ابتدعتها السوق الأمريكية[١].

وعلى النقيض، كان تعطُّل وتأخُّر خروج أوروبا من أزمة ٢٠٠٨م سببه تأخُّر البنك المركزي الأوروبي عن اتباع السياسات النقدية التي ابتدعها برناكي؛ فليس هناك حالة واحدة، فالمعطيات تختلف بالزمان وبالمكان وبالثقافات، فقد لا تنفع السياسات الاقتصادية الأمريكية بلدًا ما في فترةٍ معينة، ثم يتغير الوضع فتصبح النظريات الاقتصادية الأمريكية هي خير نموذجٍ لهذا البلد.

فقد نجحت كوريا عندما رفضت في الستينيات اتباع الفكر الأمريكي السياسي الاقتصادي؛ حيث جرَّبت كوريا ابتداءً نظرية السوق الحرة والديمقراطية، فرأى حكماؤهم تَوجُّه بلادهم إلى الهاوية والفوضى بسبب ذلك؛ فكوريا لم تكن جاهزة بعدُ للديمقراطية ولا للسوق الحرة، فخلعوا عنهم ثوب الديمقراطية، ونبذوا عنهم تنظيرات السوق الحرة، وقامت الدولة بقيادة اقتصاد البلاد على الطريقة المركزية في تولِّي الدولة لمهام الإنتاج- فالنهضة السريعة حسب ثقافتهم لا تقوم إلا بحزم السُّلطة وقوة المال- فبَنَت المصانع الضخمة وضبطت النظام، ثم تَحوَّلت تدريجيًّا إلى الديمقراطية والسوق الحرة بعد أن غرست في الاقتصاد أساسات النهضة كأوتاد الجبال. وهذا القرار إن نَاسَب كوريا فلا يعني أنه يناسب دولًا أخرى؛ فلكل مجتمعٍ ثقافته، وما الإنتاج إلا نتاج الثقافة.

ومثال آخر أنك لا تكاد تجد حالةً رئيسية واحدة في الاقتصاد السعودي تتشابه مع أي بلدٍ في العالم، أو حتى مع دول الخليج؛ فاختلاف نوعية تشكيلة السكان في الديار السعودية عن تشكيلتهم في دول الخليج كافٍ ليخلف نظريات الضرائب والبطالة والتجارة الدولية وحساباتها ويخلف نظام النقد، وإذا تأمَّلت فلا يوجد

(١) التي غضَّ قرين سبان نظره عنها بعد حادث سبتمبر ٢٠٠١؛ خوفًا من ادعاءات أن الهجوم سبب انهيار الاقتصاد الأمريكي الذي كان قد دخل في دائرة انحسار.

في الاقتصاد حالة لا تتعلق بغالب هذه الاعتبارات الاقتصادية، اللهم إلا أن تكون إنتاجًا لا يعتمد على الإنسان إلا في نطاقٍ ضيق، كإنتاج النفط والبتروكيميكل مثلًا.

ومن جهةٍ أخرى، فإن ضَعف البنية العلمية والتجريبية للمجتمع الاقتصادي لَهُوَ تربة خصبة للإبداعات بالحلول الاقتصادية البسيطة؛ فالمجتمع الاقتصادي النفطي- مثلًا- هو مجتمع مُطَّلِع على الأدوات الغربية؛ فهو وإن لم يكن مُتمكِّنًا منها، فإنه يمتاز بأنه غير محجوب النظر عنها.

فالأزمة المالية كانت شبه مُعلَنة في أمريكا بعامٍ من قَبل وقوعها، ولكن قد أَعمَت الموديلات الرياضية المتقدمة أبصار الخبراء عندهم، فإن كانت هذه هي الحال عندهم، أفلا نَتوقَّع أن علومَ تَحوُّطِ مَخاطرِ تَغيُّر الفائدة العالمية ستُعمي بصيرة وفكر الخبير الأجنبي الضيِّق التخصص عن ابتداع حلٍّ بسيط يليق ببساطة بنية أسواقنا المالية؟ فالبساطة في أسواقنا النقدية مع انعدام الأدوات التحوُّطية فيها غالبًا، مع صعوبة فهمها من الجهات الأخرى؛ تدفع بابن البلاد إلى ابتكار حلول بسيطة هي أعظم نتيجةً وأقل كلفة.

إن الاقتصادات الناشئة تربة خصبة بِكر للابتكارات، فإن أضيف إلى ذلك خصوصيات أخرى كالبترول والثروة والربط بالدولار، أصبحت أكثر خصوبةً لولادة الإبداعات الفكرية؛ فالحاجات كثيرة، والحاجة أم الاختراع، والمجالات مفتوحة، فما مِن مزاحمة، والبصيرة قوية لم تُحجَّم بالتنظير الغربي (وإنما الخوف من تحجيم العقل بالانهزامية أمام التنظير الغربي)، فما مِن عذر لنا أن نجد حلولنا بأنفسنا بعيدًا عن الخبير الأجنبي، فما أقعدنا إلى اليوم إلا اعتمادنا المطلق على الخبير الأجنبي، مع ضيق فكره ونظره على اقتصادات بلاده والبلاد التابعة له.

**وخلاصة القول:** إن اقتصادات أوبر التي أقصدها هي اقتصادات برناكي التي ابتكرها في إخراج بلاده من الأزمة المالية. أفكار بسيطة غيَّرت وجه الحاضر الاقتصادي العالمي، وستُغيِّر وجه المستقبل العلمي الاقتصادي، والأفكار

العظيمة لا تكون إلا بسيطة؛ ففكرة فك الارتباط بالذهب مثلًا، فك القيد الذهبي عن الاقتصاد ليَنطلق في مجالات النمو والتطوُّر، ما هي إلا فكرة بسيطة، وعلى بساطتها فقد قاربت القرن من الزمن وما زال البعض لم يستوعبها لبساطتها! وهكذا هي الإبداعات العظيمة تصعب على الفهم من بساطتها.

## المسألة الخامسة: صور الاستشارات الأجنبية:

استجلاب الخبرات الأجنبية للبلاد **يكون تحت ثلاث صور:**

**الصورة الأولى** صورة محمودة مطلوبة، وذلك بأن يُؤتى بالأجنبي كخبيرٍ ومُعلمٍ، فيَتعلَّم ابن الوطن منه ليكون مؤهلًا ومستقلًّا للقيام بتلك المهام مستقبلًا، وليَنقل هذه الخبرات والعلوم إلى الأجيال مِن بعده، بعد أن يُضيف إليها إبداعاته ونكهته الوطنية، كالنموذجين الصيني والكوري، وهذا- مع الأسف- يكاد يكون معدومًا أو محدودًا في عالمنا العربي.

**أما الصورة الثانية**، فهي بأن يُؤتى بالأجنبي لتنفيذ مهامَّ ومشاريعَ ثم يَرحل دون أن يُخلِّف وراءه معرفة كيفية تنفيذ هذه المشاريع من العدم، وتكون مهمة ابن الوطن بعد ذلك هي إدارة الاستفادة من هذه المشاريع واستغلالها، وهذا ما نجده غالبًا في بلادنا.

واستغلال المشاريع والاستفادة منها دون معرفة كيفية إنشائها يَمنع الأمة من الاستقلالية، ويجعلها أبدًا أمةً تابعة لغيرها لا تستطيع فكاكًا من قبضة الأجنبي، أضف إلى ذلك أن عدم معرفة كيفية الإنشاء سينتهي بهذه المشاريع إلى الخراب وإلى التخلُّف والتقادُم حتى لا تُصبِح الاستفادة منها ممكنة.

وفَوْت اكتساب الخبرات من المشاريع خسارةٌ عظيمة متضاعفة مستمرة عبر الأجيال لا تنقطع؛ فإنشاء المشاريع من العدم هو التحدِّي العقلي والجامعة الحقيقية الكبرى التي تدفع العقل البشري إلى التقدُّم والابتكارية والتطوير، وهو الذي يحافظ على هذه المشاريع من التقادُم والتهالُك، وهو الذي يَبني البنية التحتية

للعقل الوطني لينهض بالبلاد والعباد إلى مصافِّ أرقى الأمم الحضارية؛ ومن ثَمَّ التغلب عليها.

فكم من المشاريع الصغيرة والكبيرة والعملاقة- التي تحتوي على قسم كبير من العمل والجهد الفكري- يُستبعَد ابن الوطن من تَعلُّم تفاصيلها وأسرارها، أنانيةً واستهتارًا من المسؤول عنها، ويُكتفى بنصب بوق وطني يتلو مزهوًّا ما يُملى عليه من إنجازات لم يكن له فيها يدٌ ولا جهدٌ ولا درايةٌ ولا معرفة، ولا يدرك منها إلا الخطوط العريضة التي تُكتب عناوينَ للإنجازات!

كم بَنينا من مطارات! وكم أنشأنا من مصانع! وكم شيَّدنا من موانئ! فهل حقَّقنا أي استقلالية ذاتية؟... أنا لا أعني هنا المِهَن البسيطة المتوافرة بكثرةٍ في العالم الثالث، والتي يُدندن بعض المسؤولين حولها لترسيخ فكرة استحالة الاستقلالية الذاتية؛ فبريطانيا سخَّرت جيوشًا من الهنود ومن غيرهم ولكن لم تَستخدم قادةً وضباطًا منهم، بل اقتصرت في ذلك على أبنائها من البريطانيين يَتعلَّمون فنون القيادة العسكرية على حساب دماء هؤلاء الهنود... المقصود بالاستقلالية الذاتية هنا هو: اكتساب المعرفة العلمية الإدارية والرقابية والإشرافية والتقنية والتنفيذية التي لا تتأتَّى إلا بالخبرة والممارسة.

**وأما الصورة الثالثة** لاستجلاب الخبرات الأجنبية للبلاد، فهي بأن تُطلَق يد الأجنبي فيَتحكُم في المشاريع إنشاءً وإدارةً واستغلالًا؛ فالأجنبي هو الذي يُخطِّط، ومن ثَمَّ هو مَن ينقل الأحلام إلى الواقع، ثم هو مَن يعيش هذا الواقع ويستمتع به بنفسه وبعائلته؛ فهو إذَن محور موضوع المشاريع إنشاءً وإدارةً واستغلالًا، وفي هذه الصورة الأجنبيُّ لا يَبني وطنًا لغيره، بل يَبني وطنًا لنفسه بديلًا عن وطنه الأم.

اليابانيون والألمان والكوريون الذين عاشوا تحت الهيمنة الأمريكية رَدَحًا من الزمن لم يستسلموا لهم بتسليم إدارة تفاصيل الأمور للأمريكان، بل باشر أبناؤهم بناء بلادهم بأنفسهم مستعينين بالخبرات الأمريكية الأجنبية؛ فأدركوا بذلك

الاستقلال الحقيقي.

لم يدخل أجنبيٌّ بلدًا ليبنيه ثم يخرج منه تاركًا خلفه ما بَنى وشَيَّد إلا بعد أن يدفع أهلها الأصليون فاتورة البناء من دمائهم ومآسيهم، وما جنوب إفريقيا عنا ببعيد.

ولكن السَّكرة تأتي عند إقبال الأمور، فتُصبح هذه الطروحات مجرد نظرة تشاؤمية رجعية، وعند إدبارها تُذهل الصحوة بعد السَّكرة عن التفكر فيما حدث لماذا حدث.

ودول الخليج ستواجه تحديًا مستقبليًّا حقيقيًّا سيصعب عليهم التعامُل معه إن لم يَرقَوا ويتغلبوا على خبرة ودراية الأجنبي، الذي غلب وسيطر على كثيرٍ من أنحاء المنطقة المجاورة، والذي سيُصبح الآمرَ الناهيَ في هذه المناطق مستقبلًا.

ولنقف وقفةَ صدقٍ مع أنفسنا، فإذا استثنينا المُنخنِقة والموقوذة والمُتردِّية والنطيحة وما أكل السَّبُع من الأجانب ذوي العيون الزرقاء الموجودين عندنا في بلادنا، فسنجد أن الأجنبي الكُفُؤ الماهر لن يأتيَ إلى العمل في بلادنا إلا أن يكون ضمن بعثةِ حكومةٍ أجنبية وعنده أجندة أخرى للقيام بها، أو أن يكون قد أكل الدَّهرُ عليه وشرب لا أهلَ ولا عملَ ولا مستقبلَ له في بلده، قد توقَّف الإبداع والتجديد في نمط تفكيره وإدارته، وفوق كل ذلك لن يَترك الأجنبي الكُفُؤ بلاده إلا أن نتنازل له فنضعه في مرتبةٍ ساميةٍ رفيعة لا يرتقي إليها أبناء الوطن. هذا كله إلى جانب تقديم مبالغ ضخمة له لإرضاء غروره وكبريائه.

فالأجانب اليوم لا يصنعون لنا جديدًا، بل يَنسخون العمل القديم مع تغيير الأسماء... ولذلك تموت غالب الطموحات وتضيع غالب الخطط؛ فالمُقدَّم لنا قد صُنع لغيرنا، والجسم قد يرفض العضو المزروع فيه ولو شابهه في كل شيء، فكيف بالمجتمعات؟

المشاريع الطموحة القادمة تَحوي بين جنباتها أرقى وأعلى مستويات تحصيل

الخبرة والمعرفة، وهي لا تُقدَّر قيمتها لا بالريال ولا بالدولار، فيجب ألا تُترك منفعتها للأجنبي، ويجب أن تُخطَّط بكيفيةٍ تُؤهِّل شبابنا للاستفادة منها؛ لكي نَبني وطنًا أسطوريًّا حقيقيًّا قائمًا بذاته لا بغيره، ولكي نستطيع مواجهة المخاطر المستقبلية المُحتمَلة من إمارات أندلس القرن الحادي والعشرين.

إن إنجاز المشاريع تحصيلُ حاصلٍ يجب ألا يُقصَد لذاته، بل يجب أن يكون الهدفُ الاستراتيجي من جلب الشركات الأجنبية هو اكتسابَ الخبرة والمعرفة منها؛ لذا فمن مصائب التقليد عندنا دون تفكيرٍ أخذُ بعض الدول نماذج مقارنة لنا لنحتذي بها.

فهل سيتكرر في بعض دول الخليج نموذج هنود أمريكا الحُمر ولكن على الطريقة الحديثة؟ أم هل سنَبكي أندلُسًا أخرى؟

مِمَّا يُزهِّدُني في أرضِ أندلسٍ   أسماءُ مُعتضِدٍ فيها ومُعتمِدِ
ألقابُ مملكةٍ في غيرِ مَوضِعِها   كالهِرِّ يَحكي انتفاخًا صَولةَ الأَسدِ

# الموضوع الثالث
# الاقتصاد النقدي

## الفصل الأول
## في معنى السيولة

السيولة هي الكاش أو ما يُمكِن تحويله إلى كاش بسرعةٍ وبلا كلفة، وليست الأوراق النقدية هي المقصودة بالكاش فقط، بل كلُّ نقدٍ أو شبيهه على صورته، أي ليس مُتحوِّلًا إلى سند[1] أو تمويل ونحو ذلك، فما لك في ذِمم الناس من ديون لا يُعتبر من السيولة، أي لا يُعتبر ككاش؛ لذا قلنا في التعريف: «أو ما يمكن تحويله إلى كاش بسرعةٍ وبلا كلفة»، وهذه التي يمكن تحويلها إلى كاش بسرعةٍ وبلا كلفة تكون كالسندات القصيرة الأجل التي تُصدِرها حكومات الدول المستقرة والشركات ذات الملاءة المالية والبنوك، أي تقريبًا كل ما يدخل تحت سوق النقد في الدول المُتقدِّمة.

ولكي أُقرِّب الوصف، فالسيولة المباشرة هي كالكاش الذي تَحمِله في محفظتك، تستطيع التصرُّف به فورًا، وأما شبه السيولة فهو كحسابك الجاري في البنك تحتاج إلى صرَّافٍ أو الذهاب إلى البنك لتسييله أولًا ثم استخدامه.

(١) **ويستثنى من هذا**: السندات الشبيهة بالنقد– وهي كسندات الحكومة القصيرة الأجل– والسندات القصيرة الأجل عمومًا، والتي تدخل تحت سوق النقد.

والسيولة لفظٌ تابع يصف حال الموصوف بها؛ فحين تُنسَب السيولة إلى البنوك فالمعنى هو: قدرة البنوك على التمويل والوفاء بالسحوبات.

وسيولة البنوك الحاضرة هي الاحتياطيات غير الإلزامية التي تُودِعها عند البنك المركزي، بالإضافة إلى الكاش الذي عندها في البنوك، وهذه السيولة ليست هي السيولة التي عليها المحك؛ فهي كمن يَحمل كاشًا في جيبه، فالمحك هو شبه السيولة التي هي سندات قصيرة الأجل آمنة، ويمكن تحويلها إلى الكاش في الدولِ المتطورةِ سوقُها النقدية.

**الباب الأول: المعروض النقدي:**

وهو كمية النقد المتوافر في السوق المحلية؛ فمثلًا «ساما» تَضخُّ في البنوك من الريالات ما يحتاجه الناس لتعامُلهم في السوق السعودية المحلية، باعتبار قدرة البنوك السعودية على التمويلات، فالتمويلات هي التي تُولِّد المال (واستخدام كلمة الطبع محل كلمة الضخِّ أحيانًا إنما هو من أجل تسهيل المعنى، ولكن في الحقيقة أن معظم الريال أرقام في حواسب الكمبيوتر، وهي التي تُستخدم في التمويلات).

ونفهم من كلمة معروض أننا في سوق النقد، وأن البنك المركزي يدخل إلى السوق النقدية- وهي سوق البنوك- فيعرض النقد لزيادة المعروض أو يشتريه ليُنقِصه، وكلا العملين سينعكس على الفائدة نقصانًا وزيادة؛ فالفائدة سعر النقد، والسوق طلبٌ وعرضٌ وسلعة، فمتى اجتمعوا تَولَّد السعر.

فما تطبعه «ساما» أو تضخُّه يُسمَّى بالقاعدة النقدية، وما تُولِّده البنوك عن طريق الإقراض هو ما يُسمَّى بعرض النقود، وهو على ثلاثة مستويات، **وهي بالترتيب:**

١- عرض النقود الأول، وهو الأكثر سيولةً، فهو يشمل العُملة الورقية والإيداعات الجارية عند البنوك.

٢- عرض النقود الثاني الأقل سيولةً؛ لأنه يضمُّ إلى الأول الودائع الزمنية.

٣- عرض النقود الثالث، وهو الأقل سيولةً إذا أضيف إليه شبه السيولة المُودَعة عند البنوك، كالإيداعات الأجنبية وكل ما يتعلق بأدوات سوق النقد التي تُعتبر شبه نقدية، وهي سندات قصيرة الأجل لها أشكال مختلفة، إلا أنه يجمع بينها سهولة تسييلها؛ لذا يُطلَق عليها شبه النقد، وهناك تفصيلات كثيرة واستثناءات ليس هنا محلها.

لذا كلما زاد النشاط الاقتصادي واحتيج إلى السيولة زادت «ساما» من ضخِّ الريال، وهذا ما نسمعه دائمًا بزيادة المعروض النقدي، فإذا خفَّت حِدة النشاط الاقتصادي ولم تَعُد هناك حاجة إلى هذه الكمية من الأموال؛ سحبت «ساما» هذه الريالات من السوق لتُوازِن بين كمية الريال والنشاط الاقتصادي.

لذا عند حالات عدم النمو لا يزيد المعروض النقدي؛ لأن الريال يدور في المجتمع من يدٍ إلى يدٍ في تبادُل محض للسلع الموجودة دون إيجاد سلع جديدة، ولكن عند نمو الاقتصاد يجب توفير الريالات؛ وذلك لكيلا تشح السيولة فتنخفض الأسعار فيتوقَّف النمو.

**فإن قيل:** لماذا يزداد عرض النقد للريال غالبًا حتى في حالات الكساد المحلي؟

**فالجواب:** لأن سببه أن اقتصادَ السعودية اقتصادٌ مُستورِد لكل شيء؛ فهي بذلك تستورد تضخُّم الاقتصادات المُنتِجة الأخرى التي نَستورِد منها.

**مبحث: علاقة النقد المحلي بالنظام النقدي العالمي الدولي:**

والذي تقوم به «ساما» من بيع وشراء في سوق النقد المحلية يُسمَّى التعقيم؛ **وذلك من أجل:**

١- كَبْح جِماح التضخُّم النقدي محليًّا؛ فلو لم تسحب «ساما» معروض الريالات الزائد لَانعكس على ارتفاع الأسعار محليًّا من غير زيادة في الطلب؛ فيحصل التضخُّم النقدي.

٢- الحفاظ على سعر الريال دوليًّا؛ لأنه سيُؤدِّي إلى خلق فجوةٍ بين أسعار

السلع محليًّا وأسعارها دوليًّا؛ مما يدفع بالريال للخارج لشراء السلعة الأرخص تكلفةً على التاجر، و«ساما» ستكون هي من يدفع الفرق.

**وهذا مثالٌ لتوضيح الصورة**: إن زادت النقود في السوق المحلية ولم تسحبها «ساما»، فسنرى أن سلعةً ما عندنا أصبحت تساوي ١٠٠٠ ريال بعد أن كانت بـ٨٠٠ ريال؛ وذلك بسبب زيادة المعروض النقدي المحلي؛ لذا فسعر هذه السلعة في دولةٍ مجاورة مع أجور الشحن هو ٢٠٠ دينار مثلًا، وهو بسعر الصرف الثابت للدولار يساوي ٨٠٠ ريال؛ إذَن فستبدأ الريالات بالخروج من أجل الاستفادة من فرق السعر وجلب السلع إلى السعودية بكلفة ٨٠٠ ريال لبيعها بـ١٠٠٠ ريال.

إذَن هذه الريالات يجب أن تَتحوَّل إلى العُملة الأجنبية، فلِزامًا على «ساما» أن تستبدل هذه الريالات بعُملة الاقتصاد الأجنبي المُنتِج للسلعة؛ فستشتريها من احتياطياتها الأجنبية بالعُملة الأجنبية؛ ومن ثَمَّ فـ«ساما» صارت هي التي تدفع الفرق الذي سيربحه التجار المُستغِلون لفرصة فارق السعر بين السوق السعودية والسوق الأجنبية.

ولكن قبل أن يحدث ذلك، تقوم «ساما» بسحب الفائض النقدي محليًّا عن طريق بيع سندات شبه نقدية «ساما بل» للبنوك قبل خروج الريال، أو قد تَستخدم سنداتٍ حكوميةً إن توافرت- ولا أظنهم يستخدمونها- كما تقوم «ساما» بشراء هذه السندات في حالة زيادة الطلب المحلي على الريال للمحافظة على مستوى الأسعار محليًّا (فهي تشتري السندات مقابل ضخِّ ريالاتٍ من لا شيء).

وبهذا يكون الريال قد سُحب من الأسواق المحلية فانخفضت كميته حتى تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي.

كما أن «ساما» تتسلَّح بالاحتياطيات الأجنبية لتقف مُستعدةً للدفاع عن ثبات قيمة الريال في حالة هروب رؤوس الأموال غير المُتوقَّع إلى الخارج، أو هجومها على الداخل. والأموال المُحوَّلة من العمالة والمستثمرين ومن أجل الاستيراد

لا مشكلة فيها ما دامت ضمن التوقُّعات؛ فلا تخلف كمية المعروض النقدي إلا بذبذبة قصيرة؛ لأنها عبارة عن تدوير.

فإذا استمر هروب رؤوس الأموال فستنفد الاحتياطيات؛ فتعجز «ساما» عن شراء الريال؛ ممَّا يَتسبَّب في انكسار الربط وانهيار قيمة الريال، إلا أن «ساما» قد تستعين بإحدى الدول الصديقة فتقترض منها احتياطيات أجنبية بطريقةٍ مباشرة أو بطريقة التبادل (نوع من المشتقات).

وأعتقد أن ما أُشيع في التسعينيات من دَينٍ أجنبيٍّ قصير الأجل تحمَّلتْه السعودية لليابان أيام حرب الخليج لم يكن إلا من أجل الدفاع عن قيمة الريال؛ فقد نزلت احتياطيات «ساما» الأجنبية في فترةٍ مُعيَّنة خلال أزمة الخليج ١٩٩٠م إلى خمسة بلايين دولار ولم ينكسر الريال؛ ممَّا يؤكد أن هناك مساعدةً قُدمت من الحُلفاء، وهي التي قد تكون الديونَ اليابانية القصيرة الأجل التي أشرتُ إليها سابقًا، فانكسار الريال أثناء الحرب هو هزيمة معنوية عظيمة لها آثارٌ سياسية واقتصادية وعسكرية سيئة للغاية.

ومن مثل هذا أيضًا قيام السعودية بإمداد البنك المركزي اللبناني بمليار دولار كاحتياطياتٍ أجنبيةٍ أثناء الغزو الإسرائيلي من أجل تطمين الناس؛ ليحتفظوا بالليرة ولا يستبدلونها؛ لعِلمهم بوجود الغطاء الأجنبي اللازم، وهذا المليار قد لا يُستخدَم مطلقًا؛ فالمساعدة هنا معنوية لا تلحقها خسارة مادية؛ فالاحتياطيات الأجنبية للعُملة كالجيش مُكلِّف ماديًّا ولكن إذا كان قويًّا لا يهاجم أهله، فلا يُستخدم أصلًا، وإن كان ضعيفًا تَسلَّط عليه الغرباء فكثُر استخدامه، وقد يعجز عن دَور الحماية.

وأما إن حدث هجوم على الريال بشرائه دوليًّا كما حدث عام ٢٠٠٧م؛ بسبب الاعتقاد الواهم أن الريال سيُعاد تقييمه ويرتفع سعره، فإن «ساما» تقف كذلك مُدافِعةً عن سعر الريال لكيلا يزيد في السوق؛ وذلك بأن تُعطي ريالات جديدة لمن أراد أن يَشتري، ثم تسحبها من البنوك فيما بعدُ.

**ويحدث هذا بعدة طرق، منها:**

**١-** الإقبال على الريال في الخارج، وهذا يحدث إما بأن تُفتح حسابات بالريال السعودي في بنوكٍ أجنبية، ثم يقوم المُضارِبون بالطلب من بنوكهم تحويل مبالغ من حساباتهم (بالدولار مثلًا) إلى الريال لتُودَع في هذه الودائع التي هي بالريال السعودي. وهنا تكمن مشكلتان بالنسبة إلى البنوك الأجنبية؛ فالريال ليس عُملة دولية، فلن تنتفع به البنوك في كونه مودعًا عندها؛ فتكون كلفة الفوائد عليها بلا استثمار، وكذلك فروقات أسعار الفوائد على الريال؛ لذا فالبنوك الأجنبية قد تقوم بعملية تبادُلية للودائع بفوائدها مع أحد البنوك السعودية (وهنا يجب على «ساما» أن تسحب ريالات هذه الوديعة بما يُسمَّى بـ«التعقيم»).

**٢-** قد يقوم البنك بإيداع وهمي للريال مقابل أخذ ما يقابله من الدولار، بينما يَتحوَّط فيشتري الريال بفوائده في العقود المستقبلية (على حسب الأنظمة المختلفة).

**٣-** قد يكون الهجوم بأن تَتحوَّل أموال أجنبية إلى البنوك السعودية لتُودَع فيها بالريال السعودي؛ ممَّا يستلزم تحويلها إلى الريال السعودي عن طريق «ساما». وهنا تقوم «ساما» بأخذ العُملة الأجنبية وتضعها في احتياطياتها، ثم تقوم بطبع الريالات وإدخالها في حسابات البنوك السعودية، ثم تقوم «ساما» بخطوةٍ إضافية (كما فعلت في تبادل الودائع الدولية)؛ فتسحب هذه الريالات الحارة من البنوك السعودية لكيلا يزداد المعروض النقدي، ويكون ذلك عن طريق بيع سندات للبنوك، وهو ما يُسمَّى بالتعقيم، وتستمر «ساما» بفعل ذلك حتى ييأس المُضارِبون من رفع سعر الصرف فيبدؤون ببيع الريال (أي تحويله إلى عُملات أجنبية)، وحينها تقوم «ساما» بشراء الريال من احتياطياتها الأجنبية، أي إن هذه بضاعتكم رُدَّت إليكم.

وكل هذا الضخِّ والسحبِ للريالات هو عمليات رقمية محاسبية في جوهرها، وللتبسيط: لو كانت القاعدة النقدية هي ٢٠٠ مليار ريال، والذي تراه «ساما» أنه

يوافق الطلب؛ فلو تَحوَّل إلينا من الخارج ١٠٠ مليون دولار لكي تُودَع على شكل ريالات في أحد البنوك المحلية.

فنظريًّا، تقوم «ساما» بأخذ هذه الدولارات وإيداعها في احتياطيها النقدي في شكل سندات أمريكية قصيرة الأجل، ثم تخلق «ساما» ٣٧٥ مليون ريال لم تكن موجودة مِن قَبلُ لكي تُودَع في البنك المحلي.

وهذا يعني أن القاعدة النقدية زادت؛ وبهذا سيزيد المعروض النقدي؛ لأن البنك سيُولِّد من هذه الأموال أموالًا أخرى، ولن ترضى «ساما» بأن يتلاعب من شاء بالمعروض النقدي من الخارج أو الداخل؛ ولذا تقوم ببيع سندات لهذا البنك المحلي، وتسحب منه الريالات التي أوجدتها من قبل؛ فلا يَتغيَّر المعروض النقدي الذي سيُغيِّر هو نسبة موجودات السندات الأجنبية لـ«ساما» مقابل المحلية؛ ففي هذا المثال ستزيد السندات الأجنبية وتنقص السندات الحكومية المحلية في جانب موجودات «ساما»، وأما مطلوباتها فلن تتأثر، والتوازن كما هو ٢٠٠ مليار في كلتا الجهتين.

# الفصل الثاني
# في مفهوم الفائدة عند البنك المركزي

مهما اختلفَت أسماء «الفائدة» وأنواعها في دول العالم، فإن البنك المركزي يضع حدًّا أعلى للفائدة وحدًّا أدنى، ويحافظ عليها في الغالب، إلا في حالاتٍ استثنائية من أجل دعم الاقتصاد؛ فقد يخفض السقف حتى لا يعود سقفًا، وعادةً ما يكون حدُّ الفائدة الدونية محسوبًا على أساس أن إيداع البنوك التجارية في البنك المركزي يكون لليلةٍ واحدة فقط (إذا كانت العُملة مربوطة أو بقرارٍ وقتيٍّ لحل أزمةٍ ما)، وتُعتبر هذه الفائدة حدًّا أدنى للفائدة في سوق النقد، وهو الذي تستخدمه البنوك كأساسٍ لتسعير إقراضها البنوك الأخرى، والذي يحدث باستخدام البنوك لاحتياطياتها الزائدة عن حاجتها[١].

ويستخدم البنك المركزي قيمة فائدة أعلى[٢] ليجعلها سقفًا، أي يجعلها حدًّا أعلى للفائدة قد تصل إليه البنوك في عمليات اقتراضها، فمتى تعدى تسعير فائدة الإقراض بين البنوك هذا السقف؛ يتدخَّل البنك المركزي ويقوم بإقراض البنوك المحتاجة إذا ارتأى ذلك، وهو ما يُسمَّى عند الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بسعر الخصم، وهو سعر الفائدة الذي يفرضه على البنوك حينما لا تجد من يُقرضها من البنوك الأخرى؛ فتلجأ إلى البنك المركزي (الاحتياطي الفدرالي) فيُقرضها من

(١) ولهذا سُمي البنك المركزي الأمريكي بالاحتياطي الفدرالي؛ فاحتياطيات البنوك التجارية تكون عنده وعلى مستوًى فدرالي.

(٢) ويكون في الحالات الاعتيادية قبل الأزمة المالية بين ٥٠-١٠٠ نقطة أساس زيادة على حسب جودة البنك والأحوال الاقتصادية.

عنده بخلق سيولةٍ من لا شيء، وما هي إلا مجرد أرقام تُسجَّل في احتياط البنك التجاري مقابل سند دَين عليه.

إذَن فالبنك المركزي يُحدِّد لسوق النقد سعرها الأرضي وسعر سقفها، وسعر النقد هو الفائدة؛ فهو سوق كأي سوق سلعة، سيارات أو ماعز، إلا أنها سوق خاصة للبنوك، التسعير فيها بالفائدة، والكمية المعروضة هي النقد، وكمية العرض في هذه السوق هي احتياطيات البنوك غير الإلزامية، حتى ارتفاع الطلب ليصل إلى السعر السقفي، فهنا يكون العرض لا نهائيًّا من البنك المركزي.

وهذا كله تنظيري، ولكن المعطيات المُتغيِّرة تُغيِّر من تفاصيل التنظير وتُبقي على أساسيات جوهره؛ فمثلًا وضَع الاحتياطي الأمريكي (البنك المركزي) برامج تيسير خاصة، وبشروطٍ مُعيَّنة للإقراض وتوفير السيولة (بما يُسمَّى بنوافذ الخصم)، كان فيها سعر فائدة الاقتراض من البنك المركزي أقلَّ من سعر فائدة الاقتراض من احتياطيات البنوك؛ وذلك من أجل السيطرة على الانعكاسات الاقتصادية لحادثة سبتمبر عام ٢٠٠١م، وكذلك الأزمة المالية عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.

ويستطيع البنك المركزي تحديد الفائدة عن طريق تدخُّله في السوق النقدية ببيع وشراء السندات الحكومية، أي إنه يسحب النقد ببيع السندات في السوق النقدية، ويضخُّ النقد بشراء السندات من السوق النقدية، ويستمر في هذه الموازنة حتى يجعل نقطة تَوازُن عرضِ النقود والطلبِ عليها تقفُ عند سعر الفائدة المُعلَنة كحدٍّ أدنى.

وبشكلٍ عام، هذا هو العمل في دول العالم مع بعض الاختلافات لاعتباراتٍ مُعيَّنة من دولةٍ إلى دولة، ولنأخذ تطبيقًا على عُملة مربوطة؛ حيث إن نظرية الربط لم تَعُد موجودةً في الكتب الأكاديمية والبحوث العلمية؛ فلذا يكون استخدام عُملة مربوطة هنا بابًا آخر لاكتساب العِلم الاقتصادي، **وسنتناول مثالين**: الأول على عمل البنك في السوق النقدية، والثاني على سعر الفائدة التي تقترض عليها البنوك، وهي

سعر الأرضية للفائدة في سوق النقد المُعوَّمة، كفائدة الاحتياطي الفدرالي مثلًا، بينما تكون في مكانٍ ما بين سعر الفائدة الأرضي والسعر السقفي في العُملات المربوطة، كالسايبر السعودي مثلًا.

**تطبيق على عمل البنك المركزي لعُملة مربوطة:**

مؤسسة النقد السعودي مثلًا، جعلت من الريبو حدًّا أعلى للإقراض، ومن الريبو العكسي حدًّا أدنى للإقراض. وقبل تفصيل ذلك، فالريبو عمومًا هو أداة من أدوات السوق المالية القصيرة الأجل، مَثلُه كمَثلِ قروض احتياطيات البنوك، والسندات القصيرة الأجل، والأوراق التجارية، وغيرها مما يُستخدَم في السوق المالية القصيرة الأجل، وهو في حقيقته عبارة عن قرضٍ مرهونٍ بورقةٍ مالية، وفي صورته عبارة عن بيع حقيقي لسندٍ (يكون حكوميًّا عادةً) مع وعدٍ بشرائه لاحقًا بأغلى ممَّا بِيعَ به، والفرق بين سعر البيع والشراء هو سعر فائدة الريبو، ولا علاقة له بفائدة السند (علاوةً على المُخاطرة إن وجدت).

وبائع السند هو في حقيقته مُقترِض، وقد وضع السند رهينةً عند المُقرِض، ويُقال عنه- في حالته تلك- بأنه يُقوِّم بالريبو؛ لأنه هو من يتعهَّد بشراء السند مرةً أخرى بالقيمة المحتوية على أصل القرض مع فائدته، وأما المُقرِض فهو مُشتري السند ومُقدِّم المال، وهو الذي يُقال عنه بأنه يُقوِّم بالريبو العكسي؛ لأنه يتعهَّد بإرجاع السند الموعود بشرائه من قِبل صاحبه.

فعندما يحتاج بنكٌ سعوديٌّ إلى الاقتراض من مؤسسة النقد لعدم وجود من يُقرِضه من البنوك السعودية، وعدم وجود خياراتٍ أخرى أقل كلفة، فإن مؤسسة النقد ستُقرِضه على سعر السقف المُعلَن، أي سعر الريبو، وطريقته هي أن يبيع البنك سنداتٍ حكوميةً على البنك المركزي مع وعدٍ بشرائها لاحقًا على معدل الريبو المُعلَن، ويكون على أساس أن السنة تساوي ٣٦٠ يومًا.

وأما إن زاد النقد عند البنك، فإن مؤسسة النقد تسحبه منه لكي تُحافِظ على

السعر الأدنى للفائدة المُعلَن، وهو سعر الريبو العكسي أو ما يُسمَّى بـ«سعر الإيداع»؛ ونكون قد سَمَّينا هذا النوع من سحب النقد بـ«الإيداع»، فكأن البنك يُودِع هذه النقود الفائضة عند البنك المركزي، وإن كان البنك اسميًّا يُعتبر مُقرضًا لمؤسسة النقد بسعر الريبو العكسي، ومؤسسة النقد تسحب النقد الفائض من البنوك التجارية حفاظًا على مُعدَّل الصرف المُعلَن، وسيأتي شرح ضرورة هذا.

**تطبيق على سعر فائدة الاقتراض بين البنوك في سوق عُملة مربوطة:**

كالسايبر السعودي[1] مثلاً، وهذه كلمة مُعرَّبة لفظيًّا تجمع أوائل كلمات أجنبية[2] (ترجمتها سعر الفائدة بين البنوك السعودية)، وتكون «لايبور» إذا قصدت سوق الدولار في لندن... وهكذا، ولكل بلدٍ اسم لسعر النقد المحلي.

فـ«السايبر السعودي» هو سعر أو كلفة أو قيمة أو ثمن النقد السعودي في سوقه المحلية؛ فالفائدة هي سعر النقد.

والسايبر السعودي هو سعر الفائدة التي تَقترض بها البنوك بين بعضها وبعضٍ عادةً من احتياطياتها الزائدة[3]، وهذا غير سعر الريبو العكسي، بل هو في مكانٍ ما بين الريبو والريبو العكسي، أي كما ذكرنا سابقًا بين سقف الفائدة وأرضيتها.

وقد ذكرنا سابقًا أن أسعار الفوائد الأساسية التي تُعلِنها البنوك المركزية عادةً تكون على أساس ليلةٍ واحدة؛ فالعقد ليلة واحدة يَتجدَّد تلقائيًّا ما دام الطرفان

---

(١) وهناك سايبر سنغافوري هو أشهر وأكثر استخدامًا ومرجعيةً من السايبر السعودي، وقد ربطت سنغافورة عُملتها بالجنيه الإسترليني حتى أوائل السبعينيات، ثم بالدولار الأمريكي لفترةٍ قصيرة من الزمن، ثم من عام ١٩٧٣م إلى عام ١٩٨٥م ربطت سنغافورة عُملتها مقابل سلة عُملات ثابتة وغير مُعلَنة، ثم من عام ١٩٨٥م عُوِّم الدولار السنغافوري ضمن نطاق تردُّدي غير معلوم، فهو مُعوَّم مربوط، وهذا الإجراء يستلزم نزاهةً عظيمةً ومعرفةً عميقةً من مسؤولي البنك المركزي؛ ليَضمنوا عدم التلاعُب بسعر الصرف بما يخدم فئةً ما، فكونه يتذبذب ضمن نطاقٍ مجهول الأوزان يجعل العين تغفل عن التلاعب به لمصلحةٍ ما.

(٢) Saudi Interbank Offered Rate

(٣) والسعر المُعلَن يكون على أساسٍ سنوي على حساب أن السنة ٣٦٠ يومًا.

متفقَين، وهذا يعني أن الالتزام يكون لليلة واحدة؛ فلو تَغيَّر سعر الفائدة يُطبَّق التغيير في اليوم الثاني، ويَعني أن التجديد التلقائي اليومي للقرض قد لا يحدث لسببٍ ما، ويعني كذلك أن الفائدة تكون متراكبة على أساسٍ يومي (أي أن الفوائد تتحقق يوميًّا وتدخل ضمن القرض الأساسي إذا حصل التجديد).

أما السايبر السعودي فيختلف عن الريبو بنوعَيه، فهو لمدةٍ مقطوعة كأسبوعٍ أو شهر أو ثلاثة أو ستة أو سنة، وسعر الفائدة هو سعر مُثبَّت خلال فترة القرض.

ولذلك فالسايبر السعودي قد يكون أحيانًا أعلى من الريبو، أي أعلى من سقف سعر الفائدة (الحد الأعلى) الذي تضعه مؤسسة النقد، وخاصةً إذا كان الريبو قريبًا جدًّا من الريبو العكسي؛ وذلك بسبب أن الفائدة في السايبر محسوبة على أساس يومي تراكمي، ومحسوبة على أساس الالتزام بالعقد وعدم أحقية استرجاع القرض حتى انتهاء مدته، وهذا فيه نوعٌ من المخاطرة؛ فالمُدة قد تصل إلى سنة، وتتأثر كثيرًا بعوامل الطلب والعرض على احتياطيات البنوك التي تستجيب بسرعةٍ لأحوال السوق الاقتصادية وتوقُّعاتها.

ولكن السايبر دائمًا ما يكون أعلى من الحد الأدنى، أي الريبو العكسي؛ فالريبو العكسي هو أساس وقاعدة السايبر السعودي التي ينطلق منها؛ فيُضيف إليه قيمة الفائدة التراكمية وقيمة مُدة الالتزام، والريبو العكسي في الواقع هو قاعدة كل أنواع الفوائد؛ لأنه هو أساس الفائدة التي تدفعها البنوك على الودائع.

**باب: فما هو السايبر السعودي؟ وكيف تَتحدَّد قيمته؟**

توجد عند البنوك سيولة لم تستطع استثمارها في قروضٍ أو سندات، فتُعتبر هذه السيولة احتياطيات نقدية غير إلزامية، ومن المفترض أنها سيولة مُكلِّفة وليست مجانية[1]؛ لذا فالبنوك تُودِعها عند مؤسسة النقد بعملية الريبو العكسي،

(١) يعني أن هناك من يُودِع الأموال عند البنك، والبنك لم يستطع أن يُعيد إقراضها.

فتأخذ البنوك بذلك فائدة هذه السيولة الفائضة لتُغطِّي تكاليف هذه السيولة[١].

ولتقريب الصورة أكثر نشرحها بمثال؛ فلنقل إن فائدة الريبو (السقف) تبلغ ٢٪، والريبو العكسي (الأرضي) يبلغ ٢٥ ,١٪، وهناك بنك سعودي عنده مُودِعون كُثُر، لكن ليس عليه إقبال من المُقترِضين، فسيكون عند هذا البنك سيولة فائضة عن الاحتياطيات الرسمية، وسيأخذ عليها فائدة الريبو العكسي بإيداعها عند البنك المركزي، بينما هناك بنك سعودي آخر عليه إقبال في عمليات الإقراض بحيث تجاوزت الإيداعات، أو فوجئ بسحبٍ مُباغِت لمبلغٍ ضخم من زبون ثقيل، أو طُلب قرضٌ من زبون لا يريد خسارته؛ فهذا البنك الآخر إذَن يحتاج إلى سيولة، بينما البنك الأول يحتاج إلى تصريف السيولة؛ فتتم العملية بين البنكَين بسعر فائدة السايبر التي ستكون من المؤكد أعلى من الريبو العكسي؛ لأنها تنطلق منه كأساس، وتكون في الأحوال العادية أقل من الريبو؛ لأنه هو السقف.

وتَتحدَّد هذه الفائدة (السايبر السعودي) بإضافة زيادة على الريبو العكسي على حسب العرض والطلب على الاقتراض بين البنوك؛ فعند وجود فوائض كثيرة عند البنوك ينخفض سعر السايبر، ولكنه لا بد أن يكون أعلى من الريبو العكسي، ولولا ذلك لما قام البنك بإقراض البنك الآخر؛ فالإيداع عند البنك المركزي عمليةٌ أربح وأقل مخاطرة.

وعادةً عند كثرة الأنشطة الاقتصادية، أو الخوف من الأزمات المالية، تقل فوائض البنوك المعروضة لإقراض البنوك الأخرى؛ ممَّا يرفع سعر السايبر حتى يصل إلى السقف الأعلى وهو الريبو، وبعد ذلك يصبح الاقتراضُ من مؤسسة النقد على أساس ليلةٍ واحدة أقلَّ كلفة، على افتراض أن البنك المركزي ليس له تحفُّظات على إقراض البنك الطالب للقرض.

وعمليًّا في الاقتصاد العام، يُستخدم السايبر كأساس لمقياس كلفة الاقتراض

(١) لأنه من المفترض أن البنك سيُقدِّمها للمُودِعين من زبائنه.

على المدى القصير. وللتوضيح، فلنتخيل أن النقد سلعة في سوق الجملة، ومُقيَّد بتجار الجملة فقط، والتجار هنا هم البنوك وسلعتهم النقد، التي هي احتياطياتهم عند مؤسسة النقد، فالبنك إذا اشترى نقودًا ثم أراد بيعها، فسيضع عليها هامش ربح يزيد وينقص بمخاطرة الإفلاس والأحوال الاقتصادية المُتغيِّرة وإن كانت طفيفة؛ لأن الزمن قصير هنا، وهو عاملٌ مهم.

ويُستخدم السايبر كذلك كمرجعٍ ومستندٍ في القروض الطويلة الأجل، بأن يُترك مُتغيرًا يضاف إلى نسبةٍ ثابتة على حسب المقترض، فيضمن البنك تقلبات سعر الفائدة بذلك، فالسايبر - كما قلنا - متعلق بالريبو العكسي الذي يُشكِّل قاعدته، ثم تأتي عوامل الطلب والعرض على احتياطيات البنوك بعد ذلك، والريبو العكسي هو سعر الفوائد على الودائع البنكية؛ لذا فهو أساس أسعار الفوائد جميعها؛ لأن الفوائد على الودائع هي كلفة البنوك الأساسية.

وعلى كل حالٍ فالريبو العكسي مرتبط بالسياسة النقدية الأمريكية، وليس لنا فيه استقلالية؛ فلماذا تتبع الفائدة على العُملة المربوطة فائدة العُملة المُعوَّمة المرتبطة بها؟ وهو موضوع الفصل القادم.

### باب الفائدة السلبية:

في حالات الأزمات المالية، تهرب الأموال إلى السندات الحكومية كي ترتفع أسعارها السوقية، حتى تصبح عوائدها صفرًا، أو قد تصبح سلبيةً أقل من الصفر، وقد حصل هذا في السندات الأمريكية والألمانية في الأزمة المالية حديثًا، وهو يحدث من قديمٍ في السندات اليابانية.

ومعنى هذا أنَّ من يشتري السند هو الذي يدفع ليحفظ ماله في السند الحكومي، أي أن المستثمر يشتري السند (الذي ثمنه مائة) - مثلًا - بمائة دولار وعشرة سنتات، وعندما يأتي وقت السداد يأخذ مائة دولار فقط، فكأنه دفع فائدةً عشرة سنتات بدلًا من أن يأخذ فائدة، وتصير الفائدة سلبية كذلك إذا صارت البنوك تأخذ أجورًا على

الاستيداع بدلًا من أن تعطي.

وفي كثيرٍ من البنوك العالمية تُؤخَذ أجورٌ على الاستيداع ما لم يكن الحساب ادِّخاريًّا؛ لأن الاستيداع له كلفة ضمان وكلفة حفظ، فإن كان الحساب الاستيداعي قصير الأجل أو غير ثابت؛ فالبنك لا يستطيع الاستثمار به في استثمارات طويلة الأجل، وهي التي تأتي بعوائد تزيد عن كلفة حفظ هذه الودائع.

والمستثمرون يَرضَون بهذا خوفًا على أموالهم من ضياعها بسبب إفلاس البنوك أو تعثُّر السندات الخاصة؛ فيشترون بأموالهم السندات الحكومية الأمريكية واليابانية والألمانية لضمان عدم تَعثُّرها.

وأحيانًا يُصرَف معنى الفائدة السلبية عند الاقتصاديين القُح إلى الفائدة الحقيقية؛ فالفائدة الاسمية التي نراها في الإعلانات وفي عقود التمويلات عند الاقتصاديين تَتكوَّن من جزأين: نسبة الفائدة الحقيقية + نسبة التضخُّم المُتوقَّع؛ فمثلًا: تمويل بمائة ألفٍ لعام، وفائدته الاسمية ١٢٪، وسداده دفعة واحدة في آخر السنة، وكان التضخُّم تلك السنة ١٠٪؛ فهذا يعني أنه في آخر العام قد سددت مبلغ ١١٢ ألف ريال، قيمتها الشرائية يوم أن أخذتها ١٠١,٨٢ ألف ريال، فإذا بلغ التضخُّم في ذلك العام ١٥٪، فهذا يعني أن قيمتها الشرائية يوم أخذتها ٩٧,٣٩ ألف ريال، أي كأنك أخذتها بفائدةٍ سلبية إذا قيست بالقوة الشرائية؛ لذا يُقال فائدة حقيقة وأسعار حقيقية، فالقصد أن الفائدة أو الأسعار قد انتُزِع منها التضخُّم.

ويجب التنبيه هنا إلى أن مفهوم الفائدة الاسمية = الفائدة الحقيقية + التضخُّم، هو مفهوم اقتصادي مَحض يحتاجه الاقتصادي لا المستثمر المالي؛ فالاستثمار بعمومه والتمويلات بأشكالها تُعتبر الفائدة الحقيقية + الفرصة البديلة، والفرصة البديلة تتضمن التضخُّم بين طياتها.

ooo

# الفصل الثالث
# علاقة الفائدة المحلية بالنظام النقدي العالمي الدولي

الفائدة المحلية إما أن تكون فائدةً على عُملة مربوطة، وإما أن تكون على عُملة مُعوَّمة.

### باب: أثر السوق الدولية على تغيُّر الفائدة على العُملة:

أما تغيُّر الفائدة في عُملة مُعوَّمة، فينعكس على سعر صرفها في السوق الدولية؛ لأنه في السوق الدولية تصبح العُملة المُعوَّمة ورقةً مالية، فعائدها يُؤثِّر كثيرًا في سعرها السوقي؛ فيرتفع سعر صرف العُملة المُعوَّمة عند ارتفاع الفائدة عليها، وينخفض سعر صرفها إذا انخفضت الفائدة عليها، وهذا التغيُّر في سعر صرفها اطِّرادًا مع التغيُّر في الفائدة عليها هو الذي يُلغي فرصة التربُّح من العُملة؛ فلا توجد استمرارية في زيادة الطلب عليها أو نقصانها، وهذا بخلاف العُملة المربوطة بغيرها، التي يستمر تغيُّر الطلب عليها إلى أن يكسرها سريعًا في حال انخفاض الفائدة، أو يُفلس بالبنك المركزي في حال ارتفاع الفائدة.

**وبيان هذا المختزل يقع في الإجابة عن سؤالين:**

**الأول**: لماذا تتبع الفائدة على العُملة المربوطة فائدة العُملة المُعوَّمة؟

**والثاني**: كيف تجري هذه الديناميكية التي تفرض استحالة الجمع بين هذه الأمور الثلاثة؟

**مبحث: لماذا تتبع الفائدة على العُملة المربوطة فائدة العُملة المُعوَّمة؟**

**الجواب**: ذلك لأن ديناميكية النظام المالي الدولي تفرض استحالة الجمع بين ثلاثة أمور:

١- ربط العُملة.

٢- استقلالية السياسة النقدية.

٣- حرية تنقُّل الأموال دوليًّا.

**لذا فالسيناريوهات المحتملة ثلاثة:**

**الخيار الأول**: إما أن يتمتع البنك المركزي باستقلاليةِ سياسةٍ نقدية، فيرفع الفائدة أو يخفضها بِناءً على الأوضاع المحلية الاقتصادية، ويضمن حُرية تنقُّل الأموال ولكن شريطة تعويم العُملة، كما في بريطانيا واليابان والدولار مثلًا.

**الخيار الثاني**: أن تكون هناك إمكانية أن يتمتع البنك المركزي باستقلالية السياسة النقدية إلى حدٍّ كبير مع ربط عُملته بعُملةٍ أخرى، ولكن بوضع قيود على حركة الأموال الدولية، كما تفعل الصين.

**الخيار الثالث**: (والمتبع مثلًا عند دول الخليج) أن تتمتع الدولة بحُرية تنقُّل الأموال مع المحافظة على سياسة الربط، على أن يتنازل البنك المركزي عن استقلالية السياسة النقدية في توجيه الاقتصاد، المُتمثِّلة في سعر الفائدة كأداةٍ غير مباشرة أو عرض النقود كأداة مباشرة.

وهذا الخيار يُناسب الدول غير المنتجة؛ فخفض الفائدة لزيادة السيولة في اقتصاد لا يُنتِج لا يعود إلا بخروجها للأسواق الأجنبية مع خلق تضخُّم على السلع غير القابلة للاستجلاب، كالعقارات والحيوانات المحلية، كالإبل مثلًا.

وتعمل هذه الديناميكية التي تفرض استحالة الجمع بين هذه الأمور الثلاثة، عندما يصبح الاستثمار في الودائع بالريال ذا عائد أعلى من الاستثمار في الودائع بالدولار أو العُملات المرتبطة به، كالعُملات الخليجية، وذلك يحدث عندما

تُخفض الفائدة الأمريكية على الدولار وتتبعه العُملات المرتبطة به ولا تُخفض الفائدة على الريال.

فعدم لحاق فائدة الريال السعودي- مثلًا- بفائدة الدولار الأمريكي، مع ربط الريال به مُقترِنًا بالحفاظ على ثبات مُعدَّل الصرف والحُرية في تنقُّل الأموال الدولية، فإن النتيجة ستكون سيولًا من التحويلات المالية المتواصلة من خارج السعودية إلى داخلها باحثةً عن سعرٍ أعلى للودائع، وذلك إن كانت الفائدة على الريال أعلى منها على الدولار، والعكس صحيح، وينتهي الأمر بالبنك المركزي للعُملة المربوطة بدفع الفرق، وتوضيح هذا في الإجابة عن السؤال القادم.

### مبحث: كيف تجري ديناميكية استحالة الجمع؟

تبسيطًا للمسألة، عندما تُخفض الفائدة الأمريكية ولا تُخفض الفائدة على الريال يحدث السيناريو التالي (بتبسيط المفهوم لغير الاقتصادي):

١- يسحب المستثمرون- من أنحاء العالم- أموالهم من ودائع الدولار ويشترون بها الريال.

٢- فيزداد الطلب على الريال، فتقوم مُؤسَّسة النقد السعودي بتوفير الريال (إصدار كميات جديدة) وبيعه لهؤلاء المستثمرين؛ للمحافظة على سعر الصرف مع الدولار.

٣- تدَّخِر مُؤسَّسة النقد هذه الدولارات التي قُويِضَت بالريال في الاحتياطي النقدي الأجنبي في صورة سنداتٍ بالدولار تدفع الفائدة الأمريكية المُخفَّضة.

٤- وبما أن الأموال تتحرَّك بحُرية من السعودية وإليها، يقوم المستثمرون بإيداع الريالات السعودية في البنوك السعودية في ودائع بالريال السعودي تدفع الفائدة السعودية المُرتفعة.

٥- إذا لم تتدخَّل مُؤسَّسة النقد، فستقوم البنوك بإقراض واستخدام هذه السيولة الجديدة؛ ممَّا سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، الذي سيؤدي إلى التضخُّم من

ناحيةٍ، وإلى تحكُّم السيولة الأجنبية في المعروض النقدي للريال السعودي من ناحيةٍ أخرى، وهذا ما لا يَسمح به أي بنك مركزي أن يقع في سوقه المالية المحلية.

٦- لذا من أجل المحافظة على ثبات واستقرار توازُن السوق المالية السعودية؛ تقوم مُؤسَّسة النقد بسحب هذه الودائع (السيولة) من البنوك عن طريق بيع سندات بالريال، وهي التي تدفع الفائدة السعودية المُرتفِعة.

فالحصيلة من عدم خفض الفائدة السعودية تَبعًا للفائدة الأمريكية مع المحافظة على سعر الصرف هي أن مؤسسة النقد ستدفع الفرق بين معدل الفائدتَين،

وسيستمر تدفُّق السيولة الأجنبية في شكل ودائع بالريال إلى أن تتوقَّف مُؤسَّسة النقد عن التدخُّل في سعر صرف الريال، وتسمح له بالارتفاع مقابل الدولار (أي فك الارتباط)، أو أن تمنع تدفُّق الأموال، أي تُقيِّد حُرية تنقُّل المال، أو تتبع السياسة النقدية للاحتياطي الأمريكي وتخفض الفائدة على الريال، فاتباع مُؤسَّسة النقد السعودي لمعدل الفائدة الأمريكي هو من أجل إضاعة الفرصة على السيولة الأجنبية غير الإنتاجية الباحثة عن الربح في الفرق بين معدل الفائدتَين.

والعكس تقريبًا يكون بعكس السيناريو؛ أي في حال ارتفاع فائدة الدولار وعدم لحاق الريال السعودي به، فإن ذلك يؤدي إلى خروج الأموال من البنوك السعودية باحثةً عن عوائد أكبر في الودائع الدولارية، وهذا قد يستنزف الاحتياطيات؛ فهروب الأموال ككرة الثلج متى بدأ فإنه يزداد حتى يعظم ويُدمِّر كل شيء.

### وقفة: أسطورة الودائع البنكية:

استغلت الأيديولوجية الاشتراكية الهالكة حقد الفقير على الغني، الناشئ من ظُلم الغني للفقير في عصر الإقطاع؛ فروَّجت أساطير لا حقيقةَ لها حول الأنظمة البنكية التي هي عماد النظام المالي في الاقتصاد الرأسمالي، واستفادت الرأسمالية من هذه الأساطير بأن حرَصَت على تغيير كل وضعٍ يمكن للغني استغلاله في ظُلم الفقير، كما منعت الفقير من ظُلم الغني؛ فتطوَّرَت الرأسمالية عبر العقود لأنها

اعتمدت على الحقائق المُتغيِّرة، بينما هلكت الاشتراكية التي انشغلت بترويج الأكاذيب والأساطير.

ومن الأساطير التي حبكَتْها الأيديولوجية الاشتراكية أسطورة ديناميكية عمل الودائع البنكية في النظام البنكي الرأسمالي؛ أسطورة تخلَّى عنها أربابها وتلقَّتْها بقايا الشيوعيين في الغرب والشرق، وردَّدَها كذلك- للأسف، وبحُسنِ نيةٍ- كثيرٌ من أفراد العالم الإسلامي، وبنَوا عليها أحكام معاملاتهم.

فأسطورة الودائع تدور حول أن الوديعة البنكية كنزٌ لأموال الأغنياء، وتُصوَّر كأنَّ الودائع حرمان للاقتصاد من السيولة، بينما حقيقتها عكس ذلك تمامًا؛ فقد صُممت الوديعة لسحب أموال الأغنياء من السوق في حالة طفراتها؛ لكيلا تحدث الفقاعات السِّعرية التي تتبعها انهيارات اقتصادية، بينما تَطرُد الوديعة أموال الأغنياء فلا تَقبلها عند حاجة الاقتصاد إليها، وكل ذلك يتم عن طريق رفع سعر الفائدة في حالات النمو المتسارع، وتخفيضها في حالات انخفاض مستوى النمو.

تحكي الأسطورة- أسطورة الودائع البنكية- أن الأغنياء يُعطِّلون التحرُّك الاقتصادي والنمو في المجتمع؛ بإيداعهم لأموالهم في ودائع بنكية تعطي الفوائد والربح على رؤوس الأموال من غير جهدٍ يبذله الأغنياء أو مخاطرة تُذكَر، والعجيب أن هذه الأسطورة لم تتأمَّل لحظةً في دوافع البنوك لإعطاء هذه الفوائد على الودائع، فهل يَتصوَّر عاقل أن البنك يدفع الفوائد على هذه الأموال من أجل التغزُّل بها والتمتُّع بالنظر إليها مُكدَّسةً في خزائنه؟ ألم تتساءل هذه الأساطير: لِمَ يرفع البنك المركزي الفوائد حينًا ويخفضها حينًا آخر؟ وهل البنك المركزي يريد القضاء على الاقتصاد برفع الفوائد محاباةً للأغنياء؟

والجواب واضح، وهو أن البنك يُقدِّم التمويلات من رصيده من ودائع المودعين، فأسعار الفوائد على التمويلات مُشتَقة من أسعار الفوائد على الودائع.

وحكاية تحديد أسعار الفوائد على الودائع اليوم هي نفسها التي كانت في

عصر الذهب، اللهم إلا أنها اليوم أصبحت بِيَد الإنسان العاقل بعد أن كانت بِيَد الجماد الذهب غير العاقل؛ ففي عصر الذهب كانت ديناميكية أسعار الفوائد آليةً محضةً تحكُمها سوق الإنتاج الحقيقي، والبنك المركزي في حقبة الذهب لو أعلن تخفيض سعر الفائدة فلن يُستجاب له؛ فالبنوك تعمل في نظام سوق حرة، فستحكمها سوق العرض والطلب بين الودائع والتمويلات.

وأما اليوم، فقد فرض النقد المعاصر نفسه على النظام المالي؛ فأصبح قرار رفع الفائدة وتخفيضها، ومن ثَمَّ تكديس الودائع أو تسييلها قرارًا من البنك المركزي؛ فهذه الفلوس تُضخ وتُسحب بمجرد الشطب والإضافة في السِّجلات الحسابية، وأصبح البنك المركزي على المدى القصير- حتى خمس سنواتٍ أو أكثر أحيانًا- هو المُتحكِّم الأوحد فيها؛ ممَّا يعطي فرصةً للمجتمع الاقتصادي بتصحيح أخطاء تسارُع الطفرات الاقتصادية في ظل تزويد السوق المالية بنوعٍ من الأمان كي يضمن استقرارها.

فحقيقة سعر الفائدة على الودائع أساسها- قديمًا وحديثًا- أن الفائدة عوض عن الفرصة الضائعة من عدم الاستثمار بالأموال المُودَعة؛ ففي فترات ازدهار النشاط الاقتصادي تَكثُر الفُرص الاستثمارية وترتفع عوائدها، فترتفع الفائدة بارتفاع فوات الفرصة من عدم الاستثمار بهذه الأموال، والعكس صحيح؛ ففي فترات النمو يرتفع الطلب على التمويلات ويقل عرضها بتناقص الراغبين في إيداع أموالهم في البنوك؛ فلا يُودِع في البنك إلا العاجز- فنيًّا أو نفسيًّا- عن استثمار أمواله في بناء الاقتصاد.

ومن أجل ذلك تبدأ الفائدة في الارتفاع تدريجيًّا في عصر الازدهار الاقتصادي مع تزايُد الطلب على التمويلات، الذي يَتسبَّب في نقص الودائع التي هي أساس توليد الأموال؛ فيُشكِّل هذا قيدًا أوتوماتيكيًّا في عصر الذهب على الطفرات الإنتاجية؛ فيمنع من ارتفاع الأسعار، ولكن الذهب لا عقل له؛ فهو لا يدرك أن

الدورات الاقتصادية الإنتاجية لمُخترَع جديد- كثورة الاتصالات أو الدوت كوم- تحتاج إلى عقدٍ من الزمن حتى تنضج.

فلو أننا في عصر الذهب لَمَا وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم، فشُحُّ الذهب من السنة الأولى أو الثانية سيخنق الطفرة ويَهوي بها إلى حفرةٍ لا يخرج منها الاقتصاد قبل عقدٍ من الزمان، ويُعمِّق النكسات الاقتصادية؛ لأنه عند تقهقُر الاقتصاد لا يستطيع بعض المستثمرين تسديد المُستحَقات التي هي في أساسها ودائع بنكية للغير؛ فيفلس البنك بسبب تزاحُم المُودِعين على البنك لاسترداد ودائعهم.

وحتى لو أن البنك لم يُولِّد الأموال بالإقراض، بل أقرض عين الودائع نفسها، فإن مجرد الانحسار الاقتصادي يُحدِث الفوضى والخوف، ويطالب أهل الودائع بودائعهم، ولن يَحصل بعضُهم عليها؛ فيدخل الاقتصاد في هاوية انعدام السيولة لفترةٍ طويلة حتى يستطيع المجتمع الاقتصادي تعويض خسائر الذهب الضائع في الاستثمارات التي فشلت، أو عُطلت وجُمدت وتَوقَّفت عن الإنتاج، وبما أن الذهب محدود؛ فستطول وتسوء الحالة الاقتصادية حتى يتوافر الذهب من جديد، وحتى يُعوِّض المجتمع العقول الاستثمارية التي غُيِّبت في مجاهيل الإحباط بسبب إفلاسهم.

فلما جاء عصر الآلة تَزايَد الإنتاج بوتيرةٍ أسرع من تزايُد الذهب، وهذا سيُؤدِّي حتمًا إلى انخفاض الأسعار وخُسران المستثمر؛ وعليه فقد أصبح انهيار الاقتصاد حتميًّا لا مَفرَّ منه في عصر الآلة، وسيَحدث على فتراتٍ متقاربة؛ فكان البحث عن آليةٍ أخرى تَحكم أسعار الفوائد ضرورةً مُلِحة لحفظ الأموال والمجتمع الاقتصادي.

فلما استقل النقد عن الذهب وأصبح متعلقًا بالإنتاج الحقيقي، صار قرار البنك المركزي في رفع الفائدة أو خفضها- على الودائع ومن ثَمَّ على الإقراض- ينبع من استباقه لحالة الاقتصاد الحقيقي للدولة، من أجل منع الطفرات ومنع الانهيارات

الاقتصادية، أو تخفيفها وتقصير مُدتها؛ فالدراهمُ مراهمُ عند البنك المركزي، يَبذلها بسخاءٍ عند ضعف الاقتصاد لكيلا تَهلِكَ السوق جوعًا، ويسحبها إذا شبعت لكيلا تَهلِكَ تُخمة.

ففي الاقتصاد المُعوَّمة عُملتُه، يقوم البنك المركزي بخفض أسعار الفوائد تدريجيًّا عند وجود أي دلائل انحسارية لنمو الاقتصاد، ويصاحب إعلان خفض الفائدة «طبع» أو ضخ الفلوس في النظام المالي عن طريق شراء السندات الحكومية؛ فتزداد السيولة عند البنوك؛ ممَّا يُجبِرها على تخفيض الفائدة على التمويلات لتصريف ما عندها من السيولة، فيتحرك الاقتصاد.

وأما إذا تَزايَدت السيولة بمستوًى أكبر من مَقدِرة الإنسان والآلة والتكنولوجيا على الإنتاج؛ فإن ذلك سيُؤدِّي إلى تضخُّم صوري في الأسعار (تُخمة) دون زيادةٍ في الإنتاج، وهنا يبدأ البنك المركزي برفع أسعار الفائدة ليُودِع الناسُ فلوسهم في البنوك، فيُخرجوها من الاستثمار في اقتصادٍ مُتخَم بالسيولة قد أصبحَت موارده لا تستطيع استيعابَ طلب المُنتِجين، وسيقوم البنك المركزي حينها بدور المقترض لهذه الودائع؛ وذلك بسحب هذه الودائع من البنوك وإخراجها من النظام المالي عن طريق بيع السندات الحكومية، التي ستَدفع سعر الفائدة المُرتفِع الذي يدفعه البنك للمُودِعين.

إذَن فالوديعة البنكية هي مجرد صمام للسيولة المالية، كانت تَتحكَّم به في عصر الذهب اليدُ الخفية للسوق- العرض والطلب- ثم أصبح البنك المركزي في عصر النقود الرقمية هو المُتحكِّم في هذا الصمام.

وهذه الديناميكية تنطبق أيضًا على الدول المرتبطةِ عُملتُها بعُملةٍ أخرى، إلا أن هناك هدفًا إضافيًّا ينظر إليه البنك المركزي في الدولة المرتبطةِ عُملتُها بغيرها، ألا وهو المحافظة على سِعر الصرف المُعلَن؛ فقد يكون في اقتصاد العُملة المربوطة فرص استثمارات يحتاجها المجتمع الاقتصادي، وتكون الموارد متوافرة، أي إن

هناك آلةً وإنسانًا متوافرين لإنجاز هذه الاستثمارات من دون أن يَحدُث تزاحُم على الموارد، لكن تبقى فقط الحاجة إلى التمويل، ومع ذلك ترى البنك المركزي يرفع أسعار الفوائد لمنع التمويلات!

في هذه الحالة- نظريًّا- يكون هدف تثبيت سعر الصرف للعُملة المحلية للدولة هو الهدف الاستراتيجي والغالب على قرارات البنك المركزي، وأنا أعتقد أن هذا خطأ كبير إذا كان الاقتصاد قادرًا على الإنتاج، أي يتوافر به الإنسان والمحراث.

أما إن كان الاقتصاد غير إنتاجي، والعُملة المحلية ضعيفة، والدولة منفتحة على العالم الخارجي، والسوق قد ضعفت ثقتها بالعُملة المحلية- بسبب ديون الدولة أو فسادها أو سوء تاريخ عُملتها- فستكون عنده نزعة لتبديل ما يحصل عليه من عُملة محلية إلى عُملات أجنبية، وهنا إذا خفض البنك المركزي سعر الفائدة من أجل طرد الودائع، وقام بضخِّ الأموال من أجل التوسُّع في المشاريع- ولو كانت مواردها محلية- فستكثر السيولة بالعُملة المحلية في داخل المجتمع، وسيبدأ الناس باستبدالها بالعُملات الأجنبية ولو من غير حاجةٍ إلى استيراد أو نحوه، ولكن بحثًا عن الأمان، وسيعجز البنك المركزي عن استبدالها بالعُملات الأجنبية؛ فتنهار العُملة المحلية، ويتبع ذلك ما يتبعه من أضرارٍ عظيمة على الاقتصاد الضعيف أو غير المُنتِج أو الناشئ، لا على الاقتصاد الإنتاجي؛ فهو لا يَتضرَّر إنتاجه من انخفاض العُملة، بل يَتحسَّن، وسيأتي ذلك لاحقًا في فصول موضوع اقتصادات النظام النقدي الدولي.

# الفصل الرابع
# اقتصادات النظام النقدي الدولي

## الباب الأول: ما هي قيمة العُملة المُعوَّمة؟

**للعُملة قيمتان**: قيمة محلية وقيمة دولية، ونعني بالقيمةِ المحليةِ القوةَ الشرائية للعُملة داخل سوقها، مع التنبيه إلى أن من العُملات ما قد يغلب على سوقٍ غير سوقها، كالدولار في بعض الدول.

وتعويم العُملة مصطلح يَلحق بها في السوق الدولية لا في السوق المحلية، فلا توجد عُملة مُعوَّمة في سوقها المحلية؛ فكل أسواق النقد مربوطة بسياسات بنوكها المركزية.

والقيمة المحلية للعُملة- كالفلوس التي كانت قديمًا من نحاس ونيكل، وكنقود اليوم- تكتسب مصداقيتها ابتداءً بفرض سلطان الدولة، ثم تكتسب قيمتها بعد ذلك من السوق بمقدار ضخ البنك المركزي لها، فإن ضاعف كميتها فستنزل قيمتها بمقدار زيادتها على الأقل، والغالب أنها ستُهجر من التعامُل، وستلجأ السوق إلى التعامُل بعُملة أجنبية، ولن تفلح أي جهودٍ في إجبار السوق على التعامُل بها، أو في حفظ قيمتها مهما بذلت الدولة من سُلطة قومية أو سُلطة بوليسية ودموية لتحقيق ذلك، والدول الاشتراكية ومَن دار في فلكها أظهرت تجربةً شاهدةً على ذلك.

والعُملة ذات سيادة وطنية في سوقها؛ فلا تَتعدَّى عُملة أجنبية على سوقها إلا لضعف سيادتها الوطنية أمام العُملة الأجنبية، والضعف قد يكون ناتجًا عن

اضطراباتٍ في الأمن، أو ضحالةٍ في الإنتاج، أو ضآلةٍ في حجم سوقها.

وأما القيمة الدولية للعُملة، فنعني بها سعر صرفها أمام العُملات الدولية.

وفي السوق الدولية تُهيمِن عُملة الاحتياط الدولية على التجارة العالمية بين تبادُلات الدول ذات العُملات الضعيفة، وعلى تبادُل البضائع القياسية المتجانسة، كالطاقة والحبوب والمعادن.

وقديمًا لم تكن هناك عُملات مُعوَّمة؛ فقد كانت العُملة قديمًا تكتسب هيمنتها في السوق الدولية من تاريخ مصداقيتها في الالتزام بمدى دقة سَكِّها وصفاء ذهبها، كالجنيه البريطاني.

وبعد ظهور العُملات الورقية في أوروبا في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، أصبحت العُملة تكتسب هيمنتها في السوق الدولية من تاريخ مصداقية بنكها المركزي في الالتزام بمعدل ربط صرفها بالذهب.

ومع الحرب العالمية الأولى، غدت السوق الدولية خاليةً من أي عُملةٍ ذات مصداقيةٍ للتعامل؛ فتعطلت التجارة الدولية حتى دخول الدولار زمن نهايات الحرب العالمية الثانية (بعد معاهدة «برتن وود») كعُملة ذات مصداقية للسوق الدولية، ولم تَدُم مصداقية الدولار في التزامه بسعر صرفه مع الذهب؛ فالطفرة الهائلة في الإنتاج وبناء أوروبا أتت على مخزون الذهب الأمريكي فاستهلكت ثلاثة أرباعه في أقلَّ من ثلاثة عقود.

وآنذاك، ما كان هناك من بديل عن الدولار؛ فالعالم الحر كان معتمدًا بكل ثقله على الآلة الأمريكية، والاختراعات الأمريكية، والحماية العسكرية الأمريكية؛ فبغياب المُنافِس للدولار، وبوجود الحاجة المُلِحة إلى التجارة الدولية، وعمق الاقتصاد الأمريكي وضخامة حجمه، ظهرت فرصة اختبار نظرية تعويم العُملة مع ظهور الأهمية الاستراتيجية للنفط.

فالدولار الأمريكي وإن لم يَعُد حينها قادرًا على الوفاء بقيمته من الذهب، فإنه

ما زال قادرًا على الوفاء بقيمته من السلع القياسية المتجانسة، وعلى رأسها النفط (وهذه مرحلة قد انقضت وانتهت، فما عاد الدولار بحاجةٍ إلى سلع تُقيمه، بل السلع هي التي بحاجة إلى الدولار كمركبة مالية في التبادُلات الدولية).

فالدولار إذن أصبح عائمًا في السوق الدولية تُكتسب قيمة صرفه من قيمة ما يأتي به من بضائع وخدمات، فما عاد البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفدرالي) ملتزمًا بالذهب في السوق الدولية؛ فلقد انتقل الالتزام بقيمة الدولار من البنك المركزي إلى التاجر المُنتِج المُصدِّر للبضاعة، فالأمريكي يُسعِّر بضاعته بالدولار لأن أجور عمالته بالدولار، والياباني بالين لأن عمالته تأخذ أجرها بالين؛ فقام مُصدِّر السيارة الياباني مقام البنك المركزي في استبدال العُملة بالذهب- وهو سلعة قياسية- وذلك في استبدال الين بسلعة- كالسيارة- لها قيمة تُقابلها من السلع الأخرى في السوق اليابانية.

ويظهر أمامنا هنا الارتباط الواضح بين القيمة الشرائية للعُملة محليًّا وقيمتها دوليًّا، ويجب أن نتذكر هنا أننا ندور في فلك النقد، ومنه التضخُّم النقدي؛ فلا يُدخَل التضخُّم التنموي في قيمة العُملة محليًّا ليُرى أثره على سعر الصرف، وبيان ذلك في الفصل القادم.

### الباب الثاني: تقييم العُملة بأقل أو أكثر من قيمتها:

مصطلح إعادة تقييم العُملة يتعلق بالتجارة الخارجية (لأن الطلب على العُملات الأجنبية لا يكون إلا بسبب حاجة شراء سلع حقيقية أو مالية من دولةٍ أخرى)، ولا يُطلَق إلا على العُملة المربوطة بغيرها بأحد أشكال الربط، وهذه الأشكال في الحقيقة إنما تُمثِّل درجات شدة الربط؛ فتتراوح من أشد الربط، كالوحدة النقدية، إلى التعويم النظيف (وهذا نظريٌّ؛ فلا يوجد تعويم نظيف ١٠٠٪).

ومن أشكال نظام ربط العُملة: الربط بعُملة واحدة، أو الربط بسلة عُملات، أو الربط بعُملة واحدة أو بسلة عُملات مع ترك هامش تَذبذُب، أو كالربط مع التدرُّج

في رفع سعر العُملة أو خفضها، بِنِسَب مُحدَّدة في أزمنةٍ مُعلَنة، أو تكون النِّسَب والأزمنة مجهولة (وعدم الإفصاح عن النسب والأزمنة يجعل العُملة أقرب إلى حال التعويم القذر).

فالدولة التي يكون لديها فائضٌ تِجاري، ستشحُّ عُملتها لكثرة الطلب عليها، وسيرتفع سعرها، والسماح للسوق برفع سعر العُملة المربوطة يُعتبر كسرًا للربط (تمامًا كما أن العكس صحيح)؛ ومن ثَمَّ فعلى البنك المركزي إعادة تقييم عُملته بسعر صرفٍ أعلى؛ فإنْ ضخَّ البنك المركزي من عُملته ما يفي بكمية الطلب دون تَغيُّر سعر عُملته المربوطة، تصبح عُملته حينئذٍ مُقيَّمة بأقلَّ من قيمتها، وقد يُعتبر هذا عدوانًا اقتصاديًّا، كالصين.

والسبب في كونه عدوانًا أنه عملٌ ضد سُنة خلق الله لديناميكية السوق التجارية الدولية؛ فالديناميكية السوقية للتجارة الدولية تعمل كالميزان بين اقتصادات الدول، وسعر صرف العُملة هو أداةُ ديناميكيةِ السوق، ومعنى كونها ميزانًا أنها تُوجِّه الاستيراد العالمي تجاه الاقتصاد الضعيف عن طريق رفع عُملة الاقتصاد القوي؛ فيتعافى الاقتصاد الضعيف، وينفس الاقتصاد المُتنمِّر، بينما تستمرُّ عافية الاقتصادات المتعافية (فكأنَّ ديناميكية السوق الدولية فيها نوعٌ من مفهوم الاشتراكية بتضحية القوي لأجل إنقاذ الضعيف).

وهذا التوازُن يجري تلقائيًّا بسُنة الله التي خلق السوق عليها- سبحانه!- لذا فضخُّ الصين لليوان في سوق العُملات من أجل المحافظة على انخفاض اليوان يُعتبر تَنمُّرًا عدوانيًّا على الدول المُنافِسة المُصدِّرة، ككوريا واليابان؛ ذلك لأن انخفاض قيمة اليوان يخنق اقتصادَيهما بانتزاع الصفقات التجارية الدولية منهما، وهذا الخنق ليس لكفاءة مُنتج، بل لمجرد تغييرٍ لأرقامٍ في الدفتر المُحاسَبي.

كذلك يُعتبر عدوانًا على الدول التي تستورد بشراهةٍ من الصين؛ فقد يَتسبَّب هذا في تعطيل اقتصادها، كالذي تدَّعيه أمريكا- تَغنُّجًا، كما أعتقد- فاقتصاد

أمريكا القائم على الاختراع يُناسِبه هذا الوضع؛ فالشكوى الأمريكية ما هي إلا مناورات لكسب صوت الناخب الأمريكي، وسلوك استراتيجي لدفع الصين إلى عدم التفكير في تعديل الميزان التجاري، من أجل دفع الاقتصاد الأمريكي للتطوُّر، بحدِّه للاختراع والابتكار -خاصةً في غياب الحروب- ومن ثَمَّ المحافظة على النمو الاقتصادي لأمريكا، بل وللعالم كله؛ فالصناعات التي تُصدِّرها الصين لأمريكا غالبها صناعات بدائية استهلاكية تَنافُسية بالنسبة إلى أمريكا، والأفضل للاقتصاد الأمريكي أن يُخدَم بمن يَصنع له مثل هذه الصناعات ليتفرَّغ ويتحفَّز لما هو جديد.

وهذا قد حدث سابقًا في أزمنةٍ وأحوالٍ وأشكالٍ مختلفة، منها **مثلًا**: عندما تَعاهَد الأمريكان والأوروبيون- رُوَّاد صناعة النسيج والملابس- فوضعوا اتفاقية فرض الحصص المُحدَّدة من النسيج والثياب والملابس لكل دولة.

وكانت صناعة النسيج الكورية من أعظم المُتضرِّرين من هذا القرار؛ حيث وَجدت نفسها أمام حاجزِ تَجاوُزها حصص التصدير، لكن هذا القرار دفع كوريا إلى صناعاتٍ أكثر تقدمًا، كما فتح الباب لدول أخرى مسحوقة اقتصاديًّا لتؤسس اقتصادات النسيج في بلادها كبنجلاديش، كما دفع الاقتصاد الأمريكي نحو صناعات جديدة مُتطوِّرة، فعوضت السوق خسارتها بصناعاتٍ أرقى ذات ربحٍ أوفر، والأهم أن فيها مجالًا واسعًا للتطوير والإبداع اللذينِ هما محرِّك النموِّ وقلبه.

ويُنتبه إلى أنه لا يلزم الربط للتلاعُب بقيمة العُملة المحلية؛ فيمكن للبنك المركزي أن يمارس التعويم القذر (يطلق هذا المصلح على التعويم الذي يتدخَّل فيه البنك المركزي للتأثير على سعر صرف عُملته)، ويكون التلاعُب بقيمة العُملة المُعوَّمة بضخ البنك المركزي منها في السوق الدولية ليُلبِّي زيادة الطلب العالمي عليها؛ فيمنع بذلك من ارتفاع سعر صرفها.

إذَن فتغيُّر قيمة العُملة المُعوَّمة لا يُسمَّى إعادة تقييم العُملة، بل يُسمَّى ارتفاع

سعر صرف العُملة في حال الزيادة، أو انخفاض سعر الصرف في حال النقصان، وسبب عدم تسميتها بإعادة تقييم العُملة- كما بيَّنَّاه سابقًا- أن ديناميكية السوق هي من تقوم بإعادة تقييمها أوتوماتيكيًّا طبقًا لعوامل الطلب عليها والعرض، لا بتدخُّل البنوك المركزية، فيفسد توازنات اقتصادات العالم.

**وقفة اقتصادية من التاريخ:**

صناعة النسيج بين أمريكا وأوروبا مقابل كوريا وبنجلاديش

في السبعينيات، خطب نيكسون في نورث كارولاينا خطبةً عصماءَ، أفصح فيها عن عزمه على حماية صناعة النسيج في بلاده من الاستيراد الأجنبي، وتحالف نيكسون في حربه هذه مع الأوروبيين الذين كانوا يعانون من المشكلة نفسها؛ فتعاهد حُلفاء رواد صناعة النسيج والملابس على اتفاقية فرض الحصص المُحدَّدة من النسيج والثياب والملابس لكل دولة.

تزامن ذلك مع همٍّ وطنيٍّ حمله عبد المجيد تشودري وهو يرى بلاده بنجلاديش بعد الحرب الأهلية وهي من أفقر بلاد العالم، وأكثرها بطالةً وجهلًا، وقد انتشرت فيها العصابات واكتظَّت باللاجئين.

ساح عبد المجيد في البلاد يبحث عن فرصةٍ اقتصادية لبلاده تُنقِذها من المهلكة التي تسير إليها سيرًا حثيثًا، وفي كوريا رأى ما جذب انتباهه؛ فبنجلاديش من أعلى الدول في زيادة نسبة النساء على الرجال؛ فقد رأى عبد المجيد في مصانع النسيج الكورية وقد غلبت عليها العمالة النسائية، الفرصةَ التي يبحث عنها؛ فحلم بها في بلاده، ولم يَدرِ أنه حلمه جاء متوافقًا مع فرصة فرض الحصص على الاستيراد.

تلطَّف عبد المجيد حتى استطاع أخذ موعد مع كيم الكوري- الرئيس التنفيذي لأكبر شركات صناعة الملابس في كوريا- وكان موعدًا للقاءٍ عابرٍ لا يتجاوز دقائق خلال استراحة الغداء، لكنه امتدَّ إلى قرابة فجر ذلك اليوم في عام ١٩٧١م.

قال كيم عن مقابلته: «كانت رائحته لا تُطاق بالنسبة إلينا نحن الكوريين»،

ولكن حديث عبد المجيد عن ميزة العمالة النسائية في بنجلاديش أراه طوق النجاة من التخصيص الاستيرادي الأمريكي الأوروبي، وهكذا تخرج إبداعات الحلول والابتكارات من مخاض نقاشات الأذكياء، إذا اجتمعوا على طاولة الحلول وقد خلت نفوسهم من التحاسدُ، وزالت عنها أسباب التنافُس الهدَّام، ووُجدَت أسباب التنافُس البَنَّاء.

وعاد عبد المجيد إلى بنجلاديش وهو يحمل تحديًا حقيقيًّا؛ فقد كان مُكلَّفًا بإحضار ١٢٠ مرشحًا بنغاليًّا ليَتدرَّبوا ستة أشهُر في كوريا على إدارة مصانع النسيج، ومِن أين له برجالٍ مناسبين وليس في بنجلاديش آنذاك إلا ثقافة الجهل والأُمِّية وفِلاحة الأرض؟

عاد عبد المجيد بالرجال المطلوبين، فما إن وطئ البنغال الأرض الكورية حتى اشمأزَّت نفوسهم من الكوريين، واستفرغت البطون طعامهم؛ فكان الدرس الأول أنْ حشا عبد المجيد بطون رجاله بأشدِّ طعام الكوريين مذاقًا، وأنذرهم أنْ لا والله ولو تَفتَّقت أمعاؤكم وتَقلَّبت مِعَدكم، حتى تَسطَع من مُحيَّاكم نضرةُ طيبِ الطعام، وتحكي الصحون الفارغة لذة المذاق، ثم تتفتَّح عقولكم على ثقافات الشعوب من غيركم؛ لتفهموا حديثهم وتنالوا من علومهم.

عاد البنغال بمستشارٍ كوريٍّ ليبنوا مصانع الملابس والنسيج في بلادهم، عادوا بعدما اجتازوا برنامج التدريب الصارم بنجاحٍ حقيقي؛ فقد كان الكوريون يستثمرون فيهم لا يستثمرون منهم، عاد البنغال مُديرين حقيقيين لا صورًا، فما كان المستشار الكوري ليقوم بالعمل عنهم ليُسجَّل باسمهم، وهو مَن يدفع لهم، وليسوا هم مَن يدفعون له، كما هي حال دول الخليج.

وقامت صناعة الملابس والنسيج في بنجلاديش من الصفر، وأصبحت اليوم تُشكِّل ثمانين بالمائة من صادرات البلاد، كما أصبحت هذه الصناعة هي مُحرِّك الاقتصاد في بنجلاديش؛ فغالب إنتاج البلاد من أجل صناعة النسيج، ومن أجل

ما يَستهلِكه القادرون على الشراء من عمالة مصانع النسيج من مأكلٍ ومَسكنٍ ومَشرَب، واليوم قد تضاعف دَخْل البنغالي عشرة أضعافٍ عمَّا كان عليه في السبعينيات، وبإخراج التضخُّم يكون ستة أضعاف.

وأما خطط نيكسون وحُلفائه الأوروبيين فقد انقلبت عليهم؛ حيث قلَّد كوريا في التفافها على الحصص المُصدَّرة دولٌ كثيرة قامت بتوليد بلدان مُصدِّرة جديدة؛ فتوجَّهت الهند- مثلًا- إلى نيبال، وقصدت تايوان كمبوديا، وذهبت سريلانكا للمالديف، وهكذا فعلت الصين وغيرها؛ وبهذا أُلغيت هذه الاتفاقية، واليوم لا تكاد تجد ملبوسًا أو نسيجًا في أوروبا وأمريكا إلا وهو مُستورَد من خارجها، وهكذا هي نتائج القرارات القصيرة النظر التي تأتي بعكسها، وإن كان العكس لا يستلزم أن يكون سيئًا، بل لعله يكون أحيانًا فتحَ طريقٍ لمجال خيرٍ أفضلَ وأنفع.

**تطبيق: قيمة الريال اليوم:**

بدايةً، سبق أن عرفنا أن للعُملة قيمتَين: قيمة محلية وقيمة دولية، وتقييم العُملة بأقل أو أكثر من قيمتها إنما المقصود به قيمتها أمام العُملات الأخرى.

فالجواب الصحيح أنه لا يمكن لأحدٍ أن يُثبِت بأن الريال مُقيَّم بأقل من قيمته أو بأكثر من قيمته؛ فالريال لا تَنطبِق عليه أيٌّ من النظريات المتعلقة بهذا الموضوع؛ وذلك بسبب اعتماد المجتمع كليًّا على البترول بطريقٍ مباشرٍ أو غير مباشر؛ فالمجتمع الاقتصادي لا يُنتِج سلعًا متنوعة تستجلب الطلب عليها؛ فهو ليس كاليوان الصيني الذي يَصحُّ أن يُقال إنه مُقيَّم بأقل من قيمته أمام الدولار، وبيان هذا:

في البداية، بما أن الريال لا تقابله سلع محلية، فليس لنا إلا مقابلته مرةً بالدولار ومرةً بالنفط؛ إذَن فسنسلك طريقَين في محاولة تقييم قيمة الريال؛ ليَتبيَّن لنا أنه من الصعب الجزم بأنه مقيم بأعلى من قيمته أو بأقل منها.

**أما الطريق الأولى**: فباعتبار أن الدولار هو الذي يُمثِّل قيمة الريال، فقيمة

الريال نظريًّا إنما جاءت ابتداءً- في تلك الحقبة أواسط الثمانينيات[١]- من مقدرته الشرائية محليًّا ومقارنتها بسوق الدولار، أي السوق الأمريكية؛ فقد كانت ٣٧٥٠ ريالًا- مثلًا- تكفي مصروف عائلة لاحتياجاتها المعيشية من مأكلٍ ومَشربٍ ومَسكن، وبالمقابل لو أن العائلة ذهبت إلى أمريكا لاشترت نفس سلة المشتريات بـ١٠٠٠ دولار، وهذا يعني أن الدولار يُعادل ٣,٧٥ ريالات في القوة الشرائية[٢].

والشاهد أن هذا يقودنا إلى أن قوة الريال وضعفَه تأتي من مَقدرتِه الشرائية داخل السعودية، لا من سعر صرفه أمام العُملات الأخرى؛ لأنه ليس له استقلالية في السوق الدولية؛ فهو تابع للدولار، وبحث المسألة يقع على الدولار، ثم يكتسبه الريال تَبعًا.

فلو أصبحت العائلة السعودية تشتري نفس السلة بـ٣٠٠ ريال، بينما تشتريها في أمريكا بـ١٠٠ دولار، فهنا يقال: إن الريال مُقيَّم بقيمةٍ أقل من قيمته الحقيقية، والقيمة العادلة له هي ثلاثة ريالات لكل دولار.

فلو اعتمدنا هذه الطريقة في الحساب لوجدنا أن الريال مُقيَّم بأعلى من قيمته الحقيقية منذ عام ١٩٨٨م إلى اليوم، وأن قيمته المُفترَضة نحو ٤,٤٣ ريالات، باعتماد مؤشر أسعار المُستهلِك في كِلا البلدين حتى عام ٢٠١٧م[٣].

(١) ولتخفيف جفاء الطرح، فلنبدأ بتاريخ الريال المُجرَّد، فسنجد- نقلاً عن مؤسسة النقد السعودي- أن أول طرح لعُملة أصدرتها مؤسسة النقد عام ١٣٧٢هـ هو الجنيه الذهبي، الذي يُعادِل أربعين ريالًا فضيًّا، وهي تساوي أحد عشر دولارًا تقريبًا؛ ممَّا يجعل قيمة الريال الفضي مقاربةً لقيمته اليوم أمام الدولار، ثم صارت قيمة صرف الريال تُعادِل ٤,٥ دولارات- أعتقد عندما رُبط بسلة عُملة صندوق النقد- ثم تأرجح حتى رُبط رسميًّا أو تطبيقيًّا بالدولار عام ١٩٨٧م.

(٢) وقد يكون تقييم الربط قد بُني على تَوافُر الاحتياطيات آنذاك، وإن كان هذا ليس علميًّا، لكنه مُحتمَل في وضع الريال السعودي، وقد يكون مزيجًا من الأمرَين.

(٣) إذا أخذنا عام الربط ١٩٨٧م كأساسٍ للمقارنة، وبدأنا من ١٠٠ كقيمةٍ لمؤشر أسعار المُستهلِك بكِلا البلدَين السعودية وأمريكا، فسنجد أنه في عام ٢٠١٧م قد بلغ المؤشر في السعودية ١٨٢,٨٦، وبلغ في أمريكا ٢١٥,٧، أي إن سلة المشتريات صارت تُكلِّف ٢٠٦٠ ريالًا في السعودية مقابل ٤٦٥ دولارًا =

**وأما الطريق الثانية**: فباعتبار أن البترول هو الذي يُمثِّل قيمة الريال لا الدولار؛ فعلينا أن نتصوَّر- مثلًا- وظيفةً كان راتبها ٧٥٠٠ ريال (أي ألفَي دولار) عام ١٩٨٧م (عام الربط)، وكانت تُكلِّف الدولة نحو ٥٢ برميل نفط عندما كان سعر برميل النفط ٣٨,٥ دولارًا، وفي عام ١٩٩٨م صارت هذه الوظيفة تُكلِّف الدولة ١١٢ برميلًا من النفط، بسعر ١٧,٨ دولارًا للبرميل؛ إذَن سيَتبيَّن لنا أن الريال كان مُقيَّمًا بأعلى من قيمته كثيرًا في عام ١٩٩٨م؛ لأن الوظيفة قد استهلكت ١١٢ برميلًا من النفط مقابل ٥٢ برميلًا سنة ربطه بالدولار.

ثم في عام ٢٠٠٨م صارت كلفة نفس الوظيفة على الدولة ١٤ برميلًا من النفط، على اعتبار أن قيمة برميل النفط ١٤٠ دولارًا؛ إذَن سيَتبيَّن لنا أن الريال في عام ٢٠٠٨م كان مُقيَّمًا بأقل من قيمته كثيرًا؛ لأن الوظيفة في ذلك العام قد استهلكت ١٤ برميلًا من النفط مقابل ٥٢ برميلًا سنة ربطه بالدولار؛ إذَن لا توجد طريقة تُثبِت صحة ادِّعاء أن الريال مُقيَّم بأكثر من قيمته أو أقل.

**ولعلنا نستغلُّ ما سبق لنعود فنُذكِّر بأن**: الاقتصاد القائم على ثروةٍ خارجةٍ عن نشاط مجتمعه الاقتصادي هو اقتصادٌ لا يتبع أيًّا من النظريات الاقتصادية الحديثة؛ فهو وإن كان اقتصادًا لا يقوم بنفسه، إلا أنه عالَم قائم وحده، ولا يهتم به العالم الغربي؛ فهو اقتصاد يظل متخبطًا إن لم يُحسِّنه أبناؤه[(١)].

## الباب الثالث: تدويل العُملة:

تصبح العُملة دوليةً متى استُخدِمت في تبادُلات السِّلع الدولية، كالنفط والقمح والأرز ونحوها؛ فاستخدامها في السِّلع الدولية سيجعل منها عُملة احتياطٍ

=كلفتها في أمريكا؛ إذَن فالقيمة المُفترَضة للريال نحو ٤,٤٣ ريالات لكل دولار. هذا إذا قيل بصحة الافتراضات وتطابُقها في كِلا المُؤشِّرَين (وهذا مجرد مثالٍ لتوضيح المفاهيم، لَا لِإعتماد أرقامه).

(١) وهذا يشرح لنا بعض أسباب ضعف علم الاقتصاد عند دول النفط؛ فأنا أعتقد أن الشريحة الاقتصادية في هذه الدول هي الأضعف علميًّا، وهذا الضعف زاد من الاعتماد على الخبير الاقتصادي الأجنبي، الذي بسبب الاعتماد الكلي عليه سابقًا؛ بدأ يَتكشَّف اليوم كمْ من الخسائر الهائلة خسرَتْها تلك الدول في العقود السابقة، وسنخسرها في العقود اللاحقة!

في البنوك المركزية، كما سيجعل منها عُملة من عُملات أسواق المشتقات، أي إنها ستدخل في كثيرٍ من الأوراق المالية.

ولكن كيف تُدوَّل العُملة؟ وهل يصبُّ هذا في صالح اقتصادها أم لا؟ وجواب التساؤل الثاني يحتاج إلى وقفةٍ كاملة لا محلَّ لها هنا، ولكن تكفي الإشارة إلى أن اليابان في السبعينيات نظرت في فكرة تدويل الين، ولم ترَ أنه سيصبُّ في صالح الاقتصاد الياباني؛ فعزفت عن الفكرة (والين عُملة دولية، ولكن إلى حدٍّ ما، والقصد كان العمل على أن يحتل الين مكانًا يُزاحم فيه الدولار، كما كان هذا القصد هو أحد أهداف اليورو الاقتصادية).

ولنتأمل في أوروبا واليورو؛ فأوروبا عملت على تحقيق المتطلبات اللازمة التي يجب أن تسبق تطبيق اليورو، ثم طُبق اليورو على البلاد الأوروبية، إلا أنه عجز خلال الأعوام اللاحقة عن تحقيق النتائج المُتوقَّعة في المرحلة الأولى، التي كانت تُشكل المتطلبات المصاحبة للتطبيق لأجل تحقيق نظرية اليورو (متطلبات كالحركة العُمالية، وكالالتزام بنسبة الديون للناتج المحلي في بعض الدول).

وقد بات واضحًا اليوم أن أوروبا أعجز من أن تُحقِّق لليورو المتطلبات المستقبلية اللازمة لاستمراريته اقتصاديًّا؛ فالاستمرارية الاقتصادية لليورو تستلزم تحقيق نجاحات التنبؤات التنظيرية التي سبقت اليورو، كمتطلبات الاندماج السياسي الكامل بين الدول الأوروبية، ثم الاندماج اللغوي والثقافي بعد ذلك.

وعلى الرغم من التفاؤل الذي كان مصاحبًا لانطلاقة اليورو، فإنه اليوم قد بدأت تظهر سذاجة تنظيراته الاقتصادية، وأعتقد أنه لو قام المعارضون لليورو قبل قيامه بإثبات سذاجته في تأصيلٍ نظريٍّ علميٍّ مُحكَم ومُثبَت، فلعل ذلك كان سيُسبِّب تراجعًا أوروبيًّا عن اليورو قبل التورط فيه (وأنا أتحدث هنا من نظرةٍ اقتصاديةٍ مَحضة؛ فالاعتبارات السياسية لليورو واستمراريته اعتباراتٌ لها حظٌّ كبير من النظر والاهتمام).

ولْنعُد إلى مسألة هذا الفصل، مسألة تدويل العُملة، ولكي نفهم المسألة، فبما أن العُملة تصبح دوليةً متى استُخدمت في تبادُلات السِّلع الدولية، كالنفط والقمح والأرز ونحوها، فلْنتصوَّر أنه قد طُرِحَت أمامنا فكرة تدويل الريال عن طريق بيع النفط السعودي بالريال[1]؛ وذلك لتحقيق المصلحة الاقتصادية من توفير مصدر تمويل أجنبي للبلاد يفوق قيمة البترول المُنتَج، فبافتراض تعويم الريال، وافتراض وجود سوق مالية ونقدية عميقة ومُتقدِّمة في السعودية، فإن بيع النفط السعودي بالريال سيُوفِّر السوق الأجنبية اللازمة لإصدار سندات حكومية بالريال السعودي يشتريها الأجانب بالعُملة الأجنبية.

وعند التأمُّل، فإن هذه السندات المحلية بالريال السعودي ما هي في الواقع إلا دَينٌ أجنبي بعُملةٍ محلية، والفرق بين هذا وبين بيعه مباشرةً بالدولار هو خلق طلبٍ

(١) وبيع النفط بالريال السعودي يُعتبر مِن صُلب مواضيع الاقتصاد الكلي، والاقتصاد الكلي عِلمٌ حديث لم يُفهم بعمقٍ على مستوًى تَخصُّصي واسع، ولم يستقرَّ بعدُ، كما تمت الإشارة إليه.

وكنت قد تأثرتُ ببعض أساطير الذهب ومؤامرات ألاعيب الدولار في بداية دراستي للاقتصاد؛ فقادني هذا للشغف لفكرة بيع البترول بالريال السعودي عندما كنت طالبًا في الدراسات العُليا في أمريكا، وكم كان مُحزِنًا لي ومُخيِّبًا لآمالي أن أكتشف- بعد عامٍ من البحث الجاد- مدى سذاجة هذه الفكرة! وأنها لا تستحقُّ صرف ساعةٍ بحثية، كما أدركت عدم جدوى الموضوع من الناحية الاستثمارية، واستحالة تطبيقه من الناحية الاقتصادية والسوقية والفنية! وقد كان من أقوى الدوافع والأسباب التي أثارت شغفي بهذا الموضوع تَطلُّعي لرؤية الريال السعودي ضمن العُملات الدولية في كثيرٍ من المطارات والفنادق، وفي جميع وسائل الإعلام المالية والاقتصادية، وهذا أمرٌ سيكون تابعًا تلقائيًّا في حال كان من الممكن تطبيق التنظير، ثم الإثبات العملي لصدق تَوقُّعاتها الإيجابية.

وإنقاذًا للأمل الذي عشتُ عليه زمنًا من سنوات دراستي، فقد قرَّرتُ أن أقوم بتأصيل هذه السذاجة علميًّا، وأجعلها موضوعَ رسالة الدكتوراه؛ فإثبات الخطأ علميًّا قد يُفتِّق العقول عن أفكارٍ إبداعية خَلَّاقة ما كانت لتطرأ على البال، والإثبات العلمي الأكاديمي لهذه السذاجة ليس بالأمر السهل؛ فوضعُ نظريةٍ جديدة ليس لها سابقة، ثم إثباتُ عدم صلاحيتها بتَبْيِين الأسباب والموانع والنتائج من خلال نموذج جديد يُثبِت سذاجة الفكرة، بحيث يكون النموذج قادرًا على الصمود أمام الاختبارات الرياضية والتطبيقية؛ أمرٌ شبه مستحيلٍ لطالب دكتوراه خديج المعرفة والتجربة، خاصةً مع عدم وجود أي سابقةٍ علميةٍ فيه.

دوليٍّ على الريال السعودي؛ من أجل شراء النفط، فمتى وُجد هذا الطلب وكان الريال مُعوَّمًا، قامت البنوك المركزية للدول التي تستورد النفط السعودي بالاحتفاظ بالسندات السعودية في احتياطياتها. كما ستحتفظ بها البنوك والمُضارِبون لتحقيق أرباح من التغيُّرات السِّعرية للريال، وسيُصبح الريال عُملة مُتداوَلة في المنطقة العربية المجاورة، وفي بعض الدول المُستورِدة للنفط السعودي.

وباختزالٍ شديد، فإنه يجب تحقيق متطلبات سابقة قبل تطبيق تنظيرات بيع النفط السعودي:

**أولًا**: وجود عُملة قابلة للتعويم. والريال السعودي غير قابل للتعويم؛ لأنه ليس عليه طلب أجنبي (ويأتي التفصيل في هذا في فصول موضوع تطبيقات معاصرة للاقتصاد النقدي الدولي).

**ثانيًا**: لو تَحقَّق الأول، يجب إثبات المَقدِرة الفنية لمؤسسة النقد السعودي على إدارة عُملة مُعوَّمة، ويكون ذلك بتطبيق تعويم الريال لفترةٍ كافية سابقة.

**ثالثًا**: يتطلب تَوافُر اقتصاد سعودي عميق يَفوق حجمُه حجمَ النفط بمراحلَ كافيةٍ لامتصاص عوائد النفط وامتصاص تَقَلُّباته السِّعرية.

**رابعًا**: يتطلب وجود نظام بنكي مُتقدِّم وسوق مالية متطورة، نحن بعيدون عنها بمراحلَ ضوئية.

**وأما المتطلبات التي يجب أن تتحقَّق تزامُنًا مع تطبيق التجربة، فهي:**

**أولًا**: وجود حاجة تمويلية للحكومة السعودية.

**ثانيًا**: استمرارية أهمية الاستراتيجية العالمية للنفط السعودي.

**ثالثًا**: استمرارية نمو الإنتاج النفطي السعودي ونمو الطلب الدولي على النفط السعودي.

**رابعًا**: عدم تَعرُّض النفط لتَقَلُّبات سِعرية حادة تُؤدِّي إلى تكثيف كَرِّ وفَرِّ المُضارِبين في هجماتٍ مُتكرِّرة على السوق النقدية والمالية السعودية، التي

سيَصعُب التحكُّم بها آنذاك إذا ما صار الريال مُعوَّمًا ودوليًّا؛ وذلك بسبب استخدامه لشراء النفط.

**خامسًا:** إضافةً إلى أنه يتطلب تَوافُر نمو مُتواصِل مُتزايِد في تنوُّع الاقتصاد السعودي بعيدًا عن النفط، فلن يثق العالم في اقتصادٍ يعتمد على سلعةٍ ناضبة واحدة ليجعل من سنداته احتياطيات له بعوائدَ منخفضة، حتى ولو كانت احتياطياتٍ للتحوُّط من أجل استيراد النفط السعودي.

وأما المتطلبات المستقبلية، فيجب أن يَتحقَّق حلولُ الريال السعودي في محلٍّ مُجْدٍ اقتصاديًّا بين العُملات الدولية، ولا يَتحقق هذا إلا بوجود صادراتٍ سعوديةٍ متنوعة لِسِلعٍ غير قياسية؛ **فالنفط سلعة دولية:**

**١**- كونها متجانسة.

**٢**- وتنتجها بلادٌ عدة.

**٣**- ويحتاجها العالم كله، والسِّلع الدولية تحتكرها عُملةٌ تَبادُلية واحدة احتكارًا طبيعيًّا، وهي التي تكون الأعمق اقتصاديًّا والأوثق عالميًّا.

وهذا الاحتكار الطبيعي في حد ذاته كافٍ وَحدَه لإحباط تَجرِبة بيع النفط السعودي، ومن ثَمَّ فكرة تدويل الريال، وحتى لو تَحقَّقت جميع المتطلبات السابقة لبيع النفط بالريال- وهي مستحيلةٌ اليوم- وتَحقَّقت المتطلبات المصاحبة لبيع النفط بالريال- وهي غيرُ ممكنةٍ اليوم- وتَحقَّقت المتطلبات المستقبلية لبيع النفط بالريال- وهي بعيدةُ المنالِ بالطبيعة الاحتكارية- وحتى لو تَحقَّق متطلب تنوُّع الصادرات السعودية للسِّلع غير القياسية بالريال؛ فإن احتكارية الدولار الطبيعية للسِّلع الدولية ستُحوِّل عمليات الطلب على الريال لشراء النفط إلى مجرد عملياتِ صرفٍ بين الدولار والريال، مع قليلٍ من المُضارَبات التي تضرُّ الريال والاقتصاد السعودي ولا تنفعهما.

## الباب الرابع: عُملة الاحتياط:

عُملة الاحتياط الدولية هي العُملة التي احتكرت طبيعيًّا السوق الدولية، وتَعارَف العالم على أن تكون هي مرجعَ التسعير/ التثمين، ووسيلةً للتصفيات والتبادُل في المعاملات الدولية، وغطاءً للعُملات المُتنوِّعة، وهي اليوم الدولار الذي حلَّ محلَّ الذهب- الذي كان عُملة الاحتياط قبل الدولار- الذي حل محل الفضة التي كانت عُملة الاحتياط قبل الذهب، والتي حلت محل النحاس الذي كان عُملة الاحتياط قبل الفضة.

فعُملة الاحتياط الدولية هي عُملة احتكارية بالطبيعة، والاحتكار الطبيعي يحصل متى صارت الكلفة تنخفض مع زيادة الطلب، وشرط تَحقُّق هذا أن يكون المُحتكِر الطبيعي قادرًا على تلبية الطلب كله، مع كونه نادرًا إلى حدٍّ يمكن الاحتفاظ بقيمته.

فالفضة كانت أقل من أن تستوعب المبادلات العالمية؛ لذا كان النحاس هو المُحتكِر الطبيعي لعُملة الاحتياط الدولية، فلما كثرت الفضة- في بدايات اكتشاف الأمريكتين- حلت الفضة محل النحاس، ومع اكتشاف كميات كبيرة للذهب في أمريكا الشمالية، وأصبح قادرًا على تلبية الطلب العالمي على العُملة الدولية؛ حل محل الفضة، إلا أن وفرة الذهب جاءت مع بدايات النهضة الإنتاجية، فأصبح الذهب عاجزًا عن تلبية الطلب العالمي؛ ممَّا دفع الأسواق بالطبيعة إلى تبنِّي الدولار- أغزر العُملات وأكثرها مصداقيةً حكوميًّا وعسكريًّا، وأعظمها دعمًا بالإنتاج- فقد كانت أمريكا آنذاك تُنتِج نصف إنتاج العالم.

الفوز بعرش عُملة الاحتياط هو فِكرٌ قديم تَحلُم به الإمبراطوريات لما فيه من هيبةٍ وتمويلٍ رخيص لها، وخاصةً بعد الانفصال عن الذهب، وقد درست اليابان في السبعينيات مُقترَحات الدفع بعُملتها لتصبح عُملة الاحتياط في شرق آسيا، ولكنها عَدَلت عن ذلك وارتأت التركيز على الإنتاج الحقيقي.

وهذا الاتجاه في الابتعاد عن هيمنة العُملة دوليًّا يبدو واضحًا أنه اتجاه الصين أيضًا، التي لا تبذل أيَّ جهدٍ للسير في هذا الطريق، بل على عكسه؛ وذلك بربط عُملتها بالدولار.

والتجربة الأوروبية في اليورو التي كانت طامحةً لمُزاحَمة الدولار في هيمنته لم تنجح؛ وذلك لأن مصداقية عُملة لعشرين دولة سياسية لا ترقى أبدًا لمصداقية عُملة دولة واحدة.

وعُملة الاحتياط الدولية لا تخضع لنظريات الائتمان؛ فعندما خفضت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني الأمريكي، كانت ردة فعل السوق العالمية مُعاكِسةً تمامًا لتنبؤات النظرية التي نجحت في إثبات مصداقيتها في جميع الحالات (ما عدا حالة اليابان لوضعها الخاص، وهو ضخامة احتياط بنكها المركزي مع الإقبال المحلي على السندات الحكومية)، فالنظرية الائتمانية تُملي بأنَّ تخفيض التصنيف الائتماني للدَّين الحكومي الأمريكي سيَنتج منه انخفاض أسعار السندات الحكومية الأمريكية نتيجةً لانصراف الناس عنها؛ ما يُسبِّب ارتفاع عوائدها، أي ارتفاع أسعار الفوائد للسندات الجديدة، وهذا ما حصل عكسه بالضبط؛ فقد ارتفع الطلب العالمي على السندات الأمريكية بمجرد تخفيض التصنيف، فارتفعت أسعار السندات وانخفضت عوائدها إلى مستوًى تاريخيٍّ لم يحصل مطلقًا في تاريخ أمريكا؛ ما نتج عنه انخفاض في أسعار الفوائد للسندات الجديدة.

ومع انهيار نظام الربط بالدولار رسميًّا عام ١٩٧٣م، زال دور الاحتياطيات الأجنبية نظريًّا، وأصبحت السوق المحلية أو السوق الدولية هي مَن يُحدِّد قوة العُملات الشرائية، أي نظام تعويم العُملة.

والسوق بائعٌ وشارٍ وسلعة، ثم يَتولَّد ثَمن؛ فالبائع سواءٌ أكان محليًّا أو دوليًّا هو صاحبُ سلعةٍ يريد أن يستبدل بها ثمنًا له قوة شرائية ثابتة نسبيًّا.

ونخلص هنا إلى أن الدولة التي لا تُنتِج سلعًا تُصدِّرها إلى الدول الأخرى ليس

لعُملتها قيمةٌ في السوق الدولية.

وسبق أن السِّلع المتجانسة والمتوافرة في عدة دول- كالنفط والأرز والذهب- تتبع قانون الاحتكار الطبيعي في تَبَنِّي عُملةٍ دولية كثَمنٍ لها من أجل تقليل الكلفة التبادلية؛ لذا فنظام الربط بعُملةٍ دولية هو أمرٌ فني اقتصادي إجباري لا اختياري للدولة التي لا تُصدِّر سلعًا غير متجانسة، كدول النفط التي ليس لعُملاتها قيمة في السوق الدولية لانعدام الطلب عليها؛ وذلك لعدم وجود سلع محلية غير متجانسة قابلة للتصدير، وما دام هناك ربط جَبرِي للعُملة المحلية بغيرها، فإن هذا يتبعه جَبرٌ حتمي للاحتياطيات الأجنبية؛ لحاجة هذه الدول إلى شراء السِّلع العالمية.

والبنك المركزي هو بنك الحكومة والبنوك، **وله دَوْران أساسيان**:

**الأول**: دور تنظيم السوق النقدية المحلية، وهذا دورٌ لا علاقةَ له مباشرة بالاحتياطيات الأجنبية، **والدور الثاني**: تمثيل دور صراف العُملات في حال اتباعه لنظام الربط، وخزينته هي الاحتياطيات الأجنبية.

أما زبائنه فهم الدولة والبنوك وبعض الاستثمارات الضخمة؛ فالدولة والبنوك أو عُملاؤها يأتون بالنقد الأجنبي لاستخدام قيمته في السوق المحلية، ويحتاجون إلى صرفه بالعُملة المحلية؛ فهنا يقوم البنك المركزي بأخذ النقد الأجنبي ووضعه في الاحتياطيات الأجنبية، ويفتح حسابًا بما يُقابلها بالعُملة المحلية.

فمثلًا وزارة المالية السعودية تحتاج إلى ريالاتٍ لتُنفقها محليًّا، فتأتي بما يُقابِلها دولارات من عوائد النفط، فتُودِعها عند مؤسسة النقد مقابل فتح حساب لها بالريال، وما تأخذه مؤسسة النقد من المالية يُصبح في مركزها المالي موجوداتٍ أجنبية، بينما يُصبح حساب وزارة المالية مطلوباتٍ عليها بالريال في مركزها المالي، مثلما يُودِع أحدُنا نقودًا في البنك، فيفتح البنك حسابًا له ويُصبح المبلغ المُودَع من مطلوبات البنك، ويُصبح الكاش من موجوداته.

ولكنْ هناك فارقان كبيران؛ **الأول**: أن الموجودات في مركز المؤسسة المالي

بعُملة أجنبية بينما مطلوباتها بالريال، ولا فرق في البنوك؛ فكلاهما بالريال.

**والفرق الثاني**: أنك عندما تسحب إيداعك من البنك، فإن البنك يعطيك من موجوداته، بينما عندما تسحب الدولة مبلغًا من حسابها المُودَع عند المؤسسة، فإن المؤسسة تصدر لها ريالات من «لا شيء»، وتخصم مقابله من موجوداتها من النقد الأجنبي، وليس كالبنوك التي تعطيك من موجوداتها.

فعندما تُنفِق الدولة الريالات على الرواتب والمشاريع ونحوها، تتسرَّب هذه الريالات للخارج عن طريق الحوالات والاستيراد وغيرها؛ فهنا تستبدلها المؤسسة من موجوداتها الأجنبية التي جاءتها من فتح حساب الدولة.

والدولة لا تُخرِج الريالَ الذي أُودِعت دولاراتٌ مُقابلَهُ في احتياطيات المؤسسة[1]، بل إن من اكتسب الريال من مقاول وموظف هو من يُخرج الريال للخارج، وخروج الريال يكون عبر البنوك غالبًا، وإصدار الريال الجديد ليدخل السوق السعودية يكون عَبْر المركز المالي لمؤسسة النقد، فموجودات مركز «ساما» المالي هي تقريبًا أصول «ساما» الاحتياطية الأجنبية.

وعُملة الاحتياط تكون هي الغالبة على الاحتياطيات الأجنبية، فما هي الاحتياطيات الأجنبية؟

## الباب الخامس: الاحتياطيات الأجنبية:

### تمهيد:

ظهرت الحاجة إلى الاحتياط النقدي منذ ظهور الأوراق النقدية (البنكنوت) والانفتاح على التجارة الدولية، وقد كانت الدول من قَبلُ تحتفظ بالذهب (لكونه ثَمنًا خلقةً) مظلةً لمصداقية ثَمَنيَّة هذه الأوراق، وللتدخل في السوق المالية لشراء وبيع أوراق البنكنوت؛ للحفاظ على سعر الصرف المُعلَن بين الذهب وتلك

(١) وشراء الدولةِ السلاحَ وتَبرُّعها الأجنبي لا يكون من حسابها بالريال، بل من موجوداتها أو استثماراتها الأجنبية، والعملية كلها محاسبية صرفة.

العُملة، وبزوال حقبة الغطاء الذهبي عام ١٩٧٣م، حلَّ الدولار محلَّ الذهب، واستُبعِد الذهب من لعبة المال الدولية، وأصبح سلعةً من السلع يُباع ويُشرى على أساس هذا المفهوم.

والاحتياط النقدي الأجنبي معضلة! فكلما استزادت دولةٌ ما منه قَلَّ احتياجها إليه، وكلما استنقصت منه زاد احتياجها إليه؛ وذلك لأن مصداقية الأوراق النقدية مَبنِية على الثقة بالدولة المُصدِّرة لها.

ومن أسباب الثقة الرئيسية في عُملةٍ ما: يَقينُ المُستخدِم لهذه العُملة بإمكانية استبدالها بما شاء من الأموال والسلع والخدمات المتوافرة في شتَّى أنحاء العالم؛ فوجود احتياطي نقدي أجنبي كبير يَخلق مناخًا من المصداقية لهذه العُملة، فيحتفظ بها المُتعامِلون ويبتعد عنها المُضارِبون؛ فلا يوجد داعٍ يدعو إلى استخدام هذا الاحتياطي، فيبقى مُجمَّدًا مُكدَّسًا في صورة سندات تدفع النزر القليل من الفوائد التي لا تكاد تُغطِّي نسبة التضخُّم العالمية.

أما قلة الاحتياط النقدي الأجنبي، فهي دعوة مُغرِية للمُضارِبين للهجوم على هذه العُملة، واستنزاف الاحتياط النقدي الأجنبي؛ ومن ثَمَّ وقوف البنك المركزي عاجزًا عن حماية العُملة؛ ممَّا يُؤدِّي إلى كسرها وانهيار قيمتها وما يلحق ذلك من تبعاتٍ اقتصادية واجتماعية وسياسية مؤلمة.

والاحتياطيات النقدية الأجنبية يجب أن تكون في صورة سنداتٍ مالية مضمونة السيولة وبلا كلفة؛ لذا يجب أن تكون دولةُ عُملةِ الاحتياط ذات تَقدُّم كبير في مجال البنوك والصيرفة، مع التمتُّع بقوانين شاملة تضمن الحماية لمُستخدِمي هذه العُملة، ومنها ضمان الانفتاح وحرية تَنقُّل المال. كما يجب أن يتوافر في دولةِ عُملةِ الاحتياط العمقُ الاقتصادي الكافي لاستيعاب المبادلات المالية الضخمة، ومن ذلك تسعير وبيع وشراء السلع الأولية (كالنفط والقمح) بها، فهذه الشروط هي التي جعلت احتكار وهيمنة الدولار الأمريكي أمرًا طبيعيًّا للاحتياطيات النقدية

الأجنبية، التي يُشكِّل الدولار الأمريكي ٨٠٪ منها.

**التجارة الدولية والاحتياطيات الأجنبية:**

يَرجع تاريخ الاحتياطيات الأجنبية بدايةً كضمان للتجارة الدولية؛ فعمل الاحتياطيات الأجنبية هو توفير القوة الشرائية الدولية، وأصل غرضها- إذَن- هو من أجل استخدامها في التبادُلات الدولية.

**وقد سبق أن قلنا إن للعُملة قيمتَين:** قيمةً محلية وقيمةً دولية، وإن مصطلح ربط العُملة أو تعويمها يتعلق بالقيمة الدولية، وهذا يقودنا إلى ارتباط الاحتياطيات الأجنبية بالتبادُلات التجارية بين الدول، وأن التغيُّر في هذه الاحتياطيات هو الفائض أو العجز من هذه التبادُلات الدولية التي يُمثِّلها ميزان المدفوعات (وميزان المدفوعات هو فاتورة الحساب بين كل تبادُلات بلدٍ مع البلاد الأخرى، سواءٌ أكان قطاعًا خاصًّا أو حكوميًّا، وسواءٌ أكان تجارةً أو تبرعات).

**معاهدة «برتن وود»:**

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحُلفاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، اجتمع الحُلفاء في مدينة «برتن وود» بولاية نيوهامبشير في جولاي ١٩٤٤م، ونتج عن هذا الاجتماع معاهدة «برتن وود» الشهيرة، التي تنصُّ على أن يربط الحلفاء عُملاتهم بالدولار الأمريكي بقيمة صرف مُحدَّدة، على أن تضمن الولايات المتحدة الأمريكية صَرْف أونصة من الذهب مقابل خمسة وثلاثين دولارًا أمريكيًّا، ثم أُعيد تقييمه حتى وصل إلى ٤٢ دولارًا للأونصة الواحدة، وهذا ما يُسمَّى بقاعدة الذهب أو الربط بين الذهب والدولار، أو ما يُعرف بين الناس بأن العُملة (الريال مثلًا) مُغطًّى بالذهب.

ويُلاحَظ في هذه الفترة أن جميع عُملات العالم المُعترَف بها في أسواق الغرب هي عُملات ثابتة القيمة بالنسبة إلى الدولار، الذي هو ثابت القيمة بالنسبة إلى الذهب؛ إذَن فالمفهوم الشائع بأن العُملة مُغطاة بالذهب هو مفهومٌ غير دقيقٍ

حتى في تلك الحقبة، وإنْ كان معناه صحيحًا إلى حدٍّ ما.

وبعد عام ١٩٤٤م، أي بعد معاهدة «برتن وود»، صار يُنظر إلى الاحتياطيات الأجنبية كذخيرة الدفاع عن قيمة العُملة المربوطة، ولو تأمَّلنا لوجدناها تصبُّ في التجارة الدولية؛ فقد سبق أن بيَّنَّا أن مصطلح إعادة تقييم العُملة يتعلق بالتجارة الخارجية؛ ذلك لأن الطلب على العُملات الأجنبية لا يكون إلا بسبب الحاجة إلى شراء سلع حقيقية أو مالية من دولةٍ أخرى.

والاحتياطيات الأجنبية متعلقة بنظام ربط العُملة، ونظريًّا تعويم العُملة يُلغي الحاجة إلى الاحتياطيات الأجنبية؛ ففي نظام التعويم تنقص قيمة العُملة عند عجز الدولة عن أن تدفع مستحقات فاتورة التجارة الدولية.

وقد كانت الاحتياطيات الأجنبية قديمًا من النحاس، ثم تحولت للفضة، ثم للذهب، ثم للدولار حتى عام ١٩٧٣م، ثم نظريًّا زالت الحاجة إلى الاحتياطيات الأجنبية، بسبب التحوُّل لنظام التعويم.

والاحتياطيات الأجنبية تكون شبه نقديةٍ بعُملة أجنبية، كسندات الحكومة القصيرة الأجل؛ فغرض الاحتياطيات هو التدخُّل السريع للدفاع عن عُملة، أو لتأمين مشتريات ضرورية في ظروف مفاجئة؛ لذا فالذهب - إن وُجد - يُحسب ضمن مجموع الاحتياطيات، إلا أنه لا يُعَد منها عمليًّا؛ لذا ترى معلومات الاحتياطيات الأجنبية للبنوك المركزية تستثني الذهب؛ فالذهب ليس سهل التسييل، وقد يكون هناك كلفة في تسييله تزداد كلما ازدادت كميات التسييل.

**وقفة فلسفية مع الاحتياطيات الأجنبية:**

الاحتياطيات الأجنبية هي دفاعات العُملة، ومعضلة الاحتياطيات الأجنبية كمعضلة الجيوش؛ فالحاجة إليها تقل وتتضاءل كلما زادت عظمة الجيوش حجمًا ونوعًا؛ فالاحتياطيات الضخمة القوية كالجيوش الضخمة القوية تمنع تَسلُّط الأعداء عليها بسُمعتها وهيبتها، والأمم العُظمى تَغنَم المكاسب وتُحقِّق

الانتصارات بهيبة جيوشها دون الحاجة إلى استخدامها في خوض الحروب؛ فمتى استَخدمَت أمةٌ جيوشَها العظيمة في مقامرات غير محسوبة ضاعت الجيوش، وخسرت الأمة مَنَعتها، وضاعت هيبتها؛ فتطاولت عليها الأمم الحقيرة، واعتدى عليها شِرار الخلق وقُطَّاع الطرق.

وبناء الجيوش وصيانتها عملية مُكلِّفة، وتَكمُن عوائدها الضخمة في استغلال هيبتها لا في استغلال ذاتها؛ فالحروب لا تستهوي إلا المُتهوِّرين والسُّذَّج وتُجار الحروب، والمرتزقة ووسطاء السلاح، والحال هي نفسها في الاحتياطيات الأجنبية؛ فالمقامرة بها في مخاطرات أسواق المال تستهوي المُتهوِّرين والسُّذَّج والطامعين من تُجار ووسطاء أسواق المال.

وقد يظن القصيرُ النظرِ أو المتهورُ الطبعِ أن الإنفاق على الجيوش التي لا تخوض حروبًا إنما هو من تضييع فُرص الغنائم، وهذا خطأ، ونقيضه خطأ كذلك.

فالأمة التي لا تَستخدِم هيبة سطوة جيوشها- لا نيران جيوشها- في فرض مصالحها على غيرها من الأمم هي أمةٌ جامدة مُضيِّعة لمواردها؛ فالسيف الذي يُهدَّد به ويَنفع خير من السيف الذي يُضرَب به وينبو، وكذلك هي الاحتياطيات الأجنبية عندما تُهمَل، كشبه سيولة دون استغلالٍ أمثل لسيولتها؛ فعوائد السيولة تَضاعُفية إذا ما استُخدِمت في ضمانات، فضمان شبه الكاش رحم خصبة تلد توائم أربعةً وخمسةً وعشرة، بشرط إبداع هندسة النموذج التمويلي، والإبداع إيجاد جديد لا تقليد موجود، والجمود خير من القمار على كل حال، وكلاهما شرٌّ على الأمة؛ فالجمود يقتل ببطءٍ، والقمار يُعجِّل بالمَنِية.

**مهمة الاحتياطيات الأجنبية:**

والاحتياطيات الأجنبية هي الأداة المباشرة بِيَد البنك المركزي للدفاع عن سعر صرف عُملته المربوطة، سواءٌ أكانت حال سعر الصرف صاعدةً أو هابطةً؛ فالاحتياطيات مِصَدٌّ يصدُّ عن سوق النقد المحلية للعُملة المربوطة فيعزلها عن

التغييرات الاقتصادية والنقدية الدولية، سواءٌ أكانت المتغيرات إيجابيةً أو سلبية.

فالاحتياطيات الأجنبية وإن كانت نقدية ومالية محضة إلا أنها تعمل كمِصَدٍّ لتدفُّقات السِّلع والخدمات والنقد؛ فترى الاحتياطيات الأجنبية في دول النفط تمتصُّ دولارات فوائض النفط عند دول النفط- زمن ارتفاع الطلب العالمي على النفط- كما تراها تمتصُّ دولارات الهجمات على عُملاتها من المضاربين المُتأمِّلين رفعَ قيمة العُملة المحلية، والعكس يَحدث في حال النقصان الشديد لتدفُّقات دولارات النفط، اللهم إلا أنه في حال نقص تدفُّقات دولار النفط، فإن الاحتياطيات الأجنبية قد تنفد وهي تستبدل العُملة المحلية بالأجنبية من أجل تلبية الاستيراد العُمالي والسِّلعي والخدمي، أو من أجل استخدام نقودها لشراء العُملة المحلية في حالة المضاربة ضدها، أو حال فقدان الثقة بها.

**شواهد لانهيار الاحتياطيات الأجنبية وأثر ذلك على الاقتصاد:**

**الشاهد الأول:** في عام ١٩٩٢م فَقَدَت فرنسا في يوم واحد ٣٤ مليار دولار- وهو ما كان يُشكِّل تقريبًا كامل احتياطياتها من العُملات الأجنبية- وهي تُدافِع عن قيمة عُملتها بعد أن دخلت في آلية سعر الصرف الأوروبي ERM، التي اقتضت ربط دول النظام النقدي الأوروبي EMS بالمارك الألماني.

ففي ذلك العام سقط جدار برلين (نوفمبر ١٩٩١) واتَّحدَت الألمانيتان؛ فأدت مشاريع إعادة إعمار ألمانيا الشرقية وتطويرها إلى التزاحم على الموارد؛ ممَّا خلق تضخمًا تنمويًّا؛ فكان الاقتصاد الألماني في تلك الفترة يمرُّ بنموٍّ قوي، في حين كان الاقتصاد العالمي يمرُّ بأزمةٍ اقتصادية، وهذا خلق الإشكالية في آلية سعر الصرف الأوروبي ERM؛ فألمانيا اضطُرَّت إلى رفع سعر الفائدة لكَبْح جِماح التضخُّم الناشئ عن التزاحُم على الموارد، بسبب تسابُق القطاع الخاص على بناء وتطوير ألمانيا الشرقية؛ ممَّا أجبر دول أوروبا الرابطة عُملتها بالمارك الألماني- تحت آلية سعر الصرف الأوروبي- على رفع أسعار الفائدة تبعًا لفائدة المارك. وكانت

أوروبا تعيش مع العالَم أزمته الاقتصادية[1] عام ١٩٩١؛ فكانت تحتاج إلى خفض أسعار الفائدة لتحريك الاقتصاد لا رفعها؛ مما دفع المُضارِبين إلى المراهنة على كسر عُملة دول الربط بالمارك (وسبق بيانٌ كافٍ لأسباب تبعية الفائدة على العُملة المربوطة للفائدة على العُملة المربوط بها).

**الشاهد الثاني**: أدَّى طبخ حسابات الاحتياطيات الأجنبية إلى إشعال فتيل أزمة دول شرق آسيا المالية عام ١٩٩٧م؛ حيث قامت بعض البنوك المركزية في دول شرق آسيا، وتحت ضغطٍ من السياسيين، باستخدام دولارات الاحتياطيات الأجنبية لإقراض شركاتها الواعدة، وبما أن القرض على الشركات الوطنية كان بالدولار، فموجودات الاحتياطيات الأجنبية لم يَتغيَّر مجموعها، وإن كانت قد تَغيَّرت سيولتها.

والاحتياطيات النقدية الأجنبية تكون عادةً بسنداتٍ أمريكيةٍ قصيرة الأجل لمدة سنةٍ أو أقل؛ فهي سهلة التسييل كأنها دولارات حقيقية.

والبنك المركزي كان يُقدِّم للشركة سندات الحكومة الأمريكية القصيرة الأجل، ويضع مكانها سنداتٍ بالدولار على الشركات المحلية؛ فتحولت الاحتياطيات من عُملة أجنبية شبه نقدية مضمونة التسييل في أي وقت- وهي السندات الأمريكية- إلى سنداتٍ وطنية بالدولار صعبة التسييل وذات كلفة، وهذا أفسد الغرض من الاحتياطيات الأجنبية؛ فهي- كما قلنا- ليست استثمارية، بل دفاعية كالجيوش؛ فلما شمَّ المضاربون رائحة الطبخة، وأدركوا عجز البنوك المركزية- التي لعبت اللعبة- عن الدفاع عن قيمة عُملتها إذا هوجمت؛ قاموا بالهجوم عليها حتى نَفِدَت من هذه البنوك الاحتياطياتُ الأجنبية القابلة للتسييل؛ فانهارت العُملة.

**كيفية الهجوم على العُملة:**

والهجوم على العُملة لا يمكن أن يحدث إلا باقتراضٍ للعُملة المحلية، ثم

(١) التي أطاحت ببوش الأب.

بيعها -أي استبدالها- بالعُملة المربوطة بها؛ فهذا هو هجوم المُضارِبين الذي يكسر العُملة ويستنزف الاحتياطيات، فعندما راهن جورج سوارس على انكسار ربط الجنيه البريطاني بالمارك الألماني في ١٦ من سبتمبر عام ١٩٩٢م، قام بعملية بيع الجنيه البريطاني على المكشوف[١]، أي إنه قام باقتراض مليارات الجنيهات البريطانية من السوق النقدية البريطانية، ثم باعها بالمارك، وبما أن العمليات كانت ضخمة، فقد أجبرت على تدخُّل بنك إنجلترا المركزي لتزويد السوق بالمارك الألماني من احتياطياته النقدية، ثم لما انكسر الربط وانخفضت قيمة الجنية، عاد سوارس واشتراه وسدَّد دَينه، فخرج رابحًا ١,١ مليار دولار.

وهكذا يستنهك المُضارِبون العُملة المربوطة حتى تُستنزف الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي للعُملة المُهاجمة؛ فتنكسر العُملة، وحينها وبعد انخفاض قيمتها، يقومون بإعادة شراء ما باعوه ليُسدِّدوا دَينهم، ويبقى الفارق لهم.

**الباب السادس: اختلاف أسباب انكسار ربط العُملة وتنوُّع النتائج عن الانكسار:**

تختلف أسباب كسر ربط العُملة كما تختلف نتائجه، ونستطيع حصرها في ثلاث حالات أساسية؛ فقد يكون كسر الربط وتخفيض العُملة هو الحل الأمثل لتحقيق نمو اقتصادي، كحالة بريطانيا عام ١٩٩٢م، وقد ينتج انكسار العُملة وانخفاض قيمتها الدولية عن أزمة اقتصادية، كما حدث لنمور آسيا عام ١٩٩٧م، وقد يُؤدِّي انكسار العُملة إلى انهيارها هي واقتصادها وسيادتها ووحدتها، كما سيحدث لأي دولةٍ نفطية في حالة انكسار عُملتها.

**الحال الأُولى: يكون هو الحل الأمثل للنمو:**

قد يكون كسر الربط وتخفيض العُملة هو الحل الأمثل للنمو؛ فقد أُجبرت بريطانيا في يوم ١٦من سبتمبر ١٩٩٢م- الذي سمَّوه بالأربعاء الأسود- على

(١) سيأتي شرح البيع على المكشوف في موضوع المسائل المالية المعاصرة، فصل البيع على المكشوف.

الخروج من آلية سعر الصرف الأوروبي ERM، وذلك بكسر ربطها بالمارك الألماني، بعد أن خسرت أكثر من ثلاثة مليارات جنيه في دفاعها عن سعر الصرف المربوط بالمارك الألماني. وبريطانيا لم تكن تتبنَّى الانضمام إلى اليورو، لكنها دخلت للتجربة والتعلُّم؛ لذا كانت احتمالية خروجها هي الأكبر عند تَعرُّضها لضغط المُضارِبين؛ ولهذا اختارها سوارس هدفًا لهجومه الذي أكسبه ١,١ مليار دولار في يومٍ واحد.

ففي حالة بريطانيا، يكون كسر الربط وترك العُملة تنخفض هو الحل الأمثل لتحقيق نموٍّ اقتصادي؛ كونها اقتصادًا قويًّا ناضجًا مُتقدِّمًا، وهذا بخلاف الدول الناشئة؛ فانكسار العُملة وانخفاض قيمتها الدولية يُسبِّب لها أزمةً اقتصادية، كما حدث لنمور آسيا عام ١٩٩٧م.

**الحال الثانية: يكون السبب في أزمة اقتصادية:**

وقد يؤدي انكسار العُملة وانخفاض قيمتها الدولية إلى إشعال أزمة اقتصادية، وهذا في حال اقتصادٍ ناشئٍ مُنتِج، كأزمة نمور آسيا عام ١٩٩٧م التي سبق التحدُّث عنها. وكيفية الهجوم قد بيَّنَّاها سابقًا عند حديثنا عن انكسار الربط للجنيه البريطاني عام ١٩٩٢م في مثال جورج سوارس السابق.

وانهيار قيمة عُملات نمور آسيا سبَّب أزمة اقتصادية بسبب ديون البنوك وموجوداتها؛ فقد حصل عدم توازُن بين موجوداتها بالعُملة المحلية ومطلوباتها بالعُملات الأجنبية؛ فانهارت البنوك لعدم قُدرتها على الوفاء بمطلوباتها التي ارتفعت قيمتها أمام دَخْل البنوك بالعُملة المحلية.

والتمويلات هي دم الاقتصاد، والبنوك هي القلب الذي يضخُّ الدم.

**الحال الثالثة: أنه يؤدي إلى انهيار اقتصادي وسياسي:**

ويُسبِّب انكسار الربط أو تخفيض قيمة العُملة أزمةً خطيرة اقتصاديًّا وسياسيًّا في الدول الغنية بالموارد، كدُوَل النفط، وسأشرح المسألة باستخدام الريال السعودي

ليسهل فهم الموضوع.

ولنعلم أنه في حالة اقتصاد الريال تكون احتمالية تخفيض الريال فرعًا مُتفرعًا عن احتمالية تعويم الريال، وتعويم الريال أمرٌ مستحيل تقنيًّا، ومتى فهمنا سبب استحالة تعويم الريال فنيًّا وتطبيقيًّا، سهل علينا بعد ذلك فهم سبب امتناع تخفيض الريال؛ فهو ممتنع تقنيًّا واقتصاديًّا كذلك.

**مبحث: قاعدة حتمية ربط العُملة المحلية بعُملة أجنبية:**

وفهم سبب استحالة تعويم الريال فنيًّا وتطبيقيًّا قد يتأتَّى بسهولةٍ بفهم قاعدة، وهي: «إن اتِّباع نظام الربط أمرٌ إجباريٌّ طبيعيٌّ لا اختياريٌّ للاقتصاد المركزيِّ الأحاديِّ السِّلعة المتجانسة دوليًّا، كالنفط، فأي دولةٍ حالها كحال السعودية؛ فالقول في عُملتها مثل القول في الريال السعودي».

وتعويم الريال أمرٌ مستحيل التطبيق؛ لأن ذلك يَعني عرض الريال السعودي للبيع في سوق العُملات، فمَن سيشتري الريال إن كان لا يُقدِّم لمشتريه الدولي أيَّ سلعةٍ يمكنه مُقايضتُها بالريال؟ فبمجرد تعويم الريال ستنهار قيمته للصفر لعدم وجود طلب عليه، وأما النفط فهو سلعة دولية متجانسة تجعل الدولار مُحتكِرًا طبيعيًّا لها.

ومن هنا نستطيع التفرُّع إلى فهم تخفيض قيمة الريال، وهو فهم مُتفرِّع عن مفهوم التعويم؛ فإذا قيل إنه حصل واتُّخذ قرارٌ بتخفيض الريال ليصبح سعر الصرف- مثلًا- أربعة ريالات لكل دولار، فماذا الذي سيحدث؟ الذي سيحدث أن أصحاب الودائع في البنوك سيُصابون بالفزع، ويتراكضون لإنقاذ ودائعهم وتحويلها إلى عُملة أجنبية، فإن قيل إنه يَصدُر أمرٌ بمنع التحويلات، فإنه يُقال: «إن هذا سيكون أسوَأ»؛ فهو مجرد إغلاق لفُوَّهة البركان، والبركان يغلي وسينفجر ولا بد؛ فالريال يكون قد انتهى، ولو بفقدان الثقة فيه بعد منع التحويلات الخارجية.

ولو اعتبرنا فقط ودائع المجتمع- التي هي تحت الطلب فقط- لوجدناها تزيد

عن التريليون ريال، فلو كنا مُتحفِّظين وافترضنا أن ٨٠٪ من التريليون سيهرب خارج البلاد، فإن هذا يعني انهيار الاحتياطيات النقدية الأجنبية بمقدار ٢٥٠ مليار دولار في الساعات الأولى بافتراض سعر الصرف الجديد، وهذا يُشكِّل نصف الاحتياطيات الأجنبية تقريبًا، ثم ينتهي اليومان الباقيان على ما تبقى، حتى تتخلَّى مؤسسة النقد عن الدفاع عنه لتصبح قيمته صفرًا.

والأقرب إلى الواقع أن إمكانية تلبية تسييل مبالغ ضخمة ستكون مرتفعة الكلفة، إن كانت ممكنة أصلًا؛ فالاحتياطيات الأجنبية في أصولٍ ماليةٍ من الصعب تسييلها فجأة، فإن لم يستطع البنك المركزي التلبية الفورية لاستبدال طلائع الريال الهاربة بالدولار؛ فهذا يعني انهيارًا كاملًا للريال سيصل بقيمته إلى الصفر، **وهذا يعني:**

١- تضييع غالب الاحتياطيات الأجنبية، أي أكثر من تريليون ريال بلا مقابل.

٢- انهيار كامل للبنوك، ونزول موجوداتها إلى أرقام لا تتجاوز المليارات بدلًا من التريليونات.

٣- اضطرار البنك المركزي نظريًّا- لا تطبيقيًّا على إنقاذ البنوك- إلى إصدار ريالات تُغطِّي مقدار السيولة المتطلبة للسوق السعودية، ولن يحدث ذلك تطبيقيًّا؛ لأن الريال لن يعود عُملة تساوي شيئًا حتى في السوق السعودية؛ فالسوق ستتعامل بعُملات أجنبية، والسوق ستكون مشلولةً ومحدودةً على الضروريات فقط.

٤- أن إعادة الثقة للريال بعد ذلك تحتاج زمنًا طويلًا، وقد لا تعود الثقة له أصالةً.

فالريال السعودي ليس كالجنيه المصري- مثلًا- أو أي عُملة أخرى يُنتِج اقتصادها سلعًا، ولو أنها تكفي كفاف أهل البلد؛ فالريال السعودي لا يُقدِّم حتى السِّلع الضرورية بمستوى الكفاف، والجنيه المصري على كل حالٍ خارج أكثر التعامُلات السوقية، ومُقتصِر على التبادل المحلي تقريبًا، والجنيه المصري قد مرَّ

بصدمات مُتنوِّعة كهذه، فالثقة به مضروبة أصلًا، والتعامُل به مقتصر على حاجيات البسطاء.

**فالخلاصة** أن سبب استحالة التعويم للريال هو - أيضًا - سبب امتناع تخفيض قيمته، والفرق بين استحالة التعويم وامتناع التخفيض هو مجرد فرق زمني؛ فتعويم الريال سيفشل لحظة تطبيقه، مع عدم انهيار مُصاحِب للاحتياطيات، ولكن تدريجيًّا.

أما تخفيض قيمة الريال فسيفشل بعد مدةٍ قصيرةٍ من تطبيقه؛ لأن البنك المركزي سيستهلك الاحتياطيات ثم يُضطَر إلى التعويم؛ فاستهلاك الاحتياطيات سيكون أسرع، والفشل التام سيكون أبطأ في حال تخفيض القيمة.

## الباب السابع: ديناميكية ربط العُملة:

كيف تكون ديناميكية الربط؟ أي كيف نربط؟ وكيف نُحافظ على الربط؟ عندما يُقرِّر بنكٌ مركزيٌّ ما أن يُثبِّت سعر الصرف بين العُملة الوطنية والدولار - مثلًا - بسعر صرف ١:١، فسيقوم البنك المركزي بإعلان ذلك رسميًّا، فيجعل المحافظة على قيمة عُملته هي هدف السياسة النقدية، ويَتعهَّد بالدفاع عن سعر الصرف المُعلَن.

وقيمة العُملة المربوطة - نظريًّا - تأتي من مقارنة القيمة المحلية لسلة سلع استهلاكية بقيمة نفس السلة في بلد العُملة التي سيُربط بها، أي يُقارَن بين مقدرة العُملة الشرائية محليًّا وسوق العُملة الأجنبية المراد أن تُثبَّت بها العُملة المحلية، وقد سبق في تقييم العُملة أن ضربنا مثلًا بقيمة الريال السعودي المُثبَّتة مع الدولار؛ فقلنا: كانت ٣٧٥٠ ريالًا - مثلًا - تكفي مصروف عائلة لتغطي احتياجاتها المعيشية من مَأكلٍ ومَشربٍ ومَسكن، وبالمقابل لو أن العائلة ذهبت إلى أمريكا لاشترت نفس سلة المشتريات بـ ١٠٠٠ دولار؛ فهذا يعني أن الدولار يعادل ٣,٧٥ ريالات في القوة الشرائية.

والسيطرة على سعر الصرف ثابتًا للعُملة المربوطة ليس أمرًا عسيرًا من الناحية

الاقتصادية الفنية، أي إن الربط ليس صعبًا أبدًا، إنما الصعوبة الشديدة التي تحتاج إلى فنٍّ وخبراتٍ عتيقة هي التعويم، وخاصةً إذا كانت العُملة من العُملات الدولية؛ ذلك أنه يجب على البنك المركزي المحافظة على الثبات النسبي للقوة الشرائية للعُملة مع السيطرة على الاقتصاد الكلي للدولة.

**وعُملات دول النفط ليست بعُملات دولية للأسباب الثلاثة التالية:**

**الأول**: أنها مربوطة بالدولار، والعُملة المربوطة لا تُصبح عُملةً دوليةً إذا كانت مربوطةً بأخرى؛ لأنه لا يوجد مجال كبير يُذكَر للتكسُّب أو التحوُّط من اختلاف وذبذبة سعر الصرف.

**الثاني**: أن السلع التي تُنتِجها دول النفط وتُصدِّرها إلى الخارج تُباع غالبًا بالدولار، ولو افترضنا- من أجل الفهم- أن بعضها يُباع بالعُملة المحلية، فلن تحتفظ البنوك الأجنبية ولا الشركات بها؛ والسبب في ذلك أنها غالبًا لا تستطيع أو لن تجد الفرصة، أو لن تُخاطر بالاستفادة من العُملة- خلال احتفاظها بها- في إقراض ولا في إيداع وتحصيل فوائد عليها، ولا في شراء سندات قصيرة الأجل حكومية أو تجارية مُقيَّمة بالعُملة المحلية.

وبما أنه مربوط بسعر ثابت فلا توجد مُخاطرة اختلاف سعر الصرف؛ لذا فالاحتفاظ بما رُبطت العُملة به- وهو الدولار- يُعتبر بديلًا استثماريًّا أفضل للبنوك الأجنبية، فإذا احتاجت هذه البنوك الأجنبية إلى العُملة المحلية، استبدلت الدولار به.

**الثالث**: أن عُملات دول النفط لا تُستخدم في سوق السِّلع الدولية مطلقًا كعُملة تبادلية تَخدم بعض السلع الدولية؛ لذا ليس لها دورٌ في التجارة الدولية؛ فالعُملات الدولية كالين تُستخدم كعُملة قياس تجارية تبادلية لكثيرٍ من دول شرق آسيا، كما أنه عُملة البضائع اليابانية، كما أنه متذبذب؛ فيُباع ويُشترى رجاء الربح والتحوُّط، كما أن له ثقةً في المحافل المالية الدولية. أما الدولار فهو ليس فقط عُملة دولية، بل

إنه عُملة الاحتياط المهيمنة في العالم أيضًا، وعُملة الاحتياط احتكارية بالطبيعة، كما سبق ذكره.

ومن مزايا ربط العُملة سهولة إدارة السوق المالية المتعلقة به؛ فالمسألة سهلةٌ نوعًا ما مقارنةً بإدارة العُملة المُعوَّمة؛ فمثلًا لا يجب على البنك المركزي من أجل أن يحافظ على سعر الصرف إلا أن يَتحكَّم في كمية عُملته محليًّا؛ لكيلا يزيد فيحصل تضخُّم أو تُحوَّل الزيادة للخارج، كما يَتحكَّم بكميته لكيلا ينقص عن حاجة السوق؛ فتختنق السوق.

**والتحكُّم بكمية العُملة المحلية محليًّا يكون:**

١- عن طريق استخدام البنك المركزي للسندات المحلية لتغيير عرض النقد زيادةً ونقصانًا للتأثير على الفائدة؛ فالفائدة هي سعر النقد، كما بيَّنَّا سابقًا.

٢- أو باستخدام إعادة ضبط الاحتياطي الإلزامي.

٣- وأحيانًا قد يكون الأمثل للتحكُّم هو سعر الفائدة السقفية لسوق النقد، كسعر الخصم في السوق النقدية الأمريكية، وكالريبو في السوق النقدية السعودية.

أما التحكم بالعُملة المحلية دوليًّا، فذلك عن طريق شرائها وبيعها بالعُملات الأجنبية- إذا لزم الأمر- بسعر الصرف الثابت.

ولتسهيل الصورة، فكأن البنك المركزي للعُملة المربوطة يعمل كصراف لعُملته مع العُملات الدولية.

# الفصل الخامس
# تَطوُّر النظام النقدي

قد تأتي الخبرة عن طريق التجرِبة فتكون مرتفعة الكلفة، ثم تُستخرج النظرية استخراجًا من تلك التجرِبة، وقد تأتي عن طريق التنظير الفلسفي المحض غير المُعتمِد على مشاهدات واقعية؛ فتأتي النتائج عكسيةً وَخِيمة مُدمِّرة، فلا بد أن يَفوت على البشر معطيات لم يحسبوا حسابها؛ لذا فالتدرُّج مطلوب لاختبار تطبيق النظرية المحضة، وفي الاقتصاد الأمريكي أمثلة على ذلك.

## الباب الأول: من الأخطاء التاريخية العُظمى للبنوك المركزية:

علم الاقتصاد الكلي علمٌ حديث لم يكتمل بعدُ؛ فالناتج المحلي الذي هو أهم مُرتكز في مؤشرات الاقتصاد الكلي لم يَظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية بطلبٍ من الرئيس الأمريكي روزفلت، وما خرج المرض الهولندي إلا لعدم فهم الاقتصاد الكلي آنذاك.

### مبحث: المرض الهولندي:

اكتشاف الغاز الطبيعي في هولندا في القرن الماضي أدَّى إلى ارتفاع عُملتها؛ مما أدَّى إلى هجر الصناعات والزراعة المحلية؛ للجوء الهولنديين إلى الاستيراد بسبب رخص البضائع الأجنبية أمام قوة عُملتهم.

ورغم أنني لم أجد مِن شرحٍ لأسباب ارتفاع العُملة الهولندية إلى هذه الدرجة المُدمِّرة، فإنني لم أرَ له سببًا شارحًا إلا أنه سوء تَصرُّف من البنك المركزي الهولندي آنذاك، ولعله كان متصاحبًا مع رغبة سياسيٍّ قاصرِ النظر أعجبته قوة

العُملة الهولندية.

فقد كانت العُملات آنذاك مربوطةً بالذهب، وكان ميزان المدفوعات يُشكِّل التغيُّر في الاحتياطي للبنك المركزي؛ فأعتقد أن البنك المركزي لم يقُم بعزل فائض الميزان التجاري الحاصل من تصدير الغاز عن موجودات القاعدة النقدية (مثلًا، نحن اليوم نعزل فوائض النفط باستثمارها لحساب المالية.

فبسبب عدم العزل ارتفعت موجودات القاعدة النقدية للعُملة مع عدم حاجة الاقتصاد الهولندي إلى زيادة المعروض النقدي؛ لذلك لم يقم البنك المركزي بإصدار نقد هولندي يقابل الزيادة في احتياطياته النقدية التي تَسبَّب فيها فائض ميزان المدفوعات؛ مما رفع قيمة العُملة الهولندية لتُساوي قيمة الموجودات المتزايدة؛ ومن ثَمَّ أدَّى ارتفاع قيمة العُملة في النهاية إلى تَعطُّل الاقتصاد الهولندي، واستغنائه عن الإنتاج المحلي بالاستيراد الأجنبي.

**مبحث: فتيل إشعال الكساد العظيم:**

وليس هذا الخطأ بأسوأ من خطأ الفدرالي الأمريكي وخطأ بنك إنجلترا المركزي، اللذَين تَسبَّبا في الكساد العظيم عام ١٩٢٩م؛ فقد كانت العُملات الدولية كلها مرتبطةً بالذهب، ومنها الجنيه البريطاني والدولار الأمريكي، وهذا يعني تقنيًّا- من حيث عدم التحكُّم الكامل في السياسة النقدية- أن الدولَ المرتبطةَ عُملاتُها بالذهب آنذاك كانت في وضعٍ شبيهٍ نسبيًّا بوضع دول اليورو اليوم، ولكن بعُملات مُتنوِّعة.

والذي حدث هو أن بريطانيا كانت قد خفضت أسعار الفائدة البريطانية لأسبابٍ سياسية محلية؛ فبدأت الأموال تنتقل من بريطانيا إلى أمريكا بحثًا عن فائدةٍ أعلى؛ فتدخَّل الملك البريطاني عند أمريكا متشفعًا لديهم لكي يخفضوا الفائدة الأمريكية لإيقاف هجرة الأموال البريطانية إلى أمريكا، فاستجاب الفدرالي للطلب البريطاني وخفَّض الفائدة الأمريكية بزيادة المعروض النقدي الأمريكي؛ فارتفعت سوق

الأسهم الأمريكية بسبب انخفاض الفوائد؛ فاعتقد الناس أن هناك طفرةً اقتصادية، فتسابقوا للفوز بفُرص الاستثمار، فتزاحموا على الموارد دون وجود طفرةٍ اقتصادية حقيقية، فارتفعت أسعار الموارد، كالعمالة والمواد والخدمات، وتَوافق ذلك مع زيادة المعروض النقدي مدعومًا بوهم النمو الاقتصادي؛ فانطلق التضخُّم من عقاله؛ ممَّا أجبر الفدرالي على تصحيح الخطأ بخطأ آخر، فقد عاد الفدرالي ورفع الفائدة بسرعةٍ لكَبْح التضخُّم؛ فانهارت سوق الأسهم، فتبعه التشاؤم العام في السوق الأمريكية، فتوقَّف الاستثمار وبدأت تباشير خمول اقتصادي أمريكي.

فما إن سمع البريطانيون بذلك حتى تسارعوا لسحب أموالهم من البنوك في بريطانيا، فسارعت بريطانيا بحماقةٍ لإعلان تَوقُّفها عن صرف الذهب مقابل الجنيهات البريطانية حمايةً لبنوكها؛ فانهارت الثقة في النظام البنكي، وانهار الاقتصاد البريطاني.

وسرعان ما أدركت أمريكا عدوى الهلع؛ فتسابق الأمريكان على البنوك لسحب أموالهم التي لم يكن عند البنوك ما يكفي من الذهب لتغطيتها (ولم تكسر أمريكا ربط الدولار بالذهب كبريطانيا)، فانهارت البنوك الأمريكية، وتَحوَّل الانكماش الاقتصادي إلى ما أصبح يُعرَف بالكساد العظيم، حتى بلغت البطالة ٢٥٪، وتناقَص النمو ٥٠٪، ودخلت البلاد في الكساد العظيم، ولم تخرج منه إلا بالحرب العالمية الثانية.

فالكساد العظيم كان بسبب عدم فهم النظام النقدي، إلا أنه أخرج النظريات النقدية الحالية؛ ففكُّ الارتباط عن الذهب كان نظريةً علمية خيالية تم تطبيقها باستغلال الظروف خلال عَقدٍ من السنين.

**الباب الثاني: تَعطُّل الذهب بعد الحرب الأولى:**

ظهرت الحاجة إلى علم الاقتصاد الكلي كنتيجةٍ لتَعطُّل التجارة الدولية خلال فترة الحربَين العالميتَين؛ بسبب عدم وجود عُملة دولية موثوق بها، وذلك بعد أن

أثبتت التجارب عبر التاريخ استحالة التزام الدول بتغطية عُملاتها بالذهب المُتعهِّدة به بقيمة عُملاتها المربوطة به، خاصةً عند حدوث الأزمات الاقتصادية والحروب. أضِف إلى ذلك فقدان بريطانيا خاصةً، وأوروبا عمومًا لاحتياطياتها الذهبية خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، وتَجمّع غالب ذهب العالم في أمريكا؛ فما من ذهبٍ عند الدول، ولا ثقة بالعُملات، فليس هناك من وسيلة تبادُل قياسية مُحدَّدة موثوق بها؛ ومن ثَمَّ ليس هناك تجارة دولية؛ إذ قد تعطلت تمامًا.

والتجارة الدولية من مواضيع الاقتصاد الجزئي، ولكن دخول العُملة الدولية اللازمة لتكون مَركبة تحمل عمليات التبادُلات التجارية، وعلاقة هذه العُملة الدولية بعُملات الدول الأخرى المحلية، وعلاقة العُملة المحلية بالعُملات الأخرى، وعلاقة العُملة المحلية بالإنتاج المحلي وعلاقته بالإنتاج العالمي، مع تأثير الحكومة على الإنتاج المحلي من خلال التنظيمات والضرائب والإنفاق، كل هذا أخرج الحاجة إلى نظرةٍ كليةٍ جامعة شاملة تربط بين النقد والحكومة، والعرض العام والطلب العام.

فالطلب العام والعرض العام كانا ضمن دراسات الاقتصاد الجزئي، وسلوك الحكومة الاقتصادي كان ضمن الفلسفة السياسية، وأما النقد فقد غلب عليه الذهب، والذهب جمادٌ من الجمادات ويُعتبر خارجًا عن السوق (أي خارج الطلب والعرض)؛ ولذا لم يَتعدَّ الحديث فيه اقتصاديًّا حدَّ التطبيق التعامُلي المجرد؛ فلم تكن له فلسفة تأصيلية علمية إلا مثاليات ضمن الفلسفة الاجتماعية والفلسفة الأخلاقية، وكذلك ما جاء حول الذهب في فلسفة أحبار الأديان ورهبانها وعلمائها[1].

(١) النصوص الإسلامية جاءت فقط بالتطبيق التعامُلي بالأصناف الستة، ولم تأتِ بفلسفته ولا فلسفة تطبيقاته التعامُلية، وإنما الفقهاء القُدامى هم من نَظروا حوله وتفلسفوا؛ فيتأملونه بما يرونه في واقعهم البسيط ويحاولون فلسفته، وأكثر الفقه في الذهب مأخوذ من فلاسفة اليونان، وأما المعاصرون فأخذوا ممن سبقهم من الفقهاء، ومن الفلسفة الاشتراكية (وأصولها مزدكية)، وقد دخلت عليهم من خلال=

فالتشابُك والتداخُل والتعقيدات بين السلوك الإنساني في السوق (الذي يمثله الاقتصاد الجزئي) وبين فطرة البشر في تعاملهم مع النقد، مع تَداخُله في سلوكيات الحكومة، مع تَشابُكه في الأنظمة السياسية، مع تعقيداته مع النظام النقدي لمجتمعٍ أو دولةٍ معينة، مع مدى تأثُّر كل ما سبق وتَداخُله مع المجتمعات والدول الأخرى، يجتمع ما سبق من الخليط كله ليُشكِّل محور علم الاقتصاد الكلي، الذي خرج خديجًا مُشوَّهًا كعلمٍ مستقلٍّ قبل نصف قرنٍ.

خرج خديجًا لعدم اعتباره للمدى البعيد، وخرج مُشوَّهًا لعدم اعتباره النقد، فلم يكن للنقد حضور ضمن النظريات الاقتصادية لأنه لا يُنتِج ولا يَستهلك؛ فلم يدخل النقد كعاملٍ مُؤثِّر في الإنتاج إلا في السبعينيات، وهذا يحكي صعوبة انتزاع الفكر المتوارث؛ فالذهب لم يكن يدخل الفلسفة الاقتصادية للسوق مطلقًا باعتباره جمادًا من الجمادات لا تُنتِج ولا تُنتَج ولا تَستهلك، فاعتُبِر خارج مؤثرات السوق الإنتاجية.

وهذا التفكير كان مقبولًا في غالب الأحوال الطبيعية عبر عشرات القرون، عندما لم يكن هناك نموٌّ هائل في الإنتاج؛ لذا لم تأتِ حاجةٌ تفرض دراسة النقد داخل الاقتصاد.

وإن كان علم الاقتصاد الجزئي قد استقر منذ قرون، فإن الاقتصاد الكلي لم يمر بفترة استقرارٍ إلى اليوم؛ فقد تَعرَّض علم الاقتصاد الكلي عندما كان جنينًا في أحشاء الاقتصاد الجزئي لصدمة إنتاج الآلة الهائل الذي خلق الطبقة الوسطى؛ ممَّا تَسبَّب في ولادته خديجًا كعلمٍ مستقل.

ثم سرعان ما فُطم علم الاقتصاد الكلي في مهده؛ بفشل النظام النقدي المحدود القائم على الذهب؛ ممَّا سبَّب صدمةً أخرى له، وتضاعفت عليه الصدمة بعد أن

=ما كتبه رُوَّاد البعثات الأولى العرب في كتبهم، حين كانت الفلسفة الاشتراكية هي المهيمنة على غالب الفكر العالمي العمالي، حتى إنه غلب على كثيرٍ من كبار المسؤولين والاقتصاديين الأمريكان والأوربيين، فضلًا عن العرب.

أصبح للنقد دورٌ أساسي في الإنتاج والنمو؛ ممَّا قلب أساس العلم رأسًا على عقبٍ في بداية نشأته.

ثم تَعرَّض علم الاقتصاد الكلي لصدمة التكنولوجيا والاتصالات، التي غيَّرت مفاهيم استقلالية النظام النقدي المحلي، فدمجته ضمن منظومة نقدية عالمية واحدة عن طريق الاتصالات والتكنولوجيا.

**وقفة فلسفية: انتقال السلطة النقدية من الجماد للإنسان:**

وفي الواقع، فإن مقدرة جهابذة الاقتصاد الكلي على نقل السلطة النقدية من الجماد للإنسان هو الذي فجَّر طاقات علم الاقتصاد الكلي، كما أنه هو الذي أطلق المجتمعات الإنسانية في طريق النمو والتطور الهائل في نصف القرن الأخير، كما أنه هو الذي خفَّف من فترات الانحسار الاقتصادي وقلل من تَكرارها، ومنَع الانهيارات الاقتصادية التي كانت متكررة، وآخرها الكساد العظيم في بداية القرن التاسع عشر.

فقد كان النظام النقدي القائم على الذهب، كنظام الأمطار والعواصف، لا يدَ للإنسان فيه؛ فقد ينقطع المطر فيموت الزرع والبهائم، وقد تأتي العواصف ويزيد المطر؛ فيهلك الخلق والرزق، وقد تعايشت المجتمعات مع الذهب كما تعايش العالم ويتعايش اليوم مع تغيرات الطقس.

ولو تمكن الإنسان من التحكُّم في الطقس لَاختلفت حياته، ولَتوسَّعت إمكانياته بما لا يخطر على بال امرِئٍ اليوم، ولكن الله لم يأذن له بذلك بعدُ، كما أذِن لعباده قبل عقودٍ معدودةٍ بالتحكُّم بالسُّلطة النقدية، فأوجد سبحانه الأسباب؛ بأن أوجد الآلة وسبَّب الحروب العُظمى التي دفعت العقول إلى معرفة الكيفية التي تُنتزع بها السُّلطة النَّقدية من الجماد الذي لا يعقل، وليتحكَّم بها الإنسان بعد أن أصبح الذهب ظالمًا للبشرية متعسفًا؛ فقد عمل الذهب- والذهب مِن خَلق الله- على خنْق الاقتصاد، ومنع التطوُّر والعلوم التي لم يكن الله قد أذِن بها بعدُ.

فقد منَع الذهب الطفرات العلمية الاقتصادية الكلية، فما إن يكشف اللهُ- سبحانه- لعباده سرًّا من أسرار الكون، وتتحرك الهمم الإعمارية لاستثمار معرفة هذا السر، وتبدأ في وضع أول لَبِنة في سُلَّم التطوُّر حتى يختفي الذهب من الاقتصاد؛ وذلك لمحدوديته التي تُعجزه عن تغطية السيولة الاستثمارية التوسعية الكافية، فيرتد الاقتصاد إلى موضعه، بل موضع أسوأ؛ ومن ثم يظلُّ مُراوحًا ينتظر عودة سيولة الذهب، التي قد تتأخر بسبب احتكار مُلَّاكه الذين خبَّؤوه- عندما رأوا حاجة الناس إليه- ليُربوا به أضعافًا مضاعفة، حتى إذا ما ضاعت الفرصة التطورية بعد القضاء على كل عقل مُبدع بإحباطه، وعلى كل مُنتج بإفلاسه- وكله بسبب ندرة الذهب- لينتهي المنتجون والمبدعون بين سجينٍ وشحَّاذ؛ حينها تذهب الحاجة للذهب، فيُظهِرُه محتكروه المُرابون ويعرضونه للإقراض رخيصًا ليخلقوا التضخُّم! فما عاد هناك طلبٌ يحتاج إلى الذهب بعد ذهاب الفرصة وانهيار الاقتصاد.

وهكذا يظل الاقتصاد والنمو والتطور مُراوحًا في مكانه وقد شُدَّ وثاقه إلى الحفرة بسلسلة الذهب، وهكذا استمر الذهب في معاندة التقدُّم، حتى سبَّب الله الحروب العظمى المدعومة باختراع الآلة، إلى ثورة الإنسان على الذهب وخَلْعه عن عرش النظام النقدي، وأورث الله مُلْكَ السلطة النقدية للبنوك المركزية عن طريق نظام نقدي رقمي، قائم على تسجيلٍ ومسحٍ لأرقامٍ في دفتر محاسبي مُجرَّدٍ عن أي قيمة، وخلق الله آلية نجاح هذا النظام في صورة مَحْكمة كونيَّة لا يُخطئ فيها القاضي مطلقًا، ولا يُستغفَل فيها مدَّعٍ عامٌّ، ولا يفوت شُرطتُها شيء، هذه المَحْكَمة هي السُّوق النقدية المحلية والعالمية.

فإن صدق البنك المركزي فسجَّل وَفْق قيمة ما يملك المجتمع الاقتصادي ولم يُطفِّف؛ نجحت العُملة النقدية، وإن غشَّ البنك المركزي وزوَّر، فسجَّل ما لا يُنتج المجتمع؛ فشلَت العُملةُ النقدية، وحكَمت عليها المحكمة- أي سوق

العُملات- بالطَّرد وزوال قيمتها أو نقصانها.

**باب: خروج الذهب والفضة من عالم العُملات:**

الذهب دموع الشمس والفضة دموع القمر، أو هكذا كان يُعتقد عند بعض شعوب قد خلت، ومرت دهور تخلى الناس خلالها تدريجيًّا عن الفضة فلم تعد دموعًا للقمر، فالذهب أشد غَرقًا في خصال الثمنيَّة من الفضة، فهو أكثر تحمُّلًا وأندر وجودًا، والثَّمن الدولي يكون مُحتكرًا بالطبيعة؛ لذا شيئًا فشيئًا هجرت البنوك المركزية الفضة حتى خرجت من عالم الثَّمن العالمي؛ إذ تناقصت قيمة الفضة الشرائية، والتي كانت الأونصة منها في عام ١٤٧٧م تقارب ٨٠٠ دولار (بأسعار عام ١٩٩٨م)، حتى وصلت إلى خمسة دولارات عام ١٩٩٨م.

أما الشمس فما زالت دموعها إلى عهد قريب تحتفظ بقيمتها السوقية، وعمومًا فالذهب سيلحق الفضة فيخرج من الساحة الدولية المالية خلال قرن، كما احتاجت الفضة لقرن حتى تخرج من عقول الناس، وحتى يتخلَّى الناس عن ظن عودته (أي الذهب) كمرجع ثابت لقياس القيمة، كما تخلَّوا عن الفضة، وعن النحاس قبل الفضة.

سيُنسى الذهب كما نُسيت الفضة من قبل، حتى إنك اليوم لا تسمع ذكر الفِضة كشاهد في المحاجَّات الفقهية ولا الكهنوتية النصرانية، وكأنَّ الفضة ليست من النقدين في حديث الأصناف!

والذهب والفضة لهما تقريبًا الصفات والخصائص نفسها، إلا أن الذهب أنفس وأصبر وأندر؛ فأزاح الذهبُ الفضةَ محتلًّا بذلك عرش عُملة الاحتياط الدولية، وقوانين السوق لا تسمح بوجود منافس للمحتكر بالطبيعة، ومن خصائص عُملة الاحتياط أنها احتكارية بالطبيعة.

ولم يزل الذهب محافظًا على العرش حتى ظهر منافس من نوع جديد لا يشابهه صفة ولا خِلقة ولا ثباتًا، فمنذ عام ١٩٤٤م والدولار يَفرضُ نفسه دوليًّا

عُملةَ الاحتياط الدولية، ثم من عام ١٩٧٣م فرض الدولار نفسه عُملة احتياط دون أن يكون تابعًا لشيء مادي له قيمة؛ فصار عُملة مستقلة بذاته، غطاؤه إنتاجٌ اقتصادُه من سلع وخدمات.

**باب: عدم صلاحية الذهب عُملةَ احتياطٍ دولية:**

ظهور عُملة ورقية مستقلة بقيمتها الذاتية يمكن زيادة كمياتها أو إنقاصها بسهولة هو ضرورةٌ فرضتها الطفرات الإنتاجية الهائلة التي بنَت النمو الاقتصادي العالمي الحديث؛ فالذهب لم يَعُد صالحًا لأن يكون عُملة الاحتياط الدولية؛ فتزايُد كميات الذهب بالتنقيب تدريجيٌّ، وأقل كثيرًا من تدرُّج الآلة في مقدرتها على زيادة الإنتاج الذي فجَّرت مكامنه التكنولوجيا الحديثة، وباستثناء الحلي وبعض الاستخدامات، فالذهب كالدولار مجرد اسمين لا وظيفة لهما إلا كونهما مرجعًا لقياس قِيَم السلع والخدمات؛ فإذا كان إنتاج السلع يزداد بوتيرةٍ أعلى من مقياس القِيَم (العُملة)؛ انخفضت الأسعار، وطَردُ ذلك عكسيًّا منضبط، وانخفاض الأسعار قيد على الإنتاج.

والاقتصاد الحديث لم يقُم إلا على طفرات إنتاجية متتابعة، كالطفرة الصناعية في الستينيات، وطفرة الاتصالات في الثمانينيات، والثورة الرقمية في التسعينيات، وما كان لهذه الطفرات أن تكون لو كان الذهب قيدًا عليها؛ فمحدودية الذهب لا تسمح بالفقاعات السعرية، فإذا حصلت فسرعان ما يعمل على تفجيرها مخلِّفًا وراءه دمارًا عظيمًا، كما حدث في الكساد العظيم في الثلاثينيات.

وفي عام ٢٠٠٨م وما بعده، عشنا تطبيقًا عمليًّا آخر لهذه النظرية؛ فلو أننا في عصر الذهب لما استطاع العالم الخروج من هذه الأزمة بهذه السهولة، وقد يُجادل مجادل فيقول: ولو كنا في عصر الذهب لما كان لهذه الأزمة أن تكون بهذا الحجم والشكل! ويُردُّ على ذلك بأنه لو كنا في عصر الذهب لما استطعنا أن نصل أصلًا إلى هذا المستوى من النمو الاقتصادي؛ لأن قيدَ الذهب سيمنع من الطفرات

الإنتاجية كما منع من الطفرات السعرية.

**مبحث: تذبذب أسعار الذهب:**

والتذبذب الكبير لأسعار الذهب الاسمية هو أمر حادثٌ، حدث بعد أن أزاحه الدولار عن عرش عُملة الاحتياط في عام ١٩٧٣م، والطلب العالمي على الذهب ليس من أجل استخدام ذات الذهب، بل لاستخدام ثمنيَّتِه؛ فاستخدامات الذهب الإنتاجية قليلة جدًّا بالنسبة لكمياته المتوافرة.

وهناك **ثلاثة عوامل رئيسية** تؤثر في تذبذُب أسعار الذهب: **اثنان** منها أصلية، وهما: كمية الدولار والحالة السياسية، وأما **الثالث** فهو عامل متطفل يعمل من خلال العاملين الأصليين، وهو عامل المضاربة.

**العامل الأول (كمية الدولار)**: فكمية الذهب محدودة وكمية الدولار غير محدودة، والذي يحدد العلاقة بينهما هو السعر، فإذا زادت كمية الدولارات زاد السعر الاسمي للذهب وبالعكس، والعُملات الأخرى تُعادل بالدولار لقياس قوتها الشرائية بالذهب.

**العامل الثاني (السياسة)**: فقد لا يكون ثمة تغيُّر كبير في كمية الدولارات، ومع ذلك ترتفع أسعار الذهب ارتفاعًا عظيمًا! وهذا لا يكون إلا عند توافر معطيات حالة سياسية معينة، كما حدث عام ١٩٨٠م؛ حيث تعدت أسعار الذهب آنذاك ٨٥٠ دولارًا للأونصة، أي قريبًا من ١٨٥٠ دولارًا بأسعار ٢٠٠٧م؛ ففي ذلك العام ١٩٨٠م توافقت أزمة رهائن السفارة الأمريكية في إيران مع الحرب الباردة، وكان العالم حديث عهد بنقض معاهدة «برتن وود» وانفصال الدولار عن الذهب، فكان شبحُ الحرب العالمية وإرهاصات العودة إلى نظام الذهب فرصةً استغلها المضاربون، فاجتمعت هذه الأسباب فأدَّت إلى ارتفاع أسعار الذهب آنذاك إلى مستوى ١٨٥٠ دولارًا بأسعار ٢٠٠٧م.

**مبحث: أثر الصناعة في إخراج الذهب وزيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار:**

المقارنة التاريخية للأسعار باستخدام الذهب ليست دقيقة على الإطلاق؛ فأعيرة الذهب متفاوتة، ونقاء السك وصفاؤه كذلك، فضلًا عن عوامل العرض والطلب على الذهب المتغيرة، ولكن بالمتوسط العريض نستطيع رسم صورة تقريبية لقاعدةٍ منطقيةِ البناء عريضةِ التطبيق؛ فلذا نستطيع أن نقول إن سعر الغنم والإبل اليوم يقارب سعرها أيام عصر النبوة؛ فمن تتبع الأحاديث النبوية يجد أن الشاة أيام النبوة كانت بدينارين ذهبيين- والدينار ٤,٢٥ جرامات- وكان متوسط سعر البعيرِ أوقيةَ ذهب (الأونصة ٢٨,٣٥ جرامًا).

ولكن الأمر لا ينضبط لو أردنا تطبيق هذه القاعدة على جميع السلع؛ فعلى سبيل التمثيل: لو أردنا أن نقارن بين أسعار الدجاج قديمًا وسعره اليوم باستخدام الذهب؛ لوجدنا أن أسعاره قد انخفضت انخفاضًا شديدًا، وسبب ذلك هو دخول الآلة والتكنولوجيا في صناعة الدجاج؛ مما ضاعف إنتاجه أضعافًا كثيرة فأرخصه؛ لانخفاض كلفة إنتاجه وغزارته.

وللتأكد من الشاهد السابق، فسنجري الدليل في القرن الماضي وباستخدام الدولار الذهبي، والمقارنة باستخدام الدولار الذهبي دقيقة نوعًا ما، وليست كالدنانير القديمة؛ وذلك لكون الدولار آنذاك كان مرتبطًا بقيمة ثابتة يدافع عنها الاحتياطي الفدرالي، فهذا عزلٌ لتقلبات أسعار سوق الذهب عن ثمنيَّة الدولار.

كانت أسعار درزن البيض في أمريكا عام ١٩٢٠م كانت ٦٠ سنتًا، وقيمة جرام الذهب ٧٠ سنتًا آنذاك، أي إن قيمة درزن البيض بجرام ذهب تقريبًا، وأما أسعاره اليوم، فهي في المتوسط ١٥٠ سنتًا، وقيمة جرام الذهب اليوم نحو ٥٠٠٠ سنت، وهذا يعني أن سعر البيض عام ١٩٢٠ أكثر من سعر البيض اليوم بـ٣٠ ضعفًا بمقياس الذهب، بينما أسعار لحم البقر عندهم لم تتغير منذ عام ١٩٢٠ إذا قيست بالذهب، تمامًا كأسعار الغنم والإبل لم تتغير منذ عصر النبوة بمقياس الذهب؛

ولهذا يستخدم الاقتصاديون سلة من مجموعة سلع من أجل قياس مستوى التضخُّم، ويجددون محتوياتها بتجدد احتياجات الناس عبر السنين.

هذا الارتفاع الكبير لقيم بعض السلع على حساب قيم سلع الأخرى لم يبدأ إلا منذ أوائل القرن الماضي، وما ذاك إلا بسبب تأثير الآلة والتكنولوجيا على تعظيم الإنتاج، فالآلة والتكنولوجيا ضاعفت من إنتاج البيض أضعافًا عديدة، ولكنها عجزت أن تفعل الشيء نفسه بالنسبة للبقر والغنم؛ فانخفض سعر البيض بينما ثبت سعر الغنم والبقر بالنسبة للذهب، وقِسْ على هذا السلعَ كلَّها في إمكانية أثر الآلة والتكنولوجيا على زيادة إنتاجها.

والقوة الإنتاجية العالية للصناعة هي التي جعلت الربط بالذهب مستحيلًا ومدمرًا للنمو الاقتصادي العالمي، فما كان العالم ليستثمر في الآلة والتكنولوجيا لو كان الذهب هو عُملة التبادُل؛ لأن الذهب محدود وكمية الإنتاج- بشكلٍ عام- للسلع تعاظمت أكثر بكثير من زيادة كميات الذهب؛ ممَّا سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع التي تؤثر التكنولوجيا والآلة في إنتاجها، وهو ما سيقضي على الاستثمار؛ فالمستثمر لا يستثمر إذا كان يرى أن قيمة استثماره تتضاءل مع الزمن؛ وبهذا أخرجت الصناعةُ الذهب من النظام المالي، وحل محله نظام يطبع النقد بكميات متزايدة لتقابل زيادة الإنتاج، وكذلك تدفع بعملية الابتكار والاختراع لإيجاد سلع جديدة لا يزاحمها في أسعارها قلة السيولة النقدية التي كانت متوافرة من قبل.

# الفصل السادس
# مسائل وتطبيقات في الاقتصاد النقدي الدولي

### التطبيق الأول: في ربط الريال السعودي بالنفط:

نظام التعويم للعُملات متعلقٌ باقتصادات الدول المنتجة، فقيمة العُملة دوليًّا هي ما تمثله من منتجات اقتصادها، أي إن التعويم للعُملة هو ربطها بالسلع التي ينتجها اقتصادها.

إذن فحقيقة بيع النفط بالريال هو مجرد ربط الريال بالنفط؛ لأن الاقتصاد السعودي لا ينتج إلا النفط، وبالربط بالنفط ستزداد قيمة الريال بارتفاع أسعار النفط لارتفاع الطلب على الريال عالميًّا، وستنقص قيمة الريال بانخفاض أسعار النفط لانخفاض الطلب على الريال عالميًّا.

والربط بالنفط هو حل نظري لا تطبيقي للسياسة المالية للدول التي يعتمد اقتصادها على النفط ويدور حول الإنفاق الحكومي، أي كحالة الاقتصاد السعودي.

فنظريًّا، لن يعود الإنفاق المحلي - كالرواتب مثلًا- عبئًا على الدولة حين انخفاض النفط، ولن تضطر الدولة لتخفيض الإنفاق أو فرض الضرائب؛ فدخل الدولة من النفط والإنفاق مرتبط بعدد براميل النفط لا قيمتها.

**ولنتخيل المسألة**، فكأن الدولة تنفق الرواتب- مثلًا- ببراميل نفطية، فيكون راتب أحدنا عشرة براميل نفط مثلًا، فلا يضر الدولة- والحالة هذه- انخفاض سعر النفط؛ فالراتب لن ينقص وسيستمر عشرة براميل نفطية، فالمعتمد هو العدد لا القيمة. كما أنه لو انخفض الدولار أو ارتفع، فالراتب- مثلًا- يستمر ثابتًا، فلو

كنا نُنتِج ما نحتاج ونمنع تصديره فرضًا، فلن يُؤثِّر انخفاض النفط على المشاريع الداخلية، وهذا كله تنظيري جدلي، ولكن لا يُتخيل حدوثه في الواقع المنظور.

فتطبيقيًّا، النفط سلعة دولية لا سيطرة لدول النفط على أسعارها، وهي سلعة متذبذبة القيمة؛ مما يجعلها غير صالحة كمقياس لتقييم السلع الأخرى، وهذا هو الواقع القائم(١)، فربط الريال بالنفط سيجعل إيجار المنزل مثلاً اليوم ألف ريال، وبعد شهر تكون قيمة الألف ريال تساوي ألفين في حال ارتفاع سعر النفط، والعكس صحيح، وبهذا يفسد البيع والشراء، وتُفقد الثقة بقيمة الريال؛ ومن ثم يصبح الريال مجرد موضع مقامرات فقط لا عُملة تبادُل.

فتذبذب السعر يجعل المُسعَّر موضعًا للمُراهنات، فلا يعود ثمنًا، وقد يقال: إنه يمكن التحكُّم بسعر العُملة أو تذبذُبها عن طريق تدخُّل البنك المركزي، بما يُطلق عليه مصطلح التعويم القذر، والذي تقوم به كثير من البنوك المركزية، ومنها بنك اليابان في حالة ارتفاع قيمة الين؛ لتخفيض قيمته أمام العُملات الأخرى، ولكن هذا **أولًا**: يُضيع الغاية من ربط العُملة بالنفط، **وثانيًا**: إن ربط الريال يُصبح ربطًا بقرارات البنك المركزي لا بالنفط ولا بالدولار، فإن لم يتلاعب البنك المركزي بالربط؛ فسينتج عن تذبذب سعر النفط تذبذبات هائلة في قيمة الريال تبعًا لتذبذب أسعار النفط؛ إذن ففي كلتا الحالين ستسقط مصداقية الريال، فلا يقبله أحد في الداخل فضلًا عن الخارج.

وتذبذب أسعار النفط الواسع وشبه المستمر، بالإضافة لحجم قيمة النفط المتداول الضخم جدًّا يجعل من الصعب لبنك مركزي- من بنوك الدول النفطية- أن يلحق بهذه التذبذُبات، ومن ثم التدخُّل وحصول تأثير التدخل في سوق العُملات، وهذا مما يجعل ربط أي عُملة بالنفط مستحيلًا؛ ومن ثم فبيع النفط بالريال أمر مستحيل تقنيًّا؛ لأن بيع النفط بالريال حقيقته تعويم الريال بربطه بالنفط.

(١) لا الواقع الذي يجب أن يكون.

وحتى لو افترضنا جدليًّا أن سعر النفط أصبح ثابتًا، فلن يبرر بيع النفط بالريال؛ وذلك لأن بيع النفط بالريال لن يكون إلا مجرد بيع للنفط بالدولار، مع زيادة عملية صرفٍ إضافية فقط، فهو مجرد زيادة كلفة محضة، والسبب هو كون الاقتصاد السعودي يستورد غالب احتياجاته من الخارج، حتى احتياجات صناعاته المحلية، فهو يحتاج إلى الدولار لشراء السلعة أو شراء العُملة الأجنبية التي تباع بها السلعة.

**التطبيق الثاني: في المضاربات على الريال السعودي:**

إن ما يفعله المُضارِبون في أسواق العُملات من مضاربة على الريال وبيعه رخيصًا في العقود الآجلة، إنما هو مجرد مقامرات من مقامرين لا يمكن أن تؤثر على سوقنا النقدية المحلية، ولعل عدم نشر أسعار الفائدة على الريال مُفصلة في أوقاتها سبَّب عدم استدعاء جلب انتباه مَن لا شغل له بها.

فالمقامرات على الريال السعودي في أسواق العُملات هي تمامًا كأن يراهن شخص في الرياض على سباق جياد في لندن؛ فمراهنة من في الرياض على سبق حصان في لندن لن تؤثر على الحصان فترهقه أو تتعبه، ولن يدري الحصان ولا مالكه بالمقامرة.

فأسعار الفائدة المستقبلية هي تنبؤات تعتمد على عوامل عدة، وفي عمومها يجب ألَّا تبتعد عن الفائدة الأمريكية، لربط فائدة الريال بها، ولكن هذا بافتراض عدم تخفيض قيمة الريال، وتخفيض قيمة الريال لا يُتخيل وقوعه لا منطقيًّا، ولا اقتصاديًّا، ولا سياسيًّا، ولا تاريخيًّا، إلا في حالة عجز الاحتياطيات الأجنبية عن تغطية الريال الخارج من السعودية.

وبالنسبة لبلادنا، فهذا لا يمكن حدوثه إلا بمشتريات حكومية ضخمة من الخارج، أو بضخِّ ريالات في المجتمع، فتذهب للخارج عن طريق الحوالات والاستيراد، أو بفقدان الثقة المحلية بالريال؛ مما يؤدي إلى هجران الريال وتخلُّص

الناس منه باستبداله بعُملات أجنبية، وتحويل الأموال للخارج.

فما حدث من هجوم على العُملة المرتبطة بالمارك، كبريطانيا وفرنسا عام ١٩٩٢م، والمرتبطة بالدولار، كنمور آسيا عام ١٩٩٧م وغيرها؛ لا يمكن أن يحدث إلا باقتراض للعُملة المحلية ثم تحويلها للدولار. هذا هو هجوم المضاربين الذي يكسر العُملة ويستنزف الاحتياطيات، فجورج سوارس[(١)] - مثلاً - عندما راهن على انكسار ربط الجنيه البريطاني بالمارك الألماني عام ١٩٩٢م، في عملية بيع على المكشوف، قام باقتراض مليارات الجنيهات البريطانية من سوق بريطانيا النقدية، ثم باعها بالمارك، ثم بعد انكسار الجنيه البريطاني عاد وقام بشرائه وسداد دينه.

ووقوع إقراض بتحويل عُملة للخارج على مستوًى ضخم سيكون أمرًا ملحوظًا، ويمكن التعامل معه، فالاقتصاد السعودي ليس معتمدًا على الاستثمار الخارجي؛ فلهذا ما يفعله المقامرون في أنحاء الأرض يجب ألا يؤثر على الفائدة المحلية في السوق النقدية السعودية، ومَن يكون سوقها النقدية واقتصادها كسوق السعودية واقتصادها.

### التطبيق الثالث: علاقة الاحتياطيات الأجنبية بالعُملة المربوطة:

مع انهيار نظام الربط بالدولار، زال دور الاحتياطيات الأجنبية، وأصبحت السوق المحلية أو السوق الدولية هي من يحدد قوة العُملات الشرائية، وعلى هذا مشت الكتب الأكاديمية، وعلى هذا استقر فهم غالب أهل صناعة الاقتصاد، وبهذا ضاعت علوم نظام ربط العُملة؛ فما عاد لها ذكر في بحث أو كتاب أو تعليق إعلامي صحيح.

ونظام الربط بعُملة دولية هو أمر ما زال إجباريًّا بالطبيعة للدولة التي لا تصدر

(١) ذكرناه في فصل الاحتياطيات الأجنبية.

سلعًا غير متجانسة، كدول النفط؛ فهو ربط اقتصادي لا خيار للدولة فيه، فهذه دول ليس لعُملاتها قيمة في السوق الدولية؛ لانعدام الطلب عليها لعدم وجود سلع محلية غير متجانسة.

وما دام هناك ربط جبري للعُملة المحلية بغيرها، فإن هذا يتبعه جبر اقتصادي حتمي لوجود الاحتياطيات الأجنبية؛ لحاجة هذه الدول لشراء السلع العالمية، ولقيام البنك المركزي بدور الصراف للعُملات الأجنبية من خلال احتياطياته الأجنبية.

والبنك المركزي هو بنك الحكومة وبنك البنوك، **وله دوران أساسيان**:

**الأول**: تنظيم السوق النقدية المحلية، أي مراقبة العرض النقدي، والمحافظة على توازن السيولة مع الإنتاج الحقيقي، وهذا دور علاقته غير مباشرة بالاحتياطيات الأجنبية.

**الثاني- يظهر بقوة في نظام ربط العُملة-**: هو تمثيل دور صراف العُملات لعُملته، وخزينته هي الاحتياطيات الأجنبية، وأما زبائنه فهم الدولة والبنوك وبعض الاستثمارات الضخمة، فالدولة والبنوك أو عملاؤها يأتون بالنقد الأجنبي لاستخدام قيمته في السوق المحلية، فهم يحتاجون لصرفه بالعُملة المحلية، وهنا يقوم البنك المركزي بأخذ النقد الأجنبي ووضعه في الاحتياطيات الأجنبية، ويفتح حسابًا بما يقابلها بالعُملة المحلية.

فمثلًا وزارة المالية السعودية تحتاج لريالات سعودية لتنفقها محليًّا، فتأتي بما يقابلها من دولاراتٍ من عوائد النفط فتودعها عند مؤسسة النقد، مقابل فتح حساب لها بالريال، فما تأخذه مؤسسة النقد من المالية يصبح في مركزها المالي موجوداتٍ أجنبيةً، بينما يصبح حساب وزارة المالية مطلوباتٍ عليها بالريال في مركزها المالي؛ مثل أن يودِع أحدُنا نقودًا في البنك، فيفتح البنك حسابًا له، ويصبح المبلغ المودَع من مطلوبات البنك، ويصبح الكاش من موجوداتها، **ولكنَّ هناك**

فرقين كبيرين:

**الأول**: أن الموجودات في مركز البنك المركزي المالي بالعُملة الأجنبية بينما مطلوباتها بالريال، وأما في البنوك فكلاهما بالريال.

**الثاني**: أنك عندما تسحب إيداعك من البنك، فإن البنك يعطيك من موجوداته، بينما عندما تسحب الدولة مبلغًا من حسابها المودَع عند البنك المركزي، فإن البنك المركزي يصدر لها ريالات من «لا شيء»، فتسقط من مطلوبات البنك المركزي، ويُسقط البنك المركزي قيمتها التي تقابلها من الدولارات من كشوفاته (وهذه الدولارات تُسقط محاسبيًّا فقط، وأما عمليًّا، فهي ستصرف مقابل الريالات التي سحبتها وزارة المالية وأنفقتها في المجتمع الاقتصادي، الذي سيقوم- بدَوره- بصرْفها على ما يحتاجه من سلع وخدْمات، والتي هي سلع وخدمات أجنبية، سواء أكانت بطريق مباشر أم بعد المرور على عدة أشخاص قبل خروجها للخارج).

فعندما تنفق الدولة الريالات على الرواتب والمشاريع ونحوها، تتسرب هذه الريالات للخارج عن طريق الحوالات والاستيراد وغير ذلك، فهنا يستبدلها البنك المركزي من موجوداته الأجنبية التي جاءته من فتح حساب الدولة، وكذلك هي الحال في البنوك وفي بند «أخرى».

إذن فغالب التحويلات العمالية والشخصية وغيرها هي ريالات الدولة التي أنفقتها محليًّا مقابل دولاراتها التي صارت في موجودات البنك المركزي، أي احتياطياته.

فالدولة لا تُخرج الريال الذي أودعت دولارات مقابلَه في احتياطيات البنك المركزي، بل من اكتسب الريال من مقاول وموظف هو مَن يُخرج الريال للخارج، وخروج الريال يكون عبر البنوك غالبًا، وإصدار الريال الجديد ليدخل السوق السعودية يكون عبر المركز المالي لمؤسسة النقد، فموجودات مركز «ساما» المالي هي تقريبًا أصول «ساما» الاحتياطية الأجنبية.

وحتمية ربط الريال بعُملة أخرى قادمةٌ من كون الاقتصاد السعودي لا يقوم بذاته، إنما بشيء خارج عنه؛ فالنفط نتاج الأرض، ليس للإنسان كبير دور عقلي ولا جسدي في استخراجه.

وكما بيَّنَّا سابقًا في بداية الكتاب، فإن اعتماد اقتصاد مجتمعٍ ما على شيءٍ خارج عنه يُفقِدُه استقلاليته الاقتصادية؛ ولهذا تحتم على الاقتصاد السعودي ربط عُملته بغيرها، فهو يتبعها؛ فلا ينضبط أن تصبح العُملة مستقلة قائمة بذاتها بينما اقتصادها تابع لغيره.

وهنا تظهر خطورة تجميد الاحتياطيات في أصول يصعب تسييلها؛ فمتى هُددت الاحتياطيات بأزمة مالية فتعلَّقت، فلا هي سيولة تسيل، ولا هي هيبة تردع، كحال الصناديق السيادية في الأزمة المنصرمة؛ فهي- ولو بافتراض أنها تضاعفت- عالقة في أصول لا تُباع ولا تُشترى، وحينها سيهاجم الشِّرارُ والمسترزقةُ الريالَ ويكسرونه، أو سيُجبرون السلطة النقدية على فرض حظر على التحويلات، وهذا له ثمن غالٍ جدًّا وطويل الأمد؛ لفقدان الثقة المستقبلية، لكنه أهون من كسر الريال.

### التطبيق الرابع: البيت كوين.. الذهب الرقمي:

في عام ٢٠١٠م، بيعت في فلوريدا شريحة بيتزا بمبلغ عشرة ملايين دولار؛ فقد عرض المشتري على صاحب المطعم ١٠ آلاف وحدة من العُملة الحاسوبية البيت كوين بدلًا من الدولارات- كانت البيت كوين آنذاك في ربيعها الأول، فكانت قيمتها نحو عُشر سنتٍ واحد- فقبِل صاحب المطعم، ففتح محفظةً للبيت كوين، فحَوَّل المشتري له في محفظته عشرة آلاف بيت كوين قيمةً للبيتزا.

وفي العام الماضي (٢٠١٤م)، أصبح صاحب المطعم من أغنياء فلوريدا؛ فقد وصل سعر البيت كوين الواحد إلى ألف دولار اليوم -زمن كتابة هذا الكتاب-.

ويصعب على الكثير فهم فكرة هذه العُملة وطريقة عملها رغم بساطتها، وهذا

بسبب الخلط بين فهم عملية الحصول عليها بالتنقيب عنها، وبين التعامل بها كعُملة، أو فَهْم عملية الحصول عليها بشرائها، فعملية التنقيب عن البيت كوين (أي إصدارها) هي الأمر الصعب فِعله، وأمَّا فهمُ طريقته فلا تخفى على أحد.

والتنقيب (إصدار عُملة البيت كوين) ليس من متطلبات التعامل بها، ولا حتى يلزم أحدٌ فهمَ فكرته؛ فالتعامل بالبيت كوين تمامًا كالتعامل ببطاقات الائتمان، وبالتحويلات بين حساب بنكي وآخر، كما أن الحصول عليها كالحصول على الدولار واليورو هو مجرد عملية صرف بين العُملات؛ تشتري البيت كوين مقابل الدولار، أو تبيعه مقابل دولار أو يورو، كما تفعل عند الصراف، ولكن عن طريق الإنترنت.

وعملية التجارة بالبيت كوين والمضاربة بها أسهل من عمليات تداول العُملات، وأما التنقيب عنها (إصدارها) فهو أمر صعب القيام به، فضلًا عن فهم فكرته الرياضية، إنما السهل فهم مفهومها العام الذي قامت عليه، وليس بلازم فهم قواعدها الرياضية ولا معرفة كيفية التنقيب من أجل أن يصبح الشخص قادرًا على التعامل بها، تمامًا كما أن مفهوم إصدار النقود وآلية البنوك المركزية يصعب فهمهما على كثير من الناس، والأشد صعوبة القيام بهما، ومع ذلك يتعامل الصغير والكبير بالنقود.

### المبحث الأول: ما هي البيت كوين؟

البيت كوين عُملة حاسوبية، محلُّها الكمبيوتر، والإنترنت فضاؤها، وهي نتاج خيال علمي يُنسب لرجل أمريكي من أصل ياباني (ولا تثبت النسبة). قام الرجل فرسم مفهوم الذهب ومناجمه ومُلاكه في مخيلته، ثم استنسخ من مخيلته نسخة إلكترونية فجعلها برنامجًا حاسوبيًّا.

فمفهوم البيت كوين هو نفس مفهوم الذهب تمامًا، اللهم إلَّا أن قالب الذهب

معدني، وقالب البيت كوين رقمي، وما عدا ذلك فكلاهما سواء في مفهوم ديناميكيته، إلا أن البيت كوين عُملة يتعامل بها الناس، وأما الذهب فمجرد سلعة لا يتعامل به كعُملةٍ أحدٌ اليوم.

البيت كوين كقيمة ونظام وديناميكية يعتبر ذهبًا رقميًّا، فالذهب نادر ومحدود الكمية، ويختبئ في مناجمه بصورته الخام، ويحتاج إخراجه إلى بحث وتنقيب، ثم هو مِلكٌ لمن أخرجه إن لم يتعرض للسرقة والنهب، والسوق بعد ذلك تحكم كمية الذهب وتحدد قيمته، لا الحكومات ولا البنوك المركزية.

والسوق نظام كوني يدور في فلكه جمع كبير من البائعين والمشترين، لا يربطهم إلا رابط نظام السوق؛ إذن فالمتعاملون في السوق- بشكل جماعي- هم من يضع قرار السلعة (الذهب هنا)، والمتعاملون في السوق وإن كانوا هم من يضعون هذا القرار إلا أنهم مُسيرون بنظام السوق وليسوا مخيرين؛ فلا وجود لإرادة فردية لأحد على الذهب.

وعلى نفس مفهوم الذهب وديناميكية سوقه، ابتُكرت عُملة البيت كوين، فمبتكر البيت كوين صمم برنامجه على شكل منجم يُخبئ داخله ٢١ مليون وحدة من البيت كوين، وجعل موقع هذا المنجم هو الشبكة الإلكترونية، فكل من يملك وسيلة للإنترنت يستطيع الذهاب لموقع المنجم، ثم يحاول التنجيم والتنقيب عن البيت كوين المختبئة فيه إذا كان قادرًا. كما صنَع برنامجًا بنكيًّا ليقوم بتسيير التعاملات بالبيت كوين والتداول بها.

والبحث والتنقيب عن البيت كوين لا يكون بِمسحاةٍ ومِعولٍ كحال التنقيب عن الذهب، بل بحلِّ معادلات رياضية تعتمد على الطريقة الحسابية للمنجمين الباحثين عن العُملة، الذين أتوا من أصقاع الأرض بحثًا عن الثَّراء، كالمهاجرين لكاليفورنيا للبحث عن الذهب قديمًا؛ فالتنجيم عن البيت كوين- إذن- لعبة منطقية، كالشطرنج مثلًا، يقود توجهاتِ تكتيكاته وعمقها فكرُ اللاعبين فيه، فكل

حركة تقود الأخرى، وعليه؛ فكل لعبة تختلف عن الأخرى، وإن كانت القوانين ثابتة، والتكتيكات بحرٌ لا ساحل لها، سفينتُه الذكاء، وكلما زاد عدد المشاركين زاد التحدي العقلي.

ومنذ تدشين البيت كوين عام ٢٠٠٩م وحتى الآن (٢٠١٥م)، تم العثور على ١١ مليون وحدة من البيت كوين واستخراجها، وبقي ١٠ ملايين وحدة فقط، فكما أن كميات الذهب في العالم محدودة، والتنجيم عنه يزداد صعوبة كلما زادت اكتشافاته، فكذلك هي عُملة البيت كوين الرقمية؛ فالبرنامج مبرمج على ازدياد صعوبة المعادلات الرياضية كلما تناقص مخزون البيت كوين، كما أن كثرة الاستخراج ستجلب باحثين أكثر؛ فيرتفع مستوى ذكاء التكتيكات ويزداد الأمر صعوبة.

وبعد ذلك، فالذي يستخرج العُملة يبيعها في السوق بسعر صرفها إن شاء، أو يشتري بها ممن يقبلها كعوض نقدي؛ فتصبح البيت كوين في أيدي الناس يتعاملون بها ويضاربون فيها من خلال البرنامج البنكي المخصص لها.

**المبحث الثاني: مصدر قيمة عُملة البيت كوين وطريقة تداولها:**

العُملات اليوم ليست وعودًا ولا تعهدات من الدول المُصدِّرة لها، وإنما تستمد العُملات قيمتها من مصداقية الدولة التي تدفعها وتجبرها على المحافظة على هيبة عُملتها وقيمتها الشرائية، والذهب كذلك لا يُعدُّ وعدًا ولا تعهدًا من أحد مطلقًا، إلا أنه بخلاف العُملة، فإن الذهب لا يمثِّل ولا يُمثِّله شخص ولا حكومة، وإنما يُمثِّل نفسه؛ إذ يستمد الذهب قيمته من إيمان الناس بأن له قيمة خارجة عن قيمة استخدامه لذاته كمعدن، وكمثل قيمة الذهب الاعتبارية، فإن قيمة البيت كوين اعتبارية كذلك؛ فَمَصْدرُ قيمة العُملة الرقمية العالمية البيت كوين هو أن أهلَها من المتعاملين بها آمنوا بأن لها قيمة؛ فأصبح لها قيمة.

وعمومًا، فالعُملات- أي الأثمان- لا تُعتبر فيها قيمتها الذاتية، بل قيمتها تتمثل

في عوضها المتفق عليه، سواء بوعد من قادر على الوفاء به، كالدولة، أو من إيمان مجرد بقيمتها بين مجموعة من المتعاملين.

**فهناك قيمة حقيقية وقيمة غير حقيقية**، فالقيمة الحقيقية للشيء تُحددها ندرته والحاجة إليه لاستخدام ذاته أو استهلاكه، كحديد ونحاس وتمر.

وأما القيمة غير الحقيقية فتعمد على الاعتقاد بأن له قيمة، كالذهب والأسهم في الطفرات السعرية، وكمكائن الخياطة التي أُشيع أن فيها زئبقًا نادرًا؛ فصارت تباع بمبالغ خيالية، وصار البعض يجمعها ويكتنزها طمعًا في ارتفاع أسعارها، إن صحَّت الرواية.

ومكائن الخياطة قد تحيك بها لباسًا، ففيها قيمة حقيقية، وإن كانت ضئيلة لا تقارَن بقيمتها الاعتبارية غير الحقيقية التي بيعت بها، وكذلك الذهب؛ فقد تصوغ منه سِوارًا فيه قيمة حقيقية، وإن كانت قيمة حقيرة مقارنة بقيمته الاعتبارية التي يعتقدها المؤمنون به، أي بأنها قيمته الحالية.

والذي دفع أوائل المتعاملين بعُملة البيت كوين للإيمان بها هو الأساطير التي يتداولها الناس عن مؤامرات البنوك المركزية، وعن انهيار الأنظمة المالية وعودة الذهب.

ونظرًا لإبداعية الفكرة ومجالها كعُملة دولية مستقلة، انجذب إليها الأذكياء، فمنهم ماطٌّ لشفته منصرف عنها، ومنهم مَن وجد فيها فرصة محتملة للثراء على حساب المُغفَّلين؛ فهناك المحتالون الكبار الذين يقودون حملات الإعلام، ويصنعون سوق صرف عُملة البيت كوين، كما يصنعون السوق التي تقبل بالبيت كوين عُملةً لها، وهناك المغامرون، وهناك المغفلون والمقامرون الذين يحلمون بثراء عاجل إذا ما اكتنزوا البيت كوين. وزاد الإقبال عليها، وشحَّت مناجمها، وكثر مكتنزوها حتى أقسم أحدهم لتصلن الوحدة من البيت كوين إلى مليون دولار.

فالبيت كوين كالذهب ينبُع من اعتقاد الناس أن لها قيمة، لكن من باب التعامل

هي كالعُملات الحكومية، أرقام في حاسوب لا وجود لها، وأشبه عُملة لها هي عُملة الصندوق الدولي «حقوق السحب الخاصة» التي لا وجود حسيًّا لها، وإن كانت البيت كوين تفرق عنها بأنها عُملة متداولة، بينما عُملة الصندوق الدولي غير متداولة.

فبخلاف الذهب، وبخلاف عُملة الصندوق الدولي، فإن البيت كوين عُملة متداولة في بيع السلع وشرائها، وتداولُ البيت كوين رقميٌّ كالتعامل ببطاقة الائتمان، فلا بد لمن يشتري أو يبيع بها أن يفتح محفظة، أي حسابًا في موقع الإنترنت الافتراضي للبيت كوين، تمامًا كما يفتح التاجر حسابًا للبطاقات الائتمانية في البنك، أو عن طريق وسيط، ويكون عند الزبون بطاقة ائتمانية.

والبرنامج الحاسوبي الذي يمثل السوق النقدية الافتراضية للتعاملات بالبيت كوين برنامج مبني على التشفير؛ لذا فكل التعاملات بالبيت كوين، من شراء سلع أو تبادل عُملات أو تحويلات، تعاملات مجهولة المصدر؛ ولذا فالتعاملات المشبوهة وجدت لها ملاذًا آمنًا في البيت كوين، كما أوجدت هذه التعاملات الضبابية سوقًا للبيت كوين حقق رواجًا لها من جانب، وأعاقها من جانب آخر؛ فقد جعل البيع والشراء باستخدام البيت كوين نهائيًّا يستحيل الرجعة فيه في حال اكتشاف غش في السلعة المباعة ونحوه.

كما أن صفة الرقمية الحاسوبية، وإن كانت السبب في عولمة البيت كوين، إلا أنها قد سلطت الهكر عليها؛ فالهكر قد يسطُون على محفظة ما فيسرقونها، فلا يمكن متابعتهم.

**وقد يتساءل متسائل**: وما هي المنفعة المَرجُوَّة من التعريف بالبيت كوين في هذا الكتاب، فلا يتعامل بها عاقل، ولا يستثمر فيها إلا مغفل؟ أوَلَا يكفينا مغفلو الذهب؟

**فالجواب**: أن فيها تدريبًا عمليًّا لفهم نظام الأثمان السلعية والرقمية.

**المبحث الثالث: فرص استثمارية في ذكاء المقامرات:**

هناك ما يقارب ستمائة عُملة افتراضية كالبيت كوين حين كتابتي هذا الموضوع ٢٠١٥م، كما أن هناك أكثر من خمسين ثروة افتراضية كبتقولد وبتسيلفر. والعُملات والثروات الافتراضية ليس لها مستقبل.

المستقبل يعني الدوام والازدهار، وازدهار هذه العُملات اليوم لا يعني أنها قائمة على أسس تضمن الدوام والازدهار، وإن كانت لا تخلو من المساهمة في بناء المستقبل العلمي بشكل عام.

وانتفاء وجود فرص آمنة للاستثمار المالي الاستراتيجي في العُملات والثروات الافتراضية لا يلزم منه انتفاء إمكانية اقتناص الفرص الآمنة والرابحة منها في الحاضر القائم، كما لا يعني عدم وجود فرص استثمارية مستقبلية بنَّاءة تطويرية عن طريق العُملات الافتراضية، أنه لا فرص استثمارية فيها.

فمُقْتنص الفرص في العُملات الافتراضية إما أن يتبع أسلوب الفرص الخاطفة، تكتيك من يأكل ويطير ولا يعود مرة أخرى؛ لكيلا يجد عند عودته صيادًا قد نصب له فخًّا، وإما أن يتبع أسلوبًا استراتيجيًّا أنجع، وهو أسلوب صانع الفخاخ؛ فاليوم مَن يقدر أن يعمل على خدمة مقامري هذه العُملات بتعليمهم والوساطة لهم، بل حتى بصنع الفخاخ لطلابها من صيادي فرص العُملات الافتراضية؛ فبهذه الاستراتيجية يضمن الربح ولو كان قليلًا، ولو زالت طفرة العُملات الافتراضية، فقد أصبح ذا مهنة رائجة؛ فالبدائل المشابهة كثيرة، ومَن يتقن صناعة فخاخ الطيور والجوارح، لا يصعب عليه التحول لصناعة فخاخ الدواجن.

وقد تأملت في موقف الحكومات السلبي من البيت كوين، ووقوفها على مجرد التحذير منها دون منعها أو تنظيمها، فوجدت أن الناس أحرار فيما يتراضونه من بيع وشراء، ما لم تعتبر قمارًا، وما لم تصبح وسيلة فعالة للتهرُّب من الضرائب، بعد أن اعتبرتها مصلحة الضرائب الأمريكية من الثروات/ الموجودات، كالأسهم

والمُشتقَّات وغيرها، وهذه المُشتقَّات المالية تبلغ قيمها عشرة أضعاف قيمة الناتج العالمي جميعًا، وما مُنعت بحجة القمار ولا لإمكانية استخدامها في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

فمنطق الحجة أن البيت كوين كالمُشتقَّات إبداعٌ فكري في أصله، وقائم على تنمية الذكاء في تنافسيته في التنقيب عن العُملة، وهي نافذة ابتكارات مستقبلية لآفاق نماذج عُملات التعاملات الدولية، وها هي البيت كوين قد وَلَّدتْ ما يقارب من ستمائة عُملة افتراضية مشابهة لها؛ فليس هناك من سبب يدفع الحكومات لمنعها، حتى ولو صار فيها تجاوزاتٌ لمعاملات مشبوهة، فالدولار أكثر وسيلة تستخدم في التعاملات المشبوهة، وهو أشد صعوبة في التعقب إذا كان بصورة الكاش وليس رقميًّا.

ولا يعني هذا أن الحكومات في الدول المتقدمة غافلة عنها، بل لعلها تنتفع منها في ملاحقة المجرمين، متى اخترقها الأمن.

وما دامت سلامة العُملات من البطش الحكومي متوفرة، فلا يُستبعد أن يزداد انتشارها، ويكثر الإقبال على الاستثمار في بعضها، لتصل إلى مبالغ خيالية نسبة لأسعارها اليوم (الألف منها بسنت واحد)، بل إن أكثر مُلَّاكها اليوم يتعاملون معها كتعامل مُلاك الذهب بالذهب، فالكثير الآن بدأ في تخزين هذه العُملات على أمل ارتفاع أسعارها ارتفاعات خيالية مستقبلًا.

والبيت كوين هي المحتكِرة اليوم لهذا السوق الافتراضي، وهذه- في رأيي- احتكارية طبيعية كالدولار واللغة الإنجليزية، وعوامل قيام الاحتكارية الطبيعية هنا: كونها الأولى واعتياد أكثر الناس عليها، والعامل الثاني هو أن سقوط البيت كوين قد يكون سقوطًا للعُملات الافتراضية كلها؛ فمُلاك العُملات كلهم خاضعون للبيت كوين، فارتفاع سعر البيت كوين عاملٌ لجذب سعر عُملة أو أكثر معه للأعلى، ومن جانبٍ آخر، فمنافسة العُملات الأُخرى ستُشكِّل عائقًا لارتفاع سعر البيت كوين.

ونخلص من هذا- والله أعلم- إلى أن هناك احتماليةً كبيرة في صعود صاروخي لعُملة أو أكثر من الستمائة عُملة الموجودة اليوم، ويمكن أن يحدث هذا في البيت كوين، إلا أنه يستبعد؛ لأنها أصبحت ثقيلة، فهي ترفع غيرها بينما تَثْقُلُ هي به؛ لذا قد تكون هناك فرصة في غير البيت كوين، فلا تَقرَبِ البيت كوين؛ فهي مكتملة النمو غالية الثمن.

لكن قد تتحقق الفرصة في العُملات الافتراضية الأخرى ذات الأسعار التافهة، فتشتري الألف منها بسنت أو بدولار، كما كانت البيت كوين من قبل حتى وصلت لألف دولار، فمائة دولار قد تكفي كلفةً لشراء مليون وحدة من مائة إلى خمسمائة عُملة، وهي كلفة تساوي مخاطرتها إذا ارتفعت قيمة أي منها لدولار واحد فقط، والمائة لن تضيع إلا أن تضيع لاس فيجاس، ويضيع حب المقامرة من النفوس.

فهذه العُملات الافتراضية ما هي إلا صالة قمار عالمية، كصالة قمار المُشتقَّات والأسهم، واحتمالية صعود عُملة واحدة من المائة عُملة، التي قد اشتريت فيها اليوم بعشرة دولارات، احتمالية كبيرة، كما أن دخولك في هذا المجال قد يجعلك حاذقًا فيه، فتنتبه لصعود العُملة الثانية بعد البيت كوين، **ولكن تذكر دائمًا القاعدة:** كُلْ وطِرْ، ولا تعُدْ فتستحمق؛ فتضع استثمارًا أكبر، فتجد نفسك في المصيدة.

كما أن خدمة صناعة الفخاخ طريق واعد، فالعُملات الافتراضية صورة جديدة للقمار الشرعي أو القانوني، والقمار تجارة رابحة لمن يديرونه ولا يقامرون فيه، وهناك عشرات من الأفكار في الخدمات الرافدة لهذه العُملات الإلكترونية، فالأوائل هم الفائزون.

**وختامًا،** اعلم أن العُملات الافتراضية علمٌ قائم على ذكاء فطري جامع غير متخصص، وعلى سعة أُفق الإدراك، فسوقها سوق الأذكياء و«عَتاوِلة» المحتالين، وبضاعتها المستهلكة هم الأغبياء والمغفلون، فلا يَقربَنَّها إلا ذكيٌّ فَهِمٌ أو داهية أَفِق، ولا يغرنَّك إن ربحت يومًا، فإنما قد تكون تُسمَّن ليوم العيد الأكبر.

**مسألة: الصندوق الدولي:**

كانت ولادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من النتائج الجانبية لمعاهدة «برتن وود» عام ١٩٤٤م، فقد تولد صندوق النقد ليكون أشبه ما يكون بالذراع البوليسية المنظمة والمراقبة والمساعدة لتنفيذ وتوظيف قرارات تلك المعاهدة التاريخية، فقد كان هدفه هدفًا نقديًّا يتمثل في المحافظة على استقرار أسعار الصرف بين العُملات الدولية، ويدخل في ذلك منع التضخُّم النقدي وضمان التوازن لميزان المدفوعات العالمية.

وأما البنك الدولي، فقد تولَّد كسياسة ترضيةٍ لبعض دول أوروبا، وتمحور دوره حول الإنتاج الحقيقي من أجل محو الفقر، وما يلحق بذلك من تطوير الصحة والتعليم، والاعتناء بالمياه والطفولة وحقوق الإنسان وحريته وكرامته، إلى آخر العوامل التي تؤدي إلى نمو الإنتاج الحقيقي ومن ثَمَّ محو الفقر، فهو خارج موضوعنا هنا.

بُنيت معاهدة «برتن وود» على نظرية نظام الربط للعُملات، وكان تطبيقها يتمثل في أن تربط الدول الأعضاء عُملاتها بسعر صرف ثابت مع الدولار، كالجنيه الإسترليني يساوي دولارين مثلًا، على أن تربط أمريكا الدولار بالذهب متعهِّدةً بإعطاء أونصة من الذهب لكل من يأتيها بـ٣٥ دولارًا.

وأما صندوق النقد الدولي، فقد بُني على نظرية المنظمة الدولية (على شاكلة الأمم المتحدة)، ومهمته مراقبة ثبات أسعار الصرف بين الدول، والتدخل للمساعدة على ثبات معدل الصرف، كتقديم القروض النقدية لسد عجز تجاري، أو لتُصبِح احتياطياتٍ نقديةً أجنبية يُشترى بها الفائض من عُملات تلك الدول لتجاوُز الأيام الصعبة.

وكما أن آخر العلاجِ الكيُّ، فقد كان آخر الحلول هو تعديل سعر الصرف، فكان الصندوق يقوم بتنظيم تعديل أسعار الصرف هبوطًا في حالة عجز ميزان

المدفوعات، وارتفاعًا في حالة فيضان ميزان مدفوعات التجارة الحقيقية والنقدية بين الدول.

وقد مارس الصندوقُ دَورَ المراقِب والمحاسِب والمعاقِب لمدة ٢٧ عامًا على جميع دول العالم (ففي ظل نظام الذهب لا يمكن أن يُسمح بعدم التوازُن بين أسعار الفوائد على العُملات؛ لذا لم تكن هناك أسواق رائجة للعُملات، فلا مجال للمضاربة ما دامت أسعار العُملات ثابتة).

وبانهيار نظام «برتن وود»، ظهرت أسواق العُملات لتنتزع زمام السلطة من صندوق النقد الدولي، فأصبح سوق التعويم يقوم بدور البوليس الحر المستقل عن السلطة الدكتاتورية، الذي يُراقب الدول جميعها دون تفريق ويُعاقبها في آنٍ واحد، وانهار الدور البوليسي لصندوق النقد الدولي وحانت شمسه للأفول؛ فأكثر من خمسة تريليونات دولار تباع وتُشترَى يوميًّا الآن في سوق العُملات، لهي كفيلةٌ بكشف عجز ميزان المدفوعات، بل كشف حتى النوايا للتلاعب بطبع الأوراق النقدية.

ولم يقبل منسوبو الصندوق بانتهاء دورهم وخروجهم من الساحة الدولية، فهندسوا له دورًا يُبقيهم في الساحة الدولية؛ لذا لم تغرق مركب صندوق النقد الدولي تمامًا بسبب انهيار نظام «برتن وود»، بل غربت شمسه كبوليسٍ دوليٍّ لمراقبة النظام المالي، بينما احتفظ بدوره الاستشاري والبحثي، ودوره السياسي الذي يتمثل بالضغط على الدول التي تمرُّ بأزمات مالية مقابل إقراضها أو إعانتها بضمان سنداتها، فالصندوق يقدم قروضًا لدعم العُملات النقدية للدول، وقد يقدِّم ضمانات لديونها، وقد يكتفي بتقديم التعهدات والإرشادات والضمانات للسندات الحكومية؛ لدعم النظام النقدي للدولة المنكوبة.

وتوجيه هذا الدعم والحصول عليه لا يكون إلا بتصويت الدول المشاركة فيه، كل على قدرٍ مساهمته المالية في رأسمال الصندوق، والتي تُشكِّل أمريكا

أعظمها (هذه المساهمة أعطَتْ أمريكا أكبرَ صوت في الصندوق بما مقداره ١٧٪، بالإضافة إلى حق النقض الفيتو، والذي لا يتأتَّى لغيرها، فأكبر المساهمين من بعدها، وهما اليابان وألمانيا، لا يتجاوز نصيب كلٍّ منهما ٦٪ من التصويت والمساهمة في الدعم النقدي للصندوق، بينما حق النقض لا يُمنح إلا لمن يساهم بأكثر من ١٤٪، ثم يأتي مِن بعدهما الصينُ والسعوديةُ؛ حيث تزيد حصصهما على ٣٪ لكلٍّ منهما، أي بمقدار ما يقارِب عشرة مليارات دولار لكلٍّ منهما «سبعة مليارات من حقوق السحب الخاصة، عُملة الصندوق»).

ولصندوق النقد عُملة خاصة به تُسمى حقوق السحب الخاصة، وهي عبارة عن سلة من العُملات العالمية يغلب عليها الدولار.

**تقييم الصندوق الدولي:**

الإشكالية في نصائح وإرشادات صندوق النقد الدولي هي كونها نظريَّةً أكاديمية محضة؛ فهم يعتمدون اعتمادًا كليًّا على تنظيرات السوق الحرة التي استُنبطت من السوق الأمريكية وبُنيت عليه، ودون أية مراعاة لمعطيات فروق الثقافة الإنتاجية بين الاقتصادات العالمية.

وصندوق النقد الدولي في حقيقة الأمر أشبه بمدرسة تطبيقية لتدريب خريجي الدكتوراه في الاقتصاد، الذين هم خريجو الجامعات الأمريكية أو الجامعات العالمية التي تتبنى المناهج الأمريكية أو النظريات التي تتبعها (أما الإشكالية المسكوت عنها في نصائح وإرشادات صندوق النقد الدولي، فهي أن كل من انتسب إليه يمارس ما مارسه جيل الصندوق الأول من السياسات التي تبقيهم في الصندوق أطول فترة ممكنة).

فتوصيات صندوق النقد الدولي لا تزيد عن كونها بحوثًا سطحية تقليدية يقوم بها أغرارٌ حديثو عهدٍ بالاقتصاد؛ فلا يُعتمد عليها لا تطبيقًا ولا دراسة.

وهناك شواهد على عدم صلاحيتها تطبيقيًّا أو بحثيًّا؛ فأما التطبيق، فكم من المصائب سبَّبتها توصيات صندوق النقد الدولي لاقتصادات دول! حتى نُسِجت نظريات المؤامرة حول الدور الذي يلعبه الصندوق وما مِن مؤامرة! فما توصياته إلا مخرجات خريجي دكتوراه أغرارٍ لم تعركهم وقائع الاقتصاد.

لن أشير هنا إلا لبعض الأخطاء التي اعترف الصندوق بها رسميًّا، كأخطائه ومواقفه خلال أزمة نمور آسيا، وكخطئه في نصائحه التقشفية لأوروبا، وكخطئه تجاه اليونان.

أما بحثيًّا، فبحوث صندوق النقد الدولي غير معترف بها في رسائل الدكتوراه في الجامعات المرموقة، والقائمة تطول، ومَن شاء فليرجع إلى مساهمات الصندوق الدولي وتوصياته التي طُبِّقت، وليبحث عن أي نسبة نجاح فيها، وباعتراف الصندوق نفسه، كما يكفي أن بحوثه غير معترف بها كمراجع في رسائل الدكتوراه عند الجامعات المرموقة[١].

**وقفة تاريخية: الفارس الذي نصّب الدولار على عرش النقد العالمي:**

«هاري وايت» هو مَن توَّج الدولار على العرش النقدي العالمي، وكان المساهم الأكبر في الإجهاز على الإمبراطورية النقدية والتجارية البريطانية، وهو فارس تنصيب أمريكا إمبراطوريةَ النقدِ العالمي دون منازع، وما تبع هذا من ترسيخ سياسي واقتصادي عالميٍّ لها.

استغفل ممثل الوفد الأمريكي المغمور هاري وايت عظماء السياسة والاقتصاد لأربعة وأربعين وفدًا دوليًّا، حضروا اجتماعات معاهدة «برتن وود» عام ١٩٤٤م؛ ليصادقوا على ما لم يقرؤوا وما لا يعرفوا، وذلك حين اجتمعت الـ٤٤ دولة المنتصرة في الحرب في منتجع «برتن وود» الأمريكي؛ ليضعوا حلًّا لإيجاد عُملة

(١) وأذكر أن مشرفي في الدكتوراه عاتبني عتابًا شديدًا عندما رأى في رسالتي مرجعًا من صندوق النقد الدولي!

تبادل دولية لإعادة التجارة الدولية، بعد أن تعطَّل التبادُل الدولي بسبب غياب الثقة في العُملات الورقية المرتبطة بالذهب.

وإلى صدور الكتب الحديثة التي تحدثت عن هاري وايت، لم يكن معروفًا- لا أكاديميًّا ولا إعلاميًّا- إلا البريطاني «جون كينز»؛ مؤسس مدرسة الاقتصاد الحديث، كمهندس للمعاهدة، ومبتكرٍ لفكرتها، وصائغ بنودها وتفصيلاتها.

فهو الذي افتتح الجلسة الختامية للمؤتمر بالمصادقة على المعاهدة، ومباركته إيَّاها بخطابه التاريخي، وتبِعه بعد ذلك تصديقُ عظماء سياسيي واقتصاديي الأربع والأربعين دولة.

ولكن الذي ظهر حديثًا أن كينز والوفود الدولية المُصادقة على المعاهدة لم تكن تدري شيئًا عن بنود المعاهدة ولم تقرَأْها؛ فقد كانوا ضحية طبخة استغفالٍ طبَخها ممثل الوفد الأمريكي المغمور هاري وايت.

وتعبير الاستغفال هو التعبير المستخدم في الكتب التي نشرتها الجامعات الأمريكية العريقة حديثًا بعد الأزمة المالية؛ لتفصح عما سكتت عنه السياسة، ولتكشف ما دلَّسه الإعلام، ولتُظهر ما أخفته نفوس العظماء من التعالي عن الاعتراف بالاستغفال لبعضهم، ورضوخ بعضهم الآخر للهيمنة الأمريكية.

وعلى الرغم من انسحاب السوفيت والدول الاشتراكية، وتأخر بعض الدول الأوروبية عن القبول، إلا أن المعاهدة فرضت نفسها؛ فقد تم تتويجُ الدولار على عرش النظام المالي العالمي بالجلسة الختامية لمؤتمر «برتن وود» بمصادقة الوفود عليها، والمنسحب بعد ذلك أو المتردد هو خارج على التاج، والتاج تحميه الهيمنة الأمريكية العِلمية والاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ فمن انسحب أو تردد فهو خارج العالم الحر، ولا قيمة لعُملته دوليًّا، ولا اعتبار له في التجارة الدولية.

وقد سبق المؤتمر اجتماعات كثيرة بين بريطانيا يُمثِّلها الاقتصادي كينز، وبين أمريكا ممثلة بوزير المالية ومساعده للشؤون الخارجية هاري وايت، فقد كانت

المعركة بين بريطانيا وأمريكا؛ بريطانيا تريد الحفاظ على مكانتها الإمبراطورية، بالمشاركة في السيطرة على النظام النقدي العالمي، وأمريكا مُصرَّة على إخراج بريطانيا تمامًا من قمة الإمبراطورية، وإرضاخها بالتبعية.

وقد انحصرت معركة معاهدة «برتن وود» السياسية والاقتصادية، والمفاوضات التي سبقتها بين رجلين اثنين **هما**: اللورد البريطاني كينز؛ الاقتصادي السياسي الدبلوماسي الشهير عالميًّا، الذي كان يقول: «لا أحد يضع الجنيه البريطاني في الزاوية»، والأمريكي هاري وايت المغمور، الذي كان يواجه مصاعب إقناعية في مهمته هذه، مصاعب داخلية من الوزارة والوزير والمجموعة الأمريكية المشاركة، ومن الكونجرس، ومصاعب خارجية دولية؛ حيث كان غير مرغوب به ولا يكترث بعِلمه وقولِه أحدٌ على الساحة الدولية.

فقد كان هاري غير لبق سياسيًّا، شديد اللهجة، حاد العبارة، لا يبذل أي جهد لكسب القلوب، ولا يُعير اهتمامًا لأساليب المحادثات في العالم المتحضر؛ فمثلًا في أحد النقاشات السابقة لمؤتمر «برتن وود»، عبَّر كينز عن عدم فهمه المُقترح الأمريكي، فقال وزير المالية الأمريكي لكينز في محاولة لتهدئته: «سنحاول». ثم ارتُجَّ على الوزير، فأكمل هاري مخاطبًا كينز: «أن نأتي بشيء يستطيع سموُّك فهمه».

وقد كان هاري يواجه صعوبات نفسية كذلك؛ فقد كان السياسيون والاقتصاديون في واشنطن يتجاهلون ذكر اسمه عند تبنِّي آرائه واقتراحاته ولا ينسبونها له، إلَّا أنَّ أحدًا منهم لم يجرؤ على الاستهانة بشأنه وعدم الاعتراف بذكائه وعبقريته.

كما كان هاري يواجه صعوبة عدم الأمان، والخذلان من رئيسه وزير المالية، الذي كان يتعذَّر بالمرض تهرُّبًا من مقابلة كينز؛ خوفًا من مناقشته علميًّا.

وأما الكونجرس، فقد واجَه هاري وآراءه والمعاهدة بمعارضة شديدة، واتَّهمها

بأنها حيلة بريطانية لسرقة ذهب أمريكا.

هاري وايت رجل مغمور- من أبٍ يهودي فقير مهاجر- بدأ حياته متنقلًا بين أعمال بسيطة متنوعة ولم يستطع دخول الجامعة، ثم انخرط في الحرب ضابطًا عسكريًّا، ثم تحول في الثلاثينيات من عمره إلى دراسة الاقتصاد، وحصل على الدكتوراه من جامعة هارفرد، ثم عمل أربع سنواتٍ أستاذًا في عدد من الجامعات الأمريكية المغمورة- بعد أن رفضت تعيينه الجامعات المرموقة- حتى استدعاه مسؤول في وزارة المالية لمساعدته في بحوث حول السياسة المالية والنقدية، فظهرت ألمعيتُه وذكاؤه؛ فعُيِّن في منصب مساعد وزير المالية الأمريكي للشؤون الخارجية، حتى أصبح مُمثل الوفد الأمريكي في قمة «برتن وود»، والصانع الحقيقي للنظام النقدي الحديث.

أما بريطانيا، فقد رمت بأعظم اقتصادي وسياسي في ذلك الوقت «جون كينز»، الذي راهن عليه البريطانيون في أحاديث اللوردات في مجالسهم الخاصة بقولهم: «إن كان عند الأمريكان أكياس المال، فعندنا المخ والعلم والخبرة». يقصدون بذلك كينز. وقد كان بعض الوفود يُكنِّي كينز بالإله (والعياذ بالله)، وهو الذي تُنسب إليه المدرسة الكينزية اليوم.

وقد كان كينز نجم القمة والمتحدث الدائم فيها، وهو الذي يُنسب إليه إلى اليوم معاهدة «برتن وود» وما نتج عنها؛ من نظام الربط العالمي بالدولار والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بينما الحقيقة التي أُخفيت وبدأت تظهر اليوم، أن نموذج كينز المقترح لم يُنفَّذ منه شيء، والربط بالدولار والبنك والصندوق الدولي لم يأتِ كينز منه بأي شيء، بل لم يدْرِ كينز عنه إلا بعد أيام من رجوعه لبريطانيا، بعد قراءة الصحف وسماع ورؤية الإعلام الذي ضجَّ باسمه تشريفًا وتكريمًا له كمهندس هذه المعاهدة.

لقد قُدِّمت المعاهدة له- دون أن يقرأها- للتصديق عليها ومباركتها في جلسة التصديق الختامية، بعد تغييبه عن جلسات طبخة الاستغفال باشتغاله في نموذجه المقترح المنسي، وبسبب مرضه أو إمراضه؛ فقد كان كينز ضحية طبخة استغفال تم طبخها من ألفها إلى يائها على يد الأمريكي اليهودي هاري وايت، الذي استخدم فنون تمرير الاتفاقيات والعقود باستغفال المفاوضين.

ففي الحقائق التي ظهرت مؤخَّرًا حول حقيقة ما حدث في اتفاقية «برتن وود» عام ١٩٤٤م، وما فعله الأمريكي هاري وايت لتمرير معاهدة ربط العُملات بالدولار؛ مثالٌ شاملٌ ذو عبرة ودروس في فنون التفاوض لكلِّ ما يمكن أن يحدُث من ألاعيب في الاجتماعات واللجان.

فالتعليمات الأساسية من روزفلت كانت تتركز على إقصاء بريطانيا عن أي تحكم تجاري عالمي، أو عن أي دور نقدي دولي، وأما شكل النظام وفنيَّاته فلم تكن واضحة لأحد إلا في رأس هاري وايت؛ فوزير المالية الأمريكي ورئيس الوفد الأمريكي في المؤتمر لم يُدركا حقيقة أبعاد ما فعَله وايت، إلا أنهم وافقوه من أجل غرض إقصاء بريطانيا.

وقد أُبعد وايت عن المشاركة الرسمية في الوفد؛ فبالإضافة إلى حدة طباع وايت، فقد سبب عليه ذكاؤه تصادمه مع الآخرين، وجلب له الغيرة وحسد الأقران وغير الأقران، وجلب نقمة الخلاف عليه.

حضر هاري وايت المؤتمر كمستشارٍ في اللجنة الفنية للوفد الأمريكي، وبغير أي مسمًّى مُشاركٍ في المؤتمر الدولي، ولكنه استطاع أن يقود المؤتمر، بمن فيهم الوفد الأمريكي؛ للتصديق على المعاهدة التي صمَّمها من ألفها إلى يائها.

وقد كان كينز البريطاني- المعقود باسمه تصميم المعاهدة- هو همُّ هاري وايت؛ فالوفود كغالب أعضاء اللجان **تتكون من خمسة أصناف من السلوك**

**الشخصي:**

**الأول**: المغفل وهو لا يدري أنه مغفل.

**والثاني**: غير المكترث.

**والثالث**: الجاهل البليد.

**والرابع**: النرجسي.

**والخامس**: المدبر المحرِّك للاجتماع، وكينز كان هو المُدبِّر في المؤتمر، والذي كان يحرص أن تشارك بريطانيا بدور رئيسي في التحكم العالمي بالتجارة والمال. وتوقيع كينز على المعاهدة، وبالتالي تصديق بريطانيا؛ سيذلل مهمة تصديق بقية الدول.

وقد استخدم وايت أساليب تمارَس كثيرًا اليوم لتمرير العقود والاتفاقيات في غالب اللجان والاجتماعات؛ فمثلًا تجنَّب وايت ذكر الدولار مطلقًا في الاجتماعات، وحرص على إشغال وقت اللجان الفنية بأحاديث ونقاشات وخلافات هامشية لإضاعة الوقت، وركز على النقطة المتفق فيها مع كينز، وهي تجنب إعادة ربط العُملات بالذهب، وربطها بدلًا من ذلك بعُملة جديدة يتحكَّم بها بنك مركزي دولي جديد، كان كينز يريد أن يجعل موقعه في لندن.

فقام هاري وايت بتصميم صندوق النقد الدولي، وكتب مفهوم آليات كينز في ربط الدول عُملاتها بالعُملة الجديدة، ولكنه لم يحددها «بالبنككور»– العُملة الجديدة التي يريدها كينز أن تكون مرجعًا للعُملات الأخرى– وبدلًا من ذلك ركَّز وايت في النقاشات وفي كتابة الوثائق على عبارة: «عُملة قابلة للتحويل للذهب».

وفي أحد الاجتماعات الفنية، قام مفوض الوفد الهندي فاعترض على هذه الضبابية قائلًا: «لو يشرح لنا الأمريكان ماذا تعني عُملة قابلة للتحويل إلى الذهب».

فأجابه رئيسُ اللجنة المفوَّضُ البريطاني ظانًّا أنها مسألة هامشية: «إنها مسألة

مُحاسبية، كالدولار مثلًا، ولتحول المسألة إلى اللجنة المحاسبية».

وهذا ما كان يريده وايت؛ فقامت اللجنة المحاسبية بتغيير كل الوثائق الرئيسية، وأبدلت عبارة: «عُملة قابلة للتحويل للذهب» بكلمة الدولار.

والمفوض البريطاني مثال على المغفَّل أو النرجسي الذي كان أحد ضحايا جلسات الإيحاء التي قام بها وايت، والتي أوحى فيها أن أمريكا تتمتع بأعظم احتياطي ذهبي، وتستطيع دعم العُملة الجديدة التي يقترحها كينز.

وأما المفوض الهندي، فمثالٌ على كبتِ المستضعَف في الاجتماعات وإيهام المجموعة بأنه لا يفهم، عندما ينطق بما يخالف الهدف، بينما يُفتح المجال لأحاديث عامة أو غيرها لإضاعة الوقت.

وقد كان وايت قبل ذلك يجتمع مع الوفود، كل وفدٍ على حِدَة، ولا يتعارض مع أي أحد؛ كان يعطي كل وفد ما يريده بهندسة معاني المعاهدة لتُصبَّ في مراد الوفد؛ فمثلًا صوَّر للروس- المنتجين للذهب- أن الذهب سيعلو شأنه بسبب المعاهدة لربط العُملات بالعُملة المقترحة من كينز القابلة للتحويل للذهب.

وهناك الكثير من الحوادث التي ساعدت وايت، والتي لا أتخيل أنها صدفة- كما ذكرت الحقائق المفرَج عنها حديثًا- بل لعل بعضها من المساعدات التي زُوِّد بها لتحقيق غرض أمريكا الأساسي، وهو إقصاء بريطانيا، كنقصان التموينيات في الأيام الأخيرة كآلية ضغطٍ على الوفود لتمشية الأمور (وهذه تحدث في اللجان عادة، فتراهم يأتون بالأمور المهمة في آخر الوقت لكي يمرروا القرارات دون نظر عميق، لكيلا يخرج عضوٌ باعتراض لا يمكن دحضه)، وكمرض كينز وسقوطه وهو يركض ليلحق بالاجتماع المحاسبي الأخير، ومرضه قبل ذلك عدة مرات، وكإشغاله بلجان هامشية أخرى- في نقاشات البنك الدولي وغيره- عن مشاركته في نقاشات كثيرة لعب فيها وايت ألعابه على الوفود، وأوْهَمهم بما يريدونه من غير كذبٍ عليهم، بل بهندسة معاني الكلام.

فلا أشك أن كينز قد أُمرض وأُشغل، ولا شك أن الوفود لا تخلو من الرجال الذين لا تُمرَّر عليهم الأمور، لكن لعل بعضهم تم إرضاخُه كالألمان، وبعضهم وُسِّع خاطره بوعود تناسِب طموحَه، وبعضهم استُغفِل، وبعضهم أُلهِي بزيارة خاصة مستقبلية لمنتجعات أمريكا، أو طُمِّع بحاجة أمريكا له في صندوق النقد المقبل، وهكذا؛ فخطة التصديق على المعاهدة كانت تعتمد على أن أعضاء اللجان لا يقرؤون، وأن أكثرهم تابع لا مستقل، والجميع يتبع كينز، وكينز لم تُعرض عليه المعاهدة إلا في الجلسة الأخيرة، فاضطرَّ أن يصادق عليها ويباركها دون قراءتها؛ اعتقادًا منه بأن أساسها الجوهري لا يختلف عن مقترحه، وما درَى هو ولا أحد من الوفود- حتى الوفد الأمريكي ما عدا وايت- أن تلك الجلسة- على حد تعبير المؤلف- قد توَّجت الدولار على عرش العُملات؛ ومن ثَمَّ أطاحت بالذهب[١] (والإطاحة بالذهب مستقبلًا لم يكن يُدركها أحد أو يتخيل حدوثها، حتى هاري وايت نفسه).

### فلماذا غُيِّب هاري وايت من التاريخ؟

آمَن هاري وايت بالاشتراكية فخان بلاده وأصبح عميلًا روسيًّا[٢]؛ فقدم

(١) ما حدث في «برتن وود» يحدث يوميًّا في اللجان والاجتماعات، وكلما عظم شأن الاجتماع عظمت الحيلة معه واستخدام الأساليب الخبيثة.

(٢) ولم تكن خيانة هاري وايت لأجل مالٍ ولا دنيا، فهو اشتراكي عقيدةً وإيمانًا، ولو قدَّم له الروس مالاً لاهتزَّت ثقته باشتراكيتهم وانقلب عليهم، فلم يُسجَّل على وايت تلقيه لأي مكافأة مالية من الروس أو حلفائهم، اللهم إلَّا أنه قَبِل أن يتدخَّل أحدهم بشفاعةٍ من أجل أن تحصل ابنته على التكاليف الدراسية الجامعية، كما كان يقبل بعض الهدايا الرمزية التي تمثل تقديرًا لجهوده الاشتراكية.

كان إيمان هاري وايت بالاشتراكية نابعًا من مثاليته في نشْدِ العدالة الاجتماعية، ولم يكن وايت بِدعًا من قومه؛ فقد كانت هناك مجموعة لا بأس بها من الحَمْقى المُضللين- على حد تعبير الشاهدة- بمثالية العدالة الاجتماعية الاشتراكية من المسؤولين الحكوميين الأمريكان، الذين يعتبرون أنفسهم من المُوالين والمخلصين لأمريكا (مثلما كان اعتقاد هاري وايت)، وكانوا قد قدَّموا معلومات كثيرة للاتحاد السوفيتي، وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية. =

خدمات تاريخية لروسيا لا تُقدَّر بثمن، قد تصل إلى حدٍّ أنه قد يكون هو السبب في بقاء روسيا وانتصارها في الحرب العالمية الثانية(١).

فقد كان لوايت تأثير كبير على قرارات القوى في واشنطن، سواء بآرائه الإبداعية ووصاياه المسددة، التي كانت تُتبنَّى من غير نسبتها إليه من قبْلِ أن يلمع نجمُه في «برتن وود»، أو بعدما حظي وايت بالثقة المطلقة في آرائه وتوصياته، حتى أمَر وزير المالية بعدم مناقشته في إجراءاته، وجعله في منصب مساعد وزير المالية للشؤون الخارجية، والذي كان منصبًا دبلوماسيًّا واقتصاديًّا شديد الأهمية آنذاك(٢).

وأخطر تهمة اتُّهم بها وايت هي تسبُّبه المقصود في ضرب اليابان لميناء بيرل هاربر الأمريكي(٣)، والذي قُتل فيه الآلاف من الجنود الأمريكيين، ودُمِّر الأسطول

=وكمثل انتشار الصحوة عندنا في بلاد المسلمين، واختلاف سلوك الناس تجاهها، وغلوهم أو توسطهم، فالاشتراكية في تلك الحقبة الزمنية كان لها قبول وانتشار وتبنٍّ من شريحة واسعة من جميع الشعوب والأمم، وعلى قدر زيادة قوة إيمانهم بالاشتراكية، على قدر عِظَم ما أتتْ به خياناتهم؛ فمن القيام بأعمال تجسس واغتيالات خطيرة، إلى معرفتهم لعميل ولم يبلغوا عنه، إلى الإعجاب الشخصي بتضحية هؤلاء العملاء، إلى التردُّد القلبي السري في الحكم عليهم بالخيانة.

(١) فصورته أكبر صورة في لوح الفخر في مبنى الاستخبارات الروسية.

(٢) فقد استغل الروس قوة تأثير وايت على قرارات واشنطن؛ فاستخدموه ليمارس تأثيره على كثير من قرارات التعيين والإجراءات الدبلوماسية والمالية؛ لتصبَّ في مصلحة الأجندة الروسية.

(٣) وفي رأيي الشخصي، وسواء أكان وايت عميلاً روسيًّا خطيرًا لهذه الدرجة أم كان مجرد مؤمن بالاشتراكية، فإني لا أستبعد المكر البريطاني في تلفيق هذه التُّهم لوايت بعد وفاته، فهاري وايت هو من غلَبهم وخدَعهم في «برتن وود»، ثم ضغط عليهم بعد ذلك، وهو مَن مارس بدهاءٍ استغلال وضع بريطانيا الاقتصادي، وتسبَّب في قرارات مُسدَّدة تُحقِّق توجُّهات روزفلت والإدارة الأمريكية بمحو أي أمل للبريطانيين في الإبقاء لهم على أيٍّ من مزايا إمبراطوريتهم الزائلة.

بل لعل هاري وايت تعدَّى التوجُّهات الأمريكية بمحو الأمل الإمبراطوري البريطاني إلى محو ذكرى الإمبراطورية عن مُخيِّلات البريطانيين المفاوضين؛ فقد كانت ضربات وايت السياسية الاقتصادية للبريطانيين أبعد من طلب واشنطن، وأقسى تنفيذًا، وأشد دهاء، فباعتبار هذا، واعتبار حرص بريطانيا على إدخال أمريكا الحرب واتهامها بذلك؛ فلا يُستبعد – في نظري – أن بريطانيا برَّأت نفسها بأن ثأرت لنفسها من هاري وايت مُستغلةً ميولَه الاشتراكية؛ فعندما أخبر روزفلت تشرشل بفعلة اليابانيين في بيرل=

الأمريكي[1].

---

= هاربر، قال تشرشل: «يا لها من هولي كوست»! أي شبهها بالمحرقة اليهودية، وفي خاصة مجلسه قال تشرشل: «يا لها من رحمة! هذا أعظم حظ حصل للإمبراطورية البريطانية في جميع تاريخها.

أخيرًا دخلت أمريكا الحرب، وقد ذهبت للسرير فنامت نومة الآمِن الشاكر»!

وأيَّما كانت حقيقة دور هاري وايت في مساعدة الروس، فإنَّ حبة خردل من خيانة الأوطان لا تُبرِّرها أي مبررات، فكيف إن كانت الخيانة أكبر من مثقال حبة خردل؟ ومجرد ميول هاري وايت الاشتراكية- وهي عدوُّ بلاده الأول- تُعَد خيانة أعظم من ألف مثقال حبةٍ من خردل لا حبة واحدة؛ فما من خطرٍ أعظم على الأوطان من الأيديولوجيات؛ تقلب فطرة أصحابها، فتُبرر لهم خيانة أنفسهم؛ فيخونوا الأوطان والشعوب والأهل والتاريخ.

(١) فقد رفع وايت خطابًا للرئيس الأمريكي احتوى على خطة طريق لتجنُّب المواجهة مع اليابانيين قبل دخول أمريكا الحرب العالمية الثانية، وكانت أمريكا تمارس الحصار الاقتصادي على اليابان- ما عدا منع النفط- فاستدعى الروس هاري وايت وأطلَعوه على تطلُّعات اليابان وتجهيزاتها لغزو روسيا، ومارسوا عليه الألاعيب الاستخبارية، وسمَّوا عمليتهم الاستخبارية هذه: «عملية الثلج»، نسبة إلى اسم وايت؛ أي الأبيض (فاستُخف بهاري وايت، فخشي على الاشتراكية)، فألحق وايت بخطابه الأول خطابًا آخر مُعدَّلًا أضاف فيه مطلبًا أمريكيًّا.

كان وايت يُدرك أن اليابانيين لن يقبلوا به، وكان هو القشة التي قصمت ظهر البعير؛ فلم يكن قرار ضرب اليابانيين لميناء بيرل هاربر الأمريكي ناتجًا عن تَصرُّف أمريكي واحد ضدهم، إنما كان عبارة عن بالونة انتفخت ثم انتفخت حتى فجَّرها المطلب الأمريكي الأخير؛ فقرروا ضرب أمريكا بدلًا من روسيا، وهكذا أراد الله أن تجري الأحداث، ثم حدث ما حدث بعد ذلك.

# ملحق
# في فلسفة المال والنقد

جوهرُ أثمانِ اليومِ من العدم، بينما جوهرُ الأثمانِ السابقة من الوجود، وذاتُ أثمانِ اليومِ هي الثمنية (إنْ زالتْ عنها عادَتْ للعدم)، بينما ذاتُ الأثمانِ السابقة هي السِّلعيَّة (إنْ زالتْ عنها عادَتْ لسلعيَّتها)، والثمنيةُ صفةٌ قد تَلْحق بالأثمان السابقة أحيانًا، كصفة السواد لأبيضَ تعرَّض للشمس، وكحال الصحيح إذا لحِقَ به مرضٌ عابر[1].

(١) الاختلاف عمومًا يكون في جوهر الشيء أو ذاته أو صفاته، أو في جميع الثلاثة، فيفترق الشيئان أو يقتربان بمقدار اختلافهما وتشابهما؛ فالأسد والهر والعِجل والوعل والجبل والسحاب خلْقٌ من خلْقِ الله، ويشترك الأربعة الأُوَل في جوهر الحياة، بينما يشذُّ الجبل والسحاب لجوهر الجماد، فهما يشتركان فيه، بينما يختلفان في ذاتهما، فذاك صلبٌ دائم وهذا رقيقٌ زائل، ومتى اختلفت الذات تبعها اختلاف الصفات، وإذا حصل فاشتركا في صفة فهو اشتراك عفوي، فيشترك الأسد والهر في ذات السبعية، بينما يشذُّ العجل والوعل نحو ذات الرعوية، وتختلف صفات الأسد عن الهر، فذاك صائل وهذا مسالِم، كما تختلف صفات العِجل عن الوعل، فالأول داجن والثاني هائم، واشتراك الجميع (الأسد والهر والوعل والعجل والجبل والسحاب) في أداءِ وظيفة عملية تسيير سُنَّة الله في خلق الأرض لا يعني أن تُنزل أحكامُ بعضِها على بعض.

وهناك فرق واسع بين الذات والصفة الخلقية الملازمة (فالصفة قد تكون خلقية في أصل الشيء فهي ملازِمة له، وقد تكون طارئة)، فجوهر الشمس معادن وغازات، والحرارة صفة خلقية في أصلها ملازمة لها، واحتجاب حرارتها في الشتاء القارس لا يعني زوال صفة الحرارة منها، فجوهر الشمس صخور ومعادن، وذاتها نارية، والحرارة صفة لازمة لها، إن زالت فقد لا تزول ذات الشمس، وحتمًا لا يزول جوهرها- الحجارة والمعادن- كلون بشرة الإنسان صفة لازمة له، لو تغيَّرَ أو زال تَبْقى ذاته، وهي اللحم والعظم. والحياة جوهر الإنسان، فإنْ زالت فنيتْ ذاته، وحتمًا تزول صفاته، ومثل ذلك أيضًا يُقال في لون الصفار للذهب مثلًا؛ فجوهر الذهب الجماد، وذاته معدن، والصفار لون خلقي في الذهب، وهو=

وكَوْنُ جوهر النقدِ اليومَ هو العدم، فهذا يعني أنه غير محدود- فالعدم لا حدَّ له- بخلاف الأثمان السِّلعيَّة من معدنٍ وقوتٍ وغيرهما، فالموجود محدود[1]، والعدم لا قيمةَ له لذاته، بخلاف الموجود.

**فالثمن** وسيلة قياس اسمية، كالصاع والمتر، وهي عدم غير محدودة ولا قيمة لها في ذاتها مطلقًا، وإنما يُقاس بقيمته المتعدية، وهي قوته الشرائية، فإن لم يتلبَّس الثمن بسلعة، فهو عدم، كنقود اليوم لا قيمةَ لها في ذاتها، وإن تلبَّسَ بسلعة- كالأثمان السابقة- فهو موجود وتكون له قيمة ذاتية، تُضاف لقيمته الثمنية المتعدية، فيؤثر هذا على قيمته ككلٍّ، فيرفعها فوق مستوى الطلب الحقيقي عليها في السوق.

فعندما كانت تُتَّخذ السلع أثمانًا، كالذهب والفضة والنحاس، دفع هذا قيمةَ العُملة لتكون أكثر تذبذُبًا، وذلك لإضافة قيمتين فوق قيمة الثمن، فقيمة السلعة يؤثِّر فيها مؤثِّران؛ الطلب والعَرْض.

إذن فقد كان في الثمن السلعي، كالذهب، ثلاثُ قِيَم تتنازع أحيانًا فتخفض قيمته النهائية، أو تتفق فترفع قيمته النهائية؛ وهذا سببُ عدم ثبات قِيَم الأثمان قديمًا.

### الباب الأول: في فلسفة المال والقيمة والثمن:

كثير من الناس ينصرف ذهنه عند ذِكْر لفظ المال، إلى النقد- أي العُملات- ويُقصِر مفهومَ المال عليه، ولكنَّ الصحيحَ لفظًا وشرعًا واقتصادًا وقانونًا، أنَّ «كل شيء يُحاز، وله قيمةٌ يمكن قياسها، ويمكن أن يُباع ويُشرَى، ويمكن تملُّكه خيارًا أو جبرًا، فهو مال»؛ فسيارتك التي تركبها مال، وثوبك الذي تلبسه مال، وحيازتك على حق طباعة أو ماركة تجارية هي أموال محترمة كأي مال آخَر من نقد، أو إبل،

=صفة خلقية لازمة له، فإذا احتجب لون الصفار- بقذارةٍ ونحوها- فإنما هو مؤقت كاحتجاب حرارة الشمس بغمام، والثَّمنيَّة هي كذلك في الذهب مجرد صفة طارئة لا خلقية، إن احتجبَتْ فلا يلزم أن تعود، كما هو حاصل في الفضة والنحاس والحديد والبُرِّ والشعير.

(١) فمتى فهمنا دلالات الجوهر والذات والصفات، أدركنا أن نقد اليوم (أي الأثمان اليوم) تتباين في جوهرها عن الأثمان السابقة بالنقيض؛ ومن ثَم ينسحب ذلك على ذواتها، ومن باب أولى على صفاتها.

أو غنم، أو عقار، أو ذهب، أو بترول أو غيره؛ فكل هذه أموال.

والمنفعة المالية- كالخِدمات الاستشارية أو المِهنية المُقدَّرة بقيمةٍ معلومة يمكن تحديد قيمتها- هي كذلك مال، ولكن يجب الانتباه إلى أن هناك فارقًا جوهريًّا بين المنفعة المالية التي يكون أصلها ماليًّا كمنفعةِ سُكنى، وبين التي لا يكون أصلها ماليًّا، كخدمة أو استشارةٍ طبية أو قانونية، فمنفعة السكنى ناتجةٌ عن دار، والدار مالٌ من الأموال، وأمَّا أصل الخدمة البشرية كالاستشارة والتدريس والعمالة، فهي منفعة ناتجة عن جهد أو علمِ إنسانٍ حر، والإنسانُ الحر ليس بمال، وكذلك الأجيرُ الحر أصلُه ليس ماليًّا.

**وأمَّا لفظ «الثمن» فيُطلَق على وصفَيْن كلاهما مقصودٌ لغةً وعُرفًا:**

**الأول**: هو التسعير، أي التثمين، فيُقال: كم ثمن هذا؟ وهل ثَمَّنتَ هذا (أي هل سعَّرتَه)؟ وفلان سيقدِّم لك ثمنًا أفضل، أي سعرًا أفضل، وفاوَضَ فلان على الثمن، أي فاوَضَه على السعر. فمقصودُ الثمن كتسعير هو أن يكون وسيلةَ قياسٍ واضحة وثابتة في المُعامَلات التبادُليَّة لقِيَم السلع والخدمات ونحوهما.

**والآخَر**: هو القيمة، أي العِوَض عن الشيء، فيُقال: هل قبضتَ الثمن حالًّا أو مؤجَّلًا؟ أي هل استلمتَ القيمة من دراهم أو نقد في يدك، أم ستتحصَّلها منه بعدَ زمن؟ وكذا تقول: لا تسلِّمه البضاعة حتى تقبض الثمن وتسأل: هل الثمن بالكاش أم بشيك؟ وإذا كان بشيك، فلا توقَّع على استلام الثمن إلا أن يكون شيكًا مصدقًا، أي لا توقِّعْ على استلام القيمة من دراهم أو نقدٍ بواسطة شيك، إلا أن يكون شيكًا مصدقًا من البنك. فمقصود الثمن كقيمة هو أن يكون عِوضًا.

فالقيمة إذَن لا تُحدَّد منفردةً أبدًا، بل لا بد من مُقابَلتها بأمرٍ آخَر؛ فلا بد لمعرفة قيمة شيء، أن تقابله بشيء آخر، أي لا بد لمعرفة قيمة السيارة أن تقول: السيارة بعشر دراجات نارية، أو السيارة بمائة ألف ريال. ومائة ألف ريال لا معنى لها كذلك؛ فلو أنك في قرية من قرى الصين، فلن يدري الصيني ما يشتري الريال، أي

ما هي قيمته؛ لذا تقول: ومائة ألف ريال تشتري لك مائة رأس عجل... وهكذا.

فالدولار- مثلًا- ثمنٌ لا قيمة، وقيمة الثمن مُطلَقة؛ فسعر برميل النفط اليومَ- مثلًا- ٦٠ دولارًا، وغدًا ١٠٠ دولار؛ إذَن فالدولار لا قيمةَ له في ذاته، إنما هو وَحْدة قياس تقيس قيمةَ النفط أمام السلع الأخرى التي يُقيِّمها الدولار، فهو إذَن عدمٌ لا وجودَ له، كالمتر والكيلو والرطل والطن ليس لها وجود إلا أن يُضاف إليها شيء، وكذلك هو النقد، وهذا يقودنا إلى جدليةِ عدميةِ النقد.

## الباب الثاني: في عدمية النقد:

استُخدِم القوت كثيرًا كثمنٍ في مراحل زمنية مرَّتْ بها الإنسانية؛ فكان صاعُ شعيرٍ- مثلًا- يأتي بنعجة، فالقيمة في الشعير وليست في الصاع، فالصاع وَحْدة قياس عدمية، وإنما هو مجرد أداة قياس لقيمة الشعير الذي يأتي بالنعجة، وكذلك العَدد أداة قياس لحبَّات الشعير العشر التي تأتي ببيضة، والدينار والدرهم أوزان، فهي وسائل قياس للذهب والفضة.

والشاهد أن وسيلة الوزن لا اعتبارَ لها في القيمة، بل إن الاعتبارية تكون في الموزون؛ فالقيمة يُمثِّلها الشيء المَقيس، لا وسيلةَ القياس، **والمقصود**: أن ثمنَ الأمسِ كان أداةَ قياسٍ ومَقيسًا به، كصاعِ بُرٍّ أو درهم فضة، وأمَّا اليومَ فالثمنُ أداةُ قياسٍ فقط، فهو إذَن عدم، والعدم شيء، فهو إذَن خَلْقٌ من خلقِ الله، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾.

فالعُملات النقدية الحديثة وسيلةُ قياسٍ كالصاع والمثقال، فهي وسيلةٌ خالية من قيمة حقيقية فيها، فهي ليست كصاعِ تمرٍ مقابل نعجة.

وبعبارة أخرى، العُملات السابقة كانت تحتوي على قائس ومقيس، أي إنها كانت أداة قياس، كوزن دينار، والشيء المقيس به، كنعجة، مقابل الشيء الذي تحتويه أداة القياس، كالذهب، وأمَّا اليومَ، فالعُملات إنما هي فقط أداةُ قياسٍ يُقاس بها قيمة الطرف الآخر، سلعةً كانتْ أو خدمة- كريال- (أمَّا العدد فهو وسيلة لازمة

للقياس بأي أداة، سواء بالوزن أو بالحجم، فالعدد يدخل في كل وسيلة قياس).

فنقودُ اليوم هي كالصاع والمثقال والمتر والكيلو، ما هي إلا وسيلة قياس مجردة، ولكنها لا تتضمن شعيرًا ولا ذهبًا ولا فضة، إنما تَحْوي عدمًا (مجرد أرقام في حواسب الكمبيوتر)، تمثِّل قيمةً مطلَقة، تحدِّدها السلعة أو المنفعة المقابلة لها.

والاستهلاك يُضعِف قابليةَ الشيء لأن يكون ثمنًا (نقدًا)؛ لذا كلَّما قلَّتِ الحاجةُ لاستهلاك الشيء، ووافَقَ صفاتِ الثمن، زادَتِ احتماليةُ اتخاذه ثمنًا؛ فالأثمان السلعية، كالذهب والقمح والنفط، لها قيمة لذاتها الاستهلاكية، وتكتسب قيمةً مضافة إذا ما اتُّخِذت أثمانًا، فالثمنيَّة إذَن لها قيمةٌ مستقلة عن ذات الثمن.

وبما أن نقود اليوم عديمةُ الاستهلاك، وهي مجردُ وسيلةِ قياسٍ لقيمةٍ تمثِّل قيمةَ ما تُشترَى به، لا قيمتها في ذاتها، فهي لا قيمةَ لها في ذاتها، فهي إذَن أثمانٌ مَحْضة، وبالرغم من عدميتها، فإن العُملات أموال عدميَّة محترمة؛ إذَن فنقود اليوم تُعَدُّ مالًا من الأموال ما دامَ ثَمَّة طلبٌ عليها، فهذا يعني أنَّ لها قيمة، وأنَّ قيمتها قائمة مطلوبة.

وما المال؟ المال هو كل قيمة مُحازة تُتملَك وتُباع وتُشرَى، فالنقد وإن كان في حقيقته عدمًا فهو مجردُ وَحْدةِ قياسٍ كالصاع والمتر والكيلو والجرام، إلا أنه داخلٌ في حدِّ تعريفِ المال، فالنقد الحديث إذَن مال، فيأخذ أحكام الأموال قانونيًّا، وأمَّا اقتصاديًّا، **فالاقتصاد هو**: إنتاج إنسان ومحراث؛ فلا يدخل النقد في الإنتاج، إنما يُستخدَم النقد كاسْمٍ أو وَحْدة قياس؛ لأنه عَدَم.

وهنا يتبيَّن لنا أن الصرف وشراء العُملات الحديثة بعضها ببعضٍ اليومَ، هو في الواقع شراءٌ لقِيَم عدمية؛ أي تجارةٌ وتبادُل بالعدم، وتجارة العدم ليست أمرًا افتراضيًّا فلسفيًّا، بل إن أعظم تجارة عالمية هي تجارة العدم، أَلَا وهي تجارة المُشتقَّات، فالمُشتقَّات أموالٌ عدمية محترمة، وقيمةُ المُشتقَّات تساوي أكثرَ من عشرة أضعاف الإنتاج العالمي، ولكنها تجارة في العدم، فلا وجودَ لها حقيقةً، إنما

هي غالبًا مُقامَراتٌ على أسعار المستقبل، أو تحوُّطٌ لها، فما تجارة أعظم سوقَيْن في العالم إلا تجارة بالعدم، وهما: أسواق العُملات، وأسواق المُشتقَّات.

**مبحث: الثمن القياسي والثمن التقايُضي:**

هناك الثمن القياسي والثمن التقايُضي؛ فأمَّا الثمن القياسي فهو الذي تعارَفَ عليه الناس واصطلحوا على أن يكون مُسعِّرًا للسلع والخدمات، كأوراقنا النقدية، وأما الثمن التقايُضي فهو الذي قبِلَ المتبايِعان ورضِيَا أن يكون قيمةً للسلع والخدمات، كأنْ يكون الثمن التقايُضي أرضًا في مقابل الحصول على سلعة، ويميِّز الثمنَ عن المثمن في هذه الحالة أن المشتري هو الذي يقدِّم الثمن والبائع يقدِّم المثمن.

## الباب الثالث: الندرة والقيمة:

عُملات اليوم هي الأثمان المتعارَف عليها بين الناس في أسواقهم، والأثمان هي أدوات تسعير؛ أي أدوات قياسِ قِيَمِ الأشياء، ولو تأمَّلْنا في قيمة الأثمان التي اتخذها البشر، لَوجدنا أن قيمة الثمن لذاته وإن كانت معتبرة، فإنها لم تكن مُرجحًا للاختيار؛ فالذهب والفضة والنحاس- مثلًا- اتُّخِذوا أثمانًا قديمًا، بينما لم تُتَّخذ الجواهر واللآلئ أثمانًا، بالرغم من أنها أغلى وأنفس وأعظم في قيمتها لذاتها من قيمة الذهب والفضة، وذلك لأنها غير متجانسة، ومتفاوِتة تفاوُتًا شديدًا، وغير قابلة للقسمة.

وبسبب الندرة، اتخذت البنوك المركزية في البدايةِ النحاسَ كعُملة احتياط، ثم اتخذت الفضةَ كعُملة احتياط، ثم اتخذت الذهب.

فالندرةُ لازمٌ من لوازم القيمة، ولكنَّ القيمة ليست بلازمٍ للندرة؛ فقد يكون هناك حشرة نادرة ولا قيمةَ لها، والهواءُ لا قيمةَ له بالرغم من أنه أحوجُ حاجة للإنسان؛ لأنه عديم الندرة.

فالقيمة إذَن من الندرة؛ لذا نجد أن من صفات الثمن التي يتناقلها الفلاسفة

والاقتصاديون إلى اليوم كونَ الشيء المُتَّخَذ عُملةً نادرًا، ليكون له قيمة؛ ولهذا يعترض الكثير على نظام العُملات اليومَ، ويتباكى بعضهم على الذهب، بينما يُنادي آخرون بالتفكير في ثمنٍ آخَر غير نقود اليوم، التي هي عدمٌ في الحقيقة، ويستطيع البنك المركزي طبْعَ كَمِّيةٍ لا محدودة منه.[1] وكَمْ كتب فلاسفةُ اقتصادٍ من مطولاتٍ في هذا! ومنهم قرين سبان، أيام شبابه، قبل أن يصبح أشهرَ مَن رأس الفدرالي الاحتياطي الأمريكي وصاحب أطول فترة رئاسة له، وقد ظلَّت الفكرة تتردَّد في رأسه إلى أنْ تخلَّى عنها تمامًا في آخِر أيام رئاسته.

وخاصية النُّدْرة للثمن لا تكون مُطلَقة، فشدةُ النُّدْرة تمنع الاستخدام العام؛ ولهذا كانت الفضة والنحاس هما ما اتَّخذَتْهما البنوك المركزية الأوروبية عُملةَ احتياط لمدةٍ أطولَ بكثيرٍ من اتخاذها الذهبَ عُملةَ احتياط. هذا بالرغم من أن الذهب أغلى منهما قيمةً وأكثر تحمُّلًا، ولكنه كانَ أكثر نُدْرةً منهما بشكلٍ جاوَزَ حدَّ النُّدْرة المعقول ليغطِّي حاجة السوق؛ لذا لم تتَّخِذ البنوك المركزية الذهبَ عُملةَ احتياطٍ دولية إلا بعد أن اكتشفت أوروبا العالَمَ الجديد (الأمريكتين)، وتدفَّقَ الذهب من الأرض البِكْر على أوروبا وكَثُر، فعندها هجرَتِ البنوك المركزية الفضةَ والنحاس، واتخذت الذهبَ بديلًا عنهما كعُملة احتياط.

ثُم عاد الذهب نادرًا مع خروج الآلة التي قضت على شح الندرة في المنتوجات، فقد أصبحت الأسواق تنتج بمعدل ضخم؛ فزاد الإنتاج وتعاظمت كَميَّاته أمام كَميَّة الذهب، فلم يستطع الذهب أن يُماشي كَميَّات الإنتاج، فعجز عن القيام بواجبه الثمني الذي أُضِيف إليه؛ مما أدَّى إلى خروج عُملاتنا اليوم، فهو تطوُّر حاجة توجَّهت إليه الأسواق دون حتى أن تدرك أسبابَ السُّنَن الكونية التي أبعدَتْها عن الذهب.

(١) وهذا كله بالطبع خطأ وغير صحيح، بل إن نظام العُملات اليومَ هو أفضل ما مرَّ على الإنسانية، وسيأتي بيان هذا.

## الباب الرابع: قيمة الثمن السلعي يجب أن تكون أغلى من قيمته في ذاته:

وقيمة الثمن إذا كان سلعة يجب أن تكون أغلى من قيمته في ذاته وإلا لتعطل الثمن، كما حدث في الدولارات الذهبية التي كانت في القرن الماضي، فقد أمسَكَ الناس عن التبادُل بها لصعود قيمة الذهب، فأصبحت قيمة الذهب المسكوك به الدولار أعلى من قيمة البضائع أو السلع المُقيَّمة بالدولار، وأعتقد أن شيئًا شبيهًا بهذا قد حصل في السعودية، عندما أصبحت الفضة التي سُكَّتْ بها ريالات الفضة أعلى قيمةً من القيمة الشرائية للريال.

## الباب الخامس: تذبذُب الأثمان السلعية:

قديمًا كانت تُتَّخذ السلع أثمانًا، فهذا يجعل قيمة العُملة أكثر تذبذُبًا[١]، لإضافة قيمتين على قيمة الثمن؛ فقيمة السلعة يؤثِّر فيها مؤثِّران هما: الطلب والعَرْض، والطلب يحكمه هوى الناس وميولهم وأفكارهم في السلعة، ومدى الحاجة إليها، وأما العَرْض فتحكمه كلفة إنتاج السلعة؛ لذا فالطلب على الثمن كسلعة يعطيه قيمةً، فتزيد قيمة الثمن السلعي مع زيادة الطلب على السلعة كثمن، وتنقص بنقص الطلب عليها، وعَرْض السلعة الثمنيَّة يعطيها قيمة إضافية، فتزيد قيمة السلعة مع زيادة العرض، وتنقص بنقص العرض؛ فهاتان قيمتان خارجتان عن قيمة الثمن لذاته، ويأتي الطلب على الثمنيَّة التي أُلحِقت بالسلعة، فتضيف لها قيمةً أخرى له.

إذَن فقد كان في الثمن السلعي ثلاثُ قِيَمٍ تتنازع أحيانًا فتخفض قيمته النهائية، أو تتفق فترفع قيمته النهائية؛ وهذا سبب عدم ثبات قِيَم الأثمان قديمًا.

**وللإيضاح**: السابقون لم ينتبهوا لهذا؛ ممَّا خلَقَ إشكاليات عندهم؛ فالفلس كان يُسَكُّ من نحاس وحديد، وكان يُشترَى به ما قيمته أغلى من الحديد ومن النحاس المسكوك الفلس منه، فتراهم يقولون: إن قيمة الفلس كثمنٍ ليستْ نابعةً من معدنه،

---

(١) وهذا أمر معروف عند مَن تاه وضاع في خِضَم فقهِ البيوع، ومِن شواهده قوله عليه السلام: «**لا بأسَ أن تُؤخَذ بسعر يومها ما لم يفترِقَا وبينهما شيء**».

ولكن من كونه ثمنًا، وهذا قول غير دقيق، بل إن قيمة الفلس أو الدينار (وهو من ذهب) أو الدرهم (وهو من فضة) هي حاصلُ جمعِ قيمتين: قيمةِ طلب الحاجة لمعدنه (أي قيمته السلعية)، وقيمةِ الطلب على ثمنيَّته.

أَضِفْ إلى ذلك، أن العَرْض يدخل في المعادلة؛ فنقصان العَرْض أو زيادته يرفع قيمةَ الذهب والفضة والفلوس القديمة ويخفضها، وهذا يحدث كثيرًا، فقد ينقص العَرْض بتأخُّر القوافل وبالحروب والسرقة، وقد يزداد العَرْض بالفتوحات أو الاكتشافات، كما حدث لبريطانيا بعد تدفُّق الذهب الأمريكي عليها، فأرخصه حتى تضاعَفَتِ الأسعار عشرة أضعاف.

والفضة في القرن الثامن عشر، انهارت أسعارها (بأسعار اليوم) من ٧٠٠ دولار إلى ٥ دولارات، عندما تخلَّتْ عنها البنوك المركزية كغطاء لعُملاتها؛ فالخمسة دولارات هي قيمة الفضة كسلعة، والباقي إنما كان قيمتها كعُملة.

وأسوق في هذا الباب مثالًا معاصرًا ليتأكَّد فَهْم قولي في قيمة السلعة وتفريقها عن قيمة الثمن؛ فارتفاع أسعار البترول في عام ٢٠٠٨م إلى ١٤٠ دولارًا للبرميل لم يكن سببه ازدياد الطلب عليه لاستخدامه في الإنتاج، بل للمُضارَبة فيه ولاستخدامه كأداةٍ لحفْظِ الثروة بسبب التضخُّم وانخفاض قوة شراء العُملات، فالبترول سلعة لها قيمة في ذاتها مطلوبة للاستخدام، ولكن أُضِيفَ لهذا الطلب السلعي طلبٌ تحوُّطي ضد التضخُّم، مع طلبٍ استثماري، فارتفعت الأسعار؛ لذا لمَّا عاد ثمن النفط إلى قيمته لذاته انهارت الأسعار، كانهيار أسعار الفضة عندما تخلَّتْ عنها البنوك المركزية، مع فارق المدة التي احتِيجَ إليها للانهيار.

فالنقود الحديثة، والدينار والدرهم والشعير والقمح والملح، والفلوس القديمة قد يكون لها كلفةُ تصنيع، كالورق المطبوع في النقد الحديث؛ وإن كانت معدنًا، فكقيمة المعدن الذي سُكَّت به، كالذهب والفضة أو كالحديد أو النحاس، وإنْ كانت قوتًا فكقيمة القوت المستخدَم، ولكن الثمن دائمًا وأبدًا لا بد أن يمثِّل

قيمةً أعلى من الورق المطبوع به أو المعدن المسكوك منه، كالفلوس القديمة.

هذه الزيادة في القيمة هي قيمة الثمن ما دام أنه لم يُهجر من التعامل، فإن هجر الثمن من التعامل زالت عنه قيمة الثمنيَّة التي خالطَتْه، حتى لا تساوي قيمتها شيئًا كالنقد الحديث (لأنه عدم في ذاته)، وإن لم يكن عدمًا نزلتْ قيمته لقيمةِ حاجةِ الناس له لاستخدامه لذاته، كفلوسٍ من نحاس زالت عنها ثمنيتها فصارت قيمتها بقيمة النحاس المسكوكة منه.

وعودة لعدم اعتبار القيمة في الثمن، فإنه لو قُورِن الذهب والجواهر، فالجواهر أغلى وأنفس وقيمتها لذاتها، ولكنها لم تُتَّخذ ثمنًا لأنها غير متجانسة ومتفاوتة تفاوتًا شديدًا وغير قابلة للقِسْمة، بينما الذهب معدن أصفر كالنحاس، ولكنَّ الذهب أندرُ منه، وأكثر تحمُّلًا، وأكثر نُدْرةً؛ فصار ثمنًا وأصبح له قيمة أعلى من الذهب ذاته، من أجل استخدام ثمنيته، لا لذاته كما تُستخدَم الجواهر والنحاس، وعندما يدرك الناس هذا تمامًا، سيفقد الذهب قيمته من انصراف الطلب عنه، بزوال وَهْم أنه ثمن، كما انصرفوا عن الفضة، وقد احتاج الناس قرنًا من الزمان لينصرفوا عن الفضة، فلعل الذهبَ اليومَ يستغرق فترةً أقل، بسبب انتشار المعرفة والاتصالات.

وهنا ندرك أنَّ من أهم ما غاب عن الفلاسفة والاقتصاديين والفقهاء في صفات الثمن هو كوْنُ ذاتِه لا تُستهلَك؛ فالطلب للسلعة إنما هو طلب لاستهلاك ذاتها أو استهلاكها باستخدامها، وخاصية عدم استهلاك الثمن لذاته، هي في الواقع أقوى وأهم صفات الثمن الذاتية.

وأمَّا أهم صفات الثمن التطبيقية فهي القابلية الاحتكارية وعدمها، وفي كلتا الصفتين تتناقض أثمان اليوم- وهي العُملات- مع الأثمان السابقة، فثمن اليوم وهو النقد لا يمكن استهلاك ذاته، كالشعير وكالذهب، كما أن ثمن اليوم لا يمكن احتكاره، بخلاف الأثمان السابقة التي تدعو نفسها للاحتكارية، وهذا يقودنا للفصل القادم.

### الباب السادس: استهلاك السلعة المتَّخَذة ثمنًا يُضعِف ثمنيتها:

من أهم الصفات وأشدها سببًا لاتخاذ الشيء ثمنًا قلةُ الحاجة لاستخدامه كسلعة؛ ممَّا يؤدي إلى استهلاك أصله، وهذه خاصيةٌ لا أعلم أنها ذُكِرت من قبل؛ فالقمح استُخدِم ثمنًا عند الرومان، واستخدم غيرُهم الشعيرَ والملح والبهارات وغيرها، وهذه أثمان يُستهلَك أصلها، فغالبًا تكون قيمتها كسلعة موازيةً ومساويةً لقيمتها كثمن؛ ولهذا لم تَدُمْ طويلًا، والمعادن من حديد ونحاس وفضة وذهب استُخدِمت كذلك أثمانًا، فكلما كان استهلاك الإنسان لذات الثمن أقل، صمَدَ الثمنُ مدةً أطول من غيره؛ ولهذا غلب النحاسُ الحديدَ، وغلبت الفضةُ النحاسَ، ثم غلب الذهبُ المعادنَ لعدم الحاجة إليه في الصناعات الضرورية إلا قليلًا، وجاء نظام العُملات النقدية الحديث فغلب الذهبَ والأثمانَ كلها في جميع صفات الثمن، ومنها استحالة استهلاك أصله.

وظهور نظامِ العُملات اليومَ القائمِ على التعويم إنما ظهر عن حاجةِ السيولة، فتوجَّهتْ له الأسواق فابتكرَتْ نظامًا نقديًّا، النقد فيه مجرد وسيلة قياس عدمية، فلا قيمةَ له مطلقًا في ذاته، ولا يتأثَّر بعرضٍ ولا طلب لذاته؛ فهنا سيطرَ الإنسان أخيرًا على النقود، فتحكَّمَ بالعَرْض عن طريق البنك المركزي، فقاد العَرْضُ الطلبَ، فعزل أيَّ مؤثِّرٍ خارجي عن تبادُلات السوق وتجارتها، وقطَعَ سببًا من أسباب الحروب والفِتَن بين الدول، بقطْعِ أسباب الغزو، فنقدُ اليومِ لا قيمةَ له إلا بطلبٍ على إنتاجِ ما ينتجه مالكها.

فبنقود اليوم تحرَّر الإنسان من أَسْر سلع الثمن، وتحوَّل الإنسان سيدًا على النقد بعد أن كان عبدًا له، وهذا تطوُّر هائل لا يُدرِك عظمةَ القوة فيه إلا مَن تمكَّنَ من علم الاقتصاد النقدي، وخاضَ بحثًا ودراسة لاقتصادات الدول والمجتمعات من قديم الزمان، وتتبَّعَ تطوُّرَها ومآسيها وأخطائها إلى اليوم.

**الباب السابع: أسباب استحالة احتكار النقد اليوم:**

**السبب الأول** سببٌ تقني، وهو أن نقود الناس هي أرقام عند البنوك، والبنوك هي التي تقرِّر ما تفعل بها لا المُودِعون.

**والسبب الثاني** تقني كذلك، وهو أنَّ البنك المركزي هو الذي يراقب السيولة في المجتمع، فكلَّما نقصت السيولة ضخَّ (طبَعَ) من النقد على قدر الحاجة، ولو ضاعَفَ الموجود (كما فعل الفدرالي الأمريكي في ٢٠٠٨-٢٠١٥م، فقد ضاعَفَ كميةَ الدولارات الموجودة التي تراكمت خلال عقود زمنية ثلاثةَ أضعاف).

فالبنوك فقط هي التي يمكنها احتكار النقود الحديثة إذا كانت لا تدفع فوائد على ودائع الناس أو على قروضها من البنك المركزي، كما هي الحال في السعودية، أو الحال في أمريكا زمن الأزمة المالية؛ فبانخفاض الفائدة إلى قُرْب الصفر، احتكرت البنوك الأمريكية المليارات في احتياطاتها دون أن تحتاج إلى تمويل المجتمع، وذلك لعدم وجود الكلفة عليها في حفظها.

**وأما السبب الثالث** الذي يمنع احتكار النقد الحديث، فهو سبب استثماري؛ فالتضخُّم النقدي الحاصل بسبب زيادةِ ضخِّ العُملات سنويًّا جعَلَ نقود اليوم ليست مستودعًا للثروة، كما هي الحال في الذهب والفضة.

**مسألة: كون العُملة ثمنًا في بلد وليست ثمنًا في بلد آخَر:**

العُملات اليومَ منها ما هو عالمي ومنها ما هو محلي، وكونُ العُملة عالميةً كالدولار أو الين الياباني أو اليورو، لا يلزم من ذلك أن تكون ثمنًا في بلد أجنبي؛ فالين الياباني - مثلاً- لا يُقبَل في أمريكا كثمنٍ للخبز من الخباز، فيصبح وضْعُ الين الياباني في السوق الأمريكية كوضع السلع القياسية الأخرى كالذهب والبترول.

وأقصد بهذا أنه لو أراد أمريكي قبولَ الين كثمنٍ لسلعةٍ في أمريكا، فهو سينظر في قيمته أمام الدولار، إذَن فالثمن ما زال هو الدولار؛ لأن التسعير يتم به، كما لو عُرِض على البائع ذهبًا أو فضة أو براميل بترول مقابلَ سلعةٍ تقوم بالدولار في

أمريكا، وهذا من باب أولى في العُملات غير الدولية، كأنْ يُقدَّم الريال السعودي مقابلَ سلعةٍ في أمريكا.

**فالمسألة هي**: هل تُنتزَع صفةُ الثمنيَّة عن الريال السعودي والين الياباني في أمريكا؟ وما متعلقات ذلك؟

إن قلنا إن العُملات خارج بلادها فقدت الثمنيَّة، فهذا غير صحيح؛ لأنه يعني أنها لم تَعُدْ شيئًا على الإطلاق؛ أي أصبحت عدمًا، فالعُملات أثمان جوهرًا وخِلْقة، إذا زالَتْ عنها الثمنيَّةُ صارت عدمًا، فهي أرقام في الحواسب، وإنْ قلنا بأنها ما زالت أثمانًا، فغير صحيح كذلك؛ فهي لا تُقبَل في التسعير، ولا تُقبَل كوسيط للتبادُل ولا التسعير في خارج بلادها، فالصحيح أن العُملات تتحوَّل إلى صورةٍ سنديةٍ خارجَ بلادها، فهي تُقيَّم وتُثمَّن، ولا تقيِّم أو تثمِّن غيرها، اللهم إلا أنْ تُصبح نوعًا من السندات التي تصنِّفها بعض البنوك المركزية بشبه النقد، وتضمُّها لعرض النقود الثالث.

○○○

# الموضوع الرابع
# في فلسفة التمويل والاستثمار

## تمهيد: التمويل استثمار للزمن والاستثمار استثمار في الزمن:

التمويل عِلمٌ يقوم على استثمار الزمن نفسه، والاستثمار يقوم على الاستثمار من خلال الزمن؛ لذا فأيُّ أداةِ قياسٍ لا تحسب قيمة الزمن لا تصلح أن تكون أداةً لحساب التمويلات أو الاستثمارات؛ ومن هنا أصبح معدل العائد الداخلي IRR أداةً قياسية يدور حولها علم التمويل.

n (IRR 1) / Pn .+.+(.3 (IRR 1) / P3)+(2 (IRR 1) / P2))+((IRR 1) / P1)+P0 = 0 )

حيث P0، P1،... Pn تساوي التدفقات النقدية في الفترات ١، ٢،... ن، على التوالي؛ وIRR يساوي معدل العائد الداخلي للمشروع، أو الفائدة، أو معدل الخصم، أو... إلخ).

مَن فهِمَها فهمًا عميقًا؛ تمكَّنَ من التمويل وهندسته، وقليلٌ مَن يفهمها حقَّ فهمها، فالفائدة البنكية هي نفسها معدل العائد الداخلي، وكلفة التمويل كذلك، والعائد على المشروع، وكل ما فيه زمن.

والقاعدة التي يقوم عليها معدلُ العائد الداخلي عند استخدامه في التمويلات هي:

أن العائد يُحسَب على ما قدَّمته لمشروع ونحوه نسبةً إلى التدفُّقات الاستثمارية المُقيَّمة بقيمتها الزمنية، وأن الفائدة دائمًا تُحسَب على ما تبقَّى في الذمة من رأس

المال الذي تموَّلْته من البنك (رأس المال المُتموَّل لا تدخل أرباح الفوائد فيه).

ومن أسهل الطرق لتصوُّر الدين هو تصوُّره كتصوُّرِ الإجارة؛ فمثلًا لو تموَّلْتَ مليونَ ريال تسدِّدها على مدى عشر سنين بفائدة ٥٪، فتصوَّرْه وكأنه عمارة ذات عشرة أدوار قيمتها مليون ريال وقد استأجرتَها لمدة عشر سنوات، فإيجار العمارة كاملةً ٥٠ ألفًا للسنة الواحدة، أي خمسة آلاف للدور الواحد سنويًّا، فإن كان التمويل كالسندات ونحوها مما لا تدفع إلا الفائدة فيه، فالأمر واضح، فأنت تدفع الإيجار (أي الفائدة) ٥٠ ألفًا كلَّ سنة، ثم تعيد العمارة (أي المليون ريال) في نهاية السنة العاشرة، فيصير مجموع الفوائد (الإيجار) في عشر سنوات ٥٠٠ ألف ريال.

وإن كان سداد التمويل بطريقةِ أنَّ دفعاتِ السداد تستهلك أصل التمويل، فستجد أن مجموع الفوائد سيكون ٢٩٥ ألف ريال، بينما ستجد أيضًا أن مجموع قيمة الفوائد ٢٧٥ ألف ريال إذا كان السداد بثبات استهلاك الأصل، كبطاقات الائتمان؛ فدفعة السداد في الطريقتين الأخيرتين تتضمَّن الأرباح وقسطًا من أصل المبلغ المُتموَّل، فكأنك استأجرتَ عمارةً تردُّ دورًا منها كلَّ عام، فأصل التمويل الذي في الذمة يتناقص في هاتين الطريقتين؛ لذا يسمونه خطأً بالفائدة المتناقصة، وهي ليست متناقصة، بل ثابتة بمعدل ٥٪ على ما تبقَّى في الذمة من رأس المال، مهما اختلفت طريقة التمويل أو مدته أو قيمته، فهي تُحسَب على ما في ذمتك من رأس المال.

ومن أهم ما يجب فهمه في معنى معدل العائد الداخلي أنه لا يقتصر على حساب الأرباح فقط، فهو مقياس زمن، والزمن يدخل فيه الفرص البديلة المتوقَّعة وغير المتوقَّعة، ويدخل فيه التضخُّم والمخاطرات، فعقارٌ جوار البيت العتيق قد تكون تدفُّقاته النقدية من الإيجار قريبةً من الصفر، لكنه قد يكون أفضلَ استثمارًا من مشروعٍ فيه مخاطرة أو لا ينمو فيه أصلُه.

**وزبدة القول في معدل العائد الداخلي:**

أن اختياره كعامل تخفيض هو فن يحتاج إلى علم نظري، مع خبرةٍ استثمارية وخبرةٍ في الصناعة المُمولة؛ فمثلًا إن كان المشروع في تنقيب الحديد، فلا بد أن يكون الخبير في التنقيب حاضرًا في جلساتِ تحديدِ معدلِ العائد الداخلي المطلوب للاستثمار في مشروع التنقيب المعروض.

# قيمة الزمن

الزمن إذا دخل المُعامَلة التبادُليَّة جعلها دَينًا؛ فالزمن إذَن هو السبب المُسبِّبُ للدَّين، وللزمن قيمة في ذاته عند الإنسان في نفسه غالبًا، وفي ماله دائمًا[1]، وبما أن الزمن هو سببٌ لتكرارِ منفعةِ مالٍ بعينه؛ فزمنُ السلعة أو النقد إذَن له قيمة وله ثمن في ذاته، وانقطاعُ الزمن - بإعطائه للغير - انقطاعٌ للمنفعة.

**باب: تقييم قيمة الزمن:**

وتُقيَّم قيمة زمن المال بمَقْدرة المال على الإنتاجية بذاته أو بغيره، تمامًا كما تُقيَّم حياة الإنسان بإنجازاته ضمن ظروفه المحيطة به، وذِكْري لعبارة «ظروفه المحيطة به» يقودنا إلى أن هناك متعلقاتٍ تتعلَّق بقيمة الزمن، فتزيد من قيمة الزمن أو تخفضها، فالمخاطرة في حدوث المتغيرات التي قد يأتي بها طول الزمن هي متعلقات الزمن.

وعلى هذا فللزمن قيمتان: قيمةٌ في ذاته، وقيمةٌ في متعلقاته؛ فتمويلات البنوك - مثلًا - سواء أكانت نقدًا أم بالسلع[2]، هي تجارة بالزمن، تشتري ديونًا قصيرةَ الأجل وتبيعها أغلى ديونًا طويلة الأجل، وما النقد أو السلع إلا وعاء التجارة بالزمن.

---

(١) فللزمن قيمة في الإنسان ذاته إن كان عاقلاً.

وأما كون حتمية وجود قيمة للزمن في ذاته في الأموال دائمًا، غير مقيَّدة بشرط عقل؛ فلأنَّ النفع والاستفادة المتكررة للمال شرطٌ لازم لكون الشيء مالًا، سلعةً كان أم نقدًا، وعدم الشرط عدمٌ للمشروط، فلا يُعَد مالًا ما لا يُنتفَع منه معنويًّا أو حسيًّا.

(٢) كما تزعم الصيرفة الإسلامية.

**باب: صناعة المعلومات:**

عمل البنوك في العالَم قائمٌ على صناعة المعلومات، وعلى التحليل المتطور للمخاطر والمشاريع؛ لأن مفهوم التمويل يعتمد على مشاركة البنوك في مخاطرة التمويلات من أجل تحفيزها للاجتهاد في المشاريع التنموية الناجحة، وأمَّا عملُ البنوك في الدول المتخلِّفة، فهو بدائي يعتمد غالبًا على معرفة الأسماء التي يُظَن أنها تضمن أموالهم، وعلى الرهون، لا على الجدوى من المشاريع ومخاطرها ونفعها.

فثقافة التمويل عند المجتمعات المتخلفة ماليًّا ثقافةٌ منفعيةٌ مَحْضة وربحية شَرِسة، يتحقق فيها معنى الربوية الظالمة التي لا تجعل البنوك تشارك في المخاطرة، فلا يتحقق توجيه أموال المُودِعين لأفضل الاستثمارات في المجتمع؛ ممَّا يضيع الاستغلال الأمثل للموارد في المجتمع.

فمفهوم المشارَكة في المخاطَرة هو الذي يمنع البنوك في العالَم المتقدم من تمويل المستهلك بارتهانِ راتبه، بل تدفع البنك لدراسة حالته؛ مما يمنعها من استغلاله قبل القرض وبعده خوفًا من عجزه عن السداد، وأما بنوك المجتمعات غير المتقدمة فتراها تتسابق على إقراض الضعيف والمحتاج، ثم يقومون بإغوائه بالمخاطَرة بقرضه، فارتهانُ راتبه أقصى جهودهم، ثم أنظمة القضاء تنجز الباقي لهم، وبعد ذلك تفخر بنوك هذه المجتمعات المتأخرة بأن معدَّلَ تعثُّرِ الأفراد هو الأقل عالميًّا، والبنوك في العالم المتقدم تبين أسعار الفائدة وتسوق بها، وعند البنوك من دونهم يُدلس بها ويُغش حتى اختلط الأمر على كبار المستثمرين، فكيف بغيرهم؟

وعقود التمويلات في البنوك العالمية المتقدمة عقود واضحة شارحة، وعقود غيرهم بدائية كبدائية عقود أهل الجُفرة بالأمس، ولكنها اليومَ مليئةٌ بالغَبْن والفِخاخ البنكية، ولا تخلو من التناقُضات ومن جعل المواطن مقترضًا ومستأجرًا وشاريًا

وبائعًا وراهنًا ومديونًا في آنٍ واحد، ثم تجعل من البنك المحسِنَ الواهبَ المتبرِّعَ صاحبَ الخيار المطلَق.

### باب: التمويلات الأجنبية:

هناك فرق اقتصادي بين القرض والتمويل ما زال غامضًا على الكثير، وخاصةً في العالَم الإسلامي وبين أصحاب الفِكْر الاشتراكي، فالذي يجب أن يُفهَم جيدًا أن القرض المذموم اقتصاديًّا هو القرض الاستهلاكي، الذي لا يعود على صاحبه بعوائد مُضاعَفة، فهذا هو القرض الذي يحمل معنى رقِّ الدَّين وعبوديةِ القرض، وأمَّا التمويل المحمود فهو الاستدانة النقدية لتحقيق عوائد مُضاعَفة على المستدين أو المتموِّل.

ونحن نستطيع أن نرى أمامنا، سواء في الدول أو الأشخاص، شواهدَ كثيرةً على حال القرض، وشواهدَ على حال التمويل؛ فجميع الدول المتقدمة إنما نهضت بالتمويلات الأجنبية، وجميعُ الدول المتخلِّفة الفقيرة إنما قعدت متخلِّفةً بالقروض الأجنبية.

وبناءً على ما سبق، فإنه بعكس ما اشتهر في الأوساط الاقتصادية العربية والإسلامية، فإن حصولنا على تمويل أجنبي لإنشاء مطار أو قطار أو مبنى عندنا في السعودية هو الخطر الذي يحتوي معنى عبودية رقِّ الدَّين وعبودية القرض، وذلك بخلاف الدول التي تتموَّل تمويلًا أجنبيًّا، ويقوم اقتصادها بإنشاء المشاريع، أي بسواعد أبنائها وبصناعاتها.

فالاستثمار الأجنبي لبلدٍ غني لا خيرَ فيه ما لم ينقل الخبرات فيوظِّف الأبناءَ في أعمال حقيقية لا صورية، واستثمارٌ أجنبي لبناء مُنْشأةٍ بأيدي شركة أجنبية هو مجرد قرض مذموم لا يُلجَأ إليه إلا بقدر الحاجة.

وحتى عند الحاجة، فالتمويلات الأجنبية عند الإضرار يجب ألَّا تكون مباشِرةً، وأقصد بالمباشرة خُلوها من هندسةٍ مالية تُزِيل الأثرَ السلبي للاقتراض الأجنبي،

والهندسة المالية بحرٌ لا ساحلَ له، ويجب على مَن يتولّاها أن يخرج من صندوق التقليد والاتِّباع ليُبحِرَ في أُفق الإبداع والاختراع.

لذا يجب التفريق في الإحصائيات التي تتعلَّق بالاستثمار الأجنبي بين قرضٍ أجنبي واستثمارٍ أجنبي بناءً على ما سبق؛ فالقرض الأجنبي قد يحلُّ مشكلةً آنيَّة، ولكنه سيمتصُّ ضِعفَ قيمته من الاحتياطيات الأجنبية خلال عقدٍ من الزمن، وبما أن الاقتصاد السعودي اقتصاد غير منتج، فإن عوائد المشاريع فيه هي عوائد وقتية استهلاكية مَحْضة؛ لذا فلا يُحمَد القرض الأجنبي، بخلاف الاستثمار الأجنبي المحمود، فالاستثمار الأجنبي كذلك فيه محمود ومذموم.

### باب: تجارة التأمين إحدى مكونات الفائدة التمويلية:

بما أن الزمن هو سبب الدَّين، فالنتيجة أن أرباح ديون البنوك تتبع قيمة الزمن وقيمة متعلِّقاته؛ لذا فالفائدة في التمويلات **مكوَّنة من جزأين:**

**الأول:** فارق قيمة الزمن ذاته بين الدَّين القصير الأجل والدَّين الطويل الأجل، وهي قيمة تعطيل الاستفادة من المال بين الزمانَيْن، والتي تُقاس بمنحنى العائد للسندات مثلًا.

**والثاني:** قيمة المخاطرة، أي متعلقات الزمن من المُخاطَرات، وهي قيمة المتغيرات التي قد يأتي بها طول الزمن، كفساد الرَّهْن المُموَّل أو فساد ائتمانية الشخص المُموِّل.

وهذا الجزء الثاني من الأرباح هو مفهوم التأمين صورةً وجوهرًا وحقيقةً؛ فالبنوك تحتسب مَخاطِر خسارة المشروع وإفلاس العميل على مجموعةٍ كبيرة من المتموِّلين، فتأخذ من كل مُتَموِّل ما يساوي مقدار مُخاطَرته ومُخاطَرة مشروعه دون أن تقع المُخاطَرةُ حقيقةً إلا على متموِّلين قلة، وهذه هي فلسفة التأمين الاقتصادية ونتيجته الرياضية، مُؤدَّاها تقليل المُخاطَرة بتجميع احتماليات وقوعها وتوجيهها لمَن تحقَّقتْ فيه المُخاطَرة.

فعلى هذا، فعمل البنوك هو جمعٌ يجمع بين تجارة الدَّين وتجارة التأمين في عملٍ واحد، وهو التمويل.

**باب: ثقافة الشعوب تجاه ديون الطبقة الوسطى:**

ثقافة شعوبنا العربية تائهة بين تاريخ مجدها وبين إنكار واقعها، الذي ساقها للتخبط بين حروب أيديولوجية عالمية؛ فهي تراوح أسيرة في غفلة التبعية للثقافة السائدة التي تُعمِي البصر، وتقلب المنطق، وتخدِّر الفكر، فقد ضاعت استقلاليةُ عقول الشعوب العربية في حرب الثقافات بين الغرب والشرق.

فنظرية السوق الرأسمالية- التي تحاربها الشعوب العربية- ثقافيًّا وإعلاميًّا وتعليميًّا، تنصُّ على أن السوق الإنسانية تعكس اختلاف مواهب الناس وقدراتهم، مع الاعتراف والتعامل مع فطرة الإنسان المجبولة على حب الخير لنفسه وعلى الظلم؛ فمثلًا في برنامجٍ تَوْعوي، جاءت حلقة تحمل رسالةً في التحذير من الديون، فعرضتْ مُقابَلات كثيرة مع الأمريكيين في الشارع والسوق، ومع أغنيائهم وفقرائهم، يُسائِلهم مقدِّم البرنامج: هل يوجد رجل منكم أو امرأة ليس عليه دَين؟ وبالطبع لم يجد؛ فغالبًا جميعُ الأمريكان، الغني منهم والفقير، مُستدين بشتى أنواع الديون.

وبعد ذلك يسافر البرنامج للبلاد العربية ليصوِّرَ سجونها التي امتلأت بالمفلِسين الذين عجزوا عن سداد ديونهم (ليربط ذهنُ المُشاهِدُ دَينَ الأمريكيِّ بخاتمة السجن)، ثم خُتِم البرنامج بمشهد عاطفي بسداد دَين مُفلِس عربي، ليمسح بهذا المشهد العاطفي أيَّ تساؤل ينتج عن خاطرة فكرٍ قد تمرُّ على متفرِّج عربي لم يتم بعدُ تخديرُ عقله تخديرًا أبديًّا.

وأقل درجة من الموضوعية العلمية تستلزم من البرنامج أن يسألَ الأمريكي: فيمَ كان دَينه؟ ويسأله إنْ كان يملك منزلًا أم لا، وأن يسأل الأمريكان: لِمَ تحملون ديونًا دراسية؟ وأن يسألهم: هل لديهم استثمارات طويلة الأجل؟ وكان ينبغي عليه

أن يواصل البحث والتجوال في أمريكا ليزور سجونها، فيرى هل فيها من سجين واحد في دَين؟ ولِمَ زار السجونَ العربية بدلًا من الأمريكية؟

وكان من الأجدى للبرنامج منطقيًّا أن يكون السؤال هو: فيمَ تصرف راتبك أو دخلك الشهري؟ فغالبُ الناس، عَرَبهم وعَجَمهم، يصرفون دخولهم الشهرية كلها؛ فالأمريكي لا يبقى من راتبه شيء لأنه يذهب أقساطًا في سداد ديون استثمارات متنوعة؛ فقسط لسداد ثمن البيت، وقسط للسيارة، وقسط لصندوق التوفير، وقسط للبرامج الترفيهية والتبرُّعية، والعربي لا يبقى من راتبه شيء كذلك، فقسط لإيجار المنزل، وأقساط أخرى للاستهلاك.

ولو حاوَلَ البرنامج استخدام أبسط الأساسيات العلمية لَصنَّفَ المقابَلات بحسب أعمار الناس؛ فلو فعل لَوجَدَ أن الأمريكي يشيخ وقد عظمتْ مِلكيَّته واستثماراته، فهو ينتقل من منزلٍ إلى آخَرَ أكبر، ولَوجده يتمتع بالإجازات والترفيه، ولَوجده يمتلك أصولًا مالية قد تضخَّمت عبر السنين بما استثمره من الدَّين الذي استدانه ليُساهِم به في صندوق التوفير؛ فهو ضمان مالي له في شيخوخته يُغنِيه عن أولاده وعن الناس، أو على الأقل يترك خيرًا لوَرَثته (وإنْ كان هذا ليس من ثقافتهم بالجملة لمنع الاتكالية والكسل).

ولَوجد الفرد العربي يشيخ ولم يملك منزلًا واحدًا، بل قضى عمره مستأجرًا في نفس مستوى منزله الأول مراوحًا في سباقِ تضخُّمِ الإيجارات، ولَوجده قد شاخت به السنون وقد تقاصَرَتْ قُدْرته الشرائية؛ فلا يستطيع الحياة إلا بالكَفاف، ولَوجد العربي لا يملك ثروةً في صندوق التوفير الاستثماري تضمن لشيخوخته ترفُّعًا عن فضلِ ومِنَّةِ الغير، ولَوجده يموت مُتحسِّرًا أنه لم يترك خيرًا لوَرَثته.

فالأمريكي والعربي كلاهما ينفق راتبه- بل غالب الناس في جميع المجتمعات يفعلون هذا- ولكن أحدهما يستمتع بشبابه ويمتِّع أطفاله، وينفق وهو في نفس الوقت يستثمر ثم يموت غنيًّا، والآخر يعيش كفافًا ويموت فقيرًا، والحديث على

الأغلب الأعم.

وكان يجب على البرنامج أن يخبر عن سبب زيارة السجون العربية بدلًا من الأمريكية؛ فيُخبر المُشاهِد أنه في أمريكا لا يُسجَن مَدِين في دَينٍ ما لم يقترن بعمليات تزوير واحتيال واسعة؛ فالسجن على جريمة الاحتيال والتزوير، لا على الإفلاس وعدم سداد الدَّين، كما هي حال السجون العربية.

فنظرية السوق الرأسمالية المطورة التي نحاربها ثقافيًّا وإعلاميًّا وتعليميًّا تنصُّ على: أن السوق الإنسانية تعكس اختلاف مواهب الناس وقدراتهم، مع الاعتراف والتعامل مع فطرة الإنسان المجبولة على حبِّ الخير لنفسه وعلى الظُّلم.

فالسوق تحتوي على صاحب الثروة، وعلى المستثمر، والمستهلك المسرِف، والمستهلك المقتصِد، ومهمة النظام البنكي في السوق الرأسمالية هي توجيه ثروات المدَّخِرين لأفضل الاستثمارات الممكنة في المجتمع، وهذه المهمة لا تتحقَّق إلا بأن يتحمَّل البنك مُخاطَرَةَ إفلاس المقترِض؛ ولذا كانت البنوك أول المتورطين في أزمة الرهن العقاري وليس الملَّاك؛ ولهذا يكون في حساب الشخص مئات الألوف ولا يستطيع البنك التعدِّي عليها باحتجازِ دولارٍ واحد بسبب قروض في البطاقات الائتمانية لم تُسدَّد؛ ولهذا لا يُسجَن أحدٌ عندهم في دَين، ولا يتعدَّى بنك على ملكية أحد في دَين، إلا في الرهن العقاري وفيما وقع الدَّين عليه؛ لحكمةٍ واسعة ليس هذا محلَّ تفصيلها، ولكنها تقوم على التعامل بحقيقة الفطرة الإنسانية التي لا تمنعه عن الظلم إلا لخوفٍ أو عجز.

بينما امتلأت السجون العربية بالمُفلِسين؛ لأن عمل البنوك العربية لا يتعدَّى عمل الدلَّال الذي يوصِّل بين الدائن والمَدِين ويأخذ عمولته، فلا يهمها ما سيُصرَف الدَّين فيه.

فالدَّين التمويلي خير كله إذا كان محكومًا بنظام شامل قائم على سُنَّة الله في خلقه للبشر وللسوق، نظام يحمي الغني والفقير بما يحقِّق أفضل الاستغلال لموارد

المجتمع.

والنظام التمويلي الحديث مكَّنَ الطبقةَ الوسطى من الاستمتاع بالإنفاق الاستهلاكي الترفيهي، كما مكَّنَهم في نفس الوقت من التملُّك والتوفير الاستثماري، بينما يستحيل في السوق العربية الجمْعُ بين الإنفاق والاستثمار، كما يصعب على الكثير التملُّك والتوفير حتى يملك رأس المال اللازم للاستثمار في ظلِّ تضخُّمٍ يجعل مدَّخراته تراوح محلها؛ فهو أبدَ الدهر أجيرٌ كادح.

وهنا يُطرَح السؤال الأهم: هل تعمَّدَ البرنامجُ تضليلَ المشاهدين من أجل كسب رِضاهم؛ ومن ثَمَّ زيادة عدد المشاهدين؟ لا أعتقد ذلك أبدًا، بل هي غفلة التبعية للثقافة السائدة التي تعمي البصر، وتقلب المنطق، وتخدِّر الفكر؛ فقد ضاعت استقلالية عقول الشعوب العربية في حرب الثقافات بين الغرب والشرق.

### مسألة: البيع على المكشوف:

البيع على المكشوف هو أداة شرعية مالية تساعد على حفظ توازن السوق إذا وُضِعت لها الضوابط المناسبة، وما كان لسوق الأسهم السعودية- مثلًا- أن تنتفخ فتصل إلى عشرين ألف نقطة لو كان البيع على المكشوف متاحًا فيها آنذاك.

وعودة إلى مثال سوق الأسهم السعودية، ففي تلك الفترة لم يكن متوفرًا فيها إلا التسهيلات بالشراء على الهامش، وهي أداة مالية تعمل على انتفاخ السوق بلا لِجام ولا خِطام، ولم يكن هناك أداةٌ مقابلة لها لتكبح جِماحها، كالبيع على المكشوف، الذي يعمل على زيادة مستوى مُخاطَرة الشراء بالهامش؛ ومن ثَمَّ تحدُّ أو تقلِّل منها.

**وللفهم سنمثِّل بمثال تصويري:** فلو افترضنا أن أسهم «سابك» قد ارتفعت فلامَسَتْ ٢٠٠ ريال سعودي، فسيشدُّ هذا الارتفاع السعري انتباهَ زيد، وهو المضارِبُ العتيق في سوق الأسهم السعودية. لم يَرَ زيدٌ مبرِّرًا لهذا الارتفاع، بل رأى فيه فرصةً تعوِّضه عن خسارته التي خسرها بالأمس، فقدَّمَ عرضًا من خلال

شركة «الثروة المالية للوساطة» التي يمتلك محفظةً استثمارية لديها؛ لشراء ألف سهم لشركة «سابك» من صندوق التأمينات الاجتماعية، الذي يحتفظ بأسهم «سابك» كمستثمرٍ طويل الأجل. ساوَمَتْ شركة «الثروة المالية» صندوقَ التأمينات الاجتماعية على سعر الأسهم، وأغلقَتِ الصفقةَ بشراء الأسهم الألف لزيدٍ بقيمةِ ألف سهم لشركة «سابك» تحلُّ بعدَ أسبوع، وألف ريال سعودي حالَّة تُدفع فورًا، ووضعت شركة «الثروة» الأسهمَ في محفظة زيد (وكان شرط صندوق التأمينات في هذا البيع استثناء ما قد توزِّعه «سابك» من أرباحٍ أو أسهم منحة خلال هذا الأسبوع من صفقة البيع، وهذا شرطٌ صحيح وجائزٌ شرعًا).

باع زيد أسهم «سابك» بقيمة ٢٠٠ ريال للسهم؛ مما أدَّى إلى زيادة عرض أسهم شركة «سابك» في سوق الأسهم، وهنا يأتي دور البيع على المكشوف كبوليس يضبط سوق الأسهم من الفوضى السعرية؛ فإن كان ارتفاع سهم «سابك» عائدًا إلى معلومات جديدة تفيد بنمو الشركة وارتفاع أرباحها، أو إلى تصحيح سعرها العادل، فلن ينخفض سعر سهم «سابك» بسبب البيع على المكشوف الذي قام به زيد وأمثاله، ولكنه بالمقابل سيضبط السوقَ من أن ترفع سعر سهم «سابك» فوق قيمته العادلة، وأمَّا إن كان ارتفاع سعر سهم «سابك» بسبب مُضارَبات وإشاعات وشراء بالهامش؛ فسينخفض سعر السهم مع دخول زيد وأمثاله بمُضارَباتهم في البيع على المكشوف.

إذَن فالبيع على المكشوف سيعطي السوق السعودية سيولةَ أسهمٍ وعمقًا كافيًا؛ لمنع تلاعُب المُضارِبين بأسعار الأسهم، وذلك بإيجاد مُضارِبين جُدُد بذخيرة جديدة، هي الأسهم التي تمتلكها صناديق الاستثمار الطويل الأجل، وإدخالها إلى سوق الأسهم السعودية بيعًا وشراءً، دون أن تفقد صناديقُ الاستثمارِ الطويل الأجل موقفَها كمستثمرٍ طويل الأجل.

أي كأنَّ عمليات البيع على المكشوف قواتٌ محايِدةٌ ترابط على الحدود،

إذا اعتدى أحدُ الفريقين على الآخر، تدخَّلت بسلاحها الخاص لا بسلاح أحد الفريقين؛ فأعادت التوازُن، ولا يخلو ذلك من جرحى وقتلى من الجهات الثلاث، ولكن الحدود قد حُفِظت، وحفظُ الحدود هو الهدف الاستراتيجي الأسمى، والحدود في هذا المثال هي السوق.

وعودة إلى زيد، فقد كان بيعه على المكشوف لألف سهم من شركة «سابك» مُوفَّقًا، وكان تحليله بعدم وجود مبرِّر لارتفاع أسهم «سابك» صحيحًا؛ فعاد سعر السهم إلى قيمته العادلة (١٩٠ ريالًا) بسبب تزايُد البيع على المكشوف؛ فقام بشراء ألف سهم من شركة «سابك» بـ١٩٠ ريالًا؛ ليسدِّد ما في ذمته لصندوق التأمينات الاجتماعية، محقِّقًا بذلك ربحًا يقارب تسعة آلاف ريال مقابل عمله البوليسي وتحمُّله المَخاطِر، بينما ربح صندوق التأمينات ألفَ ريال فقط لتجنُّبه المُخاطَرة.

والغرب أطلق وصف القرض أو الاستعارة على البيع على المكشوف لكون الثمن والمُثمن من نفس الجنس، سهم بسهم مثله، ولكنه في الحقيقة بيعٌ كامل الأركان تنتقل الملكية فيه للمُضارِب، ثم يبيعها في السوق فتنتقل الملكية لشارٍ من السوق، ثم يعود المُضارِب ويشتري أسهمًا مثلها من السوق فتنتقل له ملكيتها، ثم يرجع ويسدِّد للجهة التي باعته الأسهمَ أولَ مرة، فينقل لها ملكية الأسهم التي اشتراها من السوق.

والبيع على المكشوف بهذه الصورة لا غبارَ عليه اقتصاديًّا ولا شرعيًّا؛ فهو في الشرع بيع حقيقي كامل الأركان ومستوفي الشروط(١)، وفي الاقتصاد قد بان دوره

(١) **حقيقة البيع على المكشوف** أنه بيع بالأجل متكامل الأركان شرعًا ولغةً وعقلاً ونظامًا، ويحقِّق مصالح للسوق، فالبيع على المكشوف هو شُرْطيُّ السوق؛ يمنع التلاعُبَ في أسعارها، والبيع على المكشوف في سوق الأسهم لا شرَّ فيه إذا ضُبِط بالنظام، كالشُّرطة، وأمَّا في سوق العُملات، فهو قد يكسر العُملة التي يشتريها بالمكشوف؛ مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى هدم اقتصادها، ولكن يظل في الحالين (سوق الأسهم أو العُملات) شُرْطيَّ السوق الذي يضبط النظام.

**مثاله**: أن يأتي تاجر أسهم إلى التأمينات الاجتماعية – مثلا – التي تحتفظ بالأسهم كاستثمارٍ طويلِ =

البوليسي المحمود، كالذي قام به زيد واستحقَّ عليه الفوز بتسعة آلاف ريال، فزيد لا يستطيع الاستمرار في موقعه كمُضارِب إلا وهو ذو خبرة ودراية بسوق الأسهم، والمُضارِب الناجح هو الذي يكون صافي ربحه صفرًا في المدى الطويل.

---

=الأجل، فيشتري منها ١٠٠٠ سهم لسابك مؤجَّل يومًا أو أكثر أو أقل، بقيمة ١٠١٠ أسهم سابك- مثلا- أو بقيمة ١٠٠٠ سهم سابك مع ١٠٠٠ ريال؛ فهذا بيع آجل لا شبهةَ فيه مطلقًا إلا مَن شذَّ، فالأسهم ليست أموالًا ربوية، ولا يُقاس عليها؛ فيجوز بيعها بفضل من جنسها ونوعها، أو من غير جنسها ونوعها، كما يجوز فيها النَّسْءُ بجنسها.

ولكوْنِ الثمن من نفس جنس ونوع السلعة (أسهم سابك)؛ أطلق الغرب وصفَ القرض أو الاستعارة على البيع على المكشوف؛ فأدخَلَ هذا- مع النزعة للتحريم- اللبسَ على بعضِ مَن أفتى بحُرْمة البيع على المكشوف ظانًّا أنه يكون على هيئة البيع المكشوف العاري، الممنوع قانونيًّا في أمريكا إلا لبعض صُنَّاع السوق.

والبيع المكشوف العاري يكون- في المثال السابق- بأن يبيع أسهم سابك قبل الظُّهر وهو لا يملكها، ثم يعود ويشتريها بعد الظُّهر، والفرق كبير هنا؛ فالبيع العاري قد زوَّرَ أو اختلق أسهمًا ليست موجودة أصلًا، بخلاف المكشوف الذي اشترى أسهمًا من مستثمر استراتيجي (فهو لا يُضارِب بها)، وعمومًا حتى في حال لو سمحتْ سوق المال بالبيع على المكشوف العاري مقترنًا بتنظيمات لصنَّاع السوق ونحوه، فحتى البيع العاري ليس مُحرَّمًا شرعًا، فعمادُ دليل الذين يحرِّمون البيعَ المكشوف (ظانِّينَ أنه العاري)، عمادُهم حديثان اثنان: حديث «لا تَبِعْ ما ليس عندك»، وحديث النهي عن بيع الكالئ بالكالئ (ويفسِّرونه على أنه بيع الدَّيْن بالدَّيْن).

فأمَّا حديث: «**لا تَبِعْ ما ليس عندك**»، فالسلم بيع ما ليس عند البائع، وفي هذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لا نُسلِّم صحة هذه المقدمة (أي عدم جواز بيع المعدوم)؛ فليس في كتاب الله ولا سُنة رسوله، بل ولا عن أحد من الصحابة». وأما حديث النهي عن بيع الكالئ بالكالئ، فضعَّفه علماء الحديث ومِن آخِرِهم المحدِّثُ الشيخ ابن باز- رحمه الله.

ثم بعد ذلك، فحتى لو افترضنا جدلًا صحة الحديثين معنًى وسندًا، فإنه يُرَد على المُحرِّمين بأن أعظم ما يمكن أن يُقال هو أن المكشوف العاري من البيوع الباطلة، لا بيع ربوي (فقد صاروا اليومَ ينسبون كلَّ معاملة للربا)؛ فالعاري مع هذا الافتراض الجدلي يكون محرَّمًا من باب تحريم الوسائل لا الغايات، وما حُرِّم لأنه وسيلةٌ تزول حُرْمتها بزوال ذريعة تحريمها، فكيف وقد صاحَبَه وجود مصلحة؟ فسوق المال لو سمحت به؛ فللمصلحة، وقال ابن عثيمين- رحمه الله- في التفريق بين الوسيلة والغاية: «أنْ نردَّه بالقاعدة المعروفة عند العلماء، وهي: «أن ما حُرِّمَ تحريمَ الوسائل جازَ للحاجة»؛ لأن المُحرَّمات نوعٌ ويضاف عند زوال ذريعته».

زيد هنا بخبرته وعلمه قد رأى ارتفاعًا لا مبرِّرَ له لسهم «سابك»؛ فاستجلب أسهمًا لم تكن موجودة ضمن عرض السوق؛ فزاد بذلك العرض حتى انخفض سعر السهم، وتلاشت الفقاعة السعرية، ثم كان على زيد إعادة الشراء مرةً أخرى ليسدِّد قيمة الأسهم التي باعها، فهو بذلك قد عاد وسحب الأسهم التي ضخَّها في السوق؛ فحفظ سعر سهم «سابك» من نزوله عن سعره العادل، فزيد في الواقع قد ضبط توازن السوق.

ولا يلتبس الفرق بين البيع على المكشوف العاري والبيع على المكشوف في التأثير على أسعار الأسهم؛ فالبيع على المكشوف يشتري ويبيع من أسهم موجودة ومتاحة للتداول في سوق الأسهم، بينما البيع على المكشوف العاري يُدخِل أسهمًا لم تكن متاحةً للتداوُل، ثم يُعِيد إخراجها من السوق؛ إذَن فالبيع على المكشوف العاري هو المشاغِب اقتصاديًّا، بينما البيع على المكشوف هو الضابط.

ولعلي أستطيع تلخيص فوائد البيع على المكشوف **بست نقاط هي**:

**أولًا**: يزيد من سيولة الأسهم بإدخال أسهم كانت ساكنة عند مستثمرين استراتيجيين لا يُضارِبون بها.

**ثانيًا**: ومن المنافع إظهارُ أيِّ تلاعُب من الشركات في حساباتها، وأكبر مثال حديث على ذلك هو سقوط شركة إنران عام ٢٠٠١م، فهم- أي هؤلاء المضارِبون- يَشتَمُّون رائحةَ طبخِ الحسابات مبكرًا؛ فيَشنُّون هجومَهم على هذه الشركات الفاسدة بشراء الأسهم على المكشوف وبيعها بكثافة؛ حتى تسقط الشركة الفاسدة وتنكشف أمام هذه الهجمات. وأمَّا إنْ أخطأ المُضارِبون حساباتهم؛ فستنهار هجماتهم أمام الصلابة المالية لهذه الشركات، وسيدفع المُضارِبون ثمنَ هذه المُراهَنة؛ إذَن فآليةُ البيع على المكشوف تعمل كآليةِ سوق العُملات الدولي في كشفِ زيادةِ ضخٍّ وطبعِ الأوراق النقدية من قِبَل الحكومات.

**ثالثًا**: ومن منافع البيع على المكشوف منعُ الفقاعات السعرية.

**رابعًا**: ومن منافعه زيادة فعالية السوق عن طريق سرعة تعديل أسعار الأسهم لقيمتها العادلة.

**خامسًا**: ومن المنافع تحريك عمل الشركات المالية وشركات الوساطة.

**سادسًا**: ومن المنافع تقديم دخل إضافي للمستثمر الطويل الأجل؛ مما يحفِّزه على الاحتفاظ بموقعه كمستثمرٍ طويل الأجل، وهو الموقف الأنفع والأصلح للاقتصاد العام.

وبشكل عام، فالبيع على المكشوف أداة فعَّالة لخفض الأسعار لا لرفعها، وعلى كل حال، فكما أن ضرر الشرطة سيكون أكبر من نفعها، إن لم تُضبط بقوانين صارمة تمنعها من التعدِّي، فكذلك البيع على المكشوف «والظُّلمُ مِن شِيَم النفوسِ فإنْ تَجِد ... ذا عِفَّةٍ فلعلَّةٍ لا يَظلِمُ».

**ومن أهم ذلك**: منع إغراق السوق بأسهمٍ حُصِل عليها عن طريق البيع على المكشوف؛ مما سيسبِّب انهيارَ سعر السهم، فتتضرر الشركة، ويتضرر كذلك المشتري بالهامش خاصة دون المستثمر الطويل الأجل.

ومن أنجع الوسائل لمنع إغراق السوق منْعُ شراء الأسهم بالبيع على المكشوف عن طريق الهامش، وكذلك وضع ترتيب لبيع الأسهم المشتراة بالمكشوف بحيث يُباع العرض الأول، وإن كان الأغلى، قبل العرض الثاني، ولو كان سعر العرض الثاني أقل- وهو المطبَّق الآن في أمريكا- وكذلك منع البيع على المكشوف العاري، وهو كأنْ يبيع زيدٌ أسهمَ «سابك» قبل أن يشتريها من صندوق التأمينات، وهو محرَّم شرعًا؛ لكونه بيعًا باطلًا ويأثم صاحبه، والبيع على المكشوف العاري قد منعته أمريكا عام ٢٠٠٥م.

قام رئيس هيئة سوق المال الأمريكية عام ٢٠٠٨م، وبمشورة من رئيس الاحتياطي الفدرالي، بمنع البيع على المكشوف لمدة ثلاثة أسابيع لحوالي ٨٠٠ شركة مالية كالبنوك ونحوها؛ لحماية أسعار أسهمها من الانهيار المتوقَّع من هجوم

المُضارِبين المركَّز على الشركات المالية. هذا القرار ما زالت حتى الآن تُدرس آثاره الجانبية، التي جعلت رئيس السوق المالية الأمريكية يندم عليه، معبِّرًا عنه بأنه أسوأ قرار اتخذه طوال فترة رئاسته للسوق الأمريكية؛ لأنه إذا انتشر الشغب في المدينة، فإن من أكبر الخطأ منح الإجازات للشرطة.

ولكن عندما تختلط الأسباب المباشِرة بالأسباب غير المباشِرة، يسهل التلاعُب بمفاهيم الناس؛ فيصبح الشرطيُّ مجرمًا والمجرمُ ضحيةَ الشرطي، فالبيع على المكشوف لم يُسبِّب الأزمةَ المالية الحالية، بل إن البيع على المكشوف كشَفَ التلاعُب في الشركات والأسواق المالية. البيع على المكشوف على الصورة التي ذكرتُها بيعٌ صحيح شرعًا واقتصادًا، ومُستوفٍ للشروط، خالٍ من النواقض والحِيَل، ومنفعته أكبر من ضرره، وتتحقق به مقاصد الشريعة.

### مسألة: صانع السوق:

نمرُّ على أكشاك الصرَّافين للعُملات في المطارات وفي الفنادق، ولا يخطر ببال أحدنا أن كل صرَّاف من هؤلاء الصيارفة هو أحد صُنَّاع سوق العُملات بالمفهوم الحقيقي العلمي لصانع السوق، فصانع السوق - أيِّ سوق - بشكلٍ عام هو شخص حقيقي أو اعتباري، يحتفظ بمخزون من بضاعة معينة، ويعرض البضاعة نفسها للبيع والشراء في الوقت نفسه، بهامشِ سعرٍ أعلى في حالة البيع عادةً؛ ولذلك سُمِّي بصانع سوق؛ فهو بعمله هذا يخلق سوقًا تُتداوَل فيها البضاعة؛ فالسوق بائع ومشترٍ وسلعة؛ فهو يوفر السلعة للبيع كما يوفر الطلب عليها، فصنَعَ بذلك سوقَ تلك السلعة، فصانع السوق هو البائع والشاري لسلعةٍ ما في الوقت نفسه؛ فيضمن بهذا استمراريةَ السوق، وعدم توقُّفها لانعدام الطلب أو لانعدام العرض.

ومصطلح «صانع السوق» ليس وضعًا خاصًّا بسوق العُملات أو الأسهم، بل هو موجود في أغلب الأسواق، كسوق السندات، وسوق المعادن والسلع، وسوق المُشتقَّات، وغير ذلك من الأسواق.

وبالرغم من أن جوهر عملية صناعة السوق لا تختلف من سوقٍ إلى أخرى، وهي إيجاد سوق لسلعة معينة، فإن تفصيلات القيام بمفهوم هذا الجوهر والامتيازات الواجب توفيرها لصانع السوق، مقابل الالتزامات التي يجب عليه أداؤها تختلف اختلافًا شاسعًا من سوقٍ إلى سوق، ومن بلد إلى بلد.

وحديثنا هنا عن صُنَّاع السوق في سوق الأسهم بشكلٍ عام، وما لهم وما عليهم، فنحن نشاهد في سوقَ الأسهم السعودية- مثلًا- أن هناك أوامرَ بيعٍ لسهم أو أسهم لا يوجد عليها أي طلبٍ، وبالعكس! وما ذاك إلا لغياب صُنَّاع السوق، فصانع السوق بالنسبة لسوق الأسهم هو شخصية اعتبارية، كشركة استثمار تتبنَّى سهمًا معيَّنًا أو أسهمًا معينة، وتلتزم أمام منظِّم سوق الأسهم بأن تشتري أيَّ كميةٍ تُعرَض للبيع من هذا السهم أو الأسهم، كما تلتزم أن تبيع أيَّ كميةٍ من هذا السهم لمَن يطلب الشراء بسعره الذي تحدِّده السوق، فلا تتوقَّف حركة الشراء والبيع، ولا تتعطَّل السوق.

وبذلك تتوافر الحماية للسوق من التذبذُب الشديد لسعر السهم صعودًا وانخفاضًا، فصانع السوق في أيام التداوُل الطبيعية يحقِّق أرباحه من فارق هامش البيع والشراء للسهم، مثله مثل صرَّافِي العُملات، وصانع السوق كذلك يُبحِر عكسَ التيار في حالاتِ هيجانِ السوق في طفراتها وفي انهياراتها، فقد يربح عشرات الملايين في اليوم الأبيض في وقتِ صعود السوق، وقد يخسرها مُضاعَفةً في اليوم الأسود.

لذا فصانع السوق المُعيَّن رسميًّا من الجهة المنظِّمة للسوق لا بد أن يُعطَى امتيازاتٍ تشجيعيةً لضمان ربحيته، كما يجب أن يحصل على امتيازات تسمح له باستخدام أدوات محظورة على الغير؛ من أجل إعانته على أداء التزامه بتوفير السوق للسهم المخصَّص لصانع السوق، عن طريق المحافَظة على ديمومة البيع والشراء لذلك السهم.

فمثلًا في أشهر بورصة في العالم، بورصة نيويورك للأسهم، يُخصَّص السهم حكرًا على شركةٍ واحدة، ويُسمَّى صانع السوق «المتخصِّص»، فهو متخصِّص بذلك السهم، ولا يعني هذا أنه هو الجهة الوحيدة التي تملك بيع وشراء ذلك السهم، فهناك عدة جهات يمكن أن تشتري وتبيع ذلك السهم- كالوسطاء الفعليِّين أو عبر الإنترنت- ولكن الاحتكارية هنا بألَّا يُعطَى هذا المنصب «المتخصِّص» في بورصة نيويورك للأسهم إلا لشركة واحدة.

**وقد يقول عاقل**: إذَن فهذا الاحتكار لا فائدةَ له. وهذا إيراد صحيحٌ إلا إذا علمنا أن المتخصِّص له امتيازٌ لا يكون لغيره، وهو حق الاطِّلاع على جميع المعلومات المتعلِّقة بعروض الشراء والبيع لذلك السهم؛ فيستطيع أن «يفرق السوم» بسنتات ويحصل على الصفقة.

ولكي أوضِّح المسألة، فَلْنشبِّه مَن يعرض السهم على السوق، سواء بالبيع أو الشراء، وكأنه مناقصة تُعرَض على إدارةِ سوق نيويورك، وعلى الشركات، وعلى المتخصِّص، ولكن المتخصِّص- أي صانع السوق- هو وحده مَن يعرف الأسعار المقدَّمة من الجهات الأخرى، فـ«يفرق السوم» ويبيع أو يشتري السهم، وبهذه الطريقة يستطيع المتخصِّص أن يحقِّق هامش الربح بين البيع والشراء، ويستطيع السوق أن يحدِّد سعر السهم في حالات السوق الطبيعية.

ومن الامتيازات أنه في الحالات التي يقف فيها المتخصص وحيدًا عكس التيار، أي حالات الانهيارات والطفرات لسهمه -حيث يجب على صانع السوق المحافَظة على استمرارية البيع والشراء- يمكنه حينها وفي حالات خاصة مقنَّنةٍ، طلبُ توقيفِ السهم عن التداوُل.

وأما سوق النازداك الأمريكية الحديثة- وهي سوق افتراضية، أي ليس هناك موقع معيَّن يلتقي فيه البائع والمشتري خارج الشبكة الرقمي- فهي (أي النازداك)

لا تُخصِّص السهم لشركة واحدة، بل لمجموعةٍ من الشركات المتنافِسة، وتُلزِمهم بالمحافَظة على ديمومة عروض الشراء والبيع على شاشاتهم.

وبما أن السهم ليس حكرًا على جهة واحدة، فامتياز الانفراد بالحصول على معلومات العرض والطلب، الذي يتمتع به صانعو سوق نيويورك للأسهم، ليس ذا جدوى تنافسية كبيرة في سوق نازداك؛ ولذا فإدارة سوق نازداك الأمريكية تقدِّم لصُنَّاع سوقها امتيازًا خاصًّا باستخدام أداة غير قانونية، أَلَا وهي البيع على المكشوف العاري.

والمكشوف العاري- كما قلنا سابقًا- هو أن يبيع المُضارِب أسهمًا لا وجودَ لها، وهو عمل غير قانوني[1]، فصُنَّاع سوق نازداك يستطيعون بهذا الامتياز أن يحافظوا على استمرارية البيع والشراء في حالة نفاد مخزوناتهم من الأسهم المخصَّصة لهم، التي هم ملتزمون أمام النازداك بتوفير سوق البيع والشراء لها؛ فتجدهم في حالات صعود السوق القوية يبيعون الأسهم وهم لا يملكونها (أي لم يقترضوها كما في البيع على المكشوف العادي)، أي يبيعون أسهمًا لا وجودَ لها أصلًا؛ فيخفِّفون بذلك من حِدَّة صعود السوق، ثم يعودون فيشترونها بعدَ بيعها في فترةٍ لاحقة، فهم بذلك ضخُّوا أسهمًا لا وجودَ لها ثم عادوا فسحبوها وقد ربحوا فرْقَ السعر في هذه الموجة الصاعدة أو الهابطة.

فصنَّاع السوق باستخدامهم المكشوف العاري يربحون كثيرًا إذا استطاعوا أن يكبحوا جماحَ صعودِ السوق، وأمَّا إنْ تَعدَّتْهم السوق إلى مستويات أعلى، فسيخسرون خسارةً عظيمة أحيانًا بسبب حتمية شراء الأسهم التي باعوها- وهم لا يملكونها- بأسعار أغلى؛ من أجل سحبها من السوق.

(١) وأما البيع على المكشوف العادي، فهو أن يتملك المضارِبُ الأسهمَ عن طريق شرائها بالأجل، ويكون الثمن هو الأسهم نفسها مع زيادةٍ مالية، ويُسمُّونه هناك «اقتراض الأسهم»؛ لأنه استبدالُ شيءٍ بمثله.

وأما في سوق الأسهم في لندن، فصانعو السوق يتمتعون بأن عرض الأسهم بيعًا وشراءً يكون حكرًا على شاشاتهم؛ مما يدفع غالب المستثمرين العاديين- الذين ليس لهم اتصالات داخلية- إلى الشراء من صنَّاع السوق دون غيرهم.

**باب: تحليل الأسهم:**

التنبؤ بالمستقبل القريب يكون بناءً على المعطيات المتوافرة اليومَ، مع اعتبار معطيات الأمس واستصحاب ردَّة الأفعال على الصدمات غير المتوقَّعة التي تعرَّضَ لها السهم أو السند أو السلعة ونحو ذلك، وهذه كلها معلومات متوافرة وخبرات ليس فيها نُدْرة؛ فلا مجالَ إذَن لتَفرُّدِ محلِّلٍ أو صندوقٍ بالاستمرار في تحقيقِ مكاسبَ في المُضارَبات القصيرة الأجل، إلا أن تكون لديه معلومات سرية من داخل السوق أو الصناعة أو السياسة أو الشركة، وهذا فعل غير قانوني ويؤدِّي إلى السجن.

وهناك ما يُسمَّى بالتحليل الفني للسهم أو السند أو العُملة أو السلعة، والتحليل الفني هو قراءةٌ لسلوكٍ لورقةٍ مالية في الماضي، ثُم رسْمُ هذا السلوك بيانيًّا، ثُم يضعون لها أسماء من وحي تصوُّراتهم، كالشموع اليابانية والصينية ونحو ذلك من غرائب الأسماء، وهذا تحليل باطل لا يخرج عن ضرب الكهان؛ ذلك لأن معلومات الماضي قسمان؛ **قسم متوقَّع**: وهو الذي يعرفه كلُّ فرد متخصِّص في هذه الصناعة، كمعلومات الأرباح والكلفة ونحوهما، وتسلك عادةً سلوكًا طبيعيًّا، **والقسم الثاني**: هو ردة فعل السوق للصدمات غير المتوقَّعة الخاصة بتلك الورقة المالية، أو الصدمات العامة للسوق كلها أو لصناعةٍ منها، ومعلومات هذا القسم عشوائية تحدث بلا تخطيطٍ ولا توقُّعات، وليس لها نمط ما؛ إذ لو وضعتَها في رسمٍ بياني لَرأيتَ الخطَّ يتخبَّط يَمْنَةً مرةً ويَسْرةً مرةً أخرى، وأحيانًا يُفاجِئك بالدوران حول نفسه ليعكس اتجاهَه ١٨٠ درجة.

فالتحليل الفني يعتمد على تاريخ هذا التخبُّط والعشوائية في سلوك الورقة المالية؛ ليسحبه على سلوكها في المستقبل، وهذا ضرب في النجوم لا صحةَ له، ولا ينضبط إلا عشوائيًّا كذلك.

والأسوأ من ذلك والأعظم تخبُّطًا هو اعتمادُ نماذجَ استُخرِجت من أسواق أخرى لأسهم وأوراق مالية أخرى؛ ومن ثَمَّ تُطبَّق على سهم أو ورقة محلية في سوق محلي لا تتفق مع النموذج حتى في الصناعة، فضلًا عن اختلاف ثقافات الأسواق.

والعشوائية متى تحقَّقت فلا تزيد ولا تنقص؛ لأن زيادتها عشوائيةٌ أخرى، فيطرح بعضها بعضًا؛ لذا لا يرى المحلِّل عشوائيةً خارجة عن المألوف عندما يطبِّق نموذجًا يابانيًّا على سهمٍ بنكي في سوق سعودية.

**وقفة: تجارة القرود!**

جريدة وول ستريت إحدى أعرق الجرائد الاقتصادية في العالَم، اعتادت كلَّ شهر أن تقوم بمنافَسة بين أَشْهر محلِّلي الأسهم في الولايات الأمريكية، وبين رَمْي الأسهم عشوائيًّا في لعبة النبلة، وهي نوع من الألعاب التي تُستخدَم (أعاذنا الله وإياكم) في صالات القمار، تشبه في الغرضِ منها وطريقةِ عملها الأزلامَ التي كان يستقسم بها العرب عند التحاكُم أو عند الاستخارة في أمرٍ من الأمور.

وهي (أيِ الأزلام) عبارة عن قِداح ثلاثة على أحدها مكتوب: «افعل»، وعلى الآخَر: «لا تفعل»، والثالث ليس عليه شيء، فإذا أدارها الكاهن أو المستقسِم فطلع سهم الأمر فعَلَه، أو النهي ترَكَه، وإنْ طلع الفارغَ أعاد.

جريدة وول ستريت تقوم سنويًّا بعمل نفس الفكرة، ولكن برمي أسماء الأسهم في لعبة النبلة، والغرض من هذه المنافَسة هو معرفة قُدْرة محلِّلي الأسهم على التنبُّؤ بأفضل الأسهم أداءً في الأشهر الثلاثة المقبلة، وهي الأسهم التي يوصي هؤلاء

المحلِّلون زبائنَهم بشرائها، فهل أثبَتَ المحلِّلون أنهم أجدى نفعًا من القمار؟ وهل برهنوا بأنهم يستحقُّون الأموالَ والمكانة التي أعطاها الناس لهم بائتمانهم على أموالهم؟ في كل سنة تكون حصيلةُ النتائج بأن يغلب محلِّلو الأسهم تارةً، وتغلب لعبة القمار تارةً أخرى.

والرسالة التي تريد الجريدة إيصالها لعامة الناس أنه لا فرْقَ بين استئجار أو توظيف مستثمِرٍ مالي للمُضارَبة في سوق الأسهم، أو أن يقوم الإنسان نفسه برمي الأسهم في لعبة النبلة أو غيرها، ثم يشتري ما تختاره اللعبة بالصدفة.

وبعبارة أخرى، تريد الجريدة إيصال رسالة، وهي أن نجاح ما يتنبَّأ به محلِّلو الأسهم من التوصية بشراء هذا السهم أو ذاك من أجل الربح في المدى القصير هو ضرب من المُصادَفة، فيدخلون بذلك تحت المقولة الشائعة: «كذَبَ المنجِّمون ولو صدقوا».

«وقائع سان فرانسيسكو» هي جريدة أمريكية ذات شهرة واسعة، خاصةً في الساحل الغربي الأمريكي، ضاقَتْ ذرعًا بهرطقات مُحلِّلي الأسهم وإيمان الناس بهم؛ فابتكرَتْ وسيلةً ذات مغزًى قوي لعلها تنجح في تنبيه الناس وكشفِ حقيقةِ قيمةِ ما يكتبه ويتحدَّث به محلِّلو الأسهم في وسائل الإعلام وغيرها.

تخيَّرَتِ الجريدةُ أشهرَ ثمانية محلِّلي أسهم في سان فرانسيسكو، وطلبتْ منهم توصيتهم لأفضل الأسهم للفترة المقبلة، ثم قامت المجلة بزيارةٍ إلى حديقة الحيوان في فاليجو في كاليفورنيا، وجلبت معها صندوقًا به أسماء الأسهم التي تُتداوَل في السوق المالية، والتقَتْ هناك بالغوريلا جوليانا، ودعَتْها إلى اختيار أفضل الأسهم التي تراها (الغوريلا) مناسِبةً للشراء في الفترة المقبلة.

كانت النتيجة فوز الغوريلا جوليانا؛ حيث حقَّقت الأسهم التي اختارتْها أسعارًا عالية، بينما انخفضت أسعار الأسهم التي وصَّى بها المحلِّلون الثمانية.

أعادت الجريدة التجربة مرارًا وتكرارًا وكانت النتائج دائمًا موافِقةً لتجارب وول ستريت؛ أي إن الغوريلا كانت تغلب حينًا ويغلب المحلِّلون حينًا آخَر، وهذا ما دفع مجلة فوربز الشهيرة إلى تسمية هذه المهنة، مهنة تحليل الأسهم، بـ«تجارة القرود»[١]!

فهل ارتدع الناس في أمريكا عن السماع لمحلِّلي الأسهم والانقياد لهم؟ لا، ولن يتوقَّف الناس عن الإيمان بهم حتى تُهجَر صالات القمار في لاس فيغاس، وحتى يهجر الناس الشِّرْك والتعلُّق بالكهانة ودعاء الأموات من دون الله؛ فالنفس البشرية جُبِلت على حبِّ معرفة الغيب، والاعتقاد بأن هناك خاصةً يَقْدرون على ما لا يَقْدر عليه غيرهم، فيتعلَّقون بهم ويُسلمون لهم تسييرَ أمورهم، وينقادون لهم كقطيع من الحُمْلان يُقاد إلى حَتْفه، فإذا وقعتِ المصيبةُ تميل النفس البشرية إلى تحميل أسبابها على الغير، إمَّا على الأشرار المجهولين، أو على الحظ، أو على العين الحاسدة.

وأسواق الأسهم العربية كغيرها من أسواق الأسهم العالمية مرَّت بها وستمرُّ أحوالٌ وظروف مماثِلة لأسواق الأسهم العالمية، الرابحُ المضمونُ مكسبه فيها هم محلِّلو الأسهم والوسطاء، ذلك لأنه عندما تنشط السوق وتزدهر؛ سيدَّعِي كثيرٌ من الناس أنهم أذكى من غيرهم، ثم يُصدِّقون أنفسهم فيمتلؤون ثقةً بدهائهم، فينسبون الأرباح التي حصلوا عليها أو تسبَّبوا فيها لغيرهم إلى فطنتهم وذكائهم، ولكن الذي غفلوا عنه أن غالب مَن يدخل السوق وقتَ ازدهارها سيكون من الرابحين؛ ففي طفرات السوق يعيش أهلها فترةً زمنية يتوافر فيها الأذكياء والفطناء، حتى إذا ما زالت السَّكْرة وحضرتِ الصَّحْوة أُلقِي باللائمة على أشرار السوق، وما ثَمَّ مِن أشرارٍ إلا هم! فغالب مَن في السوق يريد أن يورِّط الآخَر في أسهمٍ مرتفعةِ السعر،

(١) «Business Monkey».

وهذا هو مفهوم المُضارَبة بسوق الأسهم، فلِمَ نُخصِّص الشرَّ على الرابحين، وهم قلة قليلة، دون الخاسرين وهم الأكثرية، رغم أن النية كانت واحدة؟!

والعجيب أنك ترى أن نفس محلِّلي الأسهم الذين ملَؤوا الفضائيات والصُّحف جلجلةً وقعقعةً في طفرة السوق، ما زالوا بعد انهياره يمارسون نفس المهنة، بل إنَّ بعضهم قد تطوَّرَ فأصبح خبيرًا ومستشارًا اقتصاديًّا، فهل هذا يا تُرَى يعطي مصداقيةً لنظرية داروين؟

# ملحق
# في المِلْكية والدَّين

### الباب الأول: حقيقة احتكار المُلَّاك ودلالاتها:

تتجاوز قيمة السندات المتداولة يوميًّا في السوق الأمريكية وحدها مبلغَ الألف مليار (أي تريليون)، وذلك مقابل ١٥٠ مليارًا قيمةَ تداوُلِ الأسهم، وتبلغ قيمة الإصدارات الجديدة سنويًّا في السوق الأمريكية من السندات ما يقارب سبعة تريليونات دولار، وذلك مقابل إصدارات أسهم جديدة بقيمة ٣٠٠ مليار فقط، وقد قاربت قيمة السندات في السوق الأمريكية مبلغ ٤٠ تريليون دولار، أي ما يساوي نصف قيمة الإنتاج العالمي كله.

وأما المُشتقَّات، فبلغت قيمتها عالميًّا ٦٠٠ ترليون، ٦٠٪ منها عقود الفائدة، أي عقود ديون.

فلماذا يغلب زعيقُ الأسهم وجلجلتها في العالم كله على الأسواق، بالرغم من أن الأَسْهم تُشكِّل نسبةً ضئيلة من تمويل الشركات (فمثلًا الأسهم تشكِّل ٥٪ من تمويلات الشركات في اليابان، و١١ ٪ في أمريكا)؟

السبب هو أن الربح اللامحدود للملكية هو ما يجعل للأسهم غلبةَ الصوت والاهتمام، والربح اللامحدود للملكية كذلك هو الذي جعلها نسبةً صغيرة من حجم أسواق المال، فصاحبُ المشروع الناجح أو الشركة الناجحة متى تبيَّنَ نجاحها وظهر لا يريد مشارَكة الغير في فرصة ربحه اللامحدودة، وهذه حقيقة إنسانية في تعامُلها مع السوق؛ ولهذا كانت هذه الحقيقة من أسباب وضع القوانين

التفضيلية للشركات العامة؛ وذلك لإجبار مُلَّاك الشركات على إشراك الناس معهم في نجاحاتهم عن طريق الطرح العام، ولهذه الحقيقة أيضًا لا تطرح الشركاتُ من ملكياتها إلا أقلَّ الحدِّ المطلوب، الذي به تتحصَّل على مزايا هذه القوانين التفضيلية.

فالتمويلات- سواء عن طريق السندات أو عن طريق البنوك- هي وسيلة المُلَّاك لمنع المدَّخِرين أصحاب الثروات النقدية من مشاركتهم في ربحهم اللامحدود للملكية، فالمُلَّاك يُشرِكون أصحاب الثروات النقدية في ربحٍ قليلٍ محدود لا يتعدَّى الفائدة الحقيقية وليست الاسمية، مقابل مُخاطَرة لا محدودة قد تأتي على تمويلهم كله فتستنفِده جميعه (اللهم إلا أن الخسارة لا تَطولهم حتى تستنفد المُلَّاك، وهذا عدل؛ فالإفلاس ناتج عن المُلَّاك لا عن المموِّلين)[(١)].

فغلبة حجم الديون على حجم الملكية هو سبب طبيعي وسُنَّة من سُنَن الله، فالناجح لا يريد أن يشاركه الغيرُ فرصَ نجاحه؛ ولهذا السببِ الطبيعي لا يصدِّق عاقل أن مشروعًا ناجحًا سيرضى مالكه أن يشاركه الآخَرون فيه، مهما قِيل من شائعات عن نجاح البعض في الاستحواذ على شركات ومشاريع ناجحة اضطرت لبيع نفسها، وخاصةً إذا كان الاستحواذ لشركات أجنبية؛ فلنفس السبب الفطري الطبيعي في حبِّ استئثار الربح اللامحدود، لا الدول ولا التجار المحليون سيتركون أجنبيًّا يشتري شركةً أو مصنعًا رابحًا وناجحًا في بلادهم، فضلًا عن أن شراء شركات أجنبية، ومحال تجارية، ومصانع في دول أخرى فيه عوائق جوهرية، بجانب العوائق السياسية والسيادية.

والحالات التي يمكن أن يشارك فيها المالك غيرَه في فرصةِ ربحه اللامحدود، فيبيعه حصةً من ملكه، هي كأنْ يكون الشريك الجديد قادرًا فنيًّا وإداريًّا أو سياسيًّا على تطوير الشركة، أو على إنقاذ مشروعه الناجح المتعثِّر إداريًا، أو الاستفادة من

(١) فالضمان مقابل الربح كما قال عليه السلام: «الخراج بالضمان».

أملاكه أو عملائه، أجنبيًّا كان أو محليًّا، أو لقصد التوسُّع الاستراتيجي، أو كأنْ يكون كلاهما ناجحًا وقويًّا أو مكمِّلًا للآخر، وأمَّا مجرد بيع المالك استثمارَه الناجح من أجل المال فقط، فهذا لا وجودَ له إلا في عالَم الاحتيال والاستغفال، لا في عالَم الاستثمار والأعمال؛ لأن الناجح يلجأ في حاجته التمويلية لأسواق الديون الضخمة التي تستقبله هاشَّةً باشَّة.

ويكفي أنه لو كان شراء الاستثمارات الناجحة دون ميزة تنافُسية عند الشريك الجديد أمرًا ممكنًا؛ لَمَا تفوَّقَتْ سوق السندات والديون على سوق الأسهم بعشرات المرات.

### الباب الثاني: حد المِلْكية الفاصل:

الحد الفاصل الذي يفرق الملكية عن الدين والإجارة هو المشارَكة في مِلك الأصل نموًّا ونقيضه (أي النقصان أو الخسارة)، وأمَّا المشاركة فيما ينتج عن الأصل من أرباح وخسائر فليس بملكية، بل هو نوع من إجارة أو عارية أو هبة، على حسب ما تعاقدوا عليه.

والمساهمة التجارية التعاوضية[1] لا تخرج عن ثلاثة أنواع: مالك، ومموِّل، ومدير، والحد الفارق بين المِلك وبين غيره هو المشارَكة في مِلك الأصل، لا المشارَكة فيما ينتج عن الأصل من أرباحٍ وخسائر، فالربح والخسارة قد يدخل فيهما المموِّل والمدير، ولا يُعَد هذا ملكية، وهذا المفهوم للملكية قد تعارفَتْ عليه الإنسانية بالفطرة، حتى إننا نرى أرض السواد- مثلًا- تُؤجَّر لليوم إجارةً ولا تُملَّك، وهكذا كثير من المشاريع والعقارات في أنحاء شتى من العالم، فالملكية تنصرف لحقِّ تملُّك الزيادة والنقص في الأصل.

فمثلًا لو افترضنا أن صاحب شركة أو مالك مزرعة سلَّمَ مِلكه لمَن يديره ويموِّله مقابلَ جميع الناتج، الذي ينتج عن الشركة أو المزرعة، سواء رِبحه أو خسارته، فلا

(١) تعاوضية؛ أيْ ليست من باب التبرُّع والإهداء ونحوهما.

يُعَد المدير المموِّل مالكًا للشركة أو المزرعة، فالمالك هو مالك الأصل؛ فله نموُّ الأصل، كما أن عليه نقصان الأصل، وحتى لو كان المالك لا يقدر على التصرُّف في ملكه ببيع وشراء يؤثِّر على المستفيد من النتاج؛ نظرًا لارتباطه بعقد إيجاره مثلًا، إلا أنه لا يزال هو المالك للأصل، كأرض السواد؛ فنمو قيمة الأصل أو نقصانه يرجع للمالك ولو بعدَ حين، وهذا هو جوهر الملكية الذي تعارفَتْ عليه الإنسانية.

**تطبيق: الأسهم الممتازة:**

الأسهم الممتازة ليست إلا سندات دين، ولا تختلف عنها جوهريًّا إلا في أمر رئيسي واحد، وهو: حق المُطالَبة بالوفاء بالدَّين عند التعثُّر أو العجز عن السداد، ولو بالاستحواذ على الشركة وتصفيتها؛ فمُلَّاك السندات وأصحاب الديون لهم الحق في طلب الحجز على ممتلكات الشركة وتصفيتها عند عجز الشركة عن الوفاء بمستحقات الدَّين.

أمَّا مُلَّاك الأسهم الممتازة، فليس لهم الحق في ذلك، بالرغم من أنهم في الواقع دَيَّانة (أي مُقرِضون لا مُلَّاك)، فحَمَلةُ الأسهم الممتازة ليس لهم أي حق في أصل الشركة، لكن في أرباحها، على حسب نوع الأسهم الممتازة المُصدرة.

ومفهوم الملكية وإنْ تلاقى مع الأسهم الممتازة في إحدى خواصِّها، وهي خاصية عدم وجود الحق في طلب الحجز على ممتلكات الشركة وتصفيتها عند تعثُّرها في السداد، إلا أنَّ هذه صفة غالبة من صفات المِلكية لا جوهر المِلكية؛ فجوهر الملكية متعلِّق بالأصل نماءً ونقيضه، أي أن تنمو بنمو الأصل وتنقص بنقصانه، كما أنها صفة غير لازمة، فقد تزول في حالات كثيرة، كاختلاف الشركاء.

وتسمية الأداة التمويلية التي تحمل اليومَ اسم «الأسهم الممتازة» بـ«الأسهم»، وتصنيفها ضمن الملكية، هو في الواقع تحريف لمعنى الملكية، وتشويش على الأفهام، وهو- في اعتقادي- أمر غريب ونادر عن لغة القانون الأمريكي بالذات في دقة اختياره للألفاظ ودلالاتها. وقد وجدت في طيَّات الإنترنت ما يؤكد استغرابي؛

فالأسهم الممتازة دخلتْ أمريكا قبل قرنَيْن من الزمان مع ولادة التشريعات للأدوات المالية قبل الحرب الأهلية الأمريكية، ومع الحاجة إلى إصلاح ميريلاند في قصة طويلة ليس محلها هنا، ثم استمرَّ العمل بها منذ ذلك الوقت.

وإلى اليوم، يخلط المستثمرون هناك في فهم حقيقة الأسهم الممتازة بسبب تسميتها بغير اسمها؛ أي مثل حالنا اليومَ مع ما يُسمَّى بالصيرفة «الإسلامية» والصكوك، فنحن نُعِيد اليومَ نفسَ الخطأ الذي أخطأت فيه الأمم قبل قرنَيْن من الزمان، ولكن نحن نخطئ على مقياسٍ أكبر وأشمل!

وأعتقد أن سلب حق المقرض في تصفية الشركة والاستيلاء على ممتلكاتها عند التعثُّر في السداد بقوة القانون، هو الذي دفع المشرِّع الأمريكي آنذاك إلى تسمية هذا الدين/ القرض باسمٍ لا يدل على الدَّين، بل على الملكية، وآنذاك لم يكن قانون الحصانة عند التعثُّر قد صدر بعدُ؛ لذا أعتقد أن الأسهم الممتازة طُرِحت بنفس منطق قانون الحماية من المُقرِضين، وبدلًا من أن تُسمَّى «سندات» سُمِّيت «أسهمًا ممتازة»، وهي تُصنَّف في المطلوبات على الشركة، ولكن ضمن رأس المال (أي ضمن حقوق المُلَّاك)؛ لذا فالأسهم الممتازة بالرغم من أنها ديون، فليس لأصحابها حقُّ الاستحواذ على الشركة عند تعثُّرها عن السداد. وقد يكون هناك أسباب أخرى مُحاسبيَّة دفعت المشرِّعين آنذاك لهذا، إلا أنه مهما قد يُطرَح من أسباب، فتسميةُ الأشياء بغير اسمها أمرٌ لا يُقدِم عليه حصيف ولا صاحب نظر بعيد، وتظلُّ عورةً في التشريع.

والأسهم الممتازة أنواعٌ كثيرة مُطابِقة لأنواع السندات؛ فكما أن السندات أنواعٌ كثيرة، فمنها السندات المعروفة التي تحمل وقتًا محدَّدًا لسداد أصل الدَّين مع فائدة معلومة، أو السندات القابلة للتحويل لأسهم عامة، أو حق شراء أسهم عامة بسعر محدَّد مسبقًا، أو سندات ليس لها وقت محدد لسداد الأصل، أو سندات قابلة للاستدعاء، أو سندات لها حق المشارَكة في الأرباح بنسبة معينة؛ فكذلك

هي الأسهم الممتازة، أنواعُها كأنواع السندات بالضبط، إلا أن حق الإدارة ليس لملَّاكها غالبًا.

ولذا فالسعر السوقي للأسهم الممتازة لا يتذبذب كثيرًا كالأسعار السوقية للأسهم العامة؛ فالأسعار السوقية للأسهم الممتازة تَتْبع سوق الديون، وتتأثَّر بالعوامل التي تُؤثِّر على سداد الشركة، كالعوامل التي تتأثَّر بها السندات.

ويَرِدُ سؤالٌ هاهنا، وهو: لماذا تُصدِر الشركات أسهمًا ممتازة؟ ولماذا يُقبِل البعض على شراء هذه الأسهم؟

أمَّا الشركات فتُصدِر الأسهم الممتازة في حالةِ خوفها من تعثُّر تدفُّق النقد المستقبلي مع حاجتها الآنية للتمويل، فهي تُصدِر الأسهم الممتازة التي عادةً ما تكون مدتها خمس سنوات؛ فتحصل بذلك على التمويل مع ضمان عدم تعرُّضها للإفلاس في حالة تعثُّرها في سداد هذا التمويل، ثم لو نجحَتِ الشركة وتضاعفَتْ قيمتها ألفَ مرة (أي تضاعفَتْ قيمة الأصل)؛ فإنَّ حَمَلة الأسهم الممتازة والسندات «وما يُسمَّى بالصكوك» لا يستفيدون شيئًا، ولا ترتفع قيمة أسهمهم.

وأمَّا الذي يدفع البعضَ لشراء الأسهم الممتازة، فهو إمَّا لعدم إدراكهم لمعانيها (وهذا يحدث حتى في أمريكا، ومن مختصين أحيانًا)، وإما مدفوعًا بارتفاع الفائدة عليها عن مستوى الفوائد العام، وهم لا يسمون أرباحها فوائد، بل توزيعات أرباح، كما أننا نسمِّي الفائدة إجارة.

وزبدة الموضوع أنه إذا سُمِّيت الأشياء بغير أسمائها؛ صَعُب فهمها حتى على المختصين، ولا تُسمَّى الأشياء بغير أسمائها إلا لإخفاء حقيقتها؛ من أجل الالتفاف على مانع ديني أو قانوني أو اجتماعي.

### الباب الثالث: الإفلاس في العصر الحديث:

الفقر والإفلاس كلمتان تختلط مفاهيمهما، ومن ثَمَّ تختلط دلالاتهما على كثيرٍ من الناس، فالفقر والإفلاس لا يلزم أحدهما عن الآخر، وليس أحدهما بمستلزم

للآخر؛ فالمُفلِس قد لا يكون فقيرًا، والفقير قد لا يكون مُفلِسًا، وقد يشتهر بين الناس ما يغلب حدوثه فيُعمَّم مفهوم الغالب على الكل بدلًا من الجزء، فتصبح الكلمتان بدلًا ومبدلًا منه، أو قد تُصنَّفان تحت اعتبار أنهما كلمتان إذا اجتمعتا تفرَّقتا، وإذا تفرَّقتا اجتمعتا، كالفقير والمسكين، والمسلمين والمؤمنين، وكذلك هي حال كلمة الفقير وكلمة المُفلِس، والأصحُّ- عمومًا- أنْ يُقال إن النص والمناسَبة والمحيط الذي وردت الكلمةُ ضِمنَه هو الذي يعطي المقصودَ الحقيقي لمفهوم الكلمة، والمراد من دلالتها الذي تُبنَى عليه النتائج والأحكام.

وعمومًا، الفقير هو مَن يعجز عن توفير احتياجاته الضرورية، بينما المُفلِس هو مَن يعجز عن سداد مستحقَّاته المستحقَّة عليه، فعدم الاستطاعة بالوفاء بمستحقَّات الدَّين، سواء فوائده أو أصله، هو إعلان لإفلاس الدولة أو المنظَّمة أو الشركة أو الفرد، وأما العجز عن شراء الضروريات إما لضَعْف الاقتصاد أو لتفشِّي الفساد الإداري، فهو ما يُطلَق عليه مصطلح الدول الفقيرة، والشخص الفقير.

والتعثُّر هو عدم سداد مستحقَّات الغير في وقتها، وأمَّا الإفلاس فهو العجز عن سداد مستحقَّات الغير بلا أجلٍ مُسمًّى، والإفلاس في العصر الحديث ليس شرًّا كله، بل قد يكون هو الحل، وقد يكون الإفلاس في أصلِ خطةِ الاستثمارات منذ البداية.

**المبحث الأول: الإفلاس في العصر الحديث مشكلة الدائن لا المدين:**

فالإفلاس اليومَ ليس مشكلةَ المُفلِس/ المَدِين، بل هو مشكلة الدائن، ومن المُلاحَظ أن الدول المتخلِّفة ذات الأنظمة الدكتاتورية المعمرة (لا المتغيرة) هي الأقل إفلاسًا بين دول العالم، وعلى رأس هذه الدول التي يندر فيها الإفلاس أو لم تُفلِس قطُّ الدولُ العربية والدول الاشتراكية سابقًا! فهل يحكي هذا حكمةَ سياساتهم الاقتصادية أم خيبةَ فُهومهم؟

فهناك فرقٌ بين أن يرتهن الدائنُ (المُقرِض) المَدِينَ (المُستقرِض)، وبين

أن يرتهن المَدِينُ الدائنَ، وفي إدراك هذا الفرق يتبيَّن لِمَ تُفلِس الدول المتطورة أو الناشئة التي في طَوْر التطوُّر، بينما لا تفلس دول العرب والدول الاشتراكية والمتخلِّفة؟

الدول المتطورة والناشئة وأشباه الدول من شركات ضخمة ومقاطعات كدبي، أغرقوا أنفسَهم بالديون[1]، ولكنها ديون تُؤتي أُكُلها ولو بعدَ حين؛ فالمغامرةُ بأموال الآخرين في استثمارات ناجحة تَرْقى بهم، والصبرُ المؤقت على ألم التهكُّم بالإفلاس من العاجزين والكسالى خيرٌ من الانضمام إليهم، أو دخول بوابة الفقر والتخلف الدائم، وكلما عظُمَ الاستثمار تأخَّرَ حصاده؛ لذا فعادةً ما تتعرَّض الدول والشركات الضخمة المتموِّلة لمُعاجَلةِ غدرِ الزمن لهم قبل قطف الثمار؛ فتنكشف ملاءتهم المالية، ولكن لا يحدث هذا إلا بعد أن تكون البنية التحتية من العقل البشري والمنشآت قد استقرت، فلا تُبالِي الدول أو الشركات بعد ذلك بالإفلاس.

فالإفلاس اليومَ ليس مشكلةَ المُفلِس، بل هو مشكلة الدائن، فما عاد اليوم من خوف أن تدكَّ المُفلِسَ مَدافِعُ صاحبِ الدَّين؛ فالدائن لا يستطيع احتلال الدول الأجنبية في العصر الحديث؛ فما عليه إلا قبول إعادة جدولة الديون أو لا شيءَ له، وأمَّا الدولة المُفلِسة فلا يهمُّها بعد ذلك أن يمتنع الناس عن إقراضها، فقد بنَتْ لنفسها اقتصادًا استثماريًّا، متى ما بدأ يعطي ثماره عاد الناس ونسوا إفلاسها وأقرضوها من جديد.

وأحدث الحالات هي دبي (عادوا لإقراضها «بالصكوك» بفائدة منخفضة ٤٪

(١) وفي بحث علمي صدر في مارس ٢٠٠٨م لمجموعة من علماء الاقتصاد، برئاسة أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفرد «د. روجرف»، جاء سردٌ لعددِ مراتِ الإفلاس للدول منذ تاريخ استقلالها، فكان على رأسها فرنسا وألمانيا، بواقع ثماني مرات لكلٍّ منهما، وإسبانيا ثلاثةَ عشرَ إفلاسًا، واليونان خمس مرات، والأرجنتين أفلسَتْ سبع مرات، والبرازيل وتشيلي تسع مرات، وأما روسيا فلم تسجِّل إفلاسًا إلا بعد تحرُّرِها من الشيوعية مرتين عامَي: ١٩٩١م و١٩٩٨م، وخلص البحث إلى أن «مسلسل الإفلاس هو ظاهرة عالَمية للبلدان الناشئة وهي تناضِلُ في طريقها إلى العالَم المتطوِّر».

وشركاتها لا تزال مُفلِسة)، وكذلك الأرجنتين والبرازيل وغيرهما، فالدَّيانة يريدون استثمارَ أموالهم، فمتى عادت الحياة الاقتصادية في الدولة أو الشركة المُفلِسة؛ عاد الدائنون يتسابقون على إقراضها، وهذا ما وصفه عنوان البحث المشار إليه في الهامش سابقًا بأن: «كل مرة يُقال هذه المرة غير (أو مختلفة)».

أمَّا الدول العربية، والدول التي تحكمها أنظمةٌ فاسدة دكتاتورية، والذين أغرقوا بلادهم بديون أضاعوها في مغامراتٍ عنترية، أو حروبٍ بَسوسية، أو سهراتٍ أسطورية، فهم لا يستطيعون الإفلاس؛ لأن إفلاسهم يعني أنهم لن يستطيعوا الاقتراضَ مرةً أخرى (فهم لم يستثمروا الديون)؛ ومن ثَمَّ ستنكشف ملاءتهم المالية، فيعجزون عن إطعام شعوبهم الخبز؛ فتضيع مَمالِكهم؛ ولذا فهم يستمرون في الاقتراض حتى يرتهنوا أنفسهم وشعوبهم عند دائنيهم.

ودول النفط قد أنقذها الله بالبترول، وإن كانت تعيش نفس جوهر مشكلة الدول المتخلفة التي ارتهنتها الديون، ولكن بسيناريو مختلف؛ لأن الدائن مختلف، فالدائن هو النفط. فالإنفاق على المشاريع فيها ليس له معامل تضاعُفي، ولا قيمة اقتصادية تنموية، فالتنمية من النمو، والنمو يعني الحياة والتطور، وهذا لا يتحقَّق إلا أن يحقِّق الاستثمار نموًّا وتطوُّرًا في العقول الوطنية، والعقول العربية لا تنتفع بالمشاريع الاقتصادية في بلادها غالبًا؛ لأن مَن يقوم بتلك المشاريع شركاتٌ أجنبية تظفر بالخبرة والمال، فلا يؤدي الإنفاق التنموي إلى توظيف أبناء البلد، ولا يحرِّك اقتصادهم، ولا ينمِّي خبراتهم، فقيمة المشاريع في بلادنا ما هي إلا قيمة اقتصادية استهلاكية، نأكلها بأضعاف كلفتها!

ولكي أشرح الفرْقَ سآتي بمثال: الحروبُ هي إنفاق حكومي، وهي في الدول المتطورة تأتي بالديون (من النوع الاستثماري)، وتأتي بالإفلاس أحيانًا (لكنه إفلاس ذكي)؛ لأنها تنقلب إلى نماءٍ اقتصادي وتطوُّر نوعي، وما ذاك إلا لأن المجتمع نفسه هو الذي يصنع السلاح ويطوِّره، فالإنفاق الحكومي زمنَ الحرب

يتضاعف أضعافًا كثيرة على الاقتصاد المحلي؛ فيُخرِجه بعد ذلك من الدَّين والإفلاس.

والحروب تُخرِج أعلى ما عند الشعوب من طاقات وإبداعات؛ لذا فالإنتاج الحربي زمن الحروب يُطوِّر الصناعة بقفزات فلكية، وأمَّا حروب العرب ومَن شاكلهم، فالإنفاق عليها لا يصبُّ في المجتمع، فكلُّ السلاح مستورد، فتأتي بالديون الاستهلاكية لا الاستثمارية.

**المبحث الثاني: الإفلاس الاستثماري:**

احتال قرين سبان[1] لقومه بعد حادث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م؛ من أجل إخراج بلاده من بدايات التباطؤ الاقتصادي، واستصنع نموًّا للاقتصاد الأمريكي قائمًا على بيع أوراق مالية استمرَّ سبع سنوات، ولم يكن هذا الاحتيالُ بدعًا من الأمر، فكثيرٌ هم الذين يحتالون لأوطانهم؛ فقد تلاعبت عدة دول أوروبية- قبل الأزمة المالية- بالدفاتر المحاسبية؛ من أجل توفير السيولة والتمويلات اللازمة لضمان استمرارية النمو في بلادهم.

وأفضل مَن أجاد اللعبة أيسلندا؛ فأيسلندا فتحَتْ كل الأبواب، وسهَّلت كل الطرق، ووفَّرت كل الوسائل لبنوكها من أجل أن تقترض من الخارج؛ ومن ثَمَّ تُقرِضها للشركات الوطنية والاستثمارات الداخلية، وعندما جاءت الأزمة لم تكن أيسلندا مرتبطةً بأي ارتباطات سياسية أو اقتصادية أو نقدية قوية بأوروبا أو بغيرها من الدول الأجنبية، كما أنها كانت تطبِّق نوعًا من التحكُّم في الحركة الدولية لرؤوس الأموال، فلم تَخْشَ من هجرة الأموال الخائفة من انخفاض قيمة العُملة بسبب الإفلاس؛ ولذا عندما انتفخت البالونة لم تقدِّم أيسلندا فلسًا واحدًا لبنوكها المحلية المتورِّطة بالديون الأجنبية، وترَكتْها فريسةَ الإفلاس؛ من أجل أن يتحمَّل المُقرِضون الأجانبُ تبعةَ الأزمة لا المواطنون الأيسلنديون دافعو الضرائب.

(١) صاحب أطول فترة رئاسة للفدرالي الأمريكي.

فعلى إثر إفلاس البنوك الأيسلندية، شُطِب كثير من الديون الأجنبية، وتُسومِح عمَّا بقي منها؛ فتخلَّصتْ أيسلندا من الديون، وعلى الرغم من التضخُّم الذي وصل ٢٥٪، والذي أعقب الإفلاس بسبب ضخِّ وطبع النقد، فإنه لا يكافئ مستوى انخفاض قيمة عُملتها المحلية إلى أن وصلت إلى النصف، فتخفيض العُملة كان مُهندَسًا أيضًا؛ فقد ضاعَفَ من صادراتها وجفَّف وارداتها؛ حتى عادت إلى النمو القوي، ووصلت البطالة اليومَ إلى أقلَّ من نسبتها الطبيعية (حوالي ٢٪)، وزاد دخل الفرد الأيسلندي عن دخل الفرد الأمريكي، واستطاعت الحكومة أن تقترض من جديدٍ بمعدل حوالي ٤٪.

فإفلاس أيسلندا كان إفلاسًا استثماريًّا، كإفلاس مُقاطَعة أورانج في كاليفورنيا عام ١٩٩٥م، التي تُعَد من أغنى وأرقى المُقاطَعات الأمريكية، تمامًا كما أن أيسلندا تُعَد من أغنى الدول اليوم.

وكذلك فعلتْ دبي، فإفلاسها كان إفلاسًا استثماريًّا؛ فقد احتالَتْ لنفسها فجلبت الأموال الاستثمارية الأجنبية، واستغلت موضة «الصيرفة الإسلامية» في الصكوك، فبنَتِ اقتصادًا استثماريًّا نقلها من قرية صحراوية لا تملك شيئًا من الموارد إلى نموذجٍ يُحتذَى به، حتى إذا جاءت الأزمة المالية، فعلتْ قريبًا مما فعلته أيسلندا، فلم تتدخَّل حكومة دبي في دعم الشركات، وجعلتها تُفلِس وتُجبِر الدائنين على إعادة الجدولة دون تعويضات- وخاصةً الصكوك التي لا حقَّ لهم قانونيًّا فيها- وسرعان ما عاودت دبي الاقتراض بمعدل قريب من ٤٪ كأيسلندا.

فهذه ثلاثة نماذج لدُوَل ومُقاطَعات احتالَ حكماؤها لأوطانهم وشعوبهم، ونجحوا نجاحًا كبيرًا، وكان لكل واحدة منها سيناريو خاص بها وظروف تلائمها.

واليونان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وحتى فرنسا، كل هذه الدول ركبتْ موجةَ الاحتيال الكبرى، التي ابتدأها قرين سبان لإنقاذ اقتصاد بلاده بعد حادث سبتمبر

٢٠٠١م، لكنهم خسروا! لأنهم قلَّدوا بلا فهمٍ؛ فظروف الاتحاد الأوروبي واليورو وحرية انتقال الأموال لها ملابساتٌ ما أُحسِن اعتبارها.

## الباب الرابع: إفلاس الدول:

كانت الدولة قديمًا تتحصَّل على احتياجاتها المالية، سواء أكانت نقدًا كالذهب والفضة، أو سلعًا كالأنعام والسلاح، إما عن طريق الغنائم والجبايات (كالزكاة والخراج)، وإما عن طريق الضرائب (كالمكوس والإتاوات)، فإن عجزَتِ الدولة عن تحصيلِ ما يغطِّي نفقاتها لعجزها العسكري في تحصيل الغنائم، أو ضَعْفها السياسي لتحصيل الخراج، أو فقر مواطنيها عن دفع الزكاة؛ اضطرَّتِ الدولة للاستدانة من البعيد والقريب، حتى إذا عجزتْ عن السداد أفلسَتِ الدولة، وقدَّمتِ العذْرَ للعدو الداخلي والخارجي ليُسقِطها، ثم تقوم على أطلالها دولة أو دويلات جديدة.

واختزالي لسقوط الدول بإفلاسها الاقتصادي أتى من حقيقة أن المال- في الغالب- هو ما يجهِّز الجيوش، ويشتري الولاءات، ويشفي الصدور، ويُذهِب غيظ القلوب.

والإفلاس الاقتصادي تظهر نتائجه خلال عُمْر الشخص الواحد، وأما الإفلاس السياسي أو الاجتماعي أو الأخلاقي، فغالبًا ما يتطلَّب ظهورُ نتائجه أجيالًا عدة.

### مبحث: أنواع الديون الحكومية:

#### أولًا: الديون بالعُملة المحلية:

الديون الحكومية بالعُملة المحلية لا تُفلِس الدولةَ مطلقًا، بشرط عدم استقلالية البنك المركزي، وهي على طريقتين: طريقة الضخ، وطريقة التدوير[١].

(١) وعمومًا، يغلب ألاَّ يشتري مستثمرٌ سنداتٍ أجنبيةً بعُملة مربوطة ضعيفة (لأن شراء المستثمرين سندات أجنبية بعُملة مُعوَّمة- لعُملات ليست عالمية- فيه مُخاطَرة أصلًا؛ لإمكانية تخفيض قيمة العُملة، فكيف إنْ أُضِيفَ لهذا مُخاطَرةُ الربط؟ فكسر الربط عادةً يتبعه انهيارٌ للعُملة لا تخفيض لقيمتها).

ففي العصر الحديث، عندما تحتاج الدولة إلى الإنفاق الداخلي وقد صار لديها عجز في الميزانية، فما عليها إلا أن تصدر سندات تبيعها على البنك المركزي، الذي يقوم- بدَوره- بضخِّ «طبع» الأوراق النقدية من غير غطاء مقابل هذه السندات، وهذه زيادة في النقد المحلي، فإن لم ينجح الاقتصاد المحلي في إنتاج سلع وخدمات حقيقية تساوي قيمتها قيمةَ هذا النقد؛ فعلى البنك المركزي أن يقوم بتدويرها في الاقتصاد المحلي، وذلك عن طريق إيجاد مستثمرين محليين يشترون هذه السندات من البنك المركزي؛ من أجل امتصاص النقد الجديد الذي ضُخَّ في السوق المحلية، فإن لم يستطِعْ إيجادَ زبائن، فستتناقص غالبًا قيمةُ العُملة داخليًّا؛ مما ينتج عنه تضخُّم سعري، كما سينعكس على القيمة الحقيقية لهذه الأوراق دوليًّا؛ فينخفض سعر صرفها.

ولهذا لا يصلح أن تكون العُملة مربوطة؛ لأنها إذا كانت مربوطة وكان الإنفاق الحكومي محليًّا، فالمحافظة على سعر الصرف ستكون عن طريق الدفع من الاحتياطيات الأجنبية، فتصير عملية الاستدانة مزدوجة محاسبيًّا، وهذا بشرط أن يكون الإنفاق الحكومي محليًّا لا خارجيًّا (لأنه إن كان إنفاقًا خارجيًّا، فلا يُعَد تدويرًا ولا ضخًّا، بل يُعَد تجفيفًا للسيولة المحلية بافتراض عدم تعويضها من البنك المركزي)، وتعتمد نسبة الازدواجية في هذه الحالة على نسبة اعتماد الاقتصاد المحلي على الإنفاق الحكومي، مع نسبة اعتماد الاقتصاد على الاستيراد، فبعض دول الخليج- مثلًا- قد تبلغ ازدواجية حساباتها لاستدانتها المحلية ١٠٠٪، فهي تسجِّل دَينًا محليًّا عليها وتسدِّده مرتَيْن؛ مرةً عند خروجه من احتياطياتها الأجنبية، ومرةً ثانية وقتَ استحقاق سداد دَينها.

**ومن الأمثلة على الاستدانة بالتدوير لعُملة مربوطة:**

المصروفات في الميزانية السعودية؛ فهي تساوي تقريبًا ما يخرج من السعودية من أموالٍ لاستيراد بضائع أو خدمات أو استثمارات، فالميزانية السعودية في

حقيقتها هي عبارة عن دفع إيصالات بالدولار للجهات المستفيدة على حسابِ الحكومة الأجنبي، وحسابُ الحكومةِ الأجنبيُّ هو مبيعات البترول، فما يزيد من إيراد البترول عن المصروفات، فهو الذي تجمَّع في الاحتياطيات، وما ينقص من إيراد البترول عن مصروفاتٍ لسنةٍ ما، فهو نقص في الاحتياطيات.

إذا فهمنا ذلك عرفنا أنَّ أي عجزٍ في الميزانية سينعكس على نقص في الاحتياطيات، ولو اقترضت الدولة محليًّا ومن البنوك، ما دامت القروض بالريال السعودي.

ومعنى أن مصروفات الميزانية تساوي مجموع بند «مَدِين» في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، أنه لا يُوجد محليًّا مَن يُقرِض الحكومة دونَ أن تنعكس قيمةُ الاقتراض على نقصٍ مماثلٍ في الاحتياطيات الأجنبية، اللهم إلا إن كان القرضُ بالدولار، والسدادُ- مثلًا- بالريال؛ فمثلًا البنوك لديها اليومَ موجوداتٌ أجنبية تزيد على مطلوباتها الأجنبية بمقدار مائتَيْ مليار ريال.

فإن أقرضَتِ البنوكُ موجوداتها الأجنبية الزائدة عن حاجتها للحكومة مقابل سندات بالريال السعودي، فهذا الإقراض لن ينعكس نقصًا في الاحتياطيات.

لذا فالاقتراض الحكومي محليًّا يجب ألَّا يحدث إلا إن كان اقتراضًا من عُملة أجنبية، أو اقتراضًا مستهدفًا لأموالٍ سعودية كانت ستخرج للاستثمار الأجنبي، أو اقتراضًا لسحب سيولة محسوبة بسبب وقف بعض المشاريع غير المهمة مثلًا، وما عدا ذلك فما هو إلا ازدواجية تسجيل دَين.

**ومن الأمثلة الحديثة للاستدانة بضخِّ العُملة في نظام معوَّم:**

نراها في حالة فنزويلا؛ فقد استمرت حكومتها بالاستدانة بعُملتها المحلية- وهي عُملة معوَّمة- ولم يقابل هذا زيادة إنتاج، فلجأت لزيادة الفوائد لتعوِّض المستثمرين خسارة تناقص قيمة العُملة، حتى عجزت أخيرًا أن تجذب المستثمرين لشراء سنداتها في التسعينيات، بالرغم من أنها رفعت سعر الفائدة عليها إلى ما

يصل إلى ١٠٠٪.

فهذه فنزويلا لم تفلس؛ لأن دَينها كان بالعُملة المحلية، ولكن كان ذلك على حساب تناقص قيمة عُملتها ١٠٠٠٪ بسبب الاستدانة بالضخ.

والدَّين يُسدَّد بالعدد لا بالقيمة، فمهما بلغتْ قيمةُ الديون بالعُملة المحلية، فلن تُجبَر الدولة على الإفلاس، لكن الإشكالية أن تجد الدولة مَن يقترض منها أصلًا.

وتخفيض قيمة الدَّين عن طريق تخفيض قيمة العُملة المعوَّمة، بزيادة ضخِّها كقروضٍ من أجل الإنفاق الحكومي، هو في الواقع حيلةٌ سياسية نقدية، يستطيع السياسيون أن يستخدموها لتجنُّبِ التَّبِعات المؤلمة سياسيًّا الناتجة عن إجراءات التقشُّف لتغطية العجز في الإنفاق، كزيادة الضرائب، أو كإيقاف الإعانات أو الخدمات العامة المجانية.

إذَن عند التأمُّل في كل الأحوال، لا يمكن أن يُؤدِّي الدَّين إلى إفلاس الدولة ما دامت السندات مُقيَّمة بالعُملة المحلية؛ لأن الوفاء بمستحقاتها لا يكلِّف الدولة إلا ضخَّ «طبع» العُملة، فتلغي الدَّين بسداده رقميًّا لا قِيميًّا، ولكنْ سيكون على حساب انخفاض قيمة العُملة أو كسر نظام الربط- هذا إنْ كان الاقتصاد يقدر على كسر العُملة- وفي كلتا الحالين، سيخسر حَمَلةُ السندات والمحتفظون بهذه الأوراق التي ستنهار قيمتها بانهيار قوتها الشرائية.

أمَّا الدولة فيكون ذلك طريقةً لشطب ديونها والتخلُّص منها، ولكنها قد تكون طريقةً مكلِّفةً جدًّا، كنمور آسيا التي ذكرناها سابقًا، أو تكون حلًّا رابحًا كما ذكرنا سابقًا في حال بريطانيا عام ١٩٩٢م، وقد تكون كلفة خسارتها تتمثَّل في ضياع الثقة بنظامها النقدي؛ مما يتسبَّب في هجران العُملة الوطنية حتى من السوق المحلية، وهذه كلفة قد يتبعها انهيار النظام السياسي للدولة.

وهناك صورة أخرى من إفلاس الدولة الاقتصادي، وهي عندما تكون العُملة مربوطةً بأقوى أنواع الربط للعُملة، ألَا وهو رباط العُملة الموحدة كاليورو؛ ففي

هذه الحالةِ، الدولةُ ليس لها حقُّ ضخِّ النقد، بل عليها استخدام طريقة التدوير، عن طريق إصدار السندات وبيعها على المؤسسات المالية والتجارية القائمة؛ أي إنها لا تضخ (تطبع) نقدًا جديدًا، بل تتموَّل من النقد الموجود أصلًا في النظام المالي، ويحق لهذه الدولة أن ترفع معدل الفائدة لجذب المستثمرين إليها، فلو لم تستطع الدولة سداد مستحقاتها؛ فقد تعلن إفلاسها، وتُتَّخذ الإجراءات المناسِبة بعد ذلك، والتي منها ما قد يصل في حالاتٍ معينة إلى طرد الدولة من الاتحاد النقدي الأوروبي، وهذا ما لا يمكن حدوثه إذا كانت رغبة أوروبا لا تزال قائمةً في فرض عُملة دولية قوية توحِّد قلوب الأوروبيين.

إذَن فدول أوروبا هنا كوضع ولايات أمريكا الخمسين؛ حيث إنه لا تستطيع ولاية من الولايات الأمريكية أن تضخَّ الدولار دون أن يؤثِّر ذلك في عرض النقود في كل أمريكا، كحال دول اتحاد اليورو بالضبط، ولو افترضنا جوازَ ذلك لَتسابقَتِ الولايات على الاستدانة بضخِّ الدولارات، حتى تغرق السوق النقدية الأمريكية؛ لأن السوق النقدية ستكون في نظر الولايات كالمثل القائل: «لك أو لأخيك أو للذئب»، وليست الحال كذلك مع الحكومة الفدرالية، وهذا هو الفرق بين البنك الأوروبي والفدرالي الأمريكي؛ فاستقلاليةُ البنك الأوروبي استقلاليةٌ صرفة عن جميع دول اليورو الأوروبية.

وهذه الدول الأوروبية تختلف اقتصاداتها، فلا يستطيع البنك المركزي الأوروبي أن يضخ اليورو بحرية تامة في حالةِ حدوثِ أزماتٍ عند دول دون أخرى، وهذا بخلاف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، فالولايات الأمريكية كلها دولة واحدة في نظره، وحركة التنقل بين الولايات العمالية سَلِسةً وليست كدُوَلِ اليورو.

والاحتياطي الفدرالي الأمريكي له اثنا عشر فرعًا[1]، كلها تابعة له؛ فهو يعمل

(١) بنك الاحتياطي الفدرالي في سان فرانسيسكو، بنك الاحتياطي الفدرالي في دالاس، بنك=

كالبنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو المسؤول والمنظِّم لجميع الاحتياجات النقدية للحكومة الفدرالية، وكذلك للسوق النقدية الأمريكية ككل، وأمَّا الفروع الاثنا عشر فهي تقوم بتنفيذ إجراءاته، وببيع وشراء السندات في نطاقها الجغرافي عند الحاجة بحسب توجيهات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، كما تقوم بما يحتاجه النظام البنكي وما تحتاجه البنوك التجارية التي في نطاقها، كالمُقاصَّات، وحفظ الاحتياطيات البنكية، والمراقبة ونحو ذلك.

أمَّا الذي يملك صلاحيةَ ضخِّ (طبع/ خلق) الدولار (نقر الأرقام في الحواسب الآلية)، أو توجيه أحد فروعه بذلك، فهو الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، أو أحد فروعه بأمرٍ منه، وهذه الدولارات تُسمَّى «بالنقد ذي القوة العالية»؛ فهو أصلُ توليدِ النقد بعد ذلك.

وإصدار الدولارات هو في الواقع سلسلةٌ مِنَ الإجراءات الصورية المعقَّدة التي تنتهي: إما بدولار وَرَقي أخضر، يدور أمريكا والعالَمَ في عمليات بيع وشراء لذاته، ومهمتُه الأساسية المقايضة لسلع وخدمات حقيقية في السوق السوداء، أو في أسواق أمريكا، أو أسواق الاقتصادات الأجنبية المتخلِّفة، وإما بدولار رقمي، وهذا يدخل في عمليات التوليد البنكية ليتنقَّل بعد ذلك في عمليات بيع وشراء لذاته، داخل وخارج أمريكا، من خلال وديعة أو سند أو نحوهما من أشكال الديون، وتغلب عليه مهمة استيداع الثروة بالنسبة للمستثمر، ومهمة المُقايَضة لسلعٍ وخدماتٍ حقيقية في السوق الدولية، كما أنه أداة للتحكم بالمعروض النقدي في يد السياسة النقدية الأمريكية.

=الاحتياطي الفدرالي في مدينة كانساس، بنك الاحتياطي الفدرالي في مينيابوليس، بنك الاحتياطي الفدرالي في سانت لويس، بنك الاحتياطي الفدرالي في شيكاغو، بنك الاحتياطي الفدرالي في أتلانتا، بنك الاحتياطي الفدرالي في ريتشموند، بنك الاحتياطي الفدرالي في كليفلاند، بنك الاحتياطي الفدرالي في فيلادلفيا، بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، بنك الاحتياطي الفدرالي في بوسطن.

### ثانيًا: الديون بالعُملة الأجنبية:

أمَّا إذا استدانت الدولة (أيُّ دولة، سواء كانت ضمن اتحاد نقدي أو لم تكن) بعُملة أجنبية ولم تستطع سدادَ رأس المال أو الفوائد المتحصلة عنه؛ فهنا تُفلِس، ويُطلَق على هذا الأمر إفلاس الدولة. ويُعَد الذهب عُملة أجنبية لكل الدول المرتبطة به.

**تطبيق: هل يمكن أن تفلس أمريكا كما أفلستْ من قبلُ؟**

بدايةً يجب الانتباه إلى أنه عند إطلاق لفظ «أمريكا» فيما يتعلَّق بالنقد، فإننا نقصد الحكومة الفدرالية لا الاحتياطي الفدرالي.

فهل يمكن أن تفلس أمريكا؟ تفلس اختيارًا: نعم ممكن. تفلس جبرًا: يستحيل هذا، إلا أن يكون الأمر قد تعدَّى الحكومة الأمريكية إلى مصابٍ جَلَل شلَّ الاقتصاد الأمريكي، ومن ثَمَّ الاقتصاد العالمي.

ولكن لمَ يستحِيلُ أن تُفلِس أمريكا وقد أفلستْ دولٌ من قبلُ مثل روسيا والأرجنتين والبرازيل وغيرها؟ وإنْ كان إفلاس أمريكا جبريًّا مستحيلًا، فكيف عبثتْ موديز فهدَّدتْ بتخفيض ائتمانية الحكومة الأمريكية، ثم جاءت ستاندرد آند بورز فسبَقت فخفضت ائتمانية الحكومة الأمريكية؟! ثم فَلْنقف قليلًا! ألَا يوجد في تاريخ أمريكا المالي نوعٌ من أنواع الإفلاس؟

**سبق أنْ قلنا**: إن إفلاس الدولة المَعْنيَّ هو عجْزُ حكومتها عن سداد ديونها أو التزاماتها المستحقَّة عليها، سواء أكانت على شكل سندات، أو قروض مباشِرة، أو ديون مشتريات، أو التزامات مالية ونحو ذلك.

وقلنا كذلك إن أيَّ دولة تستدين بعُملتها الوطنية يستحيل عمليًّا (بعد فك الربط عن الذهب) أن تُفلِس؛ لأنَّ البنك المركزي يستطيع طباعة النقد وتسديد الدَّين، والدول التي أفلسَتْ مثل روسيا والأرجنتين وغيرهما، إنما أفلستْ لأن ديونها

كانت بالدولار؛ أي بعُملةٍ أجنبية لا تستطيع طباعتها؛ ولذا فالدول الأوروبية اليومَ المنضمَّة لليورو كلها مُعرَّضة للإفلاس؛ لأنها لا تستطيع طباعةَ اليورو؛ فحالها كحالِ ولايةٍ من الولايات الأمريكية ككاليفورنيا أو تكساس وغيرهما، فهي عرضة للإفلاس لأنها لا تستطيع طباعة الدولار، ولا يسمح لها القانون بذلك، فتُجبَر الولاية على موازنة حساباتها.

الدَّين الأمريكي المتراكم من عجوزات الميزانيات للحكومة الأمريكية من الثمانينيات حتى الآن، قد تعدَّى العشرين تريليونًا.

وموديز أول مَن هدَّد بتخفيض تقييم ائتمانية الحكومة الأمريكية، وذلك من منطلق طرحٍ نظري لا ينطبق على الدولار؛ لذا لم تنطبق نتائج تخفيض ائتمانية الحكومة الأمريكية مع النتيجة النظرية لهذا التنظير[(١)].

**أمَّا منطلق موديز النظري فهو قائم على**: أنه يحقُّ دستوريًّا للكونجرس الأمريكي عدم إقرار رفع سقف الدَّين الحكومي، إذا تجاوَزَ نسبتَه المقرَّرة مُقارَنةً بالدخل، والتي قد تعدَّاها الدَّين الحكومي؛ أي إنَّ على حكومة أوباما أن ترفع الضرائب وتخفض الإنفاق لتقلِّص العجز، فتستطيع أن تنفق على خدمة الدَّين، وإلا فسوف تفلس بعجزها عن خدمة الدَّين[(٢)]! وستصبح الخزانة الأمريكية عاجزةً عن تسديد بعض المستحقات التي عليها، كأجور العاملين، والمناقصات والمشاريع الحكومية، ومستحقات المتقاعدين، وسداد الفوائد والديون الحالِّ أجلُها.

وعدم تسديد المستحقات الداخلية- كحقوق المتقاعدين- له آثار خطيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية مباشِرة على الدخل الأمريكي، كما له آثار غير

(١) في اعتقادي أنها مجرد مُناوَرات السياسة القَذِرة التي يتبعها الحزب الجمهوري من أجل الإطاحة بالرئيس الأسود، وذلك بإرغامه على رفع الضرائب وتخفيض الإنفاق، فيخسر الانتخابات القادمة.

(٢) والرئيس الأسود داهيةٌ مُطَّلِع يعلم يقينًا أن لا أحد يجرؤ أن يقترح جديًّا إفلاسَ الإمبراطورية الأمريكية.

مباشِرة على العالَم أجمع، وأمَّا عدم سداد الديون ومستحقاتها، فله آثار مباشِرة خطيرة ومدمِّرة للنظام الاقتصادي والمالي العالمي؛ فالعجز عن سداد مستحقات الديون الحكومية الأمريكية له مُتعلق مباشِر بالدولار، وسقوطه المفاجئ من عرش عُمْلة الاحتياط[1] الدولية له تبعات مدمِّرة على الاقتصاد العالمي.

ولكي أُبسِّط للقارئ غير المتخصِّص وأشرح له- بصورة تمثيلية- النظريةَ التي تتنبَّأ بدمارٍ عالمي اقتصادي في حالة إفلاس أمريكا، فَلْنتخيَّل أنه في العصور الوسطى أصابَ الذهب في العالَم كله عفن وفساد (وعلى الرغم من بساطة الاقتصاد والمُعامَلات الدولية في العصور القديمة، فإننا يمكن أن نتخيَّل الفوضى العالمية التي ستحدث في الجوانب المالية والاقتصادية والحقوقية، وأثر ذلك على الاقتصادات العالمية والسياسات الدولية)، فوضْعُ الدولار اليومَ في حالةِ إفلاسِ أمريكا مشابِهٌ للحالة المُتخيَّلة في حالةِ فسادِ الذهب وتعفُّنه في العصور القديمة، إلا أنه اليومَ أشدُّ تعقيدًا وخطرًا؛ نظرًا لتعقُّدِ المُعامَلات الدولية التجارية والمالية وتشعُّبِها وتشابُكها.

**لكنْ قد يُناظِرنا مُنظِّر فيقول:** لو تصوَّرْنا في المثال السابق أن الناس والدول في العصور الوسطى كانوا يدركون أن فساد الذهب هو فساد مؤقَّت، وأنه سيعود كما كان، فهل سيتخلَّى العالَم عن الذهب ولا بديلَ للذهب آنذاك إلا نظام المُقايَضة البدائي العاجز عن التثمين والتسعير الدقيق؟

وقولُ المُناظِر صحيح؛ وعليه فإني أعتقد أنه لو افترضنا جدلًا وقوع إفلاس أمريكا، فإن وضع الدولار كعُملة احتياط لن يتأثَّر؛ لإدراك السوق العالمية أن هذا الإفلاس هو إفلاس اختياري سياسي داخلي، وليس إجباريًّا اقتصاديًّا.

(١) ومعنى عُملة الاحتياط- كما سبق أن بيَّنَّا-: أنها العُملة التي فرضَتْ نفسها سوقيًّا على العالَم بأن تكون هي مرجع التسعير/ التثمين، ووسيلة للتصفيات والتبادل في المعاملات الدولية، وغطاء للعُملات المتنوعة، وهي اليومَ الدولارُ، الذي حلَّ محلَّ الذهب الذي كانَ في كثيرٍ من العصور هو عُملة الاحتياط الدولية.

فقد كان مجرد التفكير قبل عام ٢٠١١م بإفلاس أمريكا يُعَد جنونًا وسذاجةً اقتصادية، ولكن هذا الطرح الجنوني حصل على مستوى تشريعي- وهو الكونجرس- ثم أتبعه أمرٌ آخَر كان هو أيضًا من المستحيلات، وهو التهديد بتخفيض التصنيف الائتماني الأمريكي من قِبَل وكالة التصنيف الائتماني موديز.

والدليل على سذاجة القول بإفلاس أمريكا أو سطحيَّة تهديد وكالة موديز، أن تنظر إلى نتيجة هذا التخفيض للتصنيف الائتماني للديون الأمريكية؛ فعندما خفضت وكالة ستاندرد آند بورز فعليًّا التصنيفَ الائتماني الأمريكي، كانت ردة فعل السوق العالمية معاكِسةً تمامًا لتنبُّؤات النظرية التي نجحت في إثبات مصداقيتها في جميع الحالات (ما عدا حالة اليابان لوضعها الخاص)[١]، فالنظرية تُملِي بأن تخفيض التصنيف الائتماني للدَّين الحكومي الأمريكي سينتج عنه انخفاضٌ لأسعار السندات الحكومية الأمريكية نتيجةً لانصراف الناس عنها؛ ما يسبِّب ارتفاعَ عوائدها، أي ارتفاع أسعار الفوائد للسندات الجديدة، وهذا ما حصل عكسه بالضبط؛ فقد ارتفع الطلب العالمي على السندات الأمريكية بمجرد تخفيض التصنيف، فارتفعت أسعار السندات، فانخفضت عوائدها إلى مستوًى تاريخي- لم يحصل مطلقًا في تاريخ أمريكا- حتى صار سلبيًّا؛ مما نتج عنه انخفاضٌ في أسعار الفوائد للسندات الجديدة؛ وبهذا تقوى مركز الدولار بدلًا من إضعافه[٢]، تمامًا كما حدث بعد فصل الدولار عن الذهب[٣]؛ أن تقوى الدولار باستقلاليته.

(١) المتمثِّل بوجود تريليونات من السندات الأمريكية عند البنك المركزي. فارتفاع الدَّيْن الحكومي الياباني إنما هو لضبط تسجيل الحسابات في دعمها للاقتصاد.

(٢) ففشل النظرية الائتمانية عام ٢٠١١م كان نابعًا أساسًا من عدم وجود بديل عن الدولار كعُملة احتياط دولية، وقد أصبح تخفيض التصنيف الائتماني لأمريكا إشارةً للسوق الدولية بأن هناك حالةً عالَمية متردِّية اقتصاديًّا وغير واضحة المَعالم؛ ما دفع العالَمَ للهروب لأكثر الملاذات أمنًا، وهو السندات الأمريكية الحكومية.

(٣) عندما خرج نيكسون في عام ١٩٧١م- في خطابٍ استهتاري بالعالم أجمع- يُعلِن تَنصُّل أمريكا من معاهدة «برتن وود» التي وقعت عام ١٩٤٤م، وتخليها عن التزامها باستبدال الدولارات بالذهب.

وفي الواقع، هذا الفصل في حقيقته الشمولية هو إفلاس، لعدم الوفاء بالتزام أمريكا بتقديم الذهب مقابل الدولار، ولكنه لم يُعدَّ رسميًّا إفلاسًا، وأعتقد أن السبب هو أن التخلف عن التزام ضمان الذهب بالدولار جاء رسميًّا من البنك المركزي، أي من الاحتياطي الفدرالي وليس من الحكومة الأمريكية.

# خاتمة

## من أجل عقلية اقتصادية متفوقة:

التصورات الاقتصادية عند الكثير في العالَم الثالث مشوَّشة جدًّا، ويرجع ذلك إلى أسباب دينية وتاريخية، فالنظام الاقتصادي الموصوف في الأديان لم يَعُد له وجود تقريبًا في هذه الحقبة التي نعيش فيها اليوم.

أمَّا تاريخيًّا، فقد عاش العالَم في القرن الماضي حربًا أيديولوجية اقتصادية بين الشرق والغرب، وهي وإنْ خمدتْ نارها، إلا أن رماد حطامها الفكري ما زال باقيًا يغشى العيون، ففشلُ الاشتراكية المروع مع دخول تعديلات كثيرة على الرأسمالية ترك فراغًا تنظيريًّا لمفاهيم الأسواق والإنتاج، تلقَّفَتْه بقايا الاشتراكية وبعض العرب والعجم من الأمم المتخلِّفة اقتصاديًّا، فأخذوا يجترونه فيُسلُّون أنفسهم عن فشل أُمَمِهم في اللحاق بالرَّكْب الاقتصادي الحديث.

والاقتصادُ الحديث ابنُ الغرب، والغربُ قد تجاوَزَ معظمه الاشتراكيةَ والإقطاعية، فما عاد مفكِّروه يكترثون لتفنيد الاشتراكية أو الإقطاعية أو حتى توضيح مفهوم الرأسمالية الحديث، فأهملوا التنظيرات القديمة في انطلاقتهم وراء تطوير النماذج الرياضية والإحصائية، وهذا في الواقع قد سبَّبَ غَلَبةَ التخصُّصات الدقيقة على علوم الاقتصاديين؛ مما أحدَثَ ضياعًا لفهم المفاهيم الاقتصادية الأساسية التنظيرية عند النُّخَب الاقتصادية، فضلًا عن عامة الناس.

ومشاكل الاقتصاد الكبرى المستعصية غالبًا ما تكون متشابكةً في أصولها وفروعها، والفهم العميق لهذه المشاكل لا يمكن تحقيقه ما لم يَفهم هذه المفاهيمَ الوسطُ الاقتصادي المتخصِّص، وعموم الناس كذلك، فأصعبُ الفهمِ فهمُ عقلٍ قد

سبَقَ إليه تصوُّرٌ سابق مخالِف.

والفكر الإبداعي والاختراعات وإن كانا يُنسَبان لشخص واحد، إلا أنهما في الواقع نتيجةٌ لأفكار المجتمع من حوله، فاستطاع هذا المفكِّر أو المخترع الربطَ بينها، ثم وجد لها سوقًا عند طرحها، فكذلك هو الاقتصاد وعلومه وتطبيقاته، ومثل أثر غياب فهم الاقتصاد داخل أوساط السوق كمثل أثر غياب العلماء ينتج عنه بقاء الكل في الجهل (والسوق هنا هي جمهور الناس).

لذا فمحاوَلةُ فتح البحث والتأمُّل والتنظير والتبيين للمفاهيم الاقتصادية القائمة اليوم، ورفع الخلط بينها، مهمةٌ جدًّا في تصوُّر الاقتصاد والتنبؤ به؛ ومن ثَمَّ اتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية الأمثل، كما أنها مهمةٌ جدًّا لفهم تشريعات الأديان[١] وفلسفة سياسات الحكم والمجتمعات الإنسانية، ومهمةٌ في تطوير العلم من بعد ذلك.

وفهْمُ هذه المفاهيم الاقتصادية فهمًا صحيحًا وعميقًا، وإدراكُ ما طرأ عليها من تغيُّرات وتعديلات عبر العصور والأمكنة؛ يساعدنا على فهم التاريخ الاقتصادي وتفسير ظواهره، كما يمكِّننا من اختبار دقة المعلومات التاريخية؛ ممَّا يزوِّدنا بأساسيات العقلية الاقتصادية المتفوقة التي تمكِّنها من إدارة ملفات الاقتصاد في بلادها ومجتمعاتها، على ما يناسبها لا ما ناسَبَ غيرها من الأمم، وبذلك يتحقَّق لها الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة لها، كما تمكِّنها من التخطيط الصحيح لتطوير أسواقها والرقي بإنتاجيتها كمًّا ونوعًا.

فلعلَّ ما في هذا الكتاب يكون أولَ محاوَلةٍ لفتح البحث والتأمُّل والتنظير والتبيين للمفاهيم الاقتصادية القائمة اليوم، ورفع الخلط بينها.

---

(١) فمثلاً فهم الأحكام الإسلامية يعتمد كثيرًا على فهم هذه الفروق، فتصحيح التصوُّر الذي حرَّفَ تفكير الأمة لتحريمِ ما أحلَّ الله واللجوء للحِيَل، إنما كان أكثرُه نابعًا من سُوءِ فهمِ أصلِ مفاهيم الاقتصاد والخلط بينها، حتى إنَّ ما استقر اليومَ في أذهان الناس ما هو إلا خطأ في مفاهيم التصوُّر للاقتصاد.

# مؤلِّف هذا الكتاب

**حمزة بن محمد السالم**، من مواليد عام (١٩٦٥م)، كاتب في صحف سعودية، تقاعَدَ كضابط عسكري عامَ (٢٠٠٧م)، ثم عمل ثلاثة عشر عامًا عضوًا بهيئة التدريس في قسم المالية والتمويل في جامعة الأمير سلطان، وشارَكَ بصفته عضوًا في الهيئة الاستشارية للمجلس الاقتصادي الأعلى، وعمل مستشارًا خاصًّا لعددٍ من الجهات الرسمية والخاصة.

في عام (١٩٩٧م)، التحق بجامعة كلارك، ولاية ماساشوستس بالولايات المتحدة الأمريكية، فحصل منها على الدكتوراه في الاقتصاد (النقد الدولي) عامَ (٢٠٠٥م)، وحصل على الماجستير في الاقتصاد العام عامَ (٢٠٠٢م)، كما حصل على ماجستير في إدارة الأعمال عام (٢٠٠٠م)، كما أنه حصل على دبلوم عالٍ في الدراسات الإسلامية من جامعة أم القرى عامَ (١٩٩٥م)، وبكالوريوس علوم عسكرية من كلية الملك خالد العسكرية عام (١٩٨٥م).

وهو حاصلٌ على شهادة استكمال حفظ القرآن الكريم، وعدد من الدبلومات العسكرية في القيادة والتخطيط لقادة سلاح المدفعية من فورت ستيل، أوكلاهوما، الولايات المتحدة الأمريكية.